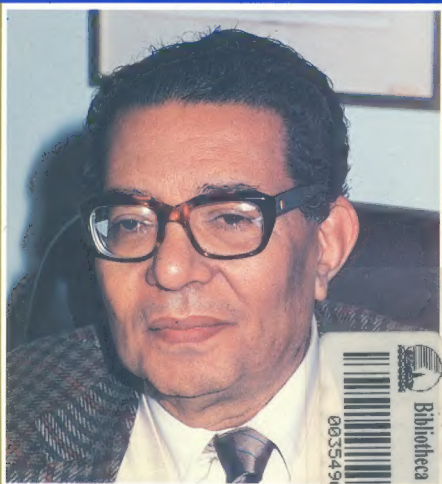


أحمد صهباؤ الدين



يوميات هذا الزمان

يَوْمَئِذٍ هَذَا الزَّيْفَانِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

الطبعة الأولى

١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة

تليفون : ٧٤٨٢٤٨ - تلكس ٩٢٠٠٢ يوان

تصميم الغلاف

عبد الفتى أبو العينين

المحتويات

الصفحة

٥	■ تقديم : محمد حسنين هيكل
٩	□ أين الحبس — رتي ؟!
٢٥	□ الذوق العام
٣٥	□ قل .. إنارة همراء
٤٧	□ أحلام تمضج للبيان
٥٧	□ رغيث العيش
٦١	□ حاجب كز الشهادة
٧١	□ شحنة للإيجار
٨٧	□ معنى للوطنية
٩١	□ الوطنية الاقتصادية
١١٧	□ من يسدد ديون مصر ؟
١٢٥	□ لنادى باريس
١٣١	□ البيروقراطية
١٤٥	□ ميناء النيل
١٥٥	□ الجهل النشيط
١٦٥	□ انتفاضة هرايبسة
١٧٧	□ معنى الصحافة
١٨٩	□ مجلس الشعب وترزية القوانين



محمد حسنين هيكل

هذه مجموعة من يوميات أحمد بهاء الدين ، رأى الأهرام أن ينشرها بين دفتي كتاب تحية للكاتب الذى ابتعد عن قرأله اضطرارا لظرف صحى تدعو الله جميعا ألا يطول . وليس تلك دعاء صديق لأحمد بهاء الدين فحسب ، وإنما هو دعاء أظنه معبرا عن شعور جمهور عريض من الناس أحب قلم أحمد بهاء الدين ، واحترم فكره ووثق فيه سواء اتفق مع رأيه أو اختلف ، عارفا فى الحالين أن الرجل يحمل مسئولية بجد ، ويستشعر همومها بصدق ، ويؤديها باحترام لنفسه وللكتابة وللقرءىء جميعا فى نفس الوقت .

وفى أدائه لهذه المسئولية فإن أحمد بهاء الدين أرق نفسه بأكثر مما تستطيع طاقته ، ولعل حيائه توطأ أيضا مع حدود احتماله على تعريضه لما تعرض له ، فقد كان هذا الحياء دائما هو المغلوب على أمره أمام أى طارق لببته أو لمكتبه يطلب منه رأيا مكتوبا أو مسموعا فى قضية من القضايا الملحة على شواغل الرأى العام فى مصر وفى العالم العربى ، وهكذا فإن مشاركته فى الحوار الوطنى والقومى لم تقتصر فقط على يومياته التى يكتبها فى الأهرام ، وإنما فاضت على صفحات كثيرة من الجرائد والمجلات ، وتدفقت فى محاضرات وندوات كان يثيب فيها أعصابه وقلبه مع كلمته مكتوبة أو منطوقة .

وكنا جميعا - أسرته وأصدقائه - نلج عليه أن يحاظر وأن يقتصد ، وأن يرعى لصحته ظروفها خصوصا بعد إصابته الأولى بالجلطة قبل خمسة عشر عاما . ولكن

« بهاء » ، لم يكن قادرا على أن يصد طارقا قصد إليه طالبا شهادته في الحوادث أو رأيه في مسارها .

كان إحساسه بمسئولية الكاتب شديدا من ناحية ، وكان حياؤه أمام طالبيه أشد من ناحية أخرى ، وبين الشديد والأشد تعرض أحمد بهاء الدين لمحنة المرض واضطر إلى الرقاد في فراشه بعيدا عن الأحداث والناس ، وعن القلم والورق ، وعن المحاضرات والتدوات في لحظة من التاريخ العربي كانت أشد ما تكون حاجة إلى رجل مثله آمن بسلطان العقل ، وعبر عنه بأبسط وأوضح بيان .

وأعترف أنني طوال أزمة وحرب الخليج لم أفقد رأيا كما افقدت رأى أحمد بهاء الدين . وفي وسط الطوفان العارم الذي ساح فيه من الحبر على الورق أكثر مما ساح من الدم في ميادين القتال ، فإن كلمة أحمد بهاء الدين كانت هي الشعاع الوحيد القائب في وهج النار والحريق . كان الكل حاضرين ، وكان وحده البعيد مع أنه كان الأقرب إلى الحقيقة والأكثر قدرة على النفاذ إلى جوهرها وصميمها . ولم يكن ابتعاده الاضطرابي مجرد خسارة للعقل المتوازن في أزمة جامحة ، ولكن الخسارة كانت أكبر لأن معرفته ببؤرة الصراع كانت أبقى وأعمق بحكم أنه قضى خمس سنوات من عمره مهاجرا بعمله وقلمه إلى الكويت ، ومن هناك أطل على الخليج كله ورأى ودرس وفهم بعمق كما هي عاقته .

ومن مفارقات المقادير المؤلمة أننا كنا نحاول أن نخفي عنه وقائع ما يجري وتفصيله بناء على أوامر أطبائه حتى نجنيه مخاطر الانفعال ، وهكذا فإننا كنا نحاول إخفاء الوقائع عن رجل هو أولادنا جميعا بمعرفته وأجدرنا بالحكم على توجهاتها .

وفي يوم من الأيام ، ورغم الحصار ، بدا أنه لمح صورة من صور الأزمة على شاشة التلفزيون وسألني بعدها وأنا جالس معه : « هوه فيه ايه ؟ .. فيه ايه ؟ » ،

وكرر تساؤله بإلحاح ، ونظرت إلى شريكة عمره . وكانت جالسة معنا . وفي عيني طلب صامت للنصيحة ، وأشارت بما يفيد معنى الإذن والسماح . وفي جملة واحدة لخصت له تفاصيل ما جرى ويجري ابتداء من ضم الكويت وحتى ضرب العراق ، وظل صامتا لثوان ظننتها ساعات ، ثم إذا به منفعلا يقول : « ليه ؟ .. ليه ؟ » . ثم فوجئنا بدموعه تسبق كلماته ، وأسرعنا نحاول تغيير الموضوع ، ومع ذلك ظل السؤال حائرا على لسانه والدموع جارية من عينيه .

وأنتكر أنني ليلتها خرجت من بيته متقلبا بكل هموم الدنيا - أسائل نفسي وأسأله وكأنه يسمعي :

- بهاء .. ما الذى يمنعك أن تقاوم طارئىء المرض الذى ألم بك ؟ أهو نفس الحياء الذى منك دائما أن ترد طارقا جاء إلى باب مكتبك أو بيتك ؟ ... حتى المرض يمنعك الحياء أن تخرجه من ضيافتك ؟

ثم أوصل ندائى له :

- بهاء .. نحن نريدك معنا . لا نريد عقلك وقلمك فقط ، ولكننا يا أيها الغالى العزيز - نريدك معنا إنسانا وصديقا وجليسا وأنيسا ومحاورا .

بقى أننى فى هذه السطور لم أكن أحاول تقديم يوميات بهاء ، إلى القارئ العربى . وإذا كان الأهرام قد أراد من جمعها أن تكون تحية لكاتبه الكبير المحتجب مؤقتا عن قرائه - فإننى من جانبى أتمنى أن تكون هذه اليوميات الصادرة بين دفتى كتاب شيئا أشبه ما يكون ببطاقة شكر من بهاء ، إلى ألوف ومئات ألوف من قرائه أحاطوا فراش مرضه بأمانيتهم وزهورهم ، ومازالوا ينتظرونه بأشواقهم ودعواتهم .

يوميّات هذا الزمان

أين الجبـرتى ؟!

أو محاولة المدعى الاشتراكى سداد ديون
« ماجد ولطفى » ، مقدارها مائة مليون جنيه !

أو سائق الأتوبيس الذى أنزل الركاب ،
ما عدا واحدة تفاهم معها ، ونهب بالأتوبيس
إلى شارع مهجور ليختل بها .. والملايسات
الكوميدية التى أدت إلى ضبطه بعد تحطيم
الأتوبيس المطفأ الأتوار المغلق من الداخل ..



وتبادل القتل بين الأزواج والزوجات
والآباء والأبناء والبنات ! دك من الاستيلاء
على عشرات الملايين من الجنيهات من البنوك
والهرب بها إلى الخارج ! وأوامر القبض أو
الأحكام التى تصدر ، وقد هرب المتهم بالسفر
قبل صدورها بساعات ! وعدم قدرة الانتربول
ولا غيره على إعادة هارب واحد !

ومئات آلاف الشقق المغلقة فى أزمة
الإسكان الخائفة .. أصحابها يطلبون أسعارا
غير معقولة ، والجمهور غير قادر على
الأسعار غير المعقولة ! ومئات الملايين
مجمدة من سنوات فى الطوب والأسمنت ..

ولواء على المعاش يقتل جيرانه وينتحر
لعدم احتماله ضجيج الشارع ! ومنذ هذا
الحادث ، أتلقى فى البريد كل يوم خطاب تهديد
بالانتحار من الضجيج أو المجارى أو ارتفاع
الأسعار . والتهديدات طبعاً موجهة إلى ضمير
الكاتب إذا لم ينشر الشكوى ويحل المشكلة .

أين هو ذلك « الجبرى » ، الذى أحيل له هذه
للخطابات ؟

سمعة الشعب

سألنى زميل : عن معنى تعبير « سمعة
الشعب » الذى استختمته ، إلى جانب تعبير
« سمعة الحكم » ؟

تمنيت أن يقوم بيننا « عبد الرحمن
الجبرى » ، آخر لكى يؤلف جزءاً من كتابه
« عجائب الآثار فى التراجم والأخبار » الذى
ألف جزءه الأول قبل قرنين من الزمان ...
ليسجل عجائب الحياة المصرية المعاصرة ..
أو « إتوارد لين » ، آخر يصدر جزءاً ثانياً من
كتابه « عادات وتقاليد المصريين المحدثين » .

ولا شك أن هناك جانباً آخر كان سيلفت
بالتأكيد نظر « عبد الرحمن الجبرى » ، .. ذلك
هو أنواع الجرائم العجيبة التى نقرأها كل
يوم ..

قال لى عالم اجتماع كبير مثلاً : كنا نقول
عن أنفسنا فى مجال التفاخر غير المفهوم جملاً
غريبة مثل « إحنا اللي دهنا الهوا نوكو ! » أو
« إحنا اللي خرمننا التعريفة » ! الآن لدينا قول
صحيح على الأقل .. إذ يمكن أن نقول :
« إحنا اللي سرقنا الونش ! » ..

وكان هناك خبر آخر فى الصحف عن
الزفاف الذى تقدم موكبه رجل يقود « إيبور
زلمط » للدولة أو القطاع العام ، « أو » شركة
مقاولات - لا أكثر - مشاركة فى الانبهاج !

أو الخلاف على ٢٤ شيكا مزوراً باسم
وزير الاقتصاد !

أو بيع ممتلكات « الديب » لسداد ٥٢ مليون
جنيه ..

و « سمعة الشعب » فى البلاد المسيحية التى يتدفق عليها الملايين كل سنة ، كأمبانيا وإيطاليا واليونان ، هى أنها شعوب تعلمت التعامل مع السياح .. فى حين أن هناك شعوبا غير مسيحية .. سواء شعب مصر ، أو شعب ألمانيا ..

وحين نرفع شعار التصدير و « صنع فى مصر » فإن أهم وسيلة لنجاحها هو أن تكون لشعبنا سمعة فيما يزرع ويصنع ، وأن لا نتردد فى نقد أنفسنا كشعب ، كما ننتقد الحكام . ومسئولية الحكام هنا هى إعطاء « القدوة » الحقيقية التى تقنع المواطن ، وليس مجرد المندادة بأى شعارات .

انعكس الاخبر

ثلاثة آلاف فيلم ؟!

ثلاثة آلاف فيلم ، كلها أفلام تسجيلية وتاريخية نادرة ، سُرق من المركز القومى للسينما ؟ وتبقى فى هذا المركز ثلاثة آلاف عبة للأفلام فارغة ، وقد سرقت محتوياتها ؟!

هذا ما نشرته الصحف ، فيما يسمى بقضية مركز السينما ، التى لم أقرأ عنها من قبل ، وإن كانت الصحف قد ذكرت أن النيابة العامة تحقق فيها منذ عام ١٩٨٣ . والجديد الذى نشرته الصحف أن للجنة الفنية لجرد المخازن عثرت على دفتر الجرد السنوى لعام ١٩٨١ ، ووجدت فيه سجلا لجميع الأفلام التى كانت موجودة قبل اكتشاف المارقة يستين ، وأن هذا الدفتر يدل على أن الثلاثة آلاف فيلم « تشكل تراثا هاما » .

إن عصابة ما يمكنها أن تسرق خزان أحد البنوك فى ليلة واحدة . ولكن سرقة ثلاثة

قلت له : نتحدث دائما عن « سمعة الحكم » ، وهى أمر هام طبعاً ، وهى لا تحتاج إلى شرح ، ولكننا لا نتحدث عما سميت « سمعة الشعب » . ومعنى ذلك أننا كشعب - نسقط كل المشاكل والعيوب على السلطة أيا كانت ، ولا نتحدث عن دورنا فى هذا المجال ..

إن كل شعب له « سمعة » بالمعنى العام . زمان كان يقال عن شيء ما « يابانى » بمعنى أنه « فالصو » . وكان ذلك اليابان غير يابان اليوم . الآن عبارة « صنع فى اليابان » صار لها معنى الدقة والكفاءة والتقدم ، لأن هذه هى السمعة العامة التى خلقها الشعب اليابانى بنفسه . ومنذ زمن أبعد والناس يقرن فى ذهنها الشعب الألمانى مثلاً بالدقة والعمل الشاق والإنتاج الجيد . فهذه « السمعة » تغنى عن ألف إعلان عن سلعة فى بلد من هذا النوع ..

وهذا يجعلنا ننقص عيوبنا كما ننقص عيوب السلطة ، ونهتم بسمعة الشعب كما نهتم بسمعة الحكم ، ولا نتملق صفاتنا الذاتية كمصريين ، ونترك ذلك للأغاني . وتركه التخلف طيلة قرون جعلتنا لا نشتهر بالنظافة مثلاً - فى حين أن من لا ينظف بيته ليس له الحق فى المطالبة بتنظيف الشارع - ولا بأداء الواجب مهما كان هناك من أسباب الشكوى ، ولا بالدقة فى المواعيد ، ابتداء من موعد لقاء إلى موعد إنجاز عمل ..

ومن سماتنا الإسراف المظهرى ، ونحن لسنا من الشعوب « الانخارية » - فمن زوايا قياش أنماط وطبائع الشعوب ، قياش ميل الشعب إلى الإخبار ، وكما ارتفعت هذه النسبة فى بلد كان هذا من علامات النضج الاجتماعى .

نوات رغم تقمينته الشديدة !) . وذات يوم دقت الباب سيدة بدينة مظهرها أقل من العادى ، وتحمل حقبتى يد منتفختين . وجلست وقالت له إنها سمعت أنه يريد بيع الشقة أو تركها ، وأنها مستعدة أن تدفع له خلو رجل . فقال لها إن ما سمعته غير صحيح ، فقالت له : سأدفع لك نصف مليون جنيه . . فكرر اعتذاره لأنه لا مكان آخر لديه . فقالت له : للنصف مليون جاهز فى هاتين الحقيقتين ، وسأتركها لك فوراً إذا أعطيتنى كلمة . فأكد لها اعتذاره وأسفه .

وفى طريقها إلى الخروج ، لفت نظرها طقم مقاعد فاخرة من أثاث والده . ففرقت ، وقالت له : هل تبيعنى هذا الطقم ، والصور المعلقة فوقه ؟ سأدفع لك مائتى ألف جنيه حالا ! واعتذر لها من جديد وقد زاد عجبه وذهوله .

ولعلنا نذكر حادث سرقة نصف مليون جنيه من سيارة طبيب . ولم يحاول الطبيب الإبلاغ عن الحادث !

.. هذا المال السائب فى الشوارع ، الهارب من البنوك ومن الدولة .. من أين جاء ؟ وإلى أين يمشى ؟

وحدثنى صديق مستشار فى دار القضاء العالى . قال : إنه يركب الأتوبيس من بيته ، ولكنه ينزل قبل المحطة المواجهة لباب المحكمة بمحطتين ويسير على قدميه ! ذلك أنه ينزل من الأتوبيس المزدهم بضوء معروف ، وقد شنت جالكته من ناحية وكرافتته من ناحية أخرى ، ويجد سيارات المرسييس المزراصة وفيها الذين سيفنون أمامه فى الجلسة بعد قليل !! لذلك رأى أن يسير المحطتين على قدميه ، فالتمهمون نوو

آلاف فيلم من عليها المتروكة فارغة للتضليل ، لا يمكن أن تقوم به عصابة واحدة فى ليلة واحدة ، ولا فى عشر ليال ! إنما هى حالة تواطؤ واسعة ومروعة . والذى يسرق خزانة بنك يسرق « بنكنوت » يتوه فى الأسواق ، أما الأفلام ، فمن يسرقها ؟ من يبيعها ومن يشتريها ؟

كان هذا الخبر أتمس الأخبار التى قرأتها منذ زمن طويل ، ليس لأن سرقة هذه الأفلام هى سرقة لتاريخ وذاكرة شعب ووطن . وليس لأنها تجعل حياتنا القرية مجهولة وكأنها حدثت فى العصر الحجري . قبل ظهور التسجيل السينمائي ، ليس بالأفلام الوثائقية فقط ولكن أيضا بالأفلام العادية التى تحفظ لأول مرة حياة المجتمع وعاداته وتقاليده ، وملابسه ولهجته بالصوت والصورة وليس بالنقش على الحجر ! ولكن لأن الخبر فوق هذا وذاك يدل على حالة التسيب الهائلة التى وصلنا إليها . تسيب نعيشه فى الشوارع والمسكن والمصالح العامة والبنوك وأموال الشعب وسجلات الدولة .

هل صارت « مكونات » المجتمع والدولة مستباحة إلى هذا الحد المأساوى ؟ ألا توجد إرادة لوقف هذا الانهيار ؟

لقد ضرب المرض فى كل النفوس . بصراحة ، صار المصريون فى حاجة إلى علاج ! المأساة طرأها الدولة والمواطن معا .

نصف مليون تحت أمرك

روى لى الزميل والصديق محمد سيد أحمد ، أن حادث حريق وقع فى شقته ، وهى إحدى أفخم شقق القاهرة (لأن صديقاً ابن

المستعبدون سيقتلون لعل الطبيب أوصاه
بالمشي ! أو لعله يسكن في شارع قصر النيل
القريب من المحكمة !

.. هذا ما صارت إليه الأمور ! وهكذا
اختلط الحابل بالنابل . صارت للمال الحرام
سطوة هائلة .. وصار المستشار ووكيل
الوزارة هم « البروليتاريا الجديدة » ، لأنهم
مضطرون إلى الاحتفاظ بمظاهرم ولكن
تكاليف الحياة المتصاعدة بشكل مخيف ،
تدفعهم بالتدريج إلى الوراء ! ومصر بلد
يحكمها ويربط بينها جهاز حكومة منذ آلاف
السنين ، وانهيار مقاومة هذا الجهاز كارثة
يصعب حسابها بالملايين والباليين !

تزوير أوراق ١٦٠ قضية

نحن نرجو لكل المتهمين البراءة .. ولكن
ما تنشره الصحف هذه الأيام أقوى من طاعتنا
على الامتناع عن التعليق !

مائة وستون قضية مخدرات ، تمكنت
عصابة من تزوير أوراقها ، إلى درجة
الإضرار بأن الأحياء صاروا موتى ، وبالتالي
حكم فيها بالبراءة ، وكلها قضايا مخدرات
فقط ! والعصابة فيها محامون وموظفون نيابة ،
وموظفون بدار القضاء العالي ، ونيابة
ومحاكم المخدرات ! في تطبيق دقيق للحكمة
القائلة : « من مأمنه يؤتى الحذر » .

لا يمكن بعد هذا العدد الهائل المخيف من
القضايا التي حركها النائب العام ، وما تعثر
أجهزة الأمن على أثلته الكافية بحيث يصلح أن
تحققه النيابة .. هو كالعادة جزء من كل ...
لا يمكن بعد ذلك أن يزعم أحد أننا أمام حالة
عادية من الفساد ، الذي هو موجود ،
كما يقولون في كل البلاد !

إننا بالتأكيد في حالة فساد غير عادية !
نقول ذلك بدون شماتة في أحد ، لأنه أمر
يمس إلى بلادنا ، وليس إلى « سمعة » بلادنا
فحسب . وأحسن سمعة لبلادنا أن نعلو فيها
كلمة القانون ، وأن يلقي كل مسميء جزاءه
مهما كان موقعه .

كنا وكان العالم يتحدث عن الفساد .
للمستعمر الأجنبي يصطلم به . والمواطن
العادي يراه حين يرى ثروات لا تبرير لها من
عمل ونشاط . والمواطن المطلع لديه
معلومات أكثر تحديدا . وكان هذا كله يمسى
إلى الذين يعملون وينتجون ويشيدون .
والبريء تشمله السمعة التي ينشرها المسميء .

وظهر أن خيال منتجي أفلام الفساد أقل من
غربة الواقع ! فمن يتصور تزوير مائة
وستين قضية في بند المخدرات وحده ، وأى
خيال روائي يتخيل عصابة تزور ١٦٠
قضية ؟! وأى خيال يتصور ضم إحدى
رئيسات المன்றال لتبلغ المتهمين عن مراقبة
تليفوناتهم ؟!

وليت بعض علماء الاجتماع عندنا يحللون
ظاهرة هذا الفساد علميا . لأنه طارئ ، ولأنه
إذا طاردها بعزم وجدية إلى زوال . إنه انهيار
القانون وانقلاب القيم ، وسياسة التفاضل ،
وأحيانا التشجيع على الفساد . والفساد
الطاحن . وظهور « بروليتاريا » جديدة من
« ذوى الباقات البيضاء » ترهقهم وتطحنهم
أعباء للحياة .. من كاتب المحكمة إلى وكيل
الوزارة !

حكاية اللبن الملووث

لم تجب أى جهة مسؤولة بعد عن السؤال
الهام في حكاية اللبن الملووث الذي كان يستعد

إن الناس هنا في مصر في رعب شديد . لأن بودة اللبن تدخل في ألف شيء ، من طعام الحيوانات والطيور إلى صناعة الحلويات . ولأن أي طعام تعرض للاشعاع النووي ليس كالطعام الملوث بأي شيء آخر ، تظهر آثاره فوراً ، ولكن قد تظهر آثاره بعد عشر سنوات !

وقد أعلنت الدولة عن الإجراءات المتخذة لفحص ما يأتي إلى البلاد من طعام . ونرجو أن تكون الرقابة فعلاً محكمة ، فلا يتسلل شيء من شبكة الجمارك ذات الخروق الواسعة .

ولست من أنصار نشر الرعب . ولكن يبقى السؤال : لحساب من كان استيراد هذا اللبن ؟ وهل كان المستورد شريكاً أم مخدوعاً ؟ وما هي الشركة الموردة ؟ إن الدولة مطالبة ببيان واضح حول هذا الموضوع !

نحن نقيس مرة واحدة ونقطع عدة مرات

إنها قد تبدو أشياء صغيرة ، ولكنها حين تتجمع وتتراكم ، تغطي «الدولة» صورة الارتباك والارتجال . وهي أشياء يمكن أن نجدها بل ونفرد لحصرها بلأياً يوماً بأكمله ...

□ المحاولة الآثمة لاغتيال اللواء حسن أبو بلشا ، وسيل التصريحات المتناقضة من أناس ذوي خبرة : رصاص ينوب في الجسم بمجرد اختراقه . رصاص ينفجر داخل الجسم . ثم يعلن أنه رصاص عادي مصنوع في مصر .

وأنا لا أتحدث عن أقوال الشهود ، التي من

للوصول من ألمانيا ، واكتفت تلك الجهات المسؤولة بالقول بأن هذا اللبن لم يخرج من ألمانيا ، بل صرح مصدر مسئول قاتلاً : « إن الموضوع يخص ألمانيا وحدها ! »

السؤال الهام هو : لمن كان هذا اللبن آتياً ؟ إن بواخر مشحونة ببودة اللبن ، ليست كبائع اللبن القديم ، الذي كان يأتي من الريف ، حاملاً « قسط اللبن » في يده ، يدق على البيوت ويسأل عن يريد الشراء لليوم ! .. الباخرة تلتقي بناء على اتفاق وعقد ، وفتح اعتماد ، إلى آخره . فلمن كان هذا اللبن الملوث آتياً في مصر ؟ لوزارة التموين ؟ لشركة قطاع عام ؟ لمستورد قطاع خاص ؟ وأين الفواتير وأوراق البنوك ؟ وهل السعر المسجل فيها سعر طبيعى يوحى بأن الطرف المصرى المستورد كان مخدوعاً ؟ لم أنه سعر غير طبيعى يوحى بأنه كان يعرف ؟ بل وما هو اسم الشركة الألمانية المصدرة لنا لكي نوضع في القائمة السوداء ؟

لم تجب جهة مسؤولة واحدة عن هذا السؤال . ولم تعلن أنها بحثت هذا الأمر .. أو لعلمها بحثت وأثرت السكوت ! لقد كنت في لندن عندما أعلن الخبر قبل نشره في مصر ببومين ! واهتمت به صحف وإذاعات أوروبا كلها ! وأعلنت وزيرة الصحة الألمانية إيقاف شحن قطار كامل في ميناء «بريمن» وقاظة لوريات في مدينة كولونيا . وخرجت مظاهرات أعداة التلوث في المدينتين تحطم عربات القطار وسيارات التورى ! ورأينا على شاشة التليفزيون الاتليزى المتظاهرين والمتظاهرات يحطمون السيارات ، ويمسكون ببودة اللبن على الأرض ويصبون عليها للزيت ويشعلون فيها النار ، احتجاجاً ! والمذيع يقول إنه اللبن الذى كان ذاهباً إلى مصر .

طبيعتها التناقض نتيجة المفاجأة ، ولكن عن تصريحات « الخبراء » الرسميين .

□ أن تلمن الدولة رسميا وبكافة التفاصيل عن مؤتمر يعقده وزير الاقتصاد لإعلان القرارات الجديدة . ويحدد الموعد ، ويذهب الصحفيون ، فيؤجل المؤتمر ساعات .. ثم يؤجل إلى الغد !

لماذا هذا المظهر البسيط ، الذي يدل على الارتباك ، وعلى أن الأمور كانت لا تزال محل بحث واستكمال حتى اللحظات الأخيرة ، وفي موضوع تدرسه الدولة منذ سنوات ! وفي قضية هي أخطر القضايا ! وقضية أهم عناصرها هي الثقة ، والاستقرار ، وفي موضوع غيرت الدولة رأيها فيه عشرات المرات .

□ أن يعرض التليفزيون مسلسلا في رمضان « الباقي من الزمن ساعة » . عن رواية لنجيب محفوظ وإخراج هاني لاشين . ولكن أي مشاهد للتليفزيون يسهل عليه جدا أن يلاحظ أن المسلسل قد مزقت الرقابة أوصاله بشكل رهيب . فهو « بقايا مسلسل » . صحيح أنه سياسي ، يغطي مراحل من عهد الملك ، والأحزاب ، والإخوان ، والثورة ، وحسب القصة المكتوبة إلى ما يقرب من الوقت الراهن . ولكن ، هل روقب السيناريو قبل الإخراج أولا ؟ وهل روقب المسلسل بعد الإخراج أولا ؟ ولماذا يتردد الرأي - كما لا بد قد حدث - حتى يفتأ « القطع والوصل » عين أي مشاهد ؟

□ أن ينشر أنه تقرر فتح كل البنوك ، وكل فروعها ، إلى ما قبل منتصف الليل بقليل ، بعد تطبيق القرارات الجديدة ! كأن السماء ستمطر دولارات ، ويغزارة سوف تعطل

المرور وتسد البالوعات ! لهذا فإن أكثر من ألف بنك رئيسي وفرعى سوف تعمل صباح مساء ! وهذا قرار سوف يتغير طبعاً بعد حين !

هناك مثل روسي يقول : نحن نقيس الخشب عشر مرات ، ثم نقطع مرة واحدة ! ولكننا نقرأ كل يوم ، وفي كل مجال ، ما معناه : إننا نقيس مرة واحدة ، ونقطع عشر مرات !

عندئذ يكفى وزيادة

احتاج صديق إلى لتر من الدم ، لطفلة صغيرة ترقد في مستشفى ، وقال له المستشفى إنه ليس لديه ، وأن عليه أن يشتريه من مكان آخر .

وطاف الرجل بكل مستشفيات القاهرة ، العامة والخاصة ، القديمة والحديثة ، محاولا شراء هذا اللتر المطلوب ، فكان الرد في كل مكان : لا يوجد . وحاول شراءه بالسعر الرسمي ، وبالسعر غير الرسمي ، فلم يفلح . ووسطنا له بعض الأطباء فلم يفلحوا .

وفهمت من التجربة المريرة أن هناك أزمة في الدم اللازم لمواجهة هذه الحالات الضرورية . ولعلها أزمة قديمة أو جديدة وأنا لا أعرف . فالإنسان ليس ملما بكل شيء ، ولكن المرء يشعر بالألم حقيقى حين تعلمه الظروف أنه كلما صانف شيئا جديدا ، وجد فيه أزمة .

ولمت متعمقا ولا متابعا قضية بنوك الدم وما يتصل بهذا الموضوع . ولكن صدمنى واقع مثير لم أكن أعرفه .

على الأرض الخضراء ، التي كان من آثار هذه المعركة كما نرجو ، صدور القوانين لإيقافها ، وانتشار الوعي العام بخطورتها .

كان فضل رئيس الدولة كبيرا في ترجيح كفة المصلحة العليا . وكذلك السيد رئيس الوزراء الذي قدم المال اللازم والحلول العملية . وكان جنود المعركة المجهولون أستاذة كلية الزراعة أنفسهم ، رغم مصالحهم الخاصة في جمعية الإسكان .

ومنذ أيام نُشر خبر صغير ، عرفنا منه أن أستاذة في كلية الحقوق ، هي الدكتورة سعاد الشرفاوى ، خاضت المعركة بمفردها من سبيل آخر : ذهبت إلى القضاء . ودارت بينها وبين الجامعة التي تعمل فيها معركة قانونية طويلة وضارية حتى حصلت على حكم محكمة القضاء الإدارى ، برئاسة المستشار يحيى البشري ، ببطالان تصرفات جامعة القاهرة ، وبإزالة المباني .

ولن أغرق القارئ في الدفوع المتبادلة بين الدكتورة سعاد الشرفاوى وإدارة الجامعة . ولكنني ذهلت حين قرأت نص الحكم .. وجدت أنه لا يوجد عقد بيع على الإطلاق بين الجامعة وجمعية الإسكان ! ولكنها أعطت الأرض الثمينة مقابل ثمن رمزى غير محدد . وهذا تصرف في مال عام ليس من حقها أن تقدم عليه . فمن حق الجامعة أن تخصص أرضا مملوكة لها في أغراض الجامعة العلمية فقط ، لا لجمعية إسكان ، - حتى ولو للعاملين فيها ، لأن هذا يخرج عن دور الجامعة التي أعطتها الدولة هذه الأرض .

وما قامت به الدكتورة سعاد الشرفاوى - أستاذة القانون المدنى في حقوق القاهرة - من

والأمر يدعو إلى العجب حقا . كيف نعيش بهذا النقص الخطير في مادة لا تصنع ولا تستورد ، ولكنها تجرى في عروقنا جميعا . وفي ذكرتي إن لم تكن مخطئا ، على سبيل المثال ، أننى عندما كنا تلاميذ ، كانت هناك مواعيد منتظمة في المدارس يأتى فيها من الحكومة - وزارة الصحة في الغالب - من يجمعون الدم من التلاميذ الأصحاء . وكانوا يخطرونا قبلها بيوم ، ويكشف علينا طبيب المدرسة ليعرف الصالحين لإعطاء الدم المطلوب . لم يكن هناك إرغام ، ولكن لم يكن ممكنا معنويا أن يرفض طالب ولا يخطر ذلك على باله .

ولقد لفت نظرى ، يوم مباراة لكرة القدم بين مصر والمغرب ، أن أعلن في التلفزيون عن وجود سيارات مجهزة حول الاستاد لاستقبال الراغبين في التطوع بالدم .

ولكننى لا أظن أن مثل هذا الأمر الحيوى الخطير يترك للمناسبات العفوية من هذا النوع ، إنما يجب أن يكون « واجبا » على كل مواطن ، واجبا منتظما كما هو الحال فيما أظن في معظم بلاد الدنيا .

واعتقد أننا كشمع « عندما دم » ، يكفى وزيادة !

معركة المزرعة النموذجية

كانت معركة المزرعة النموذجية لكلية الزراعة بجامعة القاهرة ، معركة قاسية على جميع الأطراف ، ولكن مقبها كانت ستكون وخيمة على المصلحة العامة قبل كل شيء : لأن « تبوير » مزرعة نموذجية في بلد زراعى لتحويلها إلى مساكن ، كان قمة مرحلة العدوان

يكون وشاية تنجح أو تفشل . ولكنه فن يحتاج إلى موهبة وتدريب وحكمة ، كما أنه يحتاج كما نكرت إلى صبر وأناة ولباقة عالية .

والنمّاس حين يمس عليك ، ليفسد ما بينك وبين أحد ، لا ينتقد ببساطة . إنه أولاً يحب أن يفهم « النمّوس لديه » أنه صديقك . وينطلق النمّاس من نقطة مدحك ومعرفتك وصداقتك لك ، ولكن ! وبعد كلمة « لكن » تسقط الكلمة الصغيرة كما تسقط قطرة الماء ، لا يحس بها أحد . وقطرة .. ثم قطرة .. ثم حكاية .. ثم نكتة ... حتى تتكامل لك لدى النمّوس لديه صورة لا علاقة لها بك على الإطلاق . ولا يشعر « النمّوس لديه » بتسرب هذه الصورة وتكاملها في ذهنه عن فلان وعلان . وغاية النمّاس هنا أن ينفرد بأن حكيم ، أو يبعد عنه منافس ، أو يفسح الطريق لآخر .. وهكذا ...

هل فهمت شيئاً ؟

لا أظن . والسبب أنني أرسم صورة شائعة في حياتنا . كما أنني لم أحسن رسم هذه الصورة .

الانفتاح اللغوي

من الآثار الجانبية للانفتاح - والذي لم أعارضه ، ولكنني عارضت انفلاته لظلم العباد وسرقة البلاد - موجة « الانفتاح اللغوي » الغريب ...

صار استعمال اللغات الأجنبية بالحروف العربية رمزا من رموز الشياكة والعصرية والرخاء . وأنا لمت متشجدا ، فهناك تعبيرات أجنبية تنتشر في العالم حاملة معنى معيناً مثل

جهد عنيف فردي ، بعيداً عن الأعضاء ، نموذج لما يمكن أن « تتصلح به » كثير من الاعوجاجات في بلدنا طويلاً وعرضاً ... لو أن كل مواطن استشعر هذه المسؤولية ، وحمل عبئها في مكانه ، وخاص معركته الصغيرة من أجل الإصلاح أينما كان موقعه ، إذن لوفرنّا على الدولة الكثير وأشارنا حقاً في المسؤولية ، ولقاومنا التجاوزات في ساحاتها الحقيقية وليس بالصراخ .

فن الدس

الدس فن رفيع ، لا يتقنه إلا القليلون . وهو قديم في حياة المجتمعات . فمصرية « عطيل » لشكسبير بطلها ليس « عطيل » ولا « ديمونة » ، ولكنه « ياجو » الذي ظل يمس على « ديمونة » عند زوجها « عطيل » برشاقة ولباقة وأناة وصبر حتى أقنعه بأن زوجته تخونه ، وجعله يخونها بيده .. ويفلت دون عقاب ويختفي في الوقت المناسب .

ففي فن الدس ، ذلك الفن الرفيع ، يوجد دائماً ثلاثة أطراف : النمّوس عليه ، والنمّوس لديه ، والنمّاس نفسه الذي يمس على الأول لدى الثاني .

وهو أحد أهم الممارسات العامة والخاصة والسياسية بالذات التي تحفل بها حياتنا العامة والسياسية .. على كافة المستويات : من الموظف الصغير الذي يمس على زميله عند الباشكاتب أو رئيس القسم ، إلى الذي يشغل موقعا هاما يسمح له بأن يمس على من يشاء ، عند من شاء .

وهو ليس أن أنقل هكذا ببساطة حقائق غير صحيحة إلى شخص أكبر أهمّ به ، فهذا قد

ولا غريبة ، ولا وجود لها خارج الجزر الصغيرة !

جيشيه بنك مصر

بنك مصر ، وليس بنك « الباسيفيك »
أو بنك « نوفاسكوشيا » أو غيرهما من بنوك
الانفتاح . بنك طلعت حرب . بنك القومية
المصرية الاقتصادية . ينشر منذ أيام إعلاننا
في الصفحة الأولى من « الأهرام » عن افتتاح
« جيشيه بنك مصر » بمقر الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية .

« جيشيه بنك مصر » مكتوبة بالخط الكبير
في قلب الإعلان . وكلمة « جيشيه » لعلم
الذين لا يعرفون البنوك في العواصم
الأوروبية من عباد الله هي الكلمة الفرنسية
المصادفة لكلمة « شباك الصرف » Guichet ،
بل هي تستخدم في فرنسا والبلاد الناطقة
بالفرنسية فقط .

وقد أشرنا في حزن شديد إلى ما صاحب
الانفتاح من أشياء فجأة وغثة ، ومن بينها
استخدام المسميات الغريبة باللغة العربية :
فالبرج صار اسمه « تاور » والمركز التجاري
صار يكتب باللغة العربية « شوبنج سنتر
كومبلكس » . والرحلات السياحية صار اسمها
« تورز » .. دعك من كلمة « بوتيك »
و « سوبر ماركت » التي صارت على كل
مكان .

وقد كنا نظن لنتهاء هذه الموجة من
التغريب ، وهذه العقيلة التي تحاول أن تجعل
الناس يشعرون أن كل شيء حسن لا بد أن
يكون اسمه غريباً ، وإلا فإنه ليس على

« سوبر ماركت » و « كافيتريا » .. ولكن
ما رأيك في شيء اسمه « أليكس ماركتنج
كومبلكس » ؟! هكذا باللغة العربية يكتب الاسم
الأصلي ، وترجمته « مجمع أسواق
الاستكثارية » .. وهو كما ترى أسهل من أن
تقول إنك تسكن مثلاً أمام « أليكس ماركتنج
كومبلكس » ! صار للبرج اسمه بالعربي
الجديد « تاور » والمركز « سنتر » والمدينة
« سيتي » ومركز المبيعات « شوبنج سنتر » ،
وتقرأ « سيتي فارماسي » بالعربي
وبالانجليزي دون ترجمة إلى « صيدلية
المدينة » ، وهكذا ...

مرة أخرى للتوضيح أنا لا أتحدث عن
التعبيرات التي صارت عالمية .. ولا أصمم
كما صمم البعض يوماً على تسمية الساندويتش
« شاطر » ومشطور وبينهما طازج ..
ولا أتحدث عن أسماء الأعلام كالهيلتون
والشيراتون والشركات الكبرى ، ولا عن
ترجمة العربي إلى انجليزي ليقرأه الأجانب .
ولكن أتحدث عن ترجمة الانجليزي إلى
العربي لكي يقرأه المصريون .. كلاماً
انجليزيًا مترجماً ترجمة صوتية إلى العربية ،
أي ليس مترجماً بمعنى .. وأن نقرأ هذا في كل
مكان .

لم أر هذا ولا في أكثر البلاد العربية فوجئة
مثل بيروت قبل الحرب ، أو تونس حيث
يجهدون أنفسهم في ترجمة كل تعبير أجنبي
إلى لغة عربية مهما كان للمجهود صعباً .

هذه الإعلانات تملأ للصحف كل يوم
بالانجليزي المكتوب بحروف عربية ، وليس
المترجم ... وإعلانات الشوارع الفاحشة التبج
الصارخة الألوان وكأنه مطلوب أن نتكلم بعد
سنوات لغة ثالثة .. كأهل مالطة مثلاً .. الذين
أورثتهم الاحتلال لغة لا شرفية

والناس لا يمتنعون عن شراء الكتب طوال السنة ، ثم يندفعون إليها هذا الاندفاع فى الموعد السنوى للمعرض . ولكن معنى هذا الإقبال الشديد أن الحاجة إلى شراء الكتب قائمة ودائمة على مدار السنة ، ولكن يحول دون تلبية هذه الحاجة اعتبارات كثيرة ..

منها أن عند المكتبات فى القاهرة قد قل عن ذى قبل ، خصوصا فى قلب المدينة ، وتحول عدد كبير منها إلى بوتيكات ومحلات أحنية .. لأن الكتاب لا يستطيع أن ينافس الحذاء فى دفع خلو الرجل الهائل مقابل دكان صغير فى قلب القاهرة . ثم إنه لم تنشأ لدينا المكتبات الكبرى ، التى يذهب إليها الإنسان مطمئنا إلى أنه سيجد فيها الكتاب الذى يبحث عنه أيا كان .. صار لابد من التجول بين عشرات المكتبات أحيانا للعثور على كتاب ما . و ، والتجول ، فى القاهرة مغامرة كبيرة يتردد أكثر الناس عن مواجهتها .. بما نعرف من أزمة المواصلات أو أزمة قيادة السيارات ، وأزمة السير على الأقدام ، وأزمة احتلال الأرصفة أو انعدامها ...

وأنا أضرب المثل بنفسى على هذا الدرع من أى جولة من هذا النوع ، وبمن أعرف ممن تههم الكتب .

أذلك فلن إقامة « سوق دائمة » تضم أركاننا لشتى الناشرين ، بحجم مقول فى أى مكان واحد مهما كان موقعه ، سوف تؤدي لجمهور الكتب خدمة كبيرة .. سيذهب إلى السوق الدائمة عارفا أنه سيجود بالكتاب أو الكتب التى يريد من الكتب الجديدة ، والمراجع القديمة والكتب المدرسية والجامعية . والقاهرة تتحمل أكثر من سوق ، وكذلك الاسكندرية ، وكذلك عواصم المحافظات .

مستوى نوى المال الجاهل والثراء الجديد ، والذين مصالحهم يحققونها فى مصر ولكن قلوبهم تخفق فى أوروبا وأمريكا .

ومن أكلة انقسام الشخصية أن نجد محلات ضخمة اسمها « السلام شوبنج سنتر لملابس المحجبات » !

أما أن يرتكب هذا الفعل بنك مصر ، الذى قام لكى يثبت العكس تماما : وهو أن البنك وقت أن كانت كل البنوك أجنبية يمكن أن يكون مصريا ، وأن تتعود الأذان على اقتران كلمة بنك بكلمة مصر مما كان غريبا فى وقته ، ثم حول نيار الاغتراب قبل نصف قرن بعشرات الشركات التى حملت لأول مرة أسماء مصرية ... ويسمى الثبائك « جيشيه » ، فهذا ما لابد ويجعل طلعت حرب يتلوى فى قبره .

(إضافة : لاحظت أن وزارة التعمير وهى جهة حكومية رسمية تستخدم فى إعلاناتها عن بيع الشقق كلمة « ترانس » ، وترجمتها العربية « شرفة » . فاللدولة نفسها أصابتها عدوى التفريب المشار إليها) .

سوق دائمة للكتاب

أعتقد أن فكرة إقامة « سوق دائمة » للكتاب ترددت قبل ذلك مع موعد افتتاح المعرض السنوى للكتاب فى القاهرة ، وذلك بسبب الإقبال الهائل على شراء الكتب بكل أنواعها من قطاعات عريضة من الناس ، رغم الارتفاع الفادح فى أسعار الكتب فى السنوات الأخيرة .

دولة المقاولين

كنت أسمع عن «عمال البناء الكوريين» ولا أراهم، ولا أصدق! حتى وجدتهم يبنون ناطحة سحاب جديدة، حيث كنت أمر عليهم في الذهاب والإياب كل يوم!

وهذا هو «اللامعقول» حقا! ..

ولكل زمان دولة ورجال! هناك دولة العمال. ودولة رجال المال. ودولة المقاولين. وقد حكمت دولة المقاولين مصر زمنا لا بأس به. ومن العجيب أن تنجب دولة المقاولين وشركات البناء قطاع عام وقطاع خاص، هذا المعجز في عمال البناء ونحن أقدم دول التشييد والبناء. ومهما قيل عن هجرة عمال البناء، إلى البلاد العربية، فالزيادة السكانية عندنا تعوض أي هجرة.

نشكو من زيادة السكان، ونستورد يد العامل الكوري، ويد للشغلة اللقبينية! ..

دولة المقاولين نشرت العمارات للتليك. ونشرت بناء العمارات بارتفاعات مخالفة للقانون. وناطحات السحاب دون جراج لميارة واحدة. وتدمير الشوارع خلال البناء دون إعادتها إلى ما كانت عليه. والامتهار بقدرة المرافق... إلى آخره.

ويقال إن عمال كوريا مدربون على أحدث وأسرع أساليب البناء. فلستخدام شركة مقاولات من كوريا أرخص من أي شركة مقاولات في مصر.

وهذا بالتحديد هو ما نطالب بالحساب عنه ..

فلذا كنت أنا مثلا عامل بناء، لا أعرف إلا حمل «قصة» الأمستت والصعود بها

على المقالة الخشبية عشرة أذوار. وظهر أن هناك تدريبا على وسائل حديثة للبناء. فأين أذهب؟ كيف أتدرب على هذه الوسائل الحديثة؟ ومن يدريني؟

هذا شيء لا يمسأل عنه عمال البناء، إنما يمسأل عنه: شركات المقاولات الكبرى. الجهات التي تعمل في مجال تدريب الأيدي العاملة. اتحاد نقابات أعمال البناء. الاتحاد العام للنقابات. وزارة العمل ..

كل هؤلاء مسئولون! أي جهة من هذه الجهات تستطيع أن تبدأ، وأن تطالب غيرها من الجهات الأخرى المذكورة بالبده معها.

وكل العمال الكوريين الذين رأيتهم في أمكن أخرى هم جنود سابقون. أي تخرجوا من القوات المسلحة. وهذا مجال آخر هام جدا للتدريب.

بغير هذا، سوف نتفاقم مشاكنا. وسوف نصبح شعبا راكدا يريد أن ينوب عنه غيره في إنجاز واجباته: من مستوى بيوت الخبرة الاستشارية، في أعلى السلم .. إلى مستوى عامل البناء في أسفل السلم! وهذا هو اللامعقول بعينه!

رأيت مع بدء العمل في السد العالي أول مدارس للتدريب التقني أقامها المقاولون العرب في أسوان. والواقع أن بلادا في مثل ظرفنا تعرف بمعاهد التدريب في مواقع العمل. ولم يكن للسد العالي مجرد إنجاز تاريخي في حد ذاته، بل كان من آثاره أننا خرجنا من عملية بنائه التي شارك فيها عشرات الآلاف من أبرز المهندسين إلى أبسط يد عاملة، ولدينا عدد هائل من الفنيين في كل مجالات الهندسة والعمارة والبناء، وعشرات الآلاف الأيدي العاملة المدربة. وهذا يدل على أننا إذا قررنا

ومع ذلك أجد نفسي ، عبر السنوات ، أضطر إلى توكيل محام ، أنفع له أتعابا أكثر من الضريبة المقررة !

وذلك لكي أشتري وقتي من الاستدعاءات والإشكالات ، ومن إضاعة مصلحة الضرائب للأوراق من ناحيتها .. خصوصا وأنتى بدورى أضيع الأوراق والإيصالات ، وما إلى ذلك من ناحيتي !

ولكن كونى مواطنا مهملا فى حياته الخاصة .. لا يعادل إهمال مصلحة فى عملها العام . وما أقدمه من أوراق إلى مصلحة رسمية يصبح ورقا رسميا ، أفترض أنه موجود فى « ملفاته » فى الحفظ والصون !

ولكن الأموريات معذورة . فمنذ سنوات طولت بتقديم « مخالصة » موجودة لدى الأمورية . ولما سألت الأمور فى ذلك أشار إلى الملفات المكتملة فى الردهات وعلى السلاكم وفى أكوام .. فكيف بالله يمكن حفظ الأوراق هكذا ؟!

وإذا كان هذا شأن صاحب « إقرار بسيط » .. فما بالنا بالبقال والخباز وتاجر المانيفاتورة ؟!

إن الأيدى العاملة عندها فى الحكومة ليست ناقصة . زدوا الضرائب بالمعدن الكافى لسرعة لبيت .. ولكى لا يسأل الممول من جديد ، بعد سنوات ، عن ورقة عليه أن يقدمها مرة أخرى !

مواجهة تحدا ، وحشدنا له قلوبنا قبل أيدينا ، فلا شيء يستعصى على الراغبين فى بناء هذا الوطن على أسس سليمة .

وسيقول البعض إنه لا مبرر للقلق من ظاهرة العمالة المستوردة ، فهى ليست إلا أعدادا تافهة . ولكن المهندس عثمان أحمد عثمان وصفه بحق بأنه كارثة قومية . وهذا صحيح . ولو تراخينا فى هذا الأمر ، فسوف نتنبه بعد أن تكون العمالة الوافدة قد أغرقت البلاد . وسيقول دعاة الاقتصاد بلا تحفظ : هذه منافسة حرة ويجب أن نتعلم قوانين السوق . ولكننا مع الأسف لا نقدر على هذا الترف ! وإذا كنا عاجزين عن إيجاد العمالة الماهرة وغير الماهرة ، من البيت إلى المصنع ، فمن إذن لا نستحق المسئولية الملقاة على عاتقنا إزاء هذا البلد . ولنتعلم ولو بالطريق الصعب أن العمل شرف سواء فى الحقل أو فى البيت .

فن الحفظ والصون

لا أريد أن أنضم إلى الحملة على الضرائب ورجال الضرائب ، ولكننى أجد نفسي كل بضع سنوات غير قادر على مقاومة تكرار نفس الشكوى .. التى وإن كانت شخصية إلا أنها عامة ، وعامة جدا ..

فأنا ممول لضريبة الإيراد العام ، أقدم عنها إقرارا سنويا ..

وليس فى إقرارى أى بند كمصدر لإيراد إلا المرتب السنوى الذى أحصل عليه من المؤسسة الصحفية التى أعمل بها .. وهى مؤسسة كبرى لا تقدم إقرارات غير دقيقة ..

الصوت والضوء

الصديقة العزيزة زين الرفاعي خريجة أكسفورد والوزير المفوض بالمفارة الأردنية في لندن ، وهى بالمناسبة شقيقة السيد زيد الرفاعي رئيس وزراء الأردن السابق ، تقضى كل يوم أجازة لها في مصر . ولها غرام خاص بالأقصر وأسوان . وبعد عودتها من الأقصر تركت لى رسالة خاصة ، آثرت أن أنشرها كما هى :

« حثثك كثيرا عن عرض الصوت والضوء في الكرنك . وقد تصادف خلال المنين أننى رأيت العرض باللغتين الانجليزية والفرنسية . وهو من أجمل العروض في العالم ، برهيته في الليل البهيم والضوء البنفسجي على أعينته المنقوشة الشامخة ، وسحر بحيرته المقدسة ، والسكون الذى هو جزء من روح المكان وسحره .

« هذه السنة شهدته مع صديقتى باللغة العربية ، ولم يكد يفتح الباب حتى هجم الواقفون هجوما ساحقا كاد يدوسنا تحت الأقدام . وكان صياح الجمهور وصراخ الأطفال ، وأصوات الباعة تشكل خليطا رهيبا لا علاقة له بالمكان . وصاحبنا هذا كله في جولة الصوت والضوء . كانت الميكروفونات تروى القصة بشاعرية كالمعتاد ، ولكن ضجيج الجمهور منعنا من سماع كلمة واحدة . والجولة تنتهى بنا إلى الجلوس على المقاعد المرسوسة أمام البحيرة المقدسة ، ولكننا حين وصلنا مع الصوت المنيعث من حولنا وجدنا أن جمهورا آخر كان قد اقتحم المكان واتجه فورا - دون مرور بالمعبد - إلى المقاعد حيث احتلها بكاملها ، فى جو من الصياح العظيم ، ويقى معظمنا واقفا .

« لم يكن هناك موظف واحد ولا شرطى واحد يحفظ النظم ، وإن كان هذا لم يمنع جلوس خمسة أفراد من الشرطة على ثلاثة مقاعد بحجة حجزها لمسئول . وكان واضحا أن إدارة العرض تصرف يوم اللغة العربية أضعاف عدد المقاعد ، وتترك المولد بلا صاحب . وفى دقائق كانت أرض المعبد وشطآن البحيرة المقدسة قد امتلأت بقشر الموز والبرتقال واللب . فلماذا نهتم بالمكان يوم يزوره الأجانب ، ونهمله هكذا يوم يزوره أهلنا ؟

زين الرفاعي

الوزير المفوض

لمفارة الأردن بلندن

مخالفات مزاج الأغلبية

يسألنى كثير من الأصدقاء ، ويكتب لى أحيانا بعض القراء المحبين ، لماذا تعرض نفسك أحيانا للكتابة فى موضوع ما ، تعرف أن كلامك فيه يخالف مزاج الأغلبية الساحقة من قرائك ؟

يتكرر هذا السؤال ، فى مناسبات شتى : كأن أنتقد كلاما لشخص عام له شعبية جماهيرية واسعة . أو أنتقد حملة يسارها الكثيرون كحملة التبرع لمداد ديون مصر ... إلى آخره .

يقولون لى ذلك من باب النصيح ، والحب ، والحرص . أو كما قال لى أحد الأصدقاء مرة : افرض أنك أيام أم كلثوم مثلا ، كنت لا تحب صوت أم كلثوم .. فهل معنى ذلك أن تكتب ضد صوت أم كلثوم ، وأنت تعرف أن

الأغلبية الساحقة سوف لا توافقك ؟ أنت صحيح من عشاق أم كلثوم ، ولكن لا شك أن هناك من لا يحب أم كلثوم ولو كان فردا واحدا .. هل قرأت في حياتك كتابا ينتقد صوت أم كلثوم أو ينتقد حتى أغنية من أغانيها .

والمعنى الذى يقوله هؤلاء الأصدقاء ، من منطلق الحب والحرص ، أنه ليس « من الحكمة » الكتابة من موقع « ضد التيار » . وموضوعات الكلام أكثر من الهم على القلب ، فلماذا تعرض ما لك من رصيد لدى القراء ، للاهتزاز ؟ ..

.. ودائما ، عبر السنوات ، كنت أشكر لهم هذا النصح والحرص . ولكنى كنت أختلف معهم ، وأقول :

ـ بالعكس ، إننى أعتقد أن الكاتب صاحب رأى ، إذا كان حقا قد كون لنفسه عبر الأيام

« رصيда ما » لدى قرائه ، فلن الواجب عليه ، فى المواقف الحرجة والقضايا الأساسية ، أن يقوله رأيه ، حتى ولو ضحى فى هذا المجال بجزء من هذا « الرصيد » . أولا لأننى أعتقد أن للقارئ يحترم الكاتب إذا شعر أنه « أمين مع رأيه » ، حتى ولو اختلف معه ورأى أنه على خطأ . وثانيا ، ما فائدة هذا الذى تسمونه « رصيда » لكاتب ما لدى قرائه ، إذا كان ليس مستعدا لقد جزء منه ، وفاء لمهمته الحقيقية وهى الأمانة فى رأيه وفى نصحه لقومه ؟ ..

إن الكاتب إذا نظر إلى هذا « الرصيد » فقط ، وحرص على زيادته بمسابقة كل ريح ولو كانت خاطئة أو خطيرة .. أصبح مثل البقال الذى يهيمه زيادة الزبائن بصرف النظر عن نوع الطعام ، أو منتجى السينما الذين تنتقدهم حين ينظرون إلى « الشباك » فقط !

رصيد قليل من عملة راسخة ، خير من رصيد كبير من أوراق تذروها الرياح .



يوميّات هذا الزمان

الذوق العام

ولوحات الإعلانات توضع فى كل مكان :
توضع على مداخل الكبارى فتحجب منظر
النيل .. وتوضع على حواف المساحات
الخضراء النادرة فى الميادين فتختفى
الخضرة .. وتوضع على أسوار المباني
العامة ، ومعظمها مبان عريقة ومن طرز لن
تتكرر ، مخفية وراءها المباني والمعالم
الرئيسية للمدينة ..



إننى أعرف أن إعلانات الشوارع مصدر
إيراد للمدينة ، ولكنه بالتأكيد يعتبر فى قيمة
الملاكم بالنسبة لملايين الميزانية .. ومن غير
المقبول أن يباع ما تبقى من جمال المدينة بهذه
الملاكم ؟

فى ميدان كوبرى الجلاء ، يوجد مركز
شرطة الحفى . وهو يشغل مبنى فيلا جميلة ،
بنائها من طراز القرن التاسع عشر ، وقد
أعيد طلائها حديثا . وحوله فى باقى الأرض
للمتلة ، حديقة تظللها الأشجار الباسقة
الجميلة .

ولكن هذا المثلث الجميل ، محاط ببيافطات
إعلانية قبيحة ، ضخمة ، تحجب المبنى
والحديقة والأشجار جميعا .. وكأن الشيء
الجميل القليل فى القاهرة ، لابد أن نحوله إلى
شيء قبيح ، ونحجبه عن عيون الناس .. وهذا
المثل متكرر فى القاهرة والجيزة والاسكندرية
ألف مرة .

لا أعرف مدينة عريت فيها إعلانات
الشوارع كما يحدث فى مننا .

إن الإعلانات تضيف إلى المدينة جمالا ،
ولكن بقدر .. وي فوق مصوب . وهذا أمر
مفهوم .. ولكن الإعلانات فى بلادنا ليس لها
رابط ولا منطق .

حين نتحدث عن الذوق العام فى بلد ما ،
لا نتحدث عن نوع من أنواع الترف .
فالذوق ، أو الحماسية للقيح والجمال فى
الأشياء ، والأشخاص والسلوك ، هو
الترموتر الذى نعرف به مستوى التعليم
والتربية والتحضر بوجه عام ..

والنخبة من الناس عليها هنا مسئولية
إعطاء القدوة للآخرين ..

ومن هذه الزاوية نتحدث عن تدهور
ما أسميه « بالذوق العام » فى عاصمتنا
القاهرة ، ونحدد المسئولية بشكل ما ..

خفوا مثلا إعلانات الشوارع ..

القاعدة فى أى بلد فى العالم أنك إذا وجدت
تلك الإعلانات والملصقات الورقية ، أن
تصور أن وراءها إما خرابية مهجورة ،
إما بناء فى مرحلة التشييد ، فالإعلانات هنا
تحجب عن العين منظرا ليس بالجميل ..
ولكن فى القاهرة نجد للعكس تماما ..

فلوحات الإعلانات بوجه عام فاقدة لأى
نوع ، وكثيرة وصارخة الألوان بحيث تضيف
إلى الضجة الصوتية الرهيبة فى شوارع
القاهرة من السيارات ، ضجة أخرى لونية
تخرق البصر تماما كما تخرق الضجة
الصوتية الأذان ..

شديدة ، وليطبق هذا على أحياء القاهرة حيا حيا ، بالتدرج . ولتبدأ بالأحياء التى يسهل فيها تطبيق القوانين واللوائح ، ثم الأحياء التى يصعب فيها هذا .. فالنجاح والإصرار فى منطقة سوف يعزز نجاح التجربة فى المنطقة المجاورة ..

ويمكن جزء آخر فى إلزام المواطنين أنفسهم بشروط هذه النظافة .. مستوى فى ذلك أصحاب العمارات والسكان ، وأصحاب الدكاكين والمحلات والرواد .. بنفقات يتحملونها ..

والإصرار على النظافة له أهمية كبرى فى تربية الشعب بوجه علم ، وهو الأمر المنعزم عندنا تماما ... فحين نقرأ كيف كان النبی ﷺ فى أحاديثه يعلم المسلمين النظافة ، حتى استعمال الممواك لتنظيف الأسنان ، أو نتأمل حكمة الموضوع خمس مرات فى اليوم أحيانا ، وجعل النظافة من الإيمان ، نجد أنها تربية عنيفة للأعراب المتخلفين قبل ألف وأربعمائة سنة .. وأن النظافة ضرورية لتنظيف نفوسهم وتعليمهم سلوكيات غير مألوفة لديهم .

الأخلاق الاجتماعية

إن كلمة « الأخلاق الاجتماعية » فى مقابل الأخلاق الفردية - هى المفتاح لكل ما أحول أن أقوله .

هناك شعوب لديها هذه « الأخلاق الاجتماعية » ، وهناك شعوب ليست من أهل تلك .

والأخلاق الاجتماعية فيها « التزام نحو الغير » ، لا نحو النفس فقط .

وقد يكون هناك ميدان صغير وسطه خضرة صغيرة ، فتسرع المحافظات إلى ملئها باللافتات وصور الرؤساء ، وسائر أنواع الإعلانات .

إن السادة محافظى القاهرة والجيزة والاسكندرية مطلوب منهم أن يقوموا بالمرور على هذه المواقع لتقرير الأملكن التى لا يجوز وضع إعلانات فيها . أو يكلفوا لجانا فيها عناصر من التخطيط والفنون الجميلة تقوم بذلك ، وتضع قواعد للأماكن التى لا يجوز تعليق الإعلانات عليها .. حتى تكون مدننا أقل قبحا وأكثر جمالا .

ومن أهم عناصر ما نسميه « النوق العام » عنصر النظافة ..

وفى هذا المجال ، لا يمكن أيضا أن نفهم على الإطلاق ، وقوف السلطة ساكنة على كل مظاهر الانهيار فى النظافة إلى هذا الحد ..

قديما ، كنا نسمع عن مسئولى النظافة يصادرون عربية بائع متجول لأن للشروط الصحية غير متوافرة للطعام الذى يبيعه على « عربية اليد » ..

مساكين الباعة للمتجولون الذين لم يتركوا عهدا .. صارت فيه الشروط الصحية غير متوافرة فى المدينة كلها .. وبالذات فى أحياء وشوارع بأكملها ، ومن أهم أحياء وشوارع المدينة ..

وسوف نكرر لئلا أن عملية نظافة القاهرة لا تحتاج إلى عملة صعبة ولا إلى خبرة أجنبية ! إنما يكمن جزء منها فى تحويل عشرات آلاف العمال والسعاة العاطلين بالمرتب ، لتعزيز قوة عمال النظافة العامة .. وفرض هذه النظافة ، بكثافة

وقد ضربت مثلا بالنظافة ...

وقد كنا نقول - ومازلنا - إن عدم النظافة مصدره الفقر .. ولكن الفقر ليس هو السبب الوحيد . فنحن نرى « البكوات » أحيانا لا يراعون هذه الناحية من نواحي الأخلاق الاجتماعية . وهناك أيضا شعوب من صفاتها النظافة ، وشعوب ليست من أهل ذلك . والمصريون ليسوا من أهل ذلك ، مع الأسف الشديد .

وهذا نقص في « الأخلاق الاجتماعية » التي يجب العمل على خرسها في النفوس . فللنظافة مثلا ، وعدم الضجيج في المكان الهادئ ، وعدم الصياح بألفاظ بذينة في ظلام صالة السينما أو المسرح ... إلى آخره ، كلها التزام نحو الغير ، وهو جوهر « الأخلاق الاجتماعية » .

وقد ضربت مثلا بالرسول الكريم ﷺ ، إذ نجده في توجيهاته وفي سنته يؤكد على النظافة ، وعلى آداب السلوك ، وعلى خفض الصوت ، وعلى آداب الوجود في المسجد . مكان التجمع واللقاء إلى جانب كونه مكان العبادة . وقد كان بذلك « يستأنس » شعبا جاهليا قبايليا لم يعرف الحضارة قط . وجعل النبي ﷺ بعض هذه الأمور في مستوى الإيمان ، حتى تكون لها قوة الردع في قلوب المؤمنين ، ولم يجعلها ترفا اختياريا .

كان النبي ﷺ يصنع شعبا من العدم . وهو الشعب الذي فتح الدنيا المعروفة في مائة سنة . فما نتحدث عنه ، ليس من الترف في شيء ، ولكنه في صميم ما يسمونه « ببناء المواطن » الذي يجب أن يكون بالدعوة والقوة ، وبالقانون والردع جميعا .

هل لدينا أخلاق اجتماعية ؟

ليس من واجب الكاتب أن يتملق قراءه ، ولكن عليه أيضا أن يتحدث عن عيوبنا .

فنحن المصريين لدينا أخلاقيات فردية ، وليس لدينا ما يمكن أن نسميه « أخلاقا اجتماعية » ..

في مسألة النظافة أيضا : خذ العمارات التي أقيمت وبيعت شققها بالتمليك ، وانظر إلى حالتها بعد شهر . إن كل ساكن يهيم في أحسن الحالات نظافة شقته في الداخل ، حتى بابها فقط . ولكن المرافق المشتركة : السلم ، المصاعد ، المداخل ، الفناء الداخلي (المنور) لا تهتم في شيء ، كأنها لا تمت له بصلة . بل إنه يلقى فيها القاذورات ، طالما أنه يخرجها من شقته ، فتبدو العمارة وكأن عمرها عشرات السنين . ويبدو السلم وكأنه امتداد لشوارع المدينة . ويصبح « منور » كل عمارة بؤرة من القاذورات وموطنا للأمراض والأوبئة .

نفس الشيء ينطبق على الساكنين منذ عشرات السنين في شقق خفض إيجارها ، وصار مثل هذا الساكن محظوظا لأنه يكاد يملك الشقة واقفيا . ومع ذلك ، فإذا دعوتهم - وكلهم ناس متعلمون ومستثيرون - إلى القيام بأعمال النظافة والصيانة على حسابهم ، بعد أن توقف صاحب العقار - ومعه الحق - عن ذلك حيث أن الأمر لا يعود عليه بفائدة .. وهم مستفيدون من الإجراءات المخفضة القديمة ، سوف تجد نفس الإعراض ، ونفس اللامبالاة إزاء المبنى الذي يسكنونه ... بعكس ما نراه في بلاد أجنبية وعربية أخرى ، من « أخلاق اجتماعية » تجعل صاحبها يهتم بمثل هذه الأمور .

بألف جنيه .. أو مائة ألف .. ولا أقول مليون ، أو ، أرتب ، بلغة هذا الزمن .

وفي بلاد الرأسمالية الراضية بنظامها والفخورة به - كالولايات المتحدة - يكاد لا يوجد مستشفى أو جامعة أو مؤسسة أو متحف إلا من مال كبار الأغنياء . فهم يعرفون أن هذا واجب عليهم نحو المجتمع . وإذا كانت لندن حافلة بتمثيل الأميرالات بنساء الامبراطورية ، وباريس بتمثيل الثوار والكتائب والمفكرين ، فإن أمريكا حافلة بتمثيل كبار الأغنياء .. الذين حققوا الرخاء لأنفسهم وبلادهم بالانتاج .

ولكن كما أنه قيل إن محاولة إقامة الاشتراكية لم تنجح لأنها بدون اشتراكيين ، فيبدو أن إقامة الرأسمالية تتم بدون رأسماليين ! لأن السلب والنهب وأعمال الوساطة والتفوذ أعمال تنهش المال من لحم البلد وليس من زيادة انتاجيتها .. الأمر الذي لا علاقة له بالاشتراكية ولا رأسمالية ولا ديمقراطية !

الطريف أن أحدهم دافع عن هؤلاء بقوله لى : لو تبرع واحد بمائة ألف أو بمليون ، سوف تفتح له مصلحة الضرائب ملفا عندما !

المستشفى مخصص على الإنكلر

لا شك أن أى محل اجتماعى أو طبىب نفسى ، سيجد فى قاع ، المواطن الذى يفرح بكسر القانون .. وجرحا غائرا ، من عدم احترام أهل القانون له ..

.. يهرب شاب من مستشفى الأمراض العصبية ، موضوع فيه بأمر قضائى لأنه من

ومالا تنفع فيه الدعوة من هذه الأمور ، يجب أن يطبق بالقانون .. فيجمل القانون المالك والسكان مسئولين معا عن نظافة المبنى ، من الداخل إلى الرصيف المحيط به ، الذى يستخدمونه هم ، دون أن تدفع الدولة شيئا فى هذا السبيل .

عدد المليونيرات مقياس للتقدم

بعض الناس يقيس درجة تقدم مجتمع ما بعدد المليونيرات فيه . وقد راج هذا رأى بضع سنوات . وصارت المناهضة فى تخمين ، عدد المليونيرات فى مصر .. لأنه لا يوجد طبعا أى مرجع اقتصادى أو ضريبى لهم .. حتى وصل أعلى رقم إلى ١٧ ألف مليونير !

ولكن هناك رأى آخر يقول إن العالم كله بشئ نظرياته الاقتصادية يقيس تقدم المجتمع ، بارتفاع رقم الانتاج للقوى ، أو بارتفاع معدل الدخل الفردى بالنسبة لكل شرائح المجتمع .

وليس ارتفاع عدد المليونيرات سببا للغضب . إذا كان هذا مظهرا من مظاهر ارتفاع عام فى مستوى انتاجية ومعيشة المواطنين . وإذا كان المليونيرات قد حققوا هذا النجاح بأساليب الانتاج أو التجارة الشريفة .. أى دون خرق للقانون ، ودون إساءة لاستخدام سلطة الحكم ، ودون جعل الجهاز الإدارى للدولة فى خدمتهم .

ومع ذلك كان غريبا أن لا يجد المرء فى قائمة المتبرعين فى أى مجال ، مجال تصديق ديون مصر مثلا أو مشروع الأهرام ليناؤ مدينة فى سيناء . أى اسم لآى مليونير يتبرع

استوقفنى من البرنامج .. تلك الزيارات
لحدائق صغيرة ، جميلة ونظيفة كما يبدو ،
فى أحياء شعبية ، أقامها أهلها بجهودهم
الذاتية .. ويوالون خضرتها من ماله بكل
عناية : من الكهرباء إلى النظافة إلى مرتب
الجنائنى اللخبير !

إن هذا يثبت حقيقة هامة تبعث على التفاؤل
والانتشراح فى جو تموده الغيوم ، ولا نسمع
فيه إلا كلمات اليأس من « هذا الشعب ! » ..

فهؤلاء مواطنون أعطوا جهودهم الذاتية -
سنوات متوالية - دون أن يتوقعوا الظهور على
شاشة التلفزيون يوما .. بعكس القاعدة
الشائعة ، وهى الظهور على التلفزيون
أولا .. ثم عدم تحقق الوعود بعد ذلك .

ومعنى ذلك أن كل مواطن مصرى كفيل
بأن يعمل شيئا لبيئته وبلده .. لو تمكن من
عبور حاجز اليأس والاتكال .. وحواجز
المقاومة ! ..

فإهمال الدولة لهذا الموضوع كله .. حاجز
مقاومة ! وتركها للحدائق - أو أشباه الحدائق -
القائمة فعلا نهبا للاعتداء والدوس بالأقدام ..
حاجز مقاومة ! يكفى أن يقرأ المواطن أو
يسمع عن أمثلة ، حتى ينكفىء على نفسه ،
ويهرز كتفيه ..

قارنوا هذا بنموذج « حديقة الحوض
المرصود ، فى حى الميدة زينب ، ذات
الفدائين المبيعة ، وما بنى فيها من مبان
حكومية ، ومكتب لرئيس الحى ، وآخر شىء
وضع فيها هو « كشك » لصرف تراخيص
العربات الكارو !! وكماكين لمن لديه واسطة
حزبية أو حكومية ..

والأمثلة كثيرة .. طرف الجمعية المجاهدة
للمجهولة التى تحاول الدفاع عن شجرة هنا

النوع الخطر ، ويعود إلى تهديد جيرانه
الآمنين ..

ويتصل الجيران بمدير ، أو مديرة
المستشفى ، يلغونها بهرب المريض ،
ويتمسكون لماذا لم يبلغ المستشفى الشرطة عن
هربه منذ يومين كما تقضى اللوائح ، فينكر
المستشفى ببساطة أن المريض قد هرب .

ويتصل الجيران مرة أخرى بأن المريض
موجود طرفهم ، ويتصل أبوه ، ولكن
المستشفى يصبر على الإنكار .

ويمتدح الناس بالشرطة . وتتصل
الشرطة بالمستشفى ، فينكر المستشفى .
ويمتدح والده فينكر المستشفى أنه هارب ،
حتى توصل الناس إلى الاتصال بمدير أمن
القاهرة الذى رأى الأكتوبة بنفسه .

وهنا يسرع المستشفى بتقديم البلاغ
للشرطة تحت هذا الإحراج الشديد . وهنا قطع
يمكن أن ينفذ ضابط الشرطة الأمر ويقبض
على المريض الخطر ، ويعيده إلى المستشفى
الذى كان ينكر هربه منه .

تغطية إهمال ؟ تغطية فساد صغير من
ممرض أو غيره ؟ استهتار بأرواح الناس
المعرضة للخطر ؟ ..

كانت القصة حديث شارع بأكمله ومصدر
رعب له يومين طويلين .. كيف يخرج نفس
المواطن من هذا للشارع ، وفى قاع ضميره
أن عليه وحده أن يحترم القانون ؟

عبور حاجز الاتكال

استوقفنى حلقة من برنامج « على فين »
الذى يقدمه التلفزيون ..

وجميلة ولن تتكرر ... ومحاولة شيء من ذلك ، بالتدرج والجدية معا ، سيفير شكل المدينة تماما . فضلا عن أن هذا عنصر هام من عناصر الصيانة اللازمة ... وسمحو تدريجيا الشكل العام « المهيب » - من « الهباب » وهو القبار الداكن الذي يعطى للمدينة شكلها العام الراهن !

بالنسبة للمباني العامة .. لن تكون التكاليف باهظة كما يتصور البعض . وبالنسبة للمساكن .. فثقت العمارات يدفع سكانها ملايين إيجارا لها .. خصوصا في الميادين الرئيسية والشوارع الكبرى ...

تأملوا مثلا كم يتغير مشهد « محطة الرمل » في الاسكندرية ، لو حدث هذا نصف العمارات الواقعة بينها وبين الكورنيش ...

والأمثلة لا تحصى . ولا أريد أن أنكر السياحة .. فإني أريد ترقية الذوق العام .. في عيون المصريين لا في عيون السياح .

التاريخ ليس نبشاً للقبور

لا توجد أمة تستطيع أن تتوقف عن مناقشة تاريخها ..

وفرق بين مناقشة التاريخ وبين نبش للقبور ..

ولدينا فعلا كثير من نبش القبور . ولكنه أمر بدأ قبل عشر سنوات . ونهبنا إلى ذلك وقتها عبثا . لأن كل من يكتب للتاريخ على هواه ، يظن أنه آخر من سوف يفعل ذلك ، ولا يدرك أنه يخلق المسابقة للمحنة .

لا بد أن نتأقش تاريخنا . ولكن أماننا مشكلتان عريضتان :

وشجرة هناك ضد الهجوم التتري للأسمت المسلح وأكوام القمامة .. جمعية المحافظة على جمال الطبيعة : شارع « الحديقة ! » - جاردن سيتي - تليفون ٢٨١٠٤ .

الشارع مدرسة للذوق

فرحت ، حين لاحظت في دهشة شديدة ، إعادة طلاء مبنى وزارة الخارجية العريق في ميدان التحرير ..

وفرحت لمحاولات وزير الثقافة الدائمة لتجديد بعض القديم .. كما قرأت مؤخرا عن متحف الآثار الاسلامية ، وقبله المتحف المصري ..

إن باريس تذكر لديجول - وزير ثقافته اندريه مالرو - أنه أعاد طلاء وكشط مباني باريس التاريخية .. فصار للمدينة رونق جديد ..

وهذا ليس من قبيل الترف ..

فالتنق العام في شوارع المدينة - من مبان وحدائق ونظافة ... إلى أخرى - هو مدرسة حية يجوس خلالها الملايين كل يوم ويتأثرون بها في سلوكهم من حيث لا يشعرون ..

وفي معظم المدن الهامة قوانين تحتم حتى على أصحاب المباني إعادة طلائها كل كذا سنة .. على حسب أصحابها أو سكانها (فأكثر السكان في المباني القديمة لدينا هم ملاكها بحكم تخفيض الإيجارات وتثبيتها) ..

وفي القاهرة والاسكندرية مبان عامة ، ووزارات ، وعمارات مكنتية ، ومساجد وكنائس ، تتميز بأطرزة معمارية عريقة

لا الحوار ، هو أن مصر حاليا فيها « طبقات جيولوجية » سياسية ، ليست مدفونة كالعادة ، ولكنها كلها ظاهرة فى وقت واحد ..

أماننا فى الساحة على الأقل فرسان أربعة عصور توالى بسرعة :

- العصر الملكى السابق على الثورة .
- عصر « الناصرية » ، فى تعبير ، و « الجمهورية الأولى » ، فى تعبير آخر .
- عصر « المادانية » أو « الجمهورية الثانية » .

● عصر جديد ، سميت من اللحظة الأولى « الجمهورية الثالثة » ، أى عصر الرئيس مبارك . وهو ما ناديت وتوقعت . من اللحظة الأولى أيضا - أن يكون عصر جديدا ، و « جمهورية ثالثة » ، حقا ، تأخذ من العصور السابقة العبرة ، ولكنها تكون رحلة جديدة ، بحكم تطور العالم ، وتطور المذاهب ، وتطور المجتمع المصرى ..

وفرسان كل عصر من العصور الثلاثة السابقة يتزاحمون بالملكاب على أن يكون لهم مكان - أو المكان الأعلى - فى الجمهورية الثالثة (هذا حقهم إذا كنا نعتزف لكل المواطنين بحقوقهم) ..

وفوق ذلك فكل عصر من العصور الثلاثة لم يكن « كتلة صماء » واحدة . ولكنه كان يمج بأكثر من تيار وأكثر من فئة وأكثر من صراع ..

وفوق هذا وذاك .. هناك كل الذين هم تحت سن العشرين من الشباب . وهم يمثلون فيما أظن ٦٠٪ من السكان . هؤلاء لم يكونوا على قيد الحياة أو فى سن الوعى حتى تكون لهم رؤى واضحة عن تلك اليهود . فهم فى هذه « المعارك » يمثلون « الجمهور » الذى

المشكلة الأولى أننا بعد لا نناقش التاريخ كمؤرخين يريدون استخراج العبرة ، ولكننا نناقشه كمعركة حياة أو موت تلقى فى أتونها بكل مالدنا .. فى صورة حرب أهلية كلامية ، البقاء لمن يكسبها ، والموت لمن يخسرها ..

أحد أسباب هذه المشكلة الأولى ، من مشاكل « الاحتراب » ، لا « الحوار » ، عندنا ، هو أننا نتصارع على تاريخ قريب حى ، وعلى قضايا ما زالت بعيدة عن صدور الكلمة الأخيرة فيها . وأن السياسات والممارسات محل الصراع والمتخلفة من المراحل السابقة ، مازال الكثير منها قائما . وبالتالي فهو « صراع سياسى » وليس « صراعا بين مدارس تاريخية » . وبالتالي أيضا ، فإن أقوى محرركات الصراع هى المصالح ، والآراء ، والمقائد ، والغرائز . وأن بعض أطراف هذه القضايا « التاريخية » مازالوا فى الحكم ، بمعنى أنها لم تعد بعد تاريخية .. وبعض الأطراف فى المعارضة العنيفة ، وبعضهم المعارضة المعتدلة أو الإصلاحية ، وبعضهم حائر لا يعرف له مكانا فى هذا « الزاوية » بدقائه العنيفة الهمستيرية ، دون أن ينتهى « الزار » ، كما يقولون بإخراج « العفاريث » المتلبسة فى أجساد الذين يساهمون فيه !

هذا هو السبب الأول لغلبة صورة « الاحتراب » ، على صورة « الحوار » ، فى حياتنا السياسية الراهنة . وتشخيص الأسباب أمر مهم فى حد ذاته ، لمحاولة الوصول إلى حل .. لأنه بغير التشخيص الصحيح لا يمكن العثور على علاج صحيح - وإن تجدى محاولات « المناشدة » .. لأن كل فريق يحاول التوصل ، وأنه ليس هو المقصود بارتكاب هذا الابتذال .

السبب الثانى لهذا الجو من « الاحتراب »

كل هذا ؟ لماذا نضحك على أنفسنا ؟ ..

وكان للسيارات والأسلاك وقضبان السكة الحديد عنندا .. ليست كالتي عند غيرنا ..

إن السيارات عنندا هي نفس السيارات في بلاد تصل فيها الحرارة إلى خمسين درجة وأكثر . ولكنها تحترق لا من الحر ولكن من أزمة المرور وتوقفها الطويل ، أو زحفها البطيء . والحرائق بسبب الإهمال ، وأسلاك الكهرباء تحترق لأنها مكشوفة قديمة علوية . و « أمراض الصيف » سببها أكوام الزبالة ، والقاذورات في كل مكان ، وانعدام أى جهد للنظافة .. وهو أمر يحتاج إلى « عمالة » . مكثمة عنندا بغير عمل . ولا يحتاج إلى خبراء أجانب ولا عملة صعبة ..

إننا لا نريد أن نعمل شيئا . حتى نظافة المدن - ونكتفى بإلقاء المسؤولية .. أحيانا على الآخرين .. والآن على الطقس ! ..

والكثير - كالحالة مع الأمراض مثلا - لا ننشره . نحن نخجل من نشره . ولكن المشكلة هي أن ما لا ينشر في الصحف ، نعتبره وكأنه لم يقع !
أو بالمثل الشعبي « لا من شاف ولا من درى ! » ..

مغامرة واجبة

يجب أن نشكر التلفزيون ، لأنه « غامر » وعرض علينا في برنامج « فن الباليه » مهرة كاملة .. رأينا خلالها على مدى أكثر من ثلاث ساعات ، العرض الكامل لباليه « بحيرة البجع » التي وضع موسيقاها للفنان الخالد تشايكوفسكى ..

يتابع ويسمع ، ويحاول أن يفهم وأن يكون نفسه رأيا يجد فيه انسجاما بين رؤيته للماضى وتوقعاته أو تطلعاته إلى المستقبل ..

هذا الوضع - بالمسبيين الأول والثاني للذين تكرنهما - يضع مسئولية كبيرة على كل من يتصدى لمهمة الحكم ، أو مهمة المعارضة ، أو مهمة المشاركة بالفكر في هذا الذى نريده حوارا .. ولكن كيف ؟

مصر في خط الاستواء

لم نعرف بعد أن مصر قد انتقلت إلى خط الاستواء ، ولا أن درجة الحرارة ارتفعت فيها خلال هذا الشهر إلى أرقام لا مثيل لها في العالم ! ..

ومع ذلك قالت الزميلة « الجمهورية » :
بلغت درجة الحرارة في القاهرة ٤٠ درجة .
تسبب لهيب الحر في حريق بغيتا في الدقى بسبب انصهار الأسلاك الكهربائية من شدة الحرارة . عطلت الموجة الحارة مرور السيارات في الشوارع . فتح معظم أصحاب السيارات الأغطية الأمامية لتهوية المحركات وحمايتها من الاحتراق .

ويمكن أن نضيف إلى ذلك : خرائق المخازن . قضبان السكة الحديد التي قيل إنها « ساحت » من الحر . انتشار اللذباب وتكاثره ، وبالتالي انتشار أمراض وبائية نعبير عنها باسم « حركى » هو « أمراض الصيف » حتى لا ننكر أسماءها الحقيقية .. إلى آخره .

يا سلام !؟ يحدث هذا في بلد معتدل الجو بالنسبة للعالم ما بين خط الاستواء والقطب الشمالي ؟؟ درجة حرارة أربعين مشولة عن

وأقول إن التلفزيون قد « غامر » بذلك ،
لأننا نعرف الاعتراض التقليدى ، على تقديم
الأعمال الفنية الرفيعة ، بأن الجمهور لا يقبل
على مثل هذه الأعمال ..

ولكننى أعتقد أنها « مغامرة » ضرورية
وواجبة . لأن أى بلد كما أن فيه مدارس لمحو
الأمية ، فإن فيه دراسات عليا للحصول على
الدكتوراه . ولأن نفس البلد يرسل مبعوثين إلى
الخارج ، وينفق عليهم عشرات الآلاف من
الجنهات ، للتخصص فى فرع معين .

وبالتالى فإن خريطة اهتمامات التلفزيون ،
كما أن عليها تغطية أنواق الملايين ، فإن
عليها أيضا تغطية ما تتذوقه النخبة الثقافية فى
البلاد . ثم إن الفن الجميل ، والرفيع منه ،
كفيل بأن يجذب إليه مزيدا من المشاهدين يوما
بعد يوم ، لأنه يخاطب حواس الشعور
بالجمال . وهى حواس موجودة لدى كل
إنسان ، إنما لابد من تنشيطها ، وتنشيطها ،

والارتفاع بمستواها ، بالتكرار والتعود ..
فالعين ، مع التعود سوف تعرف التفرقة بين
الجميل والتقيح .

وإذا كنا - فى البرامج الأجنبية - نقدم
المساعات الطوال فى أغان أجنبية صاخبة ،
فمن المنطقي أن نقدم من حين لآخر ، من
التراث الأوروبى الفنى ، ما هو أرقى وأخلد
وأكثر قدرة على تنمية حاسة الذوق خصوصا
لدى الشباب .. لخلق برامجنا الدراسية من هذا
النوع من التربية الجمالية .

وفن الباليه ، لغته عالمية ، لغته الألوان
والحركات ، والموسيقى ، والإيقاع ،
والانتظام الصارم الشديد . فهو جماع عدة
فنون رفيعة ، وعماده الجهد العنيف والتمرين
المتواصل ، وضبط النفس حتى فى الطعام
والنوم والراحة والنشاط . وهو فن جماعى
لا فردى ، فهو مدرسة كاملة من دروس
الذوق والالتزام والانضباط والجمال .



يوميات هذا الزمان

قف .. إشارة حمراء

وتضايق الناس وتذمروا بالطبع ، ولكنهم
تعودوا مع الوقت على الذهاب إلى أعمالهم
بالتبادل مع جيران أو زملاء لهم . وتعودت
المسيدات للمتفرجات في الأسواق على نفس
الشيء ، وكذلك الشباب المنطلق كل واحد
بسيارته لقتل الوقت . واختصر كثير من
وجوه التسكع .. بل وجد الكثيرون في هذا
راحة من القيادة اليومية ، فضلا عن الراحة
من احتراق الأعصاب بسبب الزحام الرهيب
والوقت الطويل الضائع ..

وما زال هذا النظام ساريا .. وحين نجح
« بابا ندرى » في الانتخابات الأخيرة ألفاه طلبا
للشعبية . ولكنه اضطر لإعادته بعد أسبوع !

ثم إنهم اكتشفوا أن هذا يوفر ٤٠٪ من
استهلاك البنزين الهائل .. وهو رقم كبير في
حالة مصر .

فما رأيكم دام فضلكم ؟

هذا قول موجه للناس لا للدولة ، فالدولة
يناسبها بالتأكيد مثل هذا القرار .. ولكن هل
نحن كمواطنين مستعدون حقاً للتضحية ببعض
الشيء على مشكلة رهيبية .. أم أن التضحية
والإبصار وما إلى ذلك ليس بالنسبة لنا إلا
ثرثرة ، وكل واحد يريد مزاجه .. وبعده
الطوفان ؟

ليس اختراعا

اقترحت كنوع من الحل المؤقت ،
المباشر ، لكارثة المرور ، حتى نجرؤ على
حلول أخرى أكبر وأشمل - أن تخصص ثلاثة
أيام في الأسبوع للسيارات الخاصة ذات
الأرقام الفردية ، وثلاثة أيام للسيارات ذات
الأرقام الزوجية ، ويسمح لكل السيارات



سيبدو هذا الاقتراح نكتة كبيرة . وأعرف
مقدما أن كل القراء الأعزاء سوف يرفضونه ،
ولكن لا بأس على الكاتب أحيانا من أن تحترق
أصابه باقتراح دواء مر لمشكلة أشد
مرارة ..

والاقتراح ليس من اختراعى على أى
حال . ولكنى رأيته مطبقا في أثينا التي كانت
مشكلة المرور فيها أسوأ من أى مدينة في
العالم .. بعد القاهرة ؟

لقد قررت الحكومة هناك أن تقيد حركة
السيارات فجعلت يوما لا تسير فيه إلا
السيارات ذات الأرقام الفردية .. ويوما
لا تسير فيه إلا السيارات ذات الأرقام
الزوجية !

وبهذا هبطت حكومة اليونان بصدد
السيارات المتحركة في شوارع أثينا إلى
النصف مرة واحدة .

وقد استنتجت من ذلك ومماثل النقل العام
(الأتوبيس) وسيارات التاكسي ، وأصحاب
بعض المهن كالأطباء والشرطة وبعض رجال
الدولة . وأظنها استنتجت يوم العطلة فجعلته
للجميع ! ..

أى أن حركة المرور خصم منها حوالى
٤٠٪ تقريبا بقرار واحد .

يوم .. لراحة أعصابهم ولتوفير أماكن للوقوف
وثمن البنزين .

إن التجربة هي التفصيل في هذه الأمور ..
جربوا هذا النظام لمدة شهر واحد فقط ، ثم
يكون القرار بعد ذلك باستمراره أو عدم
استمراره .

تأملوا كارثة المرور بكل أبعادها وتدبروا
هذا الاقتراح .

هل الوقت ليس له ثمن ؟

في تحقيق نشرته ، الأهرام ، للزميل أحمد
عصمت .. قال رئيس هيئة النقل العام في
القاهرة فيما قال إنه يرى تخصيص أيام من
الأسبوع للسيارات الخاصة التي تحمل أرقاماً
فردية ، وأياماً أخرى للسيارات الخاصة التي
تحمل أرقاماً زوجية .

وهذه أول مرة أقرأ صوتاً آخر ، ومن
رجل مسئول وخبير في هذا الموضوع ، يؤيد
ما اقترحه هنا مراراً وما هو معمول به في
عواصم كثيرة .

وأضاف رئيس هيئة النقل العام قائلاً : إن
هذا الاقتراح وحده كفيل بتوفير ربع مليون
جنيه يومياً للاقتصاد القومي .. أى ما بين
تسعين ومائة مليون جنيه سنوياً !

مائة مليون جنيه سنوياً تضععب هباء
منثوراً ، أو بالأحرى تنفقها على إضاعة
الوقت (على فرض أن الوقت ليس له ثمن)
وتلف الأعصاب وتلف السيارات .. وتلوث
القاهرة وزيادة قنارتها .. أى تنفقها لكي
تندهر القاهرة يوماً بعد يوم .

ولا أدري ماذا تنتظر للجهات المشغولة في

بالحركة في اليوم السابع وهو يوم العطلة ،
يوم الجمعة ، الذى يقل فيه المرور بالطبيعة
بدرجة ما ..

وهذا يستثنى سيارات النقل العام من
أتوبيس وتاكسي ، ولوريات وسيارات بعض
المهن كالأطباء والشرطة وغيرها .

ولا سميع ولا مجيب ، ولا حتى مناقش !

إن هذا الإجراء تأخذ به الآن أكثر من
عاصمة في العالم فهو ليس اختراعاً . ثم إن
الأمر قد يكون صعباً في البداية على أصحاب
السيارات الخاصة جميعاً . ولكن لو جربنا هذا
الحل لمدة شهر واحد فسوف يجد كل واحد
حلاً ، من زميل أو قريب أو جار ، للوصول
إلى أماكن العمل أو توصيل الأطفال إلى
المدارس وغير ذلك من الضروريات .
وسوف تنحصر السيارات التي تجوب الشوارع
ليل نهار بالرجال والنساء الذين لا عمل لهم ،
والذين يرتادون الأسواق ويقومون بشقى
المشاوير الخاصة ، والسيارات التي يقودها
الأولاد والبنات ليل نهار للتنسلي وللتنسابق ..

إن هذا الإجراء يهبط بحركة السيارات
الرمية إلى النصف . إن هذا الإجراء سيوفر
علينا الكثير جداً من الوقت الضائع على
الجميع ، والأعصاب المرهقة ، ورجال
المرور الذين لا يفي عددهم بالحاجة ، وعدم
احترام الإشارات الذى هو جزء من الفوضى
التي يفرضها الزحام ، والبنزين المستهلك ..
إلى آخره .

وحتى المدن الكبرى العالمية التى لا يوجد
فيها هذا الحظر ، صار أهلها وتلاميذها
يستخدمون نظام الـ POOL ، أى تجمعهم في
مجموعات ، تتناوب نقلهم سيارة واحدة كل

بحيث تخصص ثلث نفقات المواصلات وزحامها ونفقات الإدارة !

وفى لندن طلب أصحاب المحلات رسميا قبل أسابيع جعل العطلة يوما واحدا ، ولكن بلدية لندن قارنت بين المغارم والمزايا ، وأعلنت تمسكها بالتعطيل يومين .. والناس ترتب أمورها على ذلك .. أيضا لتوفير نفقات باهظة تتحملها المرافق والاقتصاد القومى .

ونحن فى بلد يحتاج إلى زيادة الانتاج . ولكن المهم فى الموضوع ليس الشعارات . فهذا الشعار مفهوم فى النشاطات الانتاجية حقا ، وبشكل مباشر كالمصانع وما يشابهها . ولكننا نعرف جميعا أن خصم يوم واحد من أيام العمل لن يقل شعرة واحدة من كمية العمل فى الإدارات والمصالح ، وكل ما شابهها .. لأننا نشكو زيادة الموظفين والعاملين زيادة هائلة . وحتى لو فرض أن وقت هذه الجهات ثمين إلى هذا الحد ، فإنه يمكن تعويضه بزيادة ساعة عمل واحدة كل يوم !

ونفس الشيء بالنسبة لاقتراح أن يقتصر المرور يوما على السيارات ذات الأرقام الفردية ، ويوما على السيارات ذات الأرقام الزوجية .

قواعد للشارع

فيما من يمكن الدور والقصور ، ومن يسكن الأكواخ . وفيما من يقطن ناطحة سحاب مطلة على النيل ، ومن يسكن حارة لا ترى النور فى يولاق . وفيما من يركب السيارة ومن يركب الدراجة ، ومن يمتطي قفصيه . ولكن هناك مكانا واحدا نشترك فيه جميعا ونتحرك فيه جميعا . ذلك هو : الشارع ...

الدولة لكى تجرب هذا الاقتراح . كما سبق وذكرت . لمدة شهر واحد ، ثم يحكم الرأى العام له أو عليه .

وقد اقترح رئيس الهيئة أيضا تخفيض أيام العمل الرسمية إلى خمسة أيام فى الأسبوع . وهو اقتراح أؤيده بشدة . أولا لأن العمل الحكومى بصورته الراهنة سوف ينجز فى خمسة أيام كما ينجز الآن فى ستة أيام ، ومعظم دول أوروبا وأمريكا تأخذ بنظام يومين أجازة . ويمكن الاستثناء طبعاً فى حالات معينة . وهذا لا يوفر قط فى طاقة الاستعمال اليومى للسيارات الخاصة ، ولكنه يوفر فى استهلاك المواصلات العامة ، وفى مصاريف إدارة المباني والادارات الحكومية .

علينا فقط أن لا نجفل خوفا أمام ما لم نجربه ، وأن نعوّد المواطن درجة بعد درجة .. الانضباط واحترام النظم بأن نخلق له الظروف التى تمكنه من ذلك .

تجارب مختلفة

هناك بلاد تمنع دخول السيارة الخاصة إلى قلب المدينة إذا كان فيها شخص واحد ، وتشتراط وجود أربعة أشخاص على الأقل ! حتى يتعود الناس التعاون ويقل الضغط على قلب المدينة .

وهناك بلاد تعطى من يملك أكثر من سيارة خاصة ، رقما واحدا ، حتى لا يستعمل البيت أكثر من سيارة واحدة .. ينقل إليها الرقم عندما يستعملها .

وهناك بلاد تعطى أجازة يومين فى الأسبوع . وبلاد تغير اليومين حسب كل جهة

بأن النظافة من الإيمان . وهذا كله لا يحتاج إلى أموال ولا اعتمادات ولا عملة صعبة ! إنه يحتاج فقط إلى جهد وشعور بالمسئولية وتطبيق للقوانين .

أقول للمتحدثين عن السلوكيات : إن الشارع مدرسة !

نفس المصرى الذى يلقى القاذورات فى الشارع ، ويخرق علامات المرور ، ويسئ ببيئه الكلام إلى فتاة عابرة ، ويحتل الرصيف لبيته أو مكانه ... نفس هذا المصرى ، إذا هل بمدينة أجنبية ، نجده يلتزم أتوماتيكيا بقواعد السلوك فى تلك المدينة ، دون أن يقول له ذلك أحد .. إما لأنه يرى « بيئة مختلفة » يتصرف فيها « كل » الناس بطريقة مختلفة ، أو لأنه يعرف أن مخالفة هذه السلوكيات معاقب عليها .

بهذا المعنى : الشارع مدرسة .. إذا أدرکنا أن التعليم ليس فقط القراءة والكتابة ، ولكنه يشمل القيم والعادات والأخلاق الاجتماعية .

إنه يجد السيارات تمضى بسرعة لأنها تلتزم بقواعد المرور ، وبصمت فلا يضع يده على « الكلاکس » ، دون مناسبة . ويرى احترام السيارات لمرور المشاة وبالعكس . ويرى عمال النظافة يعملون بجد لإزالة أى مهملات ملقاة فى الطريق ، ويرى الإعلانات والملصقات لا تعتدى على الجدران ، ولا تنق بالأعمدة الحديدية فى كل مكان ، والمباني العامة والخاصة تتم عن اهتمام بنظافة واجهاتها .

ونحن فى بلاد ، بحكم ظروفها الاجتماعية والتاريخية ، فيها مستويات متباينة من القيم الاجتماعية .. وبالتالي فالجاهل يجب أن يتعلم من العارف ، والضعيف من القوى . ولكن

لذلك فإن كل بلاد العالم التى تحترم نفسها وشعوبها ، لديها قواعد لهذا الشارع ، يخضع لها الجميع . على أن توفر الدولة بالطبع الظروف التى تمكن المواطن من احترام هذه النظم والقواعد ، لا أن تطلبه بالمستحيل !

ولكننا فى مصر على العكس تماما ، الشارع هو مكان الفوضى والاستهتار وعدم احترام القواعد . فالمرء قد - وأقول قد - يهتم بنظافة مسكنه ، ولكنه يلقى قاذوراته فى الشارع . وأصحاب الدكاكين يعتبرون محللتهم مجرد « نقطة ارتكاز » ينطلقون منها إلى احتلال الأرصفة وبعض من الطريق نفسه . صاحب ورشة تصليح السيارات لديه دكان من خمسة أمتار مربعة ، ولكن السيارات التى يصلحها تملأ أرصفة شارع بأكمله ، دون أن يدفع عنها ملهم إيجار . أصحاب العمارات يهتمون ببناء العمارة ذاتها (ونحن نتحدث عن العمارات التى لا تنهار) ولكنهم ينامون الشارع الذى كان مرصوفا ، ولا يكلفون أنفسهم ولا أحد يكلفهم عناء إصلاح الجزء الذى حطموه ، فتحولت الشوارع والأرصفة إلى أرض خراب وكأنها لم تعرف الأسفلت فى حياتها قط .

ونحن نكتفى باللافات ! وصارت عقلية « الإعلام » تسيطر علينا . فكل يضع دقائق نقرأ لافتة ضخمة تقول « حى كذا يرحب بكم ! » ثم لا نجد أثرا لهذا الترحيب .. لا فى رفع أكوام القمامة ، ولا فى تمهيد طريق ، أو إخلاء رصيف يسير عليه المشاة !

إن إعادة بعض الاعتبار للشارع الذى هو ملكنا جميعا مهمة أساسية . لأننا بذلك نربى لدى المواطنين « الأخلاق الاجتماعية » ، أى أن يعرف المواطن حقوقه وواجباته نحو الغير ، ونربى حاسة النوق ، ونخلق الشعور

قوت عيالهم . وهم فى الغالب ليسوا مكلفين
بأعمال جنية تلزمهم بالبقاء .

ولكن ، لا يوجد بلد ، نجد فيه هذه المئات
من الآلاف ، الهائمين على وجوههم فى
الشوارع ، أو المنطلقين بالسيارات ، دون
هدف محدد !

مشكلة البلاد التى نتقدم هى فى محاولة
« إحياء الوقت » ، أى جعل الساعة تنسم لعمل
ساعتين ، ومشكلتنا هى « قتل الوقت » ،
فالوقت ضجر ، وممل ، وفراغ . فقتله
بالتسكع فى الشوارع ، والثرثرة فى
التليفونات ، والزيارات فى أوقات العمل ،
وساعات الإرسال التليفزيونى .

وهذا وحده يكشف عن أمراض كثيرة ،
أهمها عجز إدارة الدولة عن إيجاد عمل كاف
لامستثمار وقت الطاقة الانسانية التى تدفع
أجرها . ويبدو هذا العجز بصورة أكبر حين
نجد قلة الأيدي العاملة فى أماكن كثيرة ،
وتكدس مصالح الناس ، وتأخر الإنجاز بوجه
علم . ذلك أن فن الوظيفة عندنا هو اتقان
الهرب من موقع مواجهة الجمهور وتلبية
طلباته ، حيث يضطر الموظف إلى العمل ،
إلى موقع مكتبى يحمل أى اسم أو صفة ، غير
العمل .

وإعادة توزيع القوة العاملة ، كلمة نطلقها
بمعنى روتينى وكأنها « حركة تنقلات » .
ولكن المطلوب أكثر من ذلك : إعادة توزيع
عشرات ومئات الآلاف ، ونقلهم من المكاتب
إلى مواقع العمل .

ما يتلقفه المواطن فى الشارع المصرى هو
العكس تماما : القوى هو القدوة السيئة .
والقوى هنا هو القوى بماله ، إذ يبنى للعمارات
ويحطم الشوارع ، ويخالف قوانين البناء
كلها ، أو يعر يد بسيارته ويخترق القواعد . أو
القوى بشركته ، يزرع كل مكان بأفحيح
الإعلانات وفى أماكن غير مقبولة . أو القوى
بغروره . أو القوى حتى بجهله ، حين يعتبر
أن الاستهتار بالغير وباللوائح نوع من القوة ،
واحترامها نوع من الضعف . وتساهم الدولة
فى ذلك بترك اللامبالاة تسرى فى أوصال
البيروقراطية ، فلا تلاحق هذا كله بوضع
اللوائح الملزمة ، ولا بردع المعتدين عليها ..

شارع مثل هذا هو « مدرسة » يعود منها
الفرد حتى إلى بيته بنفس الانطباعات ، ونفس
الانحرافات .. لأن الشارع بهذا المعنى
« مدرسة عملية واقعية » لا تصمد أمامها
مواظع الصحف أو التليفزيون .

وبمناسبة الحديث ، عن الشارع
المصرى ..

عندما تولى « أندريوف » السلطة فى
الاتحاد السوفيتى ، نشرت الصحف أنه كلف
الشرطة - أو شباب الحزب لا أنكر بالضبط -
بالقيام بحملة فى الشوارع والمقاهى ، نهارا ،
فى ساعات العمل .. يقضون على كل من
يتسكع فى شارع أو يجلس على مقهى ، إذا
كان تاركا لمكان عمله .

ولا أطلب شيئا من هذا فى مصر .
فالكثيرون فى مصر بلا عمل .. والكثيرون
جدا يقضون مراتب عملهم من الحكومة ،
ويسعون وراء الرزق فى أعمال أخرى .
وهؤلاء بصرحة ، أتعاطف معهم .. لأنهم
يكافحون وسط هذا الغلاء المخيف فى سبيل

فولكلور حكومي

ليس لأنه بالحدث الخطير . وليس لأنه منظر فريد من نوعه .

ولكن ربما - على العكس تماما - لأنه حدث يقع كل يوم ، ومنظر اعتادت العين أن تقع عليه .. في أى شارع أو ميدان أو حارة في كل مدن القطر المصري .. حتى صار الأمر « فولكلورا » لا يخلو أى مجلس من ضرب أمثله والتندر به . ثم تطور من « فولكلور » إلى نكتة تروى في كل مجال ، وتمر كما تمر النكتة .

ولكن حين تقع العين على هذا « الفولكلور المصري » الحكومي ، فجأة يجد المرء أن الفولكلور حقيقة وليس أسطورة مثل « حسن ونعيمة » ، وأن النكتة واقع يقع كل يوم : حكاية أن تأتي جهة حكومية ما فتصرف شارعا ، وبعد أيام تأتي جهة حكومية أخرى ، وتشق بطن نفس الشارع ، لتضع فيه ماسورة أو مجموعة أسلاك ..

ميدان المساحة بالدقي .. فجأة تشطت محافظة الجيزة للعناية به أكثر من المعتاد ، ربما لتنهوض فندق جديد فيه ، وتحول الميدان إلى حديقة في الوسط ، ومصايبح ، وتم كساء أرض الميدان بأسفلت كالحرير . واستغرق هذا طبعاً عدة شهور .. وعمل وزحام . . . وه بوابير زلط .. إلى آخره .

وبعد أقل من شهر .. جاء حشد آخر من العمال ، وشقوا بطن الأرض ، ومزقوا كساء الأسفلت ، وأخرجوا من الحفر كتباناً من التراب ! ويجوارهم استلقت على الأرض مواسير ضخمة لا بد أن هذا الحفر تمهيد

لوضعها .. ولابد أنها لمرفق أساسي من المرافق المرهقة .

.. وتحدث عن ضغط النفقات وإيقاف الإنفاق !

إن اتعدام التنسيق بين أجهزة الدولة .. ربما في هذه الحالة على مستوى المحافظة ، وربما بين المحافظة والوزارات المركزية .. اتعدام التنسيق هذا يكلفنا ملايين من الجنيهات ، في سبيل المحافظة على هذا « الفولكلور » المصري العجيب ، وإطالة بقاء هذه النكتة ، التي مازالت تضحك كلما رويت ، ولكنه ضحك كالبكاء ! حتى باخت النكتة من كثرة تكرارها على العيون يومياً ودون انقطاع !

مظهر آخر للجنون الجماعي

ربما يكون الأمر قد صار عادياً ، بحكم الاعتياد عليه . ولكن هذا لا يمنع أحياناً من التوقف لحظة عند هذا الشيء المعتاد ، معترضاً ولو بالتزامن الشخصي ، ومنكراً : إلى متى ؟

السيارة تتوقف بي تماماً في بحار من السيارات تملأ ميدان التحرير ، وإلى آخر مد البصر في الشوارع التي تتفرع منه . لقد وصلنا إلى هنا ، من الدقي ، ثم كوبري الجلاء ، ثم كوبري قصر النيل عبر أكثر من عنق زجاجة . وتوقفنا في كل عنق زجاجة طويلاً . هذا مألوف . لكن هذا التكس في ميدان التحرير بهذا الشكل غير مألوف . وننظر من مكانى إلى أول شارع طلعت حرب ، وفي أول عمارة فيه توجد عيادة الطبيب الذي ضرب لى موعداً . ورغم نزولى

سقوط هيبة الدولة

من أشد ما يؤلم النفس هو ما أسميه : سقوط هيبة الدولة . والدولة هنا تعنى أصغر قرار وأصغر موظف فيها .

و « هيبة » الدولة هي التي تحمى قراراتها . لأنه لا يمكن لأى دولة أن تضع عسكري شرطة كل متر ..

مثلا ..

أسكن من ٢٢ سنة فى شارع فى الدقى - شارع هارون - الذى تتخلله تقاطعات كثيرة ، الأمر الذى كان سببا دائما لحوادث تصادم دامية .

وتدخلت الدولة منذ شهور ، وجعلت كل شارع منها له اتجاه واحد ، وعلقت على مدخلها كلها اللافتات التى تنبه إلى ذلك .

ماذا حدث ؟

فى الميدان - وقد أصبح هذا عادة - لم يكن راكبو السيارات يحترمون اللافتات .. ولكن وضع اللافتات مع ذلك لم يخل من مضايقة لبعض العمارات وأصحاب الجراجات . وببساطة شديدة أخذ هؤلاء ينزعون اللافتة الحكومية المزروعة فى الأرض عند كل ناحية ، ويلقون بها على الأرض .

وما زالت لافتات الدولة ملقاة على الأرض يراها الرائح والغادى ! ومرة أخرى .. لا يمكن إيقاف جندى لحراسة كل لافتة ..

وهنا يأتى دور تلك « الهيبة » التى أحدث عنها ، وأضرب بها هذا المثل ، ليس حرصا على الشارع الذى أسكن فيه - وقصة تطوره خلال عشرين سنة تلخص قصة تطور القاهرة إلى الورا - ولكن لأن مشهد لافتة الدولة ،

ميكرا ، فقد فات الميعاد . ولكن لا بأس من الوصول ولو متأخرا ، فالتأخر عن المواعيد صار جزءا من حياتنا . وأفكر فى النزول وعبور الميدان مترجلا . لكننى أرى المشاة فى موقف أتعس من موقفى . نساء وأطفال ، والكل يحاول التسلل بين تلاصق السيارات .

وأنظر حولى . وأتصور أن فى هذه اللحظة ربما كان هناك خمسون ألف سيارة فى أنحاء القاهرة وحدها ، فى حالة توقف ، وموتوراتها تدور دون انقطاع ! خمسون ألف محرك سيارة تدور كلها فى وقت واحد ولها طنين متصل ، والأهم : أنها تستهلك من البنزين ما لا أعلم من الجالونات ! خمسون ألف محرك تستهلك الطاقة وتسد الشوارع . وينبهنى صاحبى إلى أنه لا شئ غير عادى . فهذا ما نواجهه كل يوم . فى كل مكان من المدينة الكبرى . كلنا نمارس هذا الجنون الجماعى ، كلنا نحرق هذه الطاقة الهائلة . ومعظم هذه المحركات ، يخدم فيها المحرك الواحد شخصا واحدا . نادرة السيارة التى فيها أكثر من راكب . ما أبهظ ثمن التنقل بالسيارة على المواطن وعلى الدولة والمجتمع !

ويقال إن اشتراك أكثر من أسرة فى التحرك بنفس السيارة ضد تقاليدنا .

هل رأيت المنظر داخل الأتوبيس ، ومدى انفاقه مع تقاليدنا ! هل رأيت النساء يجرين وراء الأتوبيس العابر ، وتلحق بهن الأيدي حتى لا يقعن تحت العجلات ، وكيف ينحشرون فى علبة السريدين البشرية المتحركة !

نموذج بين ألف نموذج . من تشددنا فى المحافظة على « شكلية » التقاليد ، وفى التساهل والإغضاء عن « جوهر » التقاليد .

اضطرار الأفراد إلى « الحلول الذاتية » .
فالأرصفة تقسم ، والشوارع بالتالى تقسم .

ومعروف أن السيارات صارت تستخدم
الأرصفة « للركن » . وهو أمر لا مفر منه ،
وموجود فى كثير من المدن ، وإن لم يكن بهذه
الدرجة . وبالتالى فهو إجراء فردى يحل
مشكلة صاحبه ، ولكنه يلقى إلى نهر الشوارع
عبئا آخر من السيارات والمشاة على السواء .

إن السلطة المسئولة هنا - وأظن أنها
الداخلية أو المحافظة - عليها أن « تسمح »
شوارع القاهرة ، وتزيل ، وضع اليد « الجديد
على الأرصفة والشوارع فى قلب القاهرة هذه
المرة ، وليس فى الصحراء ولا الخرابات
ولا الأراضى التالفة البعيدة .

ومرة أخرى : « المعنى » فى هذا
التصرف المتسارع أهم من الضرر ذاته .
أقصد معنى أخذ كل مواطن القانون فى يده ،
لحل مشكلة قاسية فعلا ، وظالمة فعلا ، ولكن
المساواة فى الظلم عدل ! فنحن نطلب المساواة
فى ظلم أزمة المرور !

تعريف التلكسى

أصدرت الحكومة تعريف جديدة لسيارات
اللكسى أقرب إلى الواقع والإنصاف . ولكن
هناك وجهة نظر أخرى من المناسبات أن تنتظر
إليها الحكومة فى نفس الوقت بشيء من
الاهتمام .

قد جرت سيارات التلكسى فى السنوات
الماضية على أن يركبها أكثر من راكب .
وكان السائق يستقل الركاب بأن يجعل كل
منهم يدفع أجرة الطريق كاملة ، فيأخذ أجرة

ملقاة ممدة كالجثة التى لا صاحب لها على
قارعة الطريق .. يؤلم النفس حقا .

ذلك أن آلاف المواطنين يمرون بها كل
يوم ، ويتخونونها - بوعى أو بغير وعى -
عبرة ، وفهما ممعرا عن معنى القانون ..
لو كان بدون شرطى .

عدوان جديد

لنأخذ مثلا مشكلة الأرصفة وحدها ،
بمناسبة « عدوان جديد » بدأ يشارك العدوانات
القديمة فى التهام ما تبقى منها .

فى الأسابيع الأخيرة .. انتشرت ظاهرة
لجوء كل مبنى - ولو كان محل تجارة أو مبنى
عمارة سكنية أو مدرسة أطفال - إلى أن يبق
على حافة الرصيف أعمدة من الحديد توصل
بينها سلاسل ، بها « يحجز » الرصيف أمامه
لسيارات السكان أو المترددين على المكان .

إننى أعرف أن هذا جائز فى حالات
خاصة ، بالنسبة لبعض المبانى العامة ، وأنه
لا يجوز إلا بإذن خاص من إحدى جهات
الشرطة ، وتعلق لافتة حكومية بأن هذا المكان
مخصص ومحجوز .

وفى ضوء الانهيار الشامل فى هيئة القانون
والسلطة .. وبالتالى أخذ كل مواطن القانون
فى يده لحل مشكلته المستعصية ، بدأت تظهر
وتتكاثر بسرعة التقليد ، عمليات حجز
الرصيف . كل ساكن أو صاحب عمارة أو
أسرة مدرسة .. الخ ، يحجز لنفسه مكانه الذى
يستوعب سيارته .. فالفردي يحل لنفسه مشكلة
رهية هى الدوران ساعة حتى يجد مكانا .
ولكنه أمر غريب آخر يضاف إلى غرائب

سيارة بنزينا وسائقا ومكانا في الزحام ، لراكب واحد ..

هناك إذن صيغ كثيرة جدا تأخذ بها بلاد شتى ، غير الصيغة الواحدة التي تأخذ بها . ومجال التفكير والتجربة هنا واسع . ويجب ارتياد هذه المجالات دون استسلام للوسائل القديمة لمجرد أننا اعتدناها .

إحدى علامات التقدم

عندما خرجت وصاحبي من مطار لندن ، نرفع حقائبنا في هدوء ، وصلنا إلى حيث نجد عادة طابور سيارات التاكسي . فلم نجد تاكسيا واحدا . ووقفنا في الطابور ، وقلت لصاحبي : ألا تلاحظ أننا منذ وطننا مطار لندن ونحن نشعر بهدوء نفسي ، يبدو على كل من حولنا أيضا ، وأننا حين لم نجد سيارات التاكسي لم نقلق ولم ننزعج ؟ وأننا قبل الوصول إلى مطار القاهرة بمساعات نبدأ في الشعور بالتوتر والقلق ؟

ولست أتحدث عن المطارات ، ولكن عن المجتمع كله .

هدوء النفس والأعصاب هناك : أنك « تتوقع بالضبط ما الذي ينتظرك ، وماذا عليك أن تفعل . فلا ضجيج ولا صباح ، ولا تدافع بالمناكب ، ولا استعانة بأحد لاختصار إجراء أو لأن تمسك غيرك . فالمطار المزدهم هادئ ، لا تسمع فيه صوتا . والحركة الكثيفة فيه تسير في سلامة وهدوء . ولم نجد التاكسيات ، ولكننا نعرف أنها متصلة بعد قليل ، وسوف يركبها الناس بالدور . ولن يسألك السائق عن وجهتك ثم يقرر إذا كان مشوارك يناسبه أم لا .

الطريق أربع أو خمس مرات في المشوار الواحد .. وهذا ما قصدت التعريفة الجديدة والحزم في مراقبة للعدالات إلى تلافيه .

ولكن سيارات التاكسي كانت في نفس الوقت ، بهذا المطلوب ، تحمل أكثر من راكب . الأمر الذي يضاعف قدرتها على نقل الركاب . في حين أنها لو عادت إلى الراكب الواحد فقط ، فسوف يترك هذا ركبا كثيرين على قارعة الطريق . واستخدام التاكسي لراكب واحد أو اثنين ليس أحسن استخدام للتاكسي والبنزين واتساع الشوارع .

وقد كان في بيروت مثلا نوعان من التاكسيات . تاكسي تستطيع أن تركبه بمفرديك . وتاكسي يسمى « تاكسي مرفيق » يركبه أكثر من واحد ، كل من يشير إليه في الطريق ، ويدفع سعرا ثابتا موحدا لكل فرد . وكان هذا النوع هو الذي يستخدمه أكثر الركاب .

ولذلك ، ربما كان الحل الأمثل هنا أيضا ، أن يوجد هذان النوعان من التاكسيات . لكل نوع لون مميز أو أي علامة مميزة : نوع يستخدمه الراكب الواحد (أو مع من يصحبونه طيعا) ، ونوع آخر « بالنفر » ، يأخذ أكثر من راكب ، بعدد أقصى محدد ، ومقابل مبلغ معين يدفعه كل فرد . فهذا يوفر أماكن أكثر لنقل الركاب . ويمنع في نفس الوقت نهب الركاب بجعل كل واحد منهم يدفع أجر للمشوار كاملا ، يأخذه السائق عدة مرات عن المشوار الواحد .

وفي بعض المدن المزدهمة ، يُمنع دخول أي سيارة فيها راكب واحد إلى قلب المدينة ، للإقلال من الزحام ، ولتشجيع الناس على استخدام الميابة الخاصة معا ، بدل أن تستهلك

وسجلت أكثر من مليون « مخالفة » !

ألا نقول لهذا الاستهتار الهائل بقواعد المرور : يا للهول !

والقاعدة أن الشرطة لا تقدر على تسجيل أكثر من ثلث الجنح والمخالفات مهما فعلت في هذا الخضم .

ورويت لوزير الداخلية قصة صديق لى من رجال الأعمال ، يقود سيارته بنفسه ، وعليه أن يتروى مرات كل يوم على عدة بنوك وشركات ومكاتب حكومية ، وكلها فى المناطق المزحمة جدا . وقال لى هذا الصديق : إتنى أضغ سيارتى فى الممنوع مباشرة ، وأدخل المبنى وأقضى عملى وأخرج .

- كيف ؟

- ببساطة ، قدرت فى ميزانيتى ألف جنيه سنويا مخالفات ! لآتنى وجدت أن معدل ٨٠ جنيتها فى الشهر أقل كثيرا جدا مما سوف يضيع على من أعمال ، لو درت حول كل مبنى ساعات لأجد مكانا لركن السيارة .. أو لا أجد .

وأحيانا أتأمل وجوه الذين يخترقون قواعد المرور ، فأجد على وجوههم مزيجا من النشوة والانتصار . إن القانون عدو له ، وقد هزم هذا القانون ولو فى مدينة صغيرة . إنه ترك الأغبياء ينتظرون وأقحم بنكانه الإشارة فى غلة من السلطة ...

حقا أصبحت هذه النظرة العامة إلى القانون محتاجة إلى « كونسلتو » فيه المحلل السياسى ، والباحث الاجتماعى ، والطبيب النفسى ، وربما خبير فى الأمراض العصبية .

هذه إحدى علامات التقدم التى تنقصنا بشكل صارخ . فأن تعرف قواعد القانون والسلوك ، وأن تتأكد من أنها سوف تطبق عليك وعلى غيرك ، ينشر روح الاستقرار وعدم القلق والتفرغ للتقدم . من طابور القوانين إلى طابور التاكسي ! ولكن المواطن فى بلدنا لا يعرف ما ينتظره ، بالضبط . هكذا يسود حيلنا القلق والتوتر والضجيج والعصبية . فأنت وشطارتك . وأنت وحظك . القوانين واللوائح لا تعرف متى تصدر ، ولماذا تصدر وفى أى اتجاه ! وأنت محتاج إلى واسطة إن بحثا عن ترقية أو فى استخراج أى ورقة من الدولة . وأنت تحاول سيق من أمامك فى الطابور ، أو تدافع عن مكانك فيه لأن غيرك سيحاول أن يسبقك . وأنت لا تعرف رد فعل البائع أو الشرطى أو المدير أو الوزير ..

وكما تنى أضغ المسؤولية عند القمة قبل السفح . فلا بد أن يعرف الناس القانون قبل وضعه ، ويعرفون دوافعه وحيثياته ، ويعرفون أنه إذا صدر سيطبق بلا جدال وبلا محاولات التقاف .

المخالفات أرخص

باللهول !

كلمة يوسف وهبى الشهيرة هذه تصلح عنوانا لباب يومى ثابت . فكل يوم نقرأ أو نسمع عشرات من الأشياء التى لا تعليق عليها إلا : باللهول !

وقد قال لى السيد حسن أبو بلنا وزير الداخلية الأسبق ، إن إدارة المرور قد سجلت فى سنة واحدة ٢ مليون « جنحة » مرور !

مشكلة القاهرة

معه حق تماما القارئ الذى كتب يقول :
إنه لا يوجد شيء اسمه « مشكلة المرور »
ولكن المشكلة اسمها « مشكلة القاهرة » .

.. ذلك أنه لا يمكن النظر فى أسباب
مشكلة المرور دون الأخذ فى الاعتبار مشاكل
أخرى كثيرة منها : الشوارع المخططة التى
تبطئ الحركة ، إشغال الأرصفة الذى
يضطر المشاة إلى السير فى نهر الشارع ،
ترك المدينة بدون تخطيط مما يزيد حركة
المرور تعقيدا ... إلى آخره .

وهذا القول صحيح تماما . ولو كنت
أكتب - مثلا - دراسة شاملة لمشكلة المرور
لكان لابد من الإشارة إلى عشرات من مشاكل
قاهرتنا العزيزة المهمة . ولكن ضرورات
وسيلة النشر الصحفى ، تجعل الكاتب
يجزئ ، المشاكل . تارة عن السيارات .
وتارة عن المشاة . وتارة عن المباني
وقوانينها ، إلى آخره .

ولكن يبدو أن النشر بهذا الشكل المجزأ عن
كل فرع من الفروع الصغيرة ، لا يوضح

لبعض القراء ، أنها فروع من مشكلة كبرى
متقاربة ومتضخمة ، وهى كما سماها
القارئ - بحق - « مشكلة القاهرة » .

ولذلك فإنه من المهم فعلا أن ننبه إلى
ذلك . وإن بحث أهل المرور للمشكلة بمفردهم
يفيد شيئا فى حدود اختصاصهم . ولكن -
بالإضافة إلى مخاطبة كل جهة مسئولة فى
مجالها - لا يغنى عن « نظرة متكاملة » إلى
كل جوانب « مشكلة القاهرة » .. بائناك كل
الأطراف المسئولة ، لوضع خطة متكاملة
طويلة الأمد تخطط للمشكلة من كل جوانبها
بدءا من الهجرة .. من الريف إلى المدينة ..
وانتهاء بإنشاء الكبارى العلوية وجهود شرطة
المرور .

وقد فهمت من السيد حسن أبو باشا وزير
الداخلية الأسبق أنه تم تكوين لجنة عليا
للمرور ، تضم تخصصات شتى ، لا أعرفها
بالضبط . وهذه خطوة على الطريق
الصحيح - بقى أن تكون هناك لجنة أعلى ، لها
سلطة الاقتراح على مستوى كل المرافق ،
التي تشارك فى صنع مشكلة القاهرة .. والتي
سينعكس كل حل من حلولها على مشكلة
المرور .



يوميات هذا الزمان

أحلام تمضغ اللبان

القليلة .. الذين تمسكوا بباططات المصرية
والوطنية المعطاة على الأبواب !

كلا ! إن هذا إهمال في حق الوطن كله .
وإساءة للمصرية والوطنية في سوق حرة
ينحني فيها الخواجة أمام الزبون صاحب
الجلباب ..

إن على البنوك التي تحمل لافتات الوطنية
أن تنتبه إلى ذلك . وإلا فسيكون لابد من
تسمية الأشياء بأسمائها .. والإشارة إلى
المسيئين بالبيان المحدد .. فبئسك وطني واحد
يرفع الرأس خير من عشرات .. تكسف !

خبراء حُفَر

هل يحتاج ردم الحفر والمطبات إلى عملة
صعبة وخبراء أجانب ؟

هل يحتاج تطهير الشوارع من أكوام
الزباله وكثل الدبش إلى عملة صعبة وخبراء
أجانب ؟

كلا ولكن يحتاج إلى لوائح وقرارات تخدم
مصلحة الناس ، لا مصلحة الأقوياء
المستفيدين ، وإلى إصرار على تنفيذها .

لا يوجد بلد في العالم يسمح للمالك أو
المقاول الكبير أن يبنى عمارة أو فندقا من
عشرين طابقا دون جراج واحد ، ويلفظ
السيارات المتزايدة إلى الشوارع .. ولينفلق
الناس والمرور والحكومة التي يحملها الناس
همومهم .

ولا يوجد بلد في العالم يسمح لمثل هذا
البناء أن يقوم ، مدمرا ما حوله من شوارع ،
تاركا من بعده ركام البناء من تراب وحجارة
وأكوام مهملات وحفر ومطبات ليضرب الناس

□
إنني حريص على تشجيع البنوك الوطنية
إلى أقصى الحدود ، وأفضل أن أتعامل
بقروش القليلة معها ...

ورغم كل إغراءات الإعلانات والخدمات
التي تقدمها البنوك الأجنبية ، ورغم خطأ
البنوك المصرية الوطنية .. إذ صارت تنافس
البنوك الأجنبية في الاقتصار على عملة
الصيرفة وتجارة العملة ، وأخذ أموال
المصريين وليداعها في الخارج وجنى الأرباح
الطائلة من فروق الأرباح .. دون أن تقوم
بدورها في الاستثمار داخل مصر وفتح فرص
العمل أمام المصريين - رغم هذا كله فالمرء
يقول : معلش ! .. إنها على أي حال
بنوكنا ! والأهل أولى بالمعروف !

ولكن أن يذهب الزبون بعد ذلك إلى بنك
مصري « وطني » فيجد من المعاملة
أسوأها .. ومن الزغد والإهمال
ما لا يطاق .. من مناظر زيد الذي يتسلق مع
عمرو والزبون واقف .. إلى أحلام التي
تمضغ اللبان مع إلهام ، وصاحب القروش
ملطوح .. ربما لأن قروش القليلة ، وإلا
لما وقف في الطابور ، ولتجاوز الصفوف إلى
مكاتب المديرين - فهذا ما لا يمكن السكوت
عليه .. لأن زيد وعمرو وأطاف وإلهام
ورؤساءهم يكسبون رزقهم وعملهم من
المضطهدين أصحاب القروش ..

بيوتهم من زجاج ، ولدينا والحمد لله كميات هائلة من الطوب والحجارة ، للرد عند اللزوم ..

ولكننى أوْمن بحكمة أن يبدأ الإنسان بنفسه .. وبالتالي أن لا ينزل عند أول هجوم بـ « قاذفات الكائنات » ، إلى الرد بالمثل .

ثم إننى أوْمن بما قاله الرئيس حسنى مبارك من الدعوة إلى فتح صفحة جديدة . وفتح صفحة جديدة ليس معناه ترك المركبين بلا عقاب ولا مدارة الفساد . ولكن أن نتحلى بأخلاقيات جديدة ، ومنها أخلاقيات الحوار . فالفرصة الجديدة أولى أن ننتهزها بالجدل البناء .. الذى « يحصى ولا يهدى » ، يصون ولا يبدى .. ، والذى لا يهدم بل يجدد ، ولا يخصم من الماضى بل يضيف . والانصراف إلى هذه المهمة الشريفة أولى من الانشغال بالمذعورين من الحوار الحر ، بمعنى الحرية التى تظل كل المتحاورين .. وليس البعض دون البعض ..

وما يجب أن يهمنى اليوم هو نجاح الرئيس حسنى مبارك فى مهمته الصعبة لا نجاحنا فى اجتذاب القراء . ولا أظن على أى حال أن قواميس الإسفاف والبذاءة تجنب القراء بعد أن تعلموا احتقارها لطول ما حاولت أن تحتقر عقولهم . ولغة الكتابة غير لغة الحوارى ..

ولم لكن أبدا من حزب الانتقاميين والأخذ بالثأر ، لا من ماض قريب ولا بعيد . فأنا أضيف ولا أخصم .. لأن من صفحاتهم بيضاء وآراءهم ثابتة لا يخافون تقلب الزمن ، ولا يلهثون وراء المغنم مع تقلب كل زمن !

ولعلنا لا نضيع وقت القراء فى هذا اللغو مرة أخرى ..

رؤوسهم فى الحائط إذا لم يجدوا رصيفا ولا حتى شارعا ممهدا .. وليضربوا رؤوس المحافظين لأنهم لا يصلحون للشوارع التى حمرها وخربها القادرون وياعوا التشقق أو أجروها وخرجوا غانمين سالمين ...

ولا يوجد بلد لا يضح شروطا للبناء ومساحات يجب أن تترك خالية وارتفاعات فى كل حى تناسب مافيه من مرافق .

وفى إسرائيل تحكم المحاكم بعقاب من يترك الزبالة فى حديقته الخاصة المملوكة له لأنها تلوث ما حولها من بيوت الآخرين ..

وكثير من هذا لدينا فيه قوانين ولوائح وقرارات .. ولكنها لا تنفذ لأن الدولة تركت الأمور للتسيب ، وسرعان ما يحكمها الأقوياء بالمال أو الصلة أو النفوذ .

ويرى المشاة ، وهم الأغلبية الساحقة ، هذا ويقولون : لأن هذه عمارة فلان ، لأن رئيس الحى مسنود . ويحتدم غضب مكتوم غير صحنى ، أى مضر بصحة المجتمع والدولة ذاتها هذه المرة وليس مضرا بصحة الأفراد .

أدب الحوار

أتمنى لو أننا تعلمنا - جميعا - أدب الحوار وعدم الإسفاف والابتذال .. وجميعا أقصد بها هنا كتاب الصحف .

ولكن المطلعين بحرية الصحافة أحيانا يتصورون حريتهم دون الآخرين .. ويفزعهم إعطاء حرية الكتابة للجميع ..

وحين يكتب المرء يجب أن يتوقع التأييد والمعارضة ، ولكن متى نتعلم جميعا الجدل بغير لغة الطوب والحجارة ، خصوصا ممن

تفسير القوانين

نشرت جريدة صنداي تايمز الانجليزية صورة ضخمة مثيرة .. ملتقطة في الولايات المتحدة الأمريكية ..

الصورة لمئات من العمال الأمريكيين ، وقد حملوا القنوس يحطمون بها طوابير من السيارات اليابانية للصنع المستوردة من اليابان . وذلك كإحدى صور الاحتجاج على استيراد السيارات اليابانية إلى أمريكا .. لأن هذا يناقض السيارات الأمريكية . الأمر الذي يجعل الشركات الأمريكية تسرح العمال الأمريكيين !

وفي التحقيق الصحفي المرافق للصورة : إن عمال صناعة السيارات في أمريكا المسرحين يحصلون على أعلى مستوى من إعانات البطالة في العالم ، ولكن مستوى معيشتهم يتأثر . فالعامل الذي كان لديه وأسرته سيارتان اكتفى بسيارة . كما اكتفى في بيته بجهاز تليفزيون واحد وبإعارة الآخر . وخفض جهاز التدفئة وتكييف الهواء ليقلل ثمن الغاز ! يحرام !

يحدث هذا في أمريكا ...

ونحن لا نطالب في مصر بتفسير القوانين والنظام العام على هذا النحو ..

ولكننا إذا تحدثنا عن حماية صناعتنا الوطنية كقهزت وجوه ، وارتعشت جفون من الغضب ، وتحدثوا عن عيوب الانغلاق ، ومزايا الانفتاح الاستهلاكي ، وردوا نكتة نقل التكنولوجيا .. باستيراد كل الكماليات التكنولوجية من التلاجة إلى الكافيار ! والصحف طافحة ، بأخبار الانتاج المصري الممكن في المصانع من ثلاثيات إلى أدوية .

وهجمات على القطاع العام الممكن لأنه لا يكسب ولا يناض جنرال الكتريك وجنرال موتورز في شباكة انتلجما . ويتحدثون عن ضرورة الرقي إلى مستوى أهل الاقتصاد الحر ، الذي لا يحترمون قوانينه ساعة الجد . فأمريكا تحدد نسبة صادرات اليابان من الأقمشة .. وفرنسا ترفض النبيذ الإيطالي الأرخص . ولليابان (الممكنة الفاشنة) تضع آلاف القيود أمام البضائع الأجنبية التي تنافس البضائع التي تنتجها !

معنى حبس العمالة

الأحداث كثيرة عن « تنظيم العمالة المصرية » في الخارج !

وقد تعلمنا أن نخاف كلمات « التنظيم » وما إليها من أوصاف تدخل الدولة .. حيث تدخلها غير مطلوب .. تنظيم الصحافة ، كان استعباداً لها .. « تمهيق الديمقراطية » كان بالمزيد من القوانين المقيدة للديمقراطية .. « تقوية المعارضة » كان بوضعها في السجون ! ...

إن العامل المصري ، إذا كان يركب الصعاب ، ويرضى بالمشقات ، فهو لا يفعل ذلك بداهة إلا خلاصاً من حياة أكثر صعوبة ومشقة ... و « حبس » العمالة المصرية يفهمه العامل المصري ، وهذا كلام يؤخذ على محمل واحد : هو تخفيض أجره داخلياً .. ألا تسمع يأسعاده البيه عن ارتفاع أجور السمكري والطباخ والبوابين والخدم ؟ .. لماذا يكون هذا حلالاً للبهوات وحراماً علينا . من يحسننا على ارتفاع الأجر فليعمل سمكرياً ! .

ويقولون : ندرة الأيدى الماهرة !

الرد الأول : إنه ليس مطلوباً أن تجوع الأيدى الماهرة لترضى مطالب السادة !

والرد الثانى : إنه يشىء من الجدية ما أسهل خلق ملايين الأيدى الماهرة فى مصر ، وثروة مصر الأساسية ثروة بشرية ، وتدريبها ورفع انتاجيتها مضاعفة للثروة القومية كلها ..

والرد الثالث : إن معظم ما لديكم من سلع الترف .. مستوردة من عرق العمال المصريين فى الخارج . ودولاراتكم الأثيفة خارجة من أيديهم الخشنة !

فاتركوا حكاية تنظيم - أى تقييد - العملة المصرية فى الخارج .. هذه سوق يتنافس عليها العالم كله . ولو حبستم هذه العملة لانفجرت السوق المصرية من الداخل ...

ولتكف أجهزة الدولة عن عادة التدخل لتقييد الضعفاء .. وترك الأقوياء يرتعون فى الداخل والخارج معا !

وظيفة غير محبوبة

وظيفة وزير الداخلية بطبيعتها وظيفة غير محبوبة لدى الناس .. لأنه يمثل وجه الدولة الذى يطبق القانون ، ويراقب ، ويضبط ، ويعتقل .. رغم أنه ممثل لسياسة الدولة وليس خالفا لها .

ر : يلما فى الحبس مظالم ، ..

وفى إحدى العواصف التى أطاحت بى ضمن مائة صحفى - تحت شعار حرية الصحافة طبعا - انتدبنى زملائى لمقابلة وزير

داخلية ذلك الوقت . وكان مشهورا بدمائة الطبع ، وهذوء الأعصاب ، وسعة الصدر ، ونعومة اليد ..

وقال لى : ولكن .. ألا تعرف أن كتاب التقارير السرية والبلاغات ضد الصحفيين هم من الصحفيين أنفسهم ؟

قلت له : طبعا . ولكن ألا تعرفون كدولة ووزارة داخلية نوع كتاب التقارير المشبوهة هؤلاء ؟ وكيف تأخذون برأيهم ؟

ورد على الوزير ذلك الوقت : هل تتوقع من صحفى ناجح ، مثقف ، متقدم فى عمله ، متخرج من أكسفورد ، أن يقدم تقارير سرية للمباحث ؟! إذا كان لديك أحد من هؤلاء .. ابعت به إلى فوراً ! طبعا لن يقدم التقارير إلا الفاشل ، أو الحقود ، أو ذو الشخصية الجريحة بشكل أو بآخر . هل هناك حل آخر ؟ هل هناك مفر من ذلك ؟

وقلت له ضاحكا : لقد أفحمتنى ! ولكن لماذا لا يوازن هذا بالبحث أيضا عن علة النفس المريضة حتى تكون للمعلومات أكثر دقة ؟ ونقل نسبة الأخطار والأهواء ، وربما يراعى الوسواس الخناس من القوم قليلا من الحياء .

ثم .. لماذا لا يولاه الإنسان بالتهمة ، قبل إلصاقها به ؟ ولماذا لم نسمع عن عقاب ولو معنى لولحد فقط من كتاب التقارير السرية الكاذبة .. ولماذا ندفع ثمن عجزهم عن الكتابة علنا وفى النور وأمام الناس ؟

معرفة اسم المرتكب

فى إحدى مدن ولاية سكس فى انجلترا
اشتهر رجل اسمه مارتن يونج .. قفزت
صوره إلى الصفحات الأولى ...

ذلك أنه ضاق ذرعا بترديد الحفر التى
ظهرت فى شوارع المدينة ، ولتى تترك دون
رسم ممن حفرها .. سواء كان مصلحة
حكومية ، أو مقاولا ، أو مالكا فرديا ...

وقام الرجل بحملة استقصاء واسعة ..
لمعرفة اسم « مرتكب » حفرة فى الطريق
العالم .. وساعده آخرون .. وأخذوا يذقون
لافتة بجوار كل حفرة تحمل اسم المسئول عن
حفرها وتركها ليقع النائم فيها ! .. حتى
يعرف كل مواطن فى البلدة الصغيرة اسم
فاعل الجريمة .

نعم ، لأن ترك مثل هذه الحفرة الخطرة فى
الطريق العام جريمة ...

ترى هل يمكن أن نجد هذه اللافتات بجوار
الحفر والمطبات وأكوام الزباله والركام فى
مصر ؟

سنجد اسم مدير قسم مياه أو تليفونات أو
مجار . وسنجد أسماء مقاولين كبار وملاك
أكبر وشركات أكبر وأكبر !

ذلك إن الشوارع والأرصفة لا تتكسر من
تلقاء نفسها ، إلا بعد عمر محسوب ، على
الدولة أن تلاحقه بالصيانة . ولكن الشوارع
والأرصفة عندنا ينقص عمرها قبل
الأوان .. من بناء العمارات ، وشركات
المقاولات ، ومرافق الدولة .. اتقى لا يلزمها
أحد بأن ترمم ما حفرت ، وتصلح ما أفسدت ،
وتزيل ما تركته وراءها من أخاديد
ومرتفعات .

إن صاحب فكرة اللافتات قام بعمل رمزى
عظيم .. بل بعمل قانونى عظيم : إنه ينسب
الجرم إلى فاعله ، والذنب إلى مرتكبه .

ولو اهتمت الدولة بأن يعرف الناس الفاعل
الأصلى وراء كل إفساد فى الأرض .. لرفعنا
عن كاهل الناس عذابات هائلة ومشقات
عظيمة !

حشر الأيدي العاملة

منذ بضع سنوات كان الوضع فى شركة
مصر للطيران ، كالاتى :

تسع طائرات .. وتسعة آلاف موظف !

وكان مطلوباً مع ذلك من شركة مصر
للطيران أن تكسب !

وهذا مطلب غير معقول طبعا .

ولكن كان ممكناً بالطبع ، أن تستخدم هذه
العمالة الزائدة الهائلة ، فى أن تكون أحسن
شركة طيران فى العالم .. فى الخدمة ،
والنظافة ، والصيانة ، والمواعيد . ولكنها لم
تكن كذلك . ولا أنسى أنني سمعت فى مطار
لندن الميكروفون يعلن عن تأخر « طائرة
شركة مصر للطيران .. كالعادة ! ، ..
وضحك العالم الذى حولنا ! ..

وهذا شأن معظم المؤسسات والمرافق
ودوائر الحكومة عندنا !

والعبرة من هذا المثل : أولاً .. أننا نحل
مشكلة تشغيل الأيدي العاملة بحشرها فى
الأمكن المتاحة ، وكله تدفعه الدولة ،
فلو أبقيناهم فى بيوتهم ودفعنا لهم مرتباتهم
لكان ذلك أوفر ، على الأقل سيقل استخدامهم
واستهلاكهم لمرافق الدولة من المواصلات

مرض « العظموت » الذى يبدأ فى بلاد العالم الثالث من رئيس الدولة ، يتسلل إلى كافة مستويات الدولة . فلرئيس إذا خصص لنفسه ثلاث طائرات فالوزير سيخصص لنفسه ثلاث سيارات .. والمحافظ كذا .. وسكرتير عام المحافظة كيت .. إلى الباشكاتب الذى قد يخصص لنفسه ساعيا يقتدى به اللحم والخضار ...

فضغط الإنفاق العام يبدأ من أعلى ...

ماذا يفعل مائتا ألف ساع وفراش فى دواوين الحكومة ؟! ولماذا لا يعملون ولو فى جعل تلك الدواوين نظيفة ؟ .. لماذا نقام المباني الحكومية بأضخم الأحجام وعلى أعلى الأرضى ؟ لماذا صارت الحفلات على حساب الدولة والقطاع العام تحقق للفنادق دخلا أعظم من دخل المياحة ؟ .. ولماذا مصر ثالث دولة فى العالم فى عدد موظفى سفاراتها فى الخارج (بعد أمريكا وروسيا فقط !) .

هذه أمثلة من الصغائر .. لا الكبائر .. ! أقصد وجوه ضغط الإنفاق الكبيرة .

وضغط الإنفاق العام له هدف أكبر من الملايين التى يوفرها . إنه يعلم الناس نمطا آخر من الحياة .. وقيما جديدة للسلوك .. تعرف أن الاقتصاد وعدم التبذير غير الحرمان . فالإمداد الفردى انعكاس للإمداد العام .. والوطنية الاقتصادية يستنزفها الاثنان !

محور الصراع الاقتصادى

ثروة مصر الكبرى ، هى ثروتها البشرية ..

والبنزين .. ومباني الجهات التى يعملون فيها . وثانيا .. أن كثرة الأيدى العاملة لا تزيد الكفاءة فى أى مرفق ، فالعدد القليل يحدد المسؤولية على الأقل . فى حين أن العدد الغير يستحيل معه تحديد المسؤولية ، ومراقبة كفاءة العمل ..

يضاف إلى ذلك سوء التوزيع . فلذى يُعين بالواسطة ودون سبب ، يريد مكانا مريحا . فكنت - فى هذا المثل - تجد العمالة الزائدة على الورق .. ناقصة على الطبيعة ، وفى مواقع العمل !

التناقض بين الكثرة البالغة لليد العاملة على جداول المرتبات ، وبين قلة وجودها فى مواقع العمل .. تناقض لا يد من حله .. لا بتسريح الناس ولكن بإرسالهم إلى مواقع العمل الفعلية .

مطلوب فورا لجنة لإعادة توزيع اليد العاملة على مواقع العمل . وهذا كفيل بحل الكثير جدا من شكاوى الناس .

٢٠٠ ألف ساع

هل نحن دولة غنية أو فقيرة ؟

المعيار فى هذا هو غنى الشعب ، لا غنى الدولة .. فالأخ « مويوتو » أغنى من ملك المويد . ولكن شعب الكونجو ليس شعب السويد !

و « بوكاسا » صنع عرشا مثل عرش نابليون ، ولكن من الذهب الخالص ، ثم خلع عنه وهو نكتة الدنيا .. لم تنفعه المجوهرات التى كان يهديها للأجانب وهى مستخرجة من مناجم شعبه الجائع !

للتوكل ، وانتظار الفرج من مال عربى أو
نجدة أجنبية .. أى مكان حل يأتينا من الخارج .
ولم نعلم شعبنا أن الحل لن يكون إلا اعتمادا
على سواعدا وعقولنا .

الشيوعية عقابها لغير المنتج السجن .
والرأسمالية عقابها الجوع . فما هو العقاب
عندنا ؟ وكيف نترك عقاب الكبير ونهدد
الصغير بالعقاب ؟ إنه لن يعمل ، لأنه لن
يصدقنا !

هل لهذا أولوية ؟

قرأت أن التلفزيون لديه مشروع لإنتاج
قناة إرسال ثالثة ... هذا مع أن مجموع
ساعات الإرسال التلفزيونى على القناتين يبلغ
حوالى ٢٤ ساعة فى اليوم الواحد . وهو رقم
أعلى مما لدى كثير من الدول الأغنى
والأثرى ..

ومن حق أهل التلفزيون أن يوسعوا
نشاطهم ، ولكنى استغربت النبأ فى وقت عننا
فيه إلى الاقتناع بضرورة الترشيد ..
والتخطيط .

فهل الأولوية اليوم عننا يا ترى .. لقناة
ثالثة ؟ ... بنفقاتها وبوقتها الشاغل للناس
وبالمزيد من إضعاف البرامج ؟ ...

أم الأولوية للتوسع الرأسمى ، بلغة أهل
الزراعة .. أى بتقليل ساعات الإرسال ؟ ...

إن بلانا أوروبية كثيرة - مثلا - ليس لديها
هذا الكم من الساعات الطوال ، لأن الناس
هناك لديها ما تعمله منذ الصباح الباكر ...

ومجال الارتقاء بالتلفزيون بساعاته
الراهنه ما زال واسعا . والتلفزيون أداة تملية

حقيقة لا يختلف عليها اثنان من أهل
الاقتصاد . ومع ذلك فنحن - دولة وشعبا -
لا نناقش إلا أرقام القاديين والمصانع
والاعتمادات بالملايين .

والعالم يعرف شيئا اسمه « الاستثمار
البشرى » . وهو جعل الإنسان « أكثر
إنتاجية » ..

وقد جعلنا مصر بلدا من غير المنتجين .

الصراع الاقتصادى العالمى محوره
تخفيض نفقات الإنتاج ، وأهم وسائله رفع
إنتاجية الفرد ، وعدم وجود الذى يقبض
ولا ينتج .

الفلاح بقليل من الإرشاد سيضاعف إنتاجه
بأسرع وأرخص من مضاعفة الأرض نفسها .
والعامل بالتدريب المهنى المكثف سيضاعف
إنتاجه دون شراء آلات جديدة . والبحث
العلمى فى توفير الماء وتوزيع المحاصيل
وتجديد الصناعة بحث نفس الأثر .

وهذا يقتضى أشياء كثيرة أولها أن نأخذ
أنفسنا بالشدّة ، أو تأخذنا القيادة بالشدّة .
ولا نستطيع القيادة أن تأخذنا بالشدّة ، إلا إذا
سبقتنا بالقوّة . فدولة الكمل والمظاهر
والشكليات لا تلهم الناس .

لماذا صار العامل الكورى مطلوبا فى
العالم ، وفى مهنة البناء ، حتى وصل إلى
مصر ، بلد العمالة الزائدة والبنائين ؟ لأنه
تدرب على أن ينجز فى يوم ما ينجزه غيره
فى أيام .

لماذا تكتسح السلع اليابانية أسواق أعرق
الدول الصناعية ؟ لأن كفاءة العامل عالية
جدا ، وساعات العمل لا لهو فيها ولا لعب .

ولكننا نشرنا بين مواطنينا روحا من

وترفيه .. نعم . وهو فى البلاد الفقيرة أرخص وسيلة تسلية وترفيه . ولكنه أخطر أداة تأثير اخترعها الإنسان حتى الآن ... سياسيا واجتماعيا وثقافيا وذوقيا وسلوكيا .

والمجال لما يمكن أن يضاف فى هذا المجال ، وما يمكن أن يخصم ، من تليفزيوننا ، لا ينتهى ...

وهذه ليست دعوة لأن يكون التليفزيون ثقيل الدم . قالقن فى الصحافة والثقافة والإذاعة والتليفزيون جميعا .. وعنصر الاتقان فيه .. هو أن نجعل المفيد جذابا ، وأن نجعل المسلى راقيا .

وليس بالمساعات الأطول ، والكهرباء الأكثر ، والسهر المفضى وحده ، يمكن أن تؤدى هذه المهمة !



يوميّات هذا الزمان

رغيف العيش

الخبز فى ملء بطنه ! وهو أرخص وسيلة لذلك . ومائدة الغنى يندر عليها الخبز أو لا يوجد ، لأنها عامرة بشتى أصناف الطعام كلفة . فزيادة استهلاك أى شعب للخبز فى بعض الحالات ، والأرز فى حالات أخرى - فى آسيا - ليس دليل إمبراف بل دليل فقر !

ولذلك فالعناية برغيف الخبز أمر أساسى .

والخبز مادة (قمع أو ذرة و .. ردة .. الخ) و « صنعة » . ومهما كانت المواد المكونة للرغيف المصرى العادى ، فهو يمكن أن يكون أحسن بكثير من وجهه التبيح الراهن بعدم المرفة من الأفران فى المواد المقررة ، أو إعطاء « الصنعة » حقها من الاتقان ، وليس إلقاءه فى السوق بأى شكل لأن الناس مضطرة لشرائه على أى حال !

وحين تكون هناك « وفرة » فى السوق فى سلعة ما ، فالوفرة هى الرقيب على الجودة ، لأنها تدفع للمنافسة . إذ تمكن السوق من الاستغناء عن الردىء . ولكن حين تنعدم الوفرة ، كالحال عندنا ، فلامفر من « الرقابة » . وهى مسئولية الدولة ، وهى مسئولية لا تمارسها كما يجب .

المسئول يوبخنا

مرة أخرى ، استمعت فى التليفزيون إلى مسئول تموينى يشترك فى حملة توبيخ الشعب المصرى لأنه يسرف فى أكل الخبز ، والمسكر ... (فتحت التليفزيون بعد بداية الحديث فلم أعرف اسم ومنصب المتحدث ، لأنكره) .

وبعض المتحدثين لا يعرفون وقع كلامهم

عندما كنت فى مستشفى « مايو كلينيك » فى أمريكا ، نصحنى الأطباء وخبراء التغذية لديهم بأن أقل ما أمكن من أكل اللحوم ، وأن أمتنع تماما عن أكل اللحوم الحمراء . وهى نصيحة سمعتها دائما من أطباء كثيرين فى بلاد كثيرة . ومن حسن الحظ أننى امت من هواة أكل اللحوم بالذات . ومشكلتى فى الغذاء أننى أحب « العجائن » : المكرونة والبطائر والبيتزا والخبز .. وكل ما هو مصنوع من عجين . ولكنهم فى أمريكا يؤكثون فى الإرشاد الطبى لجميع الناس على التقليل ما أمكن من الملح ، والسكر ، واللحوم الحمراء . ولكن اللحوم الحمراء فى مصر مزاج للبنى ، ودليل للفقر على أنه قادر !

وقالوا لى إن خير نظام لطعام الإنسان هو البقول (الفول والحمص والفاصوليا البيضاء .. الخ) لأن فيها بروتين ونشا بكمية كافية ، والخضراوات والفاكهة . وقد كان هذا هو طعام « الشعب » المصرى دائما - أقول « الشعب » - قبل أن يصبح اللحم الأحمر رمزا اجتماعيا كافتاء الفيديو .

ولكن الخبز شىء آخر ..

فمن الخطأ التنديد بإسراف الناس فى أكل الخبز . إن الذى يسرف فى أكل الخبز تنقص على مائته الأشياء الأخرى - فهو يعتمد على

وهكذا فاستهلاك الخبز علامة فقر
لا علامة غنى ، ومظهر حاجة لا مظهر
إسراف !

نفس الشيء بالنسبة للسكر . من يأكل
الحلوى والفطائر والآيس كريم وعشرات
الأغذية المزودة للطاقة ، يشرب القهوة سادة
وينصحه الطبيب بتقليل السكر . ويبحث عن
الخبز الأسمر الخالص بمرض السكر ومشكلة
تقليل الوزن .

وليس هذا متوافر للعامل أو الفلاح أو
الموظف البسيط ، الذى يملأ كوب الشاي إلى
منتصفه بالسكر ! ويتهاك على «سكر
البطاقة» . فهذا هو المصدر الأساسى للطاقة
عنده . . فيستهلك السكر المباشر لأنه لا يكلفه
عشر معشار السكر غير المباشر الذى
يمستهلكه القادر ...

هل تكف عن خلط الأوراق وتوبيخ الناس
على ما لا حيلة لهم فيه ؟

هلا تحدثنا عن صور الإسراف الأخرى
الحقيقية والبذخ والبهرجة بدلا من حديث
الإسراف عمن لا يملك إلا الضروريات ؟

الغريب على الناس .. أقصد «الناس»
بالمعنى الواسع .. ويظنون أن الرأى العام هو
الناس الذين يعيشون فى دائرتهم المحدودة ،
مهما بلغ اتساعها فى تصورهم .. أقصد الناس
أى الشعب بأغلبيته الساحقة ، الذى يتلقى هذا
الكلام فى دهشة واستنكار .

وكان المتحدث التموينى يقارن بين شعب
مصر وشعب أمريكا ! وينكر الأرقام الدالة
على أن الفرد فى مصر يأكل من الخبز
والسكر أكثر من الفرد فى أمريكا وأوروبا !

قارن ياميدى بين استهلاك صاحب
العمارة واستهلاك البواب من الخبز والسكر !
بين ساكن الطبقات العليا من المجتمع وساكن
البدروم ! متجد الأول يأكل «ربع رغيف»
فى الوجبة ، بينما الثانى يأكل رغيفين أو
ثلاثة ، إن وجد . ولكن ، كما ذكرنا من قبل ،
الأول يستعمل لقمة خبز فى استهلاك مائدة
فيها عناصر الغذاء الأخرى : اللحوم والخضر
والألبان والفاكهة .. إلى آخره . أما الثانى
فالخبز هو وجبته الأساسية المتبعة ، يبلعها
بشيء قليل إن توافر له مما ذكرناه !



يوميّات هذا الزمان

حاجز الشهادة

تلك قضية كبرى ، وتحول الغش من
جرائم وحالات معينة إلى غش جماعى ،
نتيجة من نتائج هذا الوضع وظاهرة من
ظواهره .

ومن جهة أخرى نجد مسئولية المواطن .
والمسألة هنا ليست مسألة وعظ أخلاقى ،
المواطن ابن الطقس العام الذى يشب فيه . هنا
نجد الناس جميعا ، فيما يتصل بموضوع
الغش فى الامتحانات ، فى جبهة واحدة ،
متضامنة ، ضد الدولة : التلميذ ، والأهل ،
والمدرس .

وهذه حالة نفسية نحتاج إلى تحليل ،
بالنسبة لظواهر جديدة ، حين يشترك
المواطنون بأغليتهم الساحقة فى مؤامرة
صامتة ضد الدولة ، ونظمها وقوانينها ،
ويتفاهمون جميعا على العصيان .

التلميذ الذى يجلس فى لجنة الامتحان فى
الجامعة ، وينادى عليه من حوله ليعاونه
بالغش ويرفض .. يكتسب نقمة الجميع ، الذين
حوله يرونه مخيفا وأنانيا وعديم المروءة .
المراقب ، وقد كثر المراقبون من غير هيئة
التدريس ، يأتى فيلومه على رزائلته وينصحه
بمساعدة إخوانه .

صار الغش إذن فضيلة وسجية حميدة
وملوكا اجتماعيا محمودا .

ماذا تخلق هذه الحالة ؟ هذا السلوك
الاجتماعى العام ؟

أخرج عن سياق هذا الحديث ، لأنكر أن
انجلترا تعيش إحدى أعنف المعارك الانتخابية
فى حياتها ..

وقد انحصرت القضايا التى تتصارع حولها

إزاء كل مشكلة عامة يجب أن يكون
المؤال : أين مسئولية الدولة ؟ وأين مسئولية
المواطنين ؟ .. لأن بعض المشاكل صارت
وباء عاما .

وقضية الغش فى الامتحانات مثلا ليست
قضية جديدة ، ولكن الموقف بالغ الخطورة .
والمرض استمرى من حيث المصاحبة . أى
شموله لقطاعات شاسعة . وارتفاعا . أى من
حيث مستوى المستسلمين له . بحيث أصبح
الغش فى الامتحانات من المدارس إلى
الجامعات هو القاعدة ، وعدم الغش هو
الاستثناء .

مسئولية الدولة تتمثل فى التقهقر العام لهيئة
الدولة فى شتى الجبهات : الدولة لا تريد أن
تغضب أحدا ، والدولة التى لا تغضب أحدا ،
لا تحكم . ابتداء من عدم التعرض ليقال يحتل
الرصيف ، إلى مرفق ينشر القذارة من حوله
دون تطبيق لائحة ولا عقاب ، إلى العمارات
التي ما زالت تخالف القانون فى الارتفاع ، فى
أصغر الشوارع ، أو لا تبني جراجا ، واحدا
كما نص القانون . والسلمة تغمض عينها ..
إلى ملايين المظاهر الدالة على انهيار معنى
القانون ، فى مسائل كبرى ، كرفض الدولة
تنفيذ أحكام أعلى درجات القضاء ، إلى تساهل
أصغر موظفيها فى تنفيذ أى لائحة .

تعلم المهارات الانتاجية المطلوبة فى شتى مجالات التقدم ، التى يغيرها تهتز الصناعة والزراعة والخدمات والمرافق جميعا . والتعليم العالى ، الأساسى للنمو والتقدم أيضا ، للمتفوقين ، والقليلين على « الاستيعاب » (وليس أداء الامتحان) ثم العطاء !

رابعاً - إن « التعليم » هناك وفى العالم المتقدم شئ و « الشهادة » شئ آخر . التعليم ضرورة .. لكى يتحمل كل مواطن دوره فى الحياة بشكل أحسن ، وأجود ، وأنفع ، وأمتع . فعلا كالهواء والماء . الكلمة التى يتعامل معها البعض الآن كأنها نكتة . كأن تعليم الشعب ترف ! كأن هناك شعبا يمكن أن يكون له مستقبل دون تعليم !

ولكن الأتحاف لدينا بدأ عندما أصبح الهدف الشعبى - والحكومى - هو « الشهادة » ولو بدون تعليم ! ولوزارة التعليم تعليمات بهذا المعنى فى سنوات كثيرة !

« العصيان المدنى » سلاح ابتكره « غاندى » لمقاومة الاستعمار الانجليزى فى الهند ، من امتناع الناس جميعا عن دفع ضريبة معينة ، و مخالفة قانون معين ودخول السجن ! إلى مقاطعة كل البضائع الانجليزية .

جوه « العصيان المدنى » - « الساتيا جراها » ، باللغة الهندية - هو رفض قوانين الدولة المستعمرة ، انجلترا ، لإرغامها على الانهيار أو الجلاء ..

أحيانا - ولا تفضيوا ! - يجد المرء فى بلادنا مظاهر تشبه هذا « العصيان المدنى » . إنه غير منظم ، وغير موجه إلى مستعمر ، ولكنه يتخذ صورة « سلوك عام » يرفض قانون البلاد ، ويصبح مقبولا لدى الناس .. وهذا عجيب ، ومحل إغضاء من الدولة ذاتها .. وهذا أعجب .

الأحزاب فى ثلاث قضايا : البطالة والاقتصاد ، ثم السياسة الخارجية (الاستغناء عن الأسلحة النووية ، واستخدام تكاليفها للتى لا تجتمل فى التنمية ، أم لا) ، والتعليم .

وفى إحدى هذه المعارك قال الرانيو الانجليزى - فى برنامجه اليومى الذى يلخص فيه اهتمامات صحف الصباح - إن المعركة تحولت هذا الأسبوع إلى التركيز على قضية التعليم .

وكان حزب المحافظين الحاكم قد قدم برنامجا ثوريا للتعليم . وبالتالي كان لحزب العمال رأى آخر ، وتحالف حزبي الأحرار والاشتركيين الديمقراطيين رأى ثالث . ولا مجال للخوض فى الآراء المطروحة ، فهى بعيدة عن ظروفنا ، وإن كنت أتمنى أن تكلف جهة فى وزارة التربية والتعليم بمتابعة تفاصيل الآراء التى تطرحها قضية التعليم هناك ...

فقط ، أسجل ، بسبب اهتمام الناس بقضية الفش فى الامتحانات وضرورة التعمق فيها ، بعض النقاط الهامة :

أولا - إن « التعليم » لدى أى شعب يريد الحياة قضية تنصدر ، كما نرى ، المعركة الانتخابية فى إنجلترا . وعليها ستقرر أصوات الناخبين .

ثانيا - إن الاهتمام العنيف بقضية التعليم فى إنجلترا ، سببه شعورها الرسمى المعلن أنها تتأخر فى سباق النمو والتقدم بين الدول الصناعية الكبرى ، وأن مجازاة التقدم لا بد أن ترتكز على فكر جديد فى التعليم .

ثالثا - إن الأساس الذى يتكلمون عنه هناك هو : تعليم إجبارى وموحد حتى سن السادسة عشرة . وبعد سن ١٦ ، التعليم الأساسى هو

وزارة التعليم نفسها لها توجيهات أحيانا بهذا المعنى .. توجيهات معناها إعطاء الشهادة لا التعليم !

سمعت مرة صديقا يسأل الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية الأسبق (بصفته زوج ابنة طه حسين) : هل مازلت موافقا على شعار طه حسين أن التعليم حق كالماء والهواء ؟ .. ورد الدكتور الزيات بسرعة بديهته المعروفة : طبعا . ولكن ليس الماء والهواء الملوث !

وهذا يلخص القضية : فالبعض يخلطون - وأحيانا عمدا - بين مجانية التعليم ، وفساده .

مجانية التعليم معناها أن التعليم حق للقادر وغير القادر . وليس معناها أن يتلوث التعليم ويفسد . ليس معناها المقررات التي عفى عليها الزمن . ولا السماح بالفش . ولا السماح بتكرار مرات الرسوب أكثر مما يجب . وليس معناها أن تأتي نتيجة امتحان ما في القطر بنسبة نجاح ٤٠% ، فتصدر تعليمات وزارة التربية والتعليم برفعها إلى ٦٠% !! أى إنجاح الساقطين !

مجانية التعليم لا تتعارض ، بل تستلزم ، الشدة في التعليم . والتطور في المناهج ، والتدريب المستمر للمدرسين والرقابة عليهم . المجانية هي فرصة متكافئة للجميع .. أما من لا يحشد لهذه الفرصة جهده ، أو من يقصر استعداده عنها ، فلا يجوز أن يبقى .

نفس الشيء بالنسبة للجامعات : المجانية شيء ، وقبول الأعداد الكبيرة غير المؤهلة إطلاقا ، شيء آخر . المجانية معناها أن تكون الفرصة للكفاءة لا للقدرة المالية . أما انهيار مستويات التعليم بسبب سياسات أخرى ، فهذا

« الغش الجماعي » ظاهرة من هذا النوع . إن « الغش الجماعي » في صورته « الجديدة » عمره أكثر من عشر سنوات . وقد أشير إليه أكثر من مرة . ولكن من حسن الحظ أن الصحافة التفتت إليه هذه المرة بشكل شامل ، واكتشفت مظاهره الصارخة .

وفى عام سابق مثلا ، سجلت سيدة شريط فيديو لعملية غش جماعية في الشارع ، وهجم عليها الناس وألقوا أرضا لتخبطم الكاميرا وانتزاع الشريط ، ولكنها تمكنت من النجاة بشريط الفيديو الذى يسجل صورة حية للمساهمين فيه من حول المدرسة ، بأوضاعهم الاجتماعية المحترمة ، وفى أحد أرقى أحياء مصر الجديدة !

التلاميذ هم آخر المنبئين : فهم يتلقون التأثيرات من البيت والمدرسة ، والتلفزيون ، والجريدة ، والشارع وما فيه من سلوكيات ، وحكايات الذى خطف ، والذى سرق ، والذى هرب ، والذى وصل . وفى محيطه الضيق يسمع التلميذ عن : الذى اشترى الامتحان ، والذى يقدر على دفع ثمن الدروس الخصوصية ، والذى يقربه فلان والذى نسيه علان . أليس هذا هو حديث الكبار فى كل مجلس وفى كل أسرة ، أمام الصغار ؟

إن جوا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا عاما ، يجعل « الناس » ، فى أمور كثيرة ، يتحالفون ضد القانون المكتوب ، الذى هو « الامتحان » فى هذه الحالة . فصار الامتحان مجرد « سور » مما نراه فى الشوارع لتنظيم المرور : واحد يقفز عليه ، وآخر يكسر فيه فتحة .. المهم « اجتياز »ه ، بأقصر الطرق . وتندثر وظيفة « السور » مع الأيام .. لأن المهم هو اجتياز حاجز « الشهادة » لا التعليم .

لا يمكن أن نعلن اليوم أنه ابتداء من السنة
الدرامية القادمة أن تقبل الجامعات إلا كذا !
فقد تركنا مئات الآلاف ١٢ سنة في التعليم
العام ، متجهين إلى الجامعة .

إنما الممكن هو :

أولا - أن يقرر من 'الآن' ألا ينجح في
امتحانات التعليم العام ، بما فيها الثانوية
العام ، إلا المستحق فعلا ، مهما بلغ عدد
الراسبين !

ثانيا - البدء في تخفيض عدد المقبولين في
الجامعات تدريجيا بدرجة مقبولة .

ثالثا - تضيق عدد مرات الرسوب
المسموح بها للطلاب إلى أقل حد ممكن .
فلا معنى لوجود طالب عشر سنوات في كلية
تستغرق دراستها أربع سنوات .

رابعا - وهذا هو الأهم ، أن يعلن أنه ابتداء
من سنة كذا - بعد ثلاث سنوات مثلا - لن تقبل
الجامعات إلا العدد المناسب (بعد تقديره
واقعا) . ومعنى ذلك أن كل تلميذ ، ومعه
أهله طبعاً ، يعرف مقدماً ، ساعة إتمامه
المرحلة الابتدائية والاعدادية ، وقبل دخوله
المرحلة الثانوية - أي وهو في الخامسة عشرة
من العمر - أن باب الجامعة ضيق ، وأن
التظرة إلى هدف التعليم الجامعي قد تغيرت ،
وأن عليه أن يهيئ نفسه لاتجاهات أخرى
منوعة .

إن الإعلان مقدماً ، عن أي قرار رئيسي ،
مسألة جوهرية جداً . إذ يستعد له المواطن
خلال زمن كاف ، وهو الأسلوب الذي يُعمل
به في البلاد الجادة ، والتي تخطط وتريد أن
تغير ، ويكون علامة قراراتها الاستقرار بعد
الدراسة الكافية . فيعود الناس ، ويتقبلون .

أمر مختلف ، ليس مقبولا استخدامه لضرب
المجانية . وإعادة التعليم حقاً للقادر مالياً دون
غير القادر . المجانية هي ديمقراطية الكفاءة
لا ديمقراطية الوراثة . أن ينال الفرصة
المؤهليون لها عقلاً وجهداً ، فتكون أقدار البلاد
في أيدي أكفأ أبنائها .

وتماقِب الحكومات ، باكية شاكية من
مشكلة الأعداد الكبيرة في الجامعات ، ولكنها
لا تتخذ أي إجراء لتصحيح المسار . ويقول
أصحاب الفكر الرجعي : إنها المجانية ! أي
بالعربي الفصحى : أعيدوا الجامعة للغة القادرة
مالياً ! ويعود الفقراء إلى حياة اليائس !

إن الحل ينحصر في أمرين :

أمر يحتاج إلى تغيير مفاهيم المجتمع ،
بإعلاء قيمة العمل والانتاج على قيمة
الشهادة . فالصراع العنيف للحصول على
' ورقة الشهادة ' هو رد فعل عنيف لدى فئات
اقترن حرمانها الطويل بالهانة ، فهي تجد
الكرامة في ورقة الشهادة . وقد أن لهذه
الموجة أن تتحسر . وكلنا مسئولون عن هذه
المهمة .

والأمر الثاني خاص بالدولة : أن تقرر كل
كلية العدد المناسب لطاقتها ، لمعاملها
ومدرجاتها وأساتذتها ، ليكون التعليم تعليمًا ،
ولا تقبل الدولة واحداً زيادة عن هذا العدد .

ولكن هل هذا ممكن عملياً وواقعياً ؟ نعم !

هل تستطيع حكومة أن تقف في وجه موجة
' الأعداد الكبيرة ' ، للزاحفة على الجامعات ؟

نعم ! إذا تغير أسلوبنا في الحكم ! بأن نتبع
أسلوب السياسة بعيدة المدى ، وليس السياسة
المعقوفة بكل وزير - وعمر كل وزير - في
الوزارة - صار أقل من سنة !

خروجها . ولما طلبت من مبادئه تفسيراً لعدم خروجها ، أفلننى بأنه يرغب فى بقاءها بالمستشفى حتى منتصف شهر يونيو ، حتى تتمكن من عقد لجنة خاصة بها لأداء امتحان الثانوية العامة بالمستشفى ، لأنها قريبة السيد الدكتور وكيل وزارة الصحة .

« ولكننى رفضت طلبه هذا بشدة . فما كان منه إلا أن شطب على تأشيرة الخروج ، وحرر على التذكرة » تلحق بقسم الدكتور محمد طلعت عز الدين (أخصائى العظام الآخر بالمستشفى) للعلاج تحت إشرافه ، على أن تحجز بغرفة منفردة بالقسم » .

« وهنا تكرم السيد الزميل بكتابة علاج جديد لها بالفرفة المنفردة ، رضوخا للسيد مدير المستشفى الذى يعده ويماعده فى الحصول على رئاسة القسم بدلا منى . وتقدمت فى الحال بشكرى للسيد الدكتور وكيل الوزارة ونهبت لمقابلته . وقد نفى لى صلة قرابته بالمريضة ، واستنكر الموضوع ووعد بالتحقيق فيه . ولما انفضح الأمر أمام الجميع ، أخفى السيدان مدير المستشفى وأخصائى العظام ، الأوراق المحررة منهما من تذكرة المريضة ، وهربا المريضة ليلا من المستشفى دون إذن خروج ، خوفا من إدانتها مستقبلا .

« فبالله عليك هذا النوع من الغش ؟ وكيف نطلب من هيئة التمريض وأطبائنا الشبان التمسك بالشرف والاستقامة وهم يرون مثل هذا يحدث ؟

« لقد أثار هذا استياءا شديدا بين الاختصاصيين الأكفاء والعاملين الشرفاء ، الأمر الذى يدفعنى إلى مطالبتكم بشدة بنشر هذه

لا يشعرون أن الدولة تنصب لهم شركا ، أو تقرر ارتجالا ، أو تغير سياساتها مزاجيا . وهذه عناصر مهمة جدا فى فن سياسة الشعوب وإدخال التغييرات الأساسية .

وجزه أساسى مكمل لهذا ، أن يكون ثمة تنمية اقتصادية حقيقية تفسح مجالات الاختيار . والعمل أمام الشباب . وأن تتوافر معاهد ومراكز التدريب المهنى التى تكسب الشاب مهارات حقيقية لا شكلية . وأن يشب الفتى أو الفتاة على الجدية ، وحب العمل ، قبل ضرورة العمل الذى لا مستقبل لأحد بدونه . فخطه لإصلاح التعليم لن تنجح إلا كجزء من خطة عامة أشمل .

هل لدينا الإرادة اللازمة للدراسة حل ، ووضع موضع التطبيق ، بالمزيج اللازم من الدراسة المتعمقة ، والحزم والمواجهة ؟

هذه صورة غريبة من صور التحليل على الامتحان ، أنشرها لأن صاحبها مصمم على نشرها بالأسماء الصريحة والتواريخ الدقيقة ، والعهد عليه :

« تحية طيبة

عن الغش والتعليم اسمحوا لى أن أضيف أن هذه الظاهرة اللا أخلاقية قد استشرت لئس جوانب أخرى من حياتنا . فى مجال عملى مثلا كطبيب ، دخلت المريضة ، شهيرة الشحات حسن ، مستشفى منشية البكرى العام يوم ٢٧/٤/١٩٨٧ للعلاج تحت إشرافى بقسم العظام ، من كلمة ملتعبة أسفل الظهر ، وتم عمل اللازم لها ، وشفيت تماما ، وحررت لها خروجاً على تذكرة علاجها رقم ٣٥٥٦ بتاريخ ٢٠/٥/٨٧ . ولكن السيد مدير المستشفى ، الدكتور أحمد ماهر صوابى ، رفض

نماذج مباشرة « كتب الأطفال ، ومكتبات الأطفال ، وبرامج وحدائق الأطفال » .. نرسم على هذه الصفحة البيضاء ، في وقت مبكر ، بعض خطوط النقاء والثقافة والسلوك المتحضر . أما الجبهة الأخرى ، الأصعب ، فهي جبهة « الكبار » . فكل ما نفعله من أجل الطفل ذاته يمكن أن يتحطم حين يتعرض - وهو يتعرض باستمرار - لعادات وتقاليد وعبوب « الكبار » .

وقالت لى ناظره مدرسة خبيرة : إن المشكلة ليست فى الصغار ، ولكن فى المدرسين والمدرسات فى مدارس الصغار . هم الذين يلقون الورق على الأرض ، ويتلفظون بالألفاظ المبتذلة ، ويمارسون الاستهتار فى العمل ، والاستخفاف بالنظام .

ولذلك فالاهتمام ، والرقابة ، والتشديد على مستويات وأنماط سلوك كل الذين لهم صلة بتنشئة الطفل ، هى الخطوة التالية ، وهى خطوة صعبة .

إن القول بأن تنشئة طفل اليوم هى أهم استثمار للمستقبل ، ليس كلاما إنشائيا . فعندما زرت اليابان أول مرة منذ عشرين سنة ، واشتريت منها « لعبة » لطفل فى سن السابعة ، عبارة عن طائرة صغيرة ، وعنت بها إلى القاهرة ، احتجنا إلى أكثر من مهندس من الأصدقاء لكى نتمكن من تركيب « هذه اللعبة » وجعلها تسير ! كانت هذه اللعبة أهم إشارة بالنسبة لى على ما سوف تكون عليه اليابان بعد عشرين سنة !

الحالة ، التى أرجو أن لا تكون متكررة فى الامتحانات ، متحملا المسؤولية الكاملة عن كل ما أقول .

مكرم نظير منسى
رئيس أقسام العظام وزميل كلية
الجراحين الملكية بالجنترا ،

■ إذا كان هذا صحيحا ، فهذا يدخل فى باب « حقائق أغرب من الخيال » . ولا شك أن هذه الحالة المحددة ستكون محل تحقيق دقيق وحاسم وتعلن نتيجته أيا كانت .

الكبار هم المشكلة

انتهى عيد الطفولة ، ولكن يبقى سؤال هام : ما هى مشكلة الأطفال الصغار ؟ .. مشكلتهم فى رأى : الكبار !!

يولد الطفل ، كالصفحة البيضاء ، الناصعة . يمكن أن يكتب عليها أى شيء . والذين يكتبون على هذه الصفحة البيضاء ، هم الكبار . إذا كتبوا ورسما عليها معانى الحب ، والنظافة ، والأمانة ، والنظام ، واللون الجميل ، وحب الفنون ، وفضول المعرفة . شب الطفل على هذه الصفات . أما إذا كتب الكبار عليها « غير ذلك » ، شب الطفل على ما هو « غير ذلك ! » .

والذين « يشخبطون » على هذه الورقة البيضاء الناصعة هم : أهل البيت ، وأهل المدرسة ، وأهل « التنقيف العام » .. صحافة وإذاعة وتليفزيون وسلوك عام فى الشارع . كل هذه أشياء تترك بصماتها على الطفل .

ولذلك لابد لنا أن نهتم بالطفل على جبهتين : جبهة الطفل نفسه ، بما نرى من

هل الدولة ملزمة ؟

لا تصرخوا من كثرة أعداد التلاميذ ! ومن أن الدولة ملزمة بتوظيف أعداد هائلة من الخريجين سنويا في أماكن لا عمل لهم فيها !

جزء من الحل الجدى : العدول عن الممارسات القديمة التى تسهل تخريج أكبر عدد سواء من المدارس الثانوية أو الجامعات . أحيانا بالهبوط بمستوى الأسئلة . وأحيانا بتشدد الكامل فى الرقابة لمنع الغش . وأحيانا بإعادة النتائج قبل إعلانها لتحسينها ورفع نسبة الناجحين فيها . . وبإزالة الافتراض الخاطيء بأن الكليات النظرية أسهل من الكليات العملية .

ويجب معالجة إحساس التعليم الثانوى « بالتخلص » من أكبر عدد ، وإلقاء العبء على الجامعات .. وإحساس الجامعات بنفس الرغبة ، ونقل العبء إلى الدولة والحياة العامة .

ارفعوا مستوى التعليم ، فى المناهج وفى تصحيح الامتحانات إلى المستويات المعترف بها عالميا . فلما أن يتخرج لدينا متعلمون حقا ، وإما أن يترك البعض الطريق المألوف السهل من منتصفه ، ويبحث عن مجالات أخرى فى التعليم الفنى ، والعمل اليدوى والمهنى الذى صارت له كرامة وله مستقبل .. وبدلا من تضييع سنوات من عمر بعض الشباب عبثا .

إننى لا أريد أن أثير على نفسى سخط ملايين الطلبة والأهالى ، ولكن هذا الاتجاه ، فوق أنه الوحيد المقبول فى التعليم ، فهو أحسن لأبنائهم وبناتهم فى مستقبل حياتهم العملية . وذلك أنه سوف يجعلهم يقتحمون

مجالات أخرى للتعليم والتدريب والعمل ، أحسن لمستقبلهم مائة مرة .. ولحظة عدم قدرة الدولة على تعيين الجميع باتت قريبة .

ثم إنه يجب فى حالة إعطاء فرصة للرسوب ، أن تكون بمصروفات . فليس معقولا أن يكون طلبة سنة أولى حقوق فى جامعة القاهرة مثلا سنة آلاف طالب ، ألف منهم مستجدون وخمسة آلاف راسبون !

اعطوا التعليم كل إمكانياته . والمعلم كل حقوقه . والطالب فرصته . ولكن بمعايير من الجدية والحسم لا تهدر الوقت والجهد والعمر والمال . وتجعل كل خريج فى مستوى الكفاءة المطلوبة منه .

هذا أحد أهم أبواب الإصلاح الحقيقى .

الأحياء العشوائية

لا أعرف كم مدرسة جديدة أضافتها الدولة إلى مدارس القطر ، ولكنى أريد أن أنوه بمدرسة ابتدائية جديدة واحدة ، أهدتها لوزارة التربية والتعليم زميلة صحفية ، هى السيدة « مهجة عثمان » المحررة المعروفة بمجلة روز اليوسف .

والقصة بسيطة وهامة .. لأنها تشير إلى باب كبير نتحدث عنه كثيرا ولا نظرقه جديا : فالمدرسة فى حى يقع بين « الأحياء العشوائية » التى نمت وامتدت بلا ملكية ولا تخطيط ولا قانون ولا نظام ، إنما تولدت للمبانى فيها كالأرانب بحكم الضرورة والهجرة الرهيبة .. منطقة تقع بين « المعادى » و « دار السلام » ، صار يسكنها حوالي ربع مليون نسمة فى سنوات قليلة !!

اسمها الرسمي الآن ، ولا توجد أى علاقة رسمية لها إلا الاسم ، هو « منشيية السادات » ، وسميها الشعبي « حى الصواريخ » ، لسرعة نموها العشوائى . وطبعاً تفاقمت مشاكلها ، فلا شوارع ولا مجار ولا مدراس .

وأُسست الزميلة « مهجة عثمان » جمعية لتنمية المجتمع المحلى بمنشيية السادات . ويقدرتها على الإقناع ، والدأب سنوات متوالية ، تبرع الأهالى بإقامة أول مدرسة فى المنطقة كلها . تبرع الأهالى بثلاثين ألف جنيه لشراء قطعة أرض ! ثم تبرع الأهالى بعد ذلك بمئة ألف جنيه ، تم بها بناء مدرسة كاملة تتكلف لو أقيمت بواسطة مفاوضى الحكومة ربع مليون . جنيهه ! ذلك أن رئيسة الجمعية وأعضاءها والأهالى كانوا يتابعون البناء والتشطيب وكأنه بيت لهم . وسلمت الجمعية المدرسة الجديدة والوحيدة فى المنطقة إلى وزارة التربية والتعليم ، بليجار أسمى لتحفظ الجمعية بملكية العقار .

إن المدرسة المهداة من الجمعية إلى وزارة التربية والتعليم تتمتع لألف وخمسمائة من أطفال الحى ! وهكذا رفع الأهالى البسطاء عن أنفسهم وعن أطفالهم ، وعن الدولة ، عبئاً كبيراً ، عندما وصل إليهم من عرف كيف يخاطبهم ويقنعهم ، بالعمل الدؤوب لا بالخطب والمواظ ، فتدافعوا إلى التبرع لإقامة مدرسة كاملة سلموها للدولة لتديرها لهم .

وإننى أتمنى لو أعطى وزير التربية والتعليم ، ومحافظ القاهرة ، اهتماماً أدبياً ومعنوياً لهذه المدرسة ، ولو بزيارتها ، ليلفت هذا المثل النادر الانتظار ، ويكون قوة لأحياء أخرى وجميعيات أخرى فى باب ما نسميه « الحلول الذاتية » ، التى نسمع عنها ولا نراها .

وللزميلة الصحفية مهجة عثمان والجمعية التى شكلتها والذى قصة أعجب . قبل التفكير فى المدرسة الوحيدة للحى ، كانت هناك مشكلة عدم وجود مجار على الإطلاق . فجمعت السيدة مهجة عثمان وزملائها من الأهالى البسطاء تبرعات بلغت سبعين ألف جنيه ، أودعوها فى «خزانة مرقف الصرف الصحى» ، مقابل وعد من الرجل الذى ما زال الحى يتكره بالخير ، بعد تقاعده ، وهو المهندس عبد المنعم العشماوى ، بأن يدفع المرقف ضعف المبلغ المقدم من الأهالى لإدخال الصرف الصحى إلى « حى عشوائى » ، يسكنه ربع مليون نسمة !

وتم إدخال الصرف الصحى فعلاً . وها هى الجمعية بعد ذلك تقدم هذه المدرسة الوحيدة فى المنطقة .

كانت الزميلة مهجة عثمان تروى لى أيام جمع التبرعات ، أنها تدخل بيت « الأسطى » فيخرج من تحت السرير « حلة » فيها أمواله ويقول لها : خذى أى مبلغ إذا كان الصرف الصحى سيصل إلينا حقاً !! وكنت وقتها لا أصدق أن ما تتعب نفسها فيه سوف يصل إلى شيء !

تلك هى الروح الدفينة التى يجب أن نُستثار ! وذلك بأن يشعر الناس بقدر من المسؤولية عن حياتهم ، وبجدية المطلوب منهم ، وأولاً بجدية الذين يطلبون منهم !

وكانت الزميلة الصحفية قد عثرت على هذا الحى خلال عملها الصحفى ، فالتصمت فى قضيته ، وانصرفت عن الكتابة عنه إلى العمل الميدانى فى قلبه .

إن هذا الجهد كله حصيلة جهود فردية فى أقل من ست سنوات ، وإن كانت المنطقة قد

زادت في تلك الفترة حوالي ٥٠ ألفاً آخرين من السكان الجدد !

ومع احترامي للجميع ، ولأى جهد مهما كان اتجاهه : فيا سيدات ورجال جمعيات الروتارى والليونز الأتيقة ، ويا سيدات

ورجال جمعيات حفلات الشاي ودعوة المسؤولين للتعرف بهم ، ويا أصحاب الملايين الجدد ، ويا أعضاء مجلس الشعب والمجالس المحلية ، هذا هو طريق الخدمة الحقيقية ، طريق اكتشاف بناييع الشعب الحقيقية والعمل في قلبها .



يوميّات هذا الزمان

شقة للإيجار

المباني إلى المدن الأخرى ، خصوصا الجديد منها ..

وأريد أخيرا ، إيقاف بناء البيت الثاني ، .. أى البناء فى المصايف والشلطى ، إلا تلك التى يرتادها السياح الأجانب ، وتتصل بحركة السياحة الخارجية . لأنه ليس منطقيا أن نحول طاقات البناء : المال ومواد البناء وصناعة البناء وشركات المقاولات ، إلى إقامة أماكن البيت الصيفى والعجز فى تلبية البيت الأول ، شديد إلى هذا الحد ...

هل تبدو هذه الاقتراحات غريبة أو تعسفية ، أو مخالفة لما وجدنا أباننا عليه ؟

هنا أرجو أن يصبر أى قارئ حتى يستمع إلى منطق هذه المجموعة المتكاملة الخاصة بحالة الإسكان ، وهى واحدة من أهم مشاكل المواطن . فالتنظر إلى المألوف عندنا من زاوية جديدة ، ربما يختصر الطريق .

الخطر الحقيقي

انلج لدينا فجأة نظام تملك الشقق . وهو نظام موجود فى كل بلاد العالم المتقدم ، ولكنه لم بلغ نظام التأجير إلا فى بلادنا . لم تعد هناك عمارة جديدة واحدة تقام للتأجير فى مصر ... والسبب أن نظام تملك الشقق عندنا لم ينشأ من تطور طبيعى ، ولكن هربا من تحديد إيجار للسكان بواسطة الدولة ، ولجان تقدير الإيجارات ، وما أدراك ما لجان التقدير !

وكان لقوانين تقدير الإيجارات أسبابها فى الخمسينات . ولكن بعد ثلاثين سنة تقريبا

أرجو أن تصحوا صدوركم قليلا ، لما سوف أقول ، قبل أن تصدروا حكما أتوماتيكيا عاجلا بلرفض . إننا كثيرا ما يتقلب علينا الانسحاق للأمر الواقع ، فنجد أن الخروج عليه غير طبيعى . مع أن قليلا من التفكير الحر ، والموضوعى ، فى مواجهة مشكلتنا ، يوفر علينا الكثير ، كما تفعل أى مجتمعات أخرى .

إننى أريد أن أقترح ببساطة إصدار قانون يمنع نظام تملك الشقق ، والعودة إلى نظام الإيجار فقط .. وذلك لمدة خمس سنوات على الأقل ، حتى نهضم البلاد ما تم فى نظام تملك الشقق حتى الآن ، وتتخلص أو نقل آثاره التى كانت مخربة فى معظم الحالات أكثر مما كانت معمرة ..

وأريد أن أقترح ثانيا ، أن يطلق تحديد سعر الإيجار للشقق التى تقام بعد القانون إطلاقا كاملا ، يحدده الملاك كما يشاءون ، دون أى قيد أو شرط إلا قانون العرض والطلب .

وأريد أن أقترح ثالثا ، إعادة النظر فى الإيجارات السكنية القديمة ، برفعها بنسب معينة ، حسب عمر البناية .

وأريد فوق هذا وذلك ، إيقاف البناء لدخل كردون مدينة القاهرة الكبرى .. لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، حتى يتجه الاستثمار فى

هبط العمر الافتراضى الحقيقى إلى النصف . وإذا حسبنا مئات وآلاف الملايين التى توظف للبناء ، وجدنا أن هذا من أهم وجوه تبيد الثروة القومية على المدى البعيد .

البيع والإيجار

أول سؤال طبيعى هو : كيف يتمكن الناس من دفع أجور السكن الباهظة ؟ ...

أقول لهم : سعر الشقة البسيطة حاليا عشرون ألف جنيه . ويصل إلى خمسين ألفا فى الحالات المتوسطة ، وإلى مائة ومئات الألوف فى الحالات الخاصة ...

ومن يستطيع شراء شقة بعشرين ألف جنيه ، يستطيع أن يشتري بهذا المبلغ شهادات استثمار ، تدر عليه ٢٤٠٠ جنيه سنويا . أى يستطيع بهذا المبلغ أن يدفع إيجارا قدره مائتا جنيه فى الشهر ! وهو مبلغ أكثر بالتأكيد من أى سعر حر سوف يعرض فى هذا المستوى . ونفس الشيء ينطبق على الشقق الأعلى .

هل هذا اختراع ؟

كلا . ولكن بعض الناس بدأوا يفعلون ذلك . على نطاق ضيق إلى الآن ، لكنرة الشقق المعروضة للبيع وانعدام المعروض للإيجار تقريبا .

والخمسون ألف جنيه . ثمن عادى لشقة . إذا وضع كشهادات استثمار لتعطى صاحبها أكثر من خمسمائة جنيه شهريا ... وسوف يكون من النادر عرض شقة خالية للإيجار بهذا القدر ...

ولنتعرف أننا فريديون كشعب . وأن كل عمارات التملك تقريبا ، لا يوجد لها مجلس

انتقلت الآية وصار الخطر الحقيقى على الثروة العقارية ، والعقبة الكبرى فى الإسكان ، هو اختفاء البناء للإيجار ، واقتصاره على البناء للتمليك .

وأول أخطار البناء للتمليك اختفاء العلاقة بين المالك والعمارة التى يبنها . ما معنى ذلك ؟

كان المالك - المؤجر - يبنى العمارة بأحسن المواد والمواصفات . ويحرص على صيانتها ونظافتها ، لأنها باقية معه زمنا طويلا أو ربما مدى الحياة . وهو يريد أن يحفظ لها قيمتها الاقتصادية عند التأجير أو البيع ولو بعد عشرات السنين . الآن المالك مجرد « مستثمر » ، يبنى العمارة ويبيعها على الورق ، حتى قبل أن يتم البناء . ويعد ذلك لا علاقة له بها قط . تنتهى سلته بها بمجرد أن ينفض يديه من البيع والتسليم . وقد لا تقع عينه عليها ولا حتى يمر فى الشارع التى تقع فيه مدى حياته .

وبالتالى ، صارت مهمة « البيع » مظهر العمارة ومغرياتها ماعة البيع . وانتشر الفش فى مواد البناء حتى رأينا العمارات تقع وتقتل سكانها . والاهتمام بالمظهر ماعة البيع ، وفى سنة واحدة تصبح العمارة وكأن عمرها مائة سنة . ويحطم « المالك » الشارع الذى فيه ويتركه بركامه على عائق للحكومة . لا يرفع طوية واحدة تمد الطريق . ولا يهتم بتنفيذ قوانين الارتفاع ولا قوانين الجراجات ، ولا قوانين المساحات التى يجب أن تترك بلا بناء . فالنولة غافلة . والمحليات تفضض عيونها لأسباب كثيرة ، ولا جواب . ولا نظام للنظافة ، لأن العملية لم تعد « بناء أملاك » ولكن صفقة « شطارة » .

منى أن أدفع عشرين ألف جنيه أخرى لارتفاع الأسعار ، وأن أنتظر سنتين آخرين بعد موعد التسليم الأول . ومرت السنتان ولا أعرف متى أتمم الشقة ..

« وبصراحة شديدة .. لقد بلغ عمري الآن أربعين سنة ، وأنا أعمل وأدخر منذ مطلع شبابه . ألا ترى أنه مع وصول الشقة سيكون قطار الزواج قد فاتني ؟ ويصبح كل ما عملت له وادخرته لا قيمة له على الإطلاق ؟ » .

وكان معها عقود ووثائق ومستندات ... الخ .

وهذه ليست قضية غير عادية ، بل واحدة من عشرات الآلاف . قضية صارت هي طابع التعامل مع عمارات التملك . والناس يوقعون على عقود مطبوعة ، طويلة ، مكتوبة بكفاءات قانونية عالمية ، وبالتالي فهي ملزمة بالثغرات الدقيقة التي لا تعطى المشتري أى حق فى اتخاذ أى إجراء ضد المالك ! فهي أقرب إلى ما يسمى فى القانون « عقود إنعان » ، تعيلا دون أن يكون لك أى حق فى تعديلها أو التفاوض بشأنها .

والمال الذى يجمع بالملايين من مشتري الشقق ، مقما ، يكفى وضعه فى البنك بواسطة الشركة ، أو صاحب العمارة ، ليأخذ عليه ربحا شهريا كبيرا .

فهذه الـ ٤٧ ألف جنيه الأولى ، كانت كفيلة بأن تأتى لصاحبها بخمسة وعشرين ألف جنيه ، لو وضعها وديعة فى بنك أو امتلكت بها شهادات استثمار . ولكانت حرة اليوم فى أن تشتري - فوراً - شقة جاهزة ، أو تستأجر من إيراداتها هى شقة فى حدود ثلاثمائة وخمسين جنيهاً فى الشهر ، وهو إيجار شقة مفروشة فى حي راق ، لا شقة خالية ! ...

إدارة عن الملاك ، ولا يحافظون عليها ، ويتركونها - وهى ملكهم - للقذارة والتآكل . سواء لأنه ليس لدينا قوانين تسجيل ، واجبات مالك الشقة ، أو لأن لدينا لوائح وقوانين ولكنها لا تطبق .. فالمقصود من « روح التملك » ، وأثره فى حرص الناس على ما يملكون غير قائم هنا ، سواء للجهل أو لعدم تعود المسؤولية الجماعية ، أو لعدم الإحساس بالالتزام بواجبات النظافة والجمال والمحافظة على قيمة الأشياء . ذلك من الاهتمام بالرصيف والشارع ، بل والحي الذى تقوم فيه العمارة السكنية .

وتعود مع الزمن القدرة على الانتقال من شقة إلى شقة . بالتدريج طبعا . حسب موقع العمل وحسب موقع المدرسة . وحسب مزاج الساكن . فلا يلتصق المشتري بالمكان والجيرة التى قد تكون غير مناسبة .. إلى آخره .

ولكن أين تذهب رغبة وعاطفة « الملكية » ؟ إنه سيظل يملك الشهادات ، يبيعها ويشتري ... حين تعود الأسعار إلى عقلانيته .. ويخفى الاستغلال البشع !

قطر الزواج

قالت بحرقة لا يمكن وصفها :

« عملت فى الخارج عشر سنوات لأشتري شقة فى مشروع عمارة لأحد أكبر وأشهر شركات بناء عمارات التملك . ودفعت ٤٧ ألف جنيه ، هى كل ما أملك فى شقة من غرفتين . وفى الموعد المحدد للتسليم بعد سنوات ، وجدت الشقة التى لم تتم أبعد ما تكون عن المواصفات الإعلانية . وطلب

ليس في سبائك يمكن بيعها وشرؤها ، بل في حجر وأسمنت يخلق بالمشاكل والمنازعات ، وغير قابل واقعا لا للاستعمال بالسكنى ، ولا للبيع بمكسب أو خسارة ..

ولا أعرف أن بلدا ناميا ، دعت من بلد في مثل أحوالنا ، يستطيع أن يمارس هذا الترف الكريه الممصر : ترف تجميد أمواله ، على هذا النحو العجيب . دون أن يتحرك أحد لحل المشكلة التي استعصت منذ عشر سنوات !

وأعود مرة أخرى إلى مشروع قانون يتلقى عيوب نظام التملك والجرائم المستترة وراءه . وأتساءل :

هل يا ترى سيلقى المشروع نظرة على المساءة القائمة فعلا ، إلى جانب المستقل ؟ لماذا لا تكلف لجنة أولا بوضع مشروع قانون يحل مشكلة العمارات القائمة بالفعل دون استخدام ، الأموال المجمدة دون حركة ، ومئات الملايين التي أخذت من المواطنين حمسى النية ، وهم يرون أموالهم ولا يستطيعون الاقتراب منها ؟ ..

ألهمت آلاف الحالات المائلة القائمة من الاستغلال ، في حاجة أسرع وأشد إلى حل ، مع التصدى لما سوف يأتي من حالات مماثلة ؟

المالك ينفذ يده

كنت رئيسا لتحرير مجلة «صباح الخير» ، وقمنا في المجلة بحملة لتخفيض إيجارات المسكن . فقد كانت أسعار الممكأن ، بالنسبة لأسعار ذلك الزمان قد انطلقت انطلاقا فاحشا . وقمنا بالاتصال بعدد

والسؤال هو : هل يمكن حقا وضع قانون يصد كل ثغرة لإفلات «البانى - البائع» ، لا المالك ، منها ؟

.. وللضحية جانب آخر هام ، خاص بحركة الاقتصاد القومى ..

عمارات فاغرة أفواهها

من السهل على المتجول فى القاهرة أو الاسكندرية أو غيرها أن يرى مئات العمارات الضخمة فاغرة أفواهها ، لأن شبابيكها لم تركب بعد منذ سنوات ، أو مغمضة عيونها فى سبات عميق إذا كانت الشبابيك قد ركبت . وهى فى الحالتين «ناطحات سحاب» خاوية عروشا ، لا تسكنها إلا الأشباح منذ سنوات وسنوات فى أغلى الأماكن على النبل ، أو فى أقصى أطراف القاهرة على السواء ..

هذه - أولا - أموال ناس أبرياء دفعوها ، وما زالوا عاجزين عن مكنائها لألف سبب ومسبب فى جعبة الشركات والأفراد .

وهذه - ثانيا - على المستوى العام لا الفردى ، أموال مجمدة .. مئات وربما آلاف الملايين ، تجمعت فى هيكمل من الحجارة والأسمنت ، وحُرم الاقتصاد القومى من ثمرات أخرى كثيرة لها . فنحن نعرف أن رخاء المجتمع لا يتحقق بتكس المال فيه ، فى شكل سبائك أو حجر وأسمنت ، ولكن يتحقق « بدورة المال فى السوق » .

فالمال الذى يدور متحركا فى عروق الحياة الاقتصادية ينتج ثروة كل لحظة ، كل دقيقة ، بعكس المال المجمد . خصوصا إذا كان مجمدا

ولابد من قرار شجاع بتحريك أجور المملكتين القديمة . لا يكون بسيطا ، لكن يخصص الزيادات بنسب تختلف حسب عمر المبنى ، وموقعه ، ومساحته .. مع تحديد نسبة للزيادة متدرجة كل فترة من الزمن ، كجزء مكمل من خطة إعادة النظر الشاملة في قوانين الإسكان .

مسألة السكن في العجمية

نقطة أخرى قد تبدو مثيرة للجدل ، ولكنها تحتاج إلى بعض التأمل ...

إننا نطالب بتشجيع السياحة . ومن وسائلها إعداد المناطق السياحية ، في سيناء والبحر الأحمر والبحر الأبيض . وأساس العائد الذي نتوقعه هو عائد السياحة الخارجية .. أى القرى والمناطق السياحية التى تجذب السياح .. وتأتى بعدها تمهيلات السياحة الداخلية ، وهى إن لم تكن حقا للمواطن ، فعلى الأقل لتشجيع المائح على أن يجد مجالات السياحة الداخلية ، بعد أن صار أسهل وأرخص ، وأنظف على المصرى أن يسافر فى رحلات سياحية إلى اليونان وقبرص وتركيا وبلغاريا وإيطاليا ، من الذهاب إلى السياحة بين مقالب الزبالة ومياه المجارى والزحام الرهيب فى الاسكندرية وبورسعيد .

ولكن ، ما يتعلق بمشكلة الإسكان ، هو - مثلا - ما نذكره جميعا من إعلانات جذابة - على صفحات الصحف فقط - عن عمارات فى العجمية بالذات ، وغيره من أطراف الاسكندرية . عمارات شامخة فى قلب العجمية ، التى تحول من أجمل مصيف فى مصر إلى أفقر مصيف ، وأكثرها زحاما

من نواب البرلمان . ويعد حملة طويلة وجهد عنيف صدر من البرلمان قانون بذلك ، كما يحصى السكان من الطرد .

كان ذلك منذ ما يزيد على ثلاثين سنة . وقد كان يجب ، كما يحدث فى كل قانون مشابه ، أن يراعى معدل الارتفاع العادى فى الأسعار ، ويحدد طريقة لرفع أسعار المملكتين كل فترة بنسب معينة . ولكن هذا لم يحدث . وارتفعت أسعار كل شئ فى العالم تدريجيا . ومنذ أول السبعينات قفزت بشكل جنونى . وصارت مصر من أعلى بلاد العالم اليوم .. وصار ٩٠% من أصحاب العقارات من نوى الدخل المحدود ، أو « المتضائل » .. لأن نوى الدخل المحدود يأخذون أحيانا « علاوة » !

بعض الشقق أجرتها اليوم جنيهان وثلاثة جنيهات . وبعض شقق الزمالك والدقى أجرتها ستة وسبعة جنيهات . وبعض عيادات كبار الأطباء فى قلب القاهرة أجرتها خمسة وسنة جنيهات !

وكما انهارت علاقة « بانى عمارات الإسكان ، بالعمارة ، فانهار كيانها وتأكلت - انهارت علاقة المالك القديم بعمارته ، وصارت أهم عمارات القاهرة نماذج فى القذارة وانهيار المرافق . فالمالك الذى صار يأخذ ملايين ، لم يعد يهمه مستوى العمارة . وحتى إذا مات السكن ، ورثها أبعد أقاربه بحيل شتى . ولم يلزم القتلون الممتأجرين - الذين صاروا فى الواقع ملاكا - بأى التزام نحو مرافق المبنى . مما شوه المدينة ونشر القذارة ، وقصر فى عمر الثروة العقارية عموما . ووصلت أرقام القضايا فى المحاكم إلى حد خرافى .

وغرقا في مياه المجارى وعجزا في المرافق :
من الصرف إلى مياه الشرب إلى التلفزيونات ..
إلى الهواء النقي ! لا تستقبل إذا دخلته رائحة
البحر .. ولكن روائح أخرى نعرفها جميعا !

هنا - فضلا عن عدم خضوع أى شيء من
ذلك للتنظيم والتخطيط - نطرح سوألا : أيهما
أولى ؟ بناء الشقة الأولى التى يحتاجها
المواطن فى مدن الداخل ، أم بناء الشقة الثانية
التي لا تستعمل إلا شهرا فى السنة ؟ ... أيهما
أولى بالتحويل ومواد البناء ؟ ... وإذا كنا قد
استسلمنا للمدن العشوائية ، فى أطراف
القاهرة ، فكيف نصد شواطئنا إلى الأبد بنفس
المدن العشوائية ، المفضوشة البناء ، عديمة
المرافق ، الفارقة فى روائح تحجب رائحة
البحر ؟

فى إطار خطة جديدة للإسكان ، يجب أن
ينسق ويخطط : ما يبنى للسباحة الخارجية ،
وما يبنى للسباحة الداخلية ، وما يبنى للإسكان
الدائم ... لا أن يكون كل شيء « سمك لبن
تمر هندی » .

إساءة معاملة الثروة العقارية

بعض الناس لا يقدر حق التقدير ،
ما أشرت إليه من أهمية إعادة اهتمام المالك
بالعمارة ، وأضيف إليها اهتمام للسكان
بالعمارة .

إن الثروة العقارية هى أحد أهم مكونات
الثروة القومية فى مصر . المصري
لا يعرف - كالأمريكي مثلا - الاستثمار فى
الأسهم والمبندات والمشروعات . من أكبر
نواقص مصر ، قلة عدد خبراء الاستثمار ،
فى هذه المجالات . لذلك فالمصري ، صاحب

الثروة المتوسطة بالذات ، والذي حصل على
المال حديثا بشكل أخص ، يجد أن الاستثمار
فى العقار هو الشيء الوحيد الذى يعرفه ،
ويضمنه ويستريح إليه . إنه يفضل شقة
« ملك » يسكنها ، أو عمارة « ملك » تدر عليه
٦% ربحا مثلا ، على مشاركة فى مصنع
ولو كانت تدر عليه ٢٠% . هذه حقيقة أساسية
فى كيان مصر ، وإلا لرأينا البلايين التى
هطلت علينا من الدولارات فى السنوات العشر
الماضية ، ذهب أكثرها إلى غير ما ذهب
إليه .

ومع ذلك فالمالك ، ومشتري الشقة ،
والمستأجر ، كلهم يسيئون معاملة هذه الثروة
العقارية . وفى موقعنا اليوم ، فمالك الشقة أو
ساكنها فقط هو سيد الموقف .. لأن السكان
كالمالك .. ولكنه لا يهتم بإصلاح مرافقها ،
ولا بنظافة المبنى ، ولا بنظافة ما حوله .
وأعظم عمارات القاهرة — من الخارج -
سلامها ومناورها آية فى القذارة ،
والأمسايس الذى يعمل معجزة .

واننى لأؤمن بكلمة عمر بن الخطاب
« يزع الله بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن » ،
خصوصا حين نعلم الشعب ما لم يتعود عليه .
ومعظم الزحف على القاهرة ممن لم يتعودوا
التعامل مع مرافق المدينة . صار البواب هو
مصدر قذارة العمارة ، وليس المسئول عن
نظافتها ، فهو أت من الريف بعشرة أطفال
على الأقل . ولا بد من فرض الصيانة
والعناية ، وتبويض السلم ، وتنظيف الواجهة
كل زمن بالقانون وبالعقاب الرادع . كما هو
الحال فى كل المدن . ليس واشنطن وباريس ،
ولكن سنغافورة وماليزيا ، وبلاذ ننظر إليها -
بحكم العادة القديمة - شذرا .. وقد سبقنا
بأشواط .. وصارت النظافة فيها قانونا

عمارة في البحر الكاريبي سوف تجتاحه العواصف .

ومن ذلك تدخل الدولة مركزيا في الرقابة على الإشراف في المباني الإدارية ، والإشراف المضاعف في تكاليفها .

ومن ذلك التخطيط المليم للتوسع العمراني والتحكم فيه ، بمنع البناء حيث تتعذر الزيادة بحكم الزحام والمرافق ، ويُشجع البناء حيث تشير أسهم التخطيط إلى مجالات التوسع .

تحديد الأقساط المبشرين

قالت : « يقيم الرجل وحيدا في الشقة ، طاعنا في السن ، بعد أن تفرقت كل عائلته بالوفاة ، أو الزواج . وفجأة بدأت كمية من الخطابات الخاصة ، والمصلحية ، والضرائية .. الخ ، يحملها البريد إلى عنوانه باسم شخص واحد لا نعرفه . وبالتحري ظهر أنه قريب بعيد له .. وأنه ، وقد اقترب أجل الساكن منذ ثلاثين سنة ، وجد أن في تحويل خطباته إلى عنوان الشقة يصلح دليلا ، إذا توفي الساكن ، على أنه كان يقيم معه ، وبالتالي يستولي على الشقة من بعده ، ولا أستطيع أنا أن أضع ابنتي المتزوجة فيها ، لأنها طبعاً إيجار قديم جدا ، .

وحالات الاستيلاء على الشقق ، بانتحال أوهمي الأسباب ، تعرفها المحاكم بالآلاف . وهذا أيضا مما يضعف ويميت علاقة المالك بالعمارة إلى أقصى الحدود . فلا أمل له في شقة لابنه أو ابنته فيها حتى بعد عشرات السنين .

وهذا جانب من جوانب العدالة بين المالك والمستأجر ، يجب أن يعاد النظر فيه ، ويحدد

لا يحتمل هزلا ، وصارت طبيعة ثغسية للناس ، في أقل من عشر سنوات !

أسعار مواد البناء

نكرت عناصر كثيرة يجب أن تدخل في حساب تحركنا نحو حل أزمة الإسكان ، وبالتالي ليس من السليم التعليق على عنصر بمفرده دون آخر ...

ومن هذه العناصر النظر في قضية أسعار مواد البناء ، وتنوعيتها .. واستخدام المواد المحلية خصوصا في بناء مدن المصايف والمثاث السياحية .

ثم النظر في أسعار مواد البناء العامة ، كالأسمنت والحديد والطوب .

والأسمنت بالذات له في بلادنا ملف كبير ، لو فتحناه بالتفصيل لوجدنا أهوالا . يكفي أن نذكر منها - على سبيل المثال - الذين عطلوا - عمدا - إنشاء مصانع الأسمنت التي تم التعاقد عليها مع الشركات الأجنبية - الفرنسية مثلا - لتظل أسعار الأسمنت تتصاعد ، ويظل الاستيراد بالعملة الحرة هو الأساس .. إلى أرباح استيراد الأسمنت .. إلى الأسمنت المغشوش .. إلى قفز سعر الأسمنت في ليلة واحدة - مثلا - من ٦٠ جنيها إلى ١٢٠ جنيها ! وحتى الآن للأسمنت على صفحات الصحف سعر ، وبالنسبة للمشتري - خصوصا الصغير - سعر آخر .. وللفرق كبير جدا .

ومن ذلك ما أشار إليه الرئيس في خطابه البرلماني . فنحن بلاد جوها معتدل . وأرضها منبسطة . لا تلوج ولا عواصف ولا فيضانات . ومازال أي بيت ريفي بمواصفات من الأسمنت المملح ، وكأنه

١٠ جهات تبدى رأيه

فى زيارة لمكتب محام مرموق فى لندن . كان خارجا من اجتماع طويل . القضية أن موكله اشترى مبنى قديما فى الشارع الرئيسى فى حي « نايمبريدج » أو « جسر الفرسان » ، فى مواجهة محل « هارولد » الشهير الذى اشتراه « آل فايد » ، المصريون .. يريد أن يهدم المبنى ويقم مبنى تجاريا ضخما فى أعلى منطقة فى لندن .

ولكن حوالى عشر جهات لها حق إيداء الرأى . من البلدية إلى مجلس الحى إلى هيئات العمارة والفنون الجميلة إلخ ... ولا يمكن هدم المبنى وإقامة بئله قبل موافقة كل هذه الهيئات . من حق المستثمر أن يتصرف داخل المبنى الجديد كما يشاء .. مع مراعاة الشروط الصحية والهندسية والجراجات ، وما إلى ذلك بالطبع .. ولكن المظهر الخارجى ونسب الارتفاع تخضع لشروط قاسية هدفها الاحتفاظ بطابع المباني الأساسى فى المنطقة . هكذا تتجدد المدينة دون أن يتغير طابعها أو تشوه ملامحها .

وفهمت أن صاحب المشروع المسكين ليس عليه أن يقدم الخرائط التفصيلية فقط ، ولكن عليه أن يقدم « هيكلا مجسما » كاملا لمشروع المبنى كان موجودا فى مكتب المحامى . والحى التجارى له طابع ومواصفات ، والحى السكنى له طابع ومواصفات ، وكل مكان يقام له شروط وحيثيات والتزامات .

وكان هناك بحث تاريخى مقدم عن أصل حى « جسر الفرسان » منذ كان قرية ، وتطور شخصيته وعمارته حين امتدت مدينة لندن لتشمل القرية بين ضواحيها .

نوع الأقارب الجديين المباشرين الذين لهم حق مواصلة إشغال الشقة ...

جانب آخر هو : عدد الشقق الخالية فى القاهرة . والأرقام تؤكد أن الشقق أكثر من الراغبين فى التأجير . ولكن تحول دون ذلك أمور :

- امتلاك الشخص واستجاره لأكثر من شقة ، فى نفس المدينة ، وتأجيرها من الباطن .

- تعطيل استعمال عدد كبير من الشقق ، إيجارا أو امتلاكا ، حتى يتزوج فيها الأبناء والبنات ، ولو بعد عشر سنوات ، كرد فعل لتفاقم الأزمة ، وإن كان هذا أيضا يضاعف الأزمة من جهة أخرى ... فالكل قلق على مستقبل أبنائه ، ملكا أو مستأجرا ، ولا يرى فى الأفق أى حل جدى للأزمة ، فهو يحتاط لهم ولو قبل سن الزواج بعشر سنوات . - العمارات الكاملة المدفوع ثمنها بالكامل ، والتي لا يتمها أصحابها .. ولا تريد الدولة أن تجد حلا لهذا الموقف الغريب .

فى إنجلترا بنى ملك « شاطر » عمارة « سنتر بوينت » الشهيرة فى قلب لندن قبل عشرات السنوات ، ثم أغلقها بالضربة والمفتاح ، انتظارا لمرور سنوات وزيادة التضخم قبل تأجيرها . وثار الرأى العام . وقدمت حكومة هارولد ويلسون تشريعا للبرلمان خاصا بهذه العمارة الوحيدة : أن يؤجرها صاحبها ، أو أن تؤجرها الدولة للناس نيابة عنه !

وتم تأجير البناية بسرعة !

البائع والمشتري معا - يصل إلى ما يساوى
١٥٪ من ثمن العقار .

وبعض الحالات سببها : أن مالك العمارة
التي باعها يتهرب من التسجيل حتى لا يدفع
الرسوم . ولكن فى بعض الحالات الأخرى
يلتقى المشتري مع البائع أيضا فى هذه
الرغبة . رغم ما ينطوى عليه هذا من قصر
نظر من ناحية المشتري وخطورة عليه .

وبعض الخبراء يقولون إن الدولة
مسئولة .. لأن رسوم التسجيل مع الارتفاع
الهائل فى ثمن العقارات صارت باهظة ،
خصوصا بالنسبة للمشتري ، وأنه خير لها أن
تخفض الرسوم وتحصل على مئات الملايين .

ويسأل المحامون قالوا إن الشهر العقارى
نفسه يضع عراقيل كثيرة جدا فى طريق
التسجيل . ولكن أى مسئول فى الدولة يهمله
تحصيل هذه المئات من الملايين ، واستقرار
هذا النوع الجديد الشائع من الملكية فى البلاد ،
يستطيع أن يسأل ، وأن يعرف ، وأن يتخذ
القرارات التى تسهل وتخفف على دافعى
الضرائب . وتازمهم بذلك أيضا .

إن العمارة ذات العشرة أدوار ، وكل دور
أربع شقق - وهذا هو المتوسط الآن - إذا باعها
بأنها بأربعة ملايين جنيه ، فللدولة لها حوالى
نصف مليون جنيه لا تنال منها مليما !

المخالفة هي القانون

نشرت الأهرام تصريحا للمهندسين
حسب الله الكفراوى يقول فيه إن هناك فى
القاهرة وحدها خمسة آلاف عمارة تمت فوقها
عمليات تعلية ضد القانون ...

ومضى المحامى يشرح لى من التفاصيل
ملا طاقة لى بذكره أو بذكره ..

وسألنى المحامى الانجليزى : وماذا تفعلون
عندكم والقاهرة مدينة عريقة ، ومشهورة بأنها
ذات الألف متينة ؟

قلت له : ياخير أبيض ! تريدنا أن نناقش
المقاولين وبناء « الأبراج » والمستثمرين ؟ ..
لا حول ولا قوة إلا بالله .. القاهرة متصبح
مدينة الألف كوبرى ! والمليون مخالفة
معمارية !

عقود الشراء

أثار فنان كبير معى قضية تصل قيمتها إلى
مئات الملايين . وهى قضية عدم تسجيل عقود
شراء شقق التملك ، التى هى القاعدة تقريبا
فى ظروفنا الحالية .

قال : إننى لا أستطيع رهن شقتى لأقترض
خمس مائة ألف جنيه أقوم بها بمشروع قى ، لأن
عقد شرائى للشقة غير مسجل فى الشهر
العقارى . فأنا أمام القانون والبنوك لا أملكها .
هذا بينما يستطيع صاحب العمارة التى باع
شقتها جميعا أن يقرض ملايين الجنيهات ..
لأن العمارة التى ثمنها كذا مليون ما زالت أمام
القانون والبنوك ملكا له !

وهذا الوضع هو الشائع والأساسى فى
مصر الآن . وإلى جانب كوارث عدم ثبات
حقوق الملكية الصحيحة وضباب مراجعها
الوثيقة ، فإن ما يضع على الدولة نتيجة عدم
تسجيل عقود تملك الشقق يصل إلى مئات
الملايين من الجنيهات فى أقل تقدير . إذا علمنا
أن ما تحصله الدولة من تسجيل البيع - من

والسؤال ماهو الحل ؟ ...

وفي البلاد ذات النظم النظيفة المستقيمة ، يُطرح السؤال في أول المشكلة فيكون الحل سهلا . ولكن في عهود الفساد والرشوة وخراب النعم ، تُترك المشكلة حتى تتفاقم ، ونصبح أمام الأمر الواقع ، ثم يقال لك : وما الحل ؟

فمن يهدم مثلا آلاف للشقق ، المسكونة بعشرات آلاف الناس ، ويلقيهم في الشارع ؟ هكذا كانت تدار البلاد ، وتتعمق المخالفة . حتى تصبح المخالفة هي القانون !

والحل بإسادة بسيط ... مخالف واحد فقط ، أو عشرة من الخمسة آلاف ، وفي أماكن واضحة ... يطبق عليه القانون بالحد الأقصى ، الذي هو الهدم على نفقته والحبس سنة !

هذه لن تهدم الخمسة آلاف . ولكن متوقف مزاولة الجريمة فورا . وشعار الدولة الجديد هو الجدية . والجدية لا بد أن يراها الناس لتنعكس على سلوكهم .

والحل الثاني : قانون بمصادرة الارتفاعات المخالفة . فالهدم والمصادرة بالنسبة للمالك سواء . بل المصادرة أرخص لأنه لن يدفع تكاليف الهدم . ويبقى السكان ولكن يدفعون الأجر للمالك الجديد - المحافظة أو غيرها - ولا ظلم للمالك الذي فعل ذلك وهو يعرف القانون مقدما ...

ولن أتحدث عن كيف كانت تتم المخالفات ، وأساليب الفساد التي كانت تستخدم ويفعض القانون عينيه . رغم أن هذا دوسيه يجب أن يتولاه جهاز في مكتب النائب العام ، لاستئصال الفساد قدر الطاقة ...

ولكن الارتفاعات جريمة ضد مرافق المنطقة ، من مياه ومجار وتليفونات . فهي تدمير لمرافق البلاد . وإساءة لباقي سكان المنطقة . وما فضيحة انفجار مواسير المجارى ، وموجة القذارة التي تتلوه سوى جزء من آثار هذه المخالفة .

ساعتها يمكن أن نتكلم عن سيادة القانون حقا .. لا دعاية وتهريجا !

القانون الحالي مهزلة

هل نريد حقا أن نعالج قضية سقوط العمارات الجديدة ؟ أم أننا نريد فقط أن نمررها ، بأسلوب اللطم واليكاء على الموتى ، والنسيان بعد دفن المأسوف على حياتهم ؟

إذا كنا نريد المواجهة الجادة ، فأول سؤال يطرح نفسه هو : أين يوجد مشروع قانون المباني الجديد بعد أن طال زمن وضعه ومناقشته ؟

رسائل من قراء خبراء تقول : إنه «مركون» في أحد أراج رئيس مجلس الشعب .

ورغم نوع شخصيات أصحاب الرسائل ، فتنى أكتفى بالتساؤل عما إذا كان هذا صحيحا أم لا ؟ وإذا كان صحيحا ، فلين سائر سلطات الدولة .. وأقصد السلطة التنفيذية من القمة إلى القاعدة ؟

إن محكمة المنزبين بالقانون الحالي مهزلة .. لم تمنع أحدا من مخالفة القانون إذ كانت العقوبة بضع مئات من الجنيهات ..

وقد طرحنا اقتراحات كثيرة « لقطع دابر »

البلد ؟ .. ومن يعرفها ؟ .. ومن يستفيد من ذلك ؟ ..

إذا لم نرد على هذه الأسئلة ، فلن أى قانون لا يساوى ثمن الحبر الذى كتب به ، إذا لم يكن برسم التنفيذ ، وبلا إغضاء ..

لقد نشرت الزميلة ، الأخيار ، فى تحقيق عن عمارة المهندسين ، قائمة بالإجراءات الرسمية ، التى اتخذتها الجهات المختصة ، قبّل هذه العمارة ، قبّل الانهيار السعيد . وهو سعيد حقا لأنه لو تأخر شهرا أو شهرين لوصل عدد القتلى إلى ما يساوى ضحايا غارة جوية على مدينة المهندسين ! ...

عشرة إجراءات رسمية ! ولأن أسرها لضيق المكان . ولكن أولها قرار من حى شمال الجيزة بإيقاف أعمال البناء لمخالفة القانون .. وتاريخه ١٩٨١/١٠/٢٦ ، أى قبّل انهيار العمارة بتسعة عشر شهرا ! صدرت فيها قرارات أخرى ، وإخطارات لشرطة المرافق ، وقسم شرطة المعجزة ومرافق المياه وإدارة الكهرباء . وحررت أقسام الشرطة المحاضر اللازمة .. أولها فى ١٩٨١/١٢/٣ بواسطة شرطة المرافق قسم المعجزة ، لإيقاف المبانى بالعمارة بالقوة الجبرية والتحفظ على أنوات وعدد العقول ! ، وذلك قبل ١٧ شهرا من انهيار العمارة !

القوانين ليست كافية . فلدينا عشرات القوانين واللوائح تعاقب الاعتداء على المرور ، وعلى تكمير الشوارع ، وعلى إلقاء القاذورات والزيالة فى الطرق العامة .. ولوائح تعاقب كل من يمارس عمله ، حتى كناس الشارع ..

ولكن الذين امتطوا خيول الجهل النشيط

هذا التحدى الصارخ ، الواضح ، للدولة يوميا .

افترحنا الهدم .. وهو قرار صعب ، ولكنه لو نفذ مرة واحدة قلّنه أن يتكرر . وقيل : وما ذنب السكان ؟ فافترحنا مصادرة المبانى الزائدة عن المسموح بها بالقانون وتمليكها للمحافظات ، التى تقوم بتحصيل إيراداتها . فبغير مثل هذا فلن صاحب العمارة مستعد أن يدفع آلاف الجنيهات مرة ، ويدخل السجن شهورا ، وتبقى العمارة المخالفة للقانون مملوكة له نصف قرن على الأقل .

إن بعض الأمراض تحتاج إلى جراحة ، لا إلى أقراص إسبيرين .. وإجراء الجراحة يحتاج إلى شجاعة فى اتخاذ القرار . فهذه العمارات لا تسقط وتقتل فقط ، ولكنها تتمر للمدينة بضغطها على مرافق المياه والمجارى والكهرباء ، وتحول القاهرة إلى قرية متخلفة ضخمة يسكنها أكثر من عشرة ملايين .

مرة أخرى ، ماذا يحول دون صدور قانون المبانى الجديد ؟

قانون متسكك

.. إلى أن يصدر قانون تنظيم المبانى ، الذى يتسكك بشكل غريب فى مجلس الشعب ، وهو نص المجلس القادر على إصدار بعض القوانين فى جملة واحدة ! .. إلى أن يصدر القانون ونقرأه ونناقشه ، فهناك بالطبع قوانين أخرى قائمة ، وهناك سلطات لها اختصاصات ، ولا يمكن تبرير انهيار العمارات بعدم وجود نصوص ..

ولكن السؤال هو : من ينفذ القوانين فى هذا

والفساد الأنشط ، وحطموا هبة الدولة ، خلطوا
عرفا ، بين الناس يقول بأن القوانين ليست
للتطبيق ، على الأقل على الأقوياء !

الشذرات لا تكفى

إن لم أكن مخطئا ، فإننى أكرر أن الصحف
اليومية الكبرى عندنا ، كانت تنشر « النص
الكامل » لأى مشروع قانون له أهمية ، قبل
عرضه أو مع عرضه على مجلس الشعب - أو
البرلمان ، وإن تحدثت الأسماء - حتى يستطيع
الرأى العام أن يطلع عليه ، وأن يشارك
المهتمون منهم فى مناقشته والتعليق عليه ..

ومطروح على مجلس الشعب - مثلا -
قانون تنظيم المباني - وهو قانون ثار حوله
وحول تأخره القيل والقال بين كثير من
الناس ، بالحق أو بالباطل - ثم إنه من تلك
القوانين التى تمس حياة كل الناس تقريبا ،
فالناس جميعا إما ساكنين أو صالحيين مسكنين .
وقد تعقدت الإجراءات والتفسيرات
والتطبيقات حول هذا الموضوع دهرًا طويلا ،
حتى أصبح من اللازم أن يصدر القانون دون
أن تشوبه شائبة بقدر الإمكان .

وإذا كان مسار القانون جعل خطواته تمرع
وتبطيء على إيقاع العمارات المنهارة ،
والأموال المهددة ، والأرواح التى صعدت
إلى بارئها ... فإن للمطالبة بنشر النص الكامل
فى الصحف - وهذا طلب موجه إلى الصحف -
ليست متأثرة فقط بالمباني التى انهارت
والأرواح التى أزمقت ، ولكن من باب إقرار
تقليد هام بصدد أى قانون من هذا النوع ..

إن نشر شذرات وقفات من القانون
لا تكفى . فمناقشته لا تصح إلا بوجوده

كاملا ، ليرى الجميع توازن نصوصه ، ومدى
تكاملها أو تناقضها ... وما قد يكون فيه من
ثغرات . وسيناقشه الرأى العام ... سيرسل
الخبراء مقالات إلى الصحف .. وسيرسل
غيرهم تعليقاتهم رأسا إلى رئاسة المجلس ، أو
رئاسة اللجنة التشريعية ، أو إلى النائب الذى
يمثلهم فى المجلس . ونكرر أن حكمة إصدار
القوانين بالطريق الدستورى ولو كان بطيئا ،
هى أن تستقر أحكامها فى ضمائر الناس ، قبل
أن تستقر فى النصوص النهائية ، وأن تتبدد
الشكوك - حقا أو باطلا - عن المصالح التى
تتصارع حول صياغة مثل هذا القانون .

الوقاية خير من العلاج

هناك نص قانونى واحد ، لو أضيف إلى
قانون المباني ، لتغير الموقف تماما ..

هذا النص هو أن يكون لكل مواطن
صاحب مصلحة حق التوجه بالبلاغ ضد
مخالفة القانون إلى الجهة (القضائية) رأسا .
وذلك بذل الوضع الحالى الذى لا يعطيه
إلا حق الشكوى للجهات الادارية ، ويبقى
للجهات الادارية حق المطالبة بتطبيق
القانون .

إن الذى لاشك فيه أن الناس ، عن صواب
أو خطأ ، صارت لا تثق فى الأجهزة الادارية
بوجه عام . والأسباب يجدها المواطن حينما
اتجه لطلب حق أو تقديم شكوى أو قضاء
حلجة . ويكفى الناس أن ترى آلاف مخالفات
البناء الصارخة ، الظاهرة للعيان بطبيعتها ،
لتنساعل عن جدوى الاتجاه للجهات الادارية .

وهذا أمر مألوف فى القوانين . يعرفه أهل

على الناس ، وأن تأخذ حقها من المناقشة والرقابة .. فمن خلال اللائحة التنفيذية يمكن مد ثغرات فى القانون .

والقانون نفسه لم يحظ « بالمناقشة العامة » كما يجب ، على صفحات الصحف ، لعدم نشره كاملا قبل طرحه على مجلس الشعب ، باستثناء ما كتبه عضو المجلس عن حزب العمل ، المهندس محمد حسن درة ، وكان كلاما هلاما ، لم يؤخذ بشيء منه على أى حال .

وخطورة قوانين المبانى والتنظيم أنها تمس مصالح كبيرة وكثيرة . فالفنان لم يروا من خلال انهيار العمارات إلا مصلحة صاحب العمارة فى مخالفة القوانين أو استغلال ثغراتها . ولكن أصحاب العمارات ليسوا وحدهم أصحاب المصالح المتعلقة بهذا الموضوع ، فهناك مثلا أصحاب الأراضى .. لأن من يشتري أرضا يبنى عليها عشرة طوابق سيدفع فى الأرض ضعف الثمن لو كان يبني خمسة طوابق فقط . يبنى تحديد مناطق سكنية ومناطق تجارية ومناطق صناعية ، لكن كل محاولة لتخطيط المدينة تواجه مشكلة أسعار الأراضى وتضخمها ، مليا أو إيجابا ، ثم هناك المقاولون ، ثم هناك المهندسون ، ثم هناك تجار مواد البناء .. إلى آخره .

والمبنى إذا أقيم يعيش بين خمسين ومائة سنة ، فالقانون هنا يتعامل مع عناصر لا يسهل تغييرها . وأصل البلاء فى قبح القاهرة ، وعدم تخطيطها هو عدم وضع قوانين توازن بين المصالح المشروعة لثتى فئات الناس .

فانشروا علينا اللائحة التنفيذية .. وبسرعة .. حتى لا يظل الوضع نائها .

القانون تحت عنوان « حقوق الارتفاق » ، و « دعوى الحسبة » .

النص الثانى هو أن ينص على أن جرائم مخالفة قوانين البناء لا تسقط إلا بتقديم لا يقل عن عشرين سنة .. حتى يعرف صاحب النفوذ أن مخالفته قد تطارده بعد زوال نفوذه ، أو الجاهل أو المتجاهل أنه لن ينجو من العقاب ، هو أو حتى وريثه .

هذا نص رادع .. والوقاية خير من العلاج ..

نمرف أن هذا يغنى عن وضع أى قانون - مستقبلا - بأثر رجعى . فأننا أوافق تماما على تجنب وضع قوانين ذات أثر رجعى فى أى مجال .

ثم صدر القانون

صدر قانون المبانى ، وبالتالى فالقارىء يتصور أن لا معنى لمناقشته ، أو لمحاولة تعويض ما فاتته ، وهذا غير صحيح ...

إن كل قانون من هذا النوع له « لائحة تنفيذية » ، ولكن من عيوب صياغة أى قانون ، الإسراف فى الإحالة إلى « لائحة تنفيذية » ، تصدر بعد ذلك .. وهذا القانون أسرف فى الإحالة إلى « اللائحة التنفيذية » التى تصدر - وربما اللوائح - إسرافا شديدا ، وهذا فى حد ذاته مدخل لإضداد أى قانون .. لأن اللائحة التنفيذية لا ينتبه إليها الناس ، ولا تمر بالمراحل التشريعية التى يمر بها القانون . وكما من قوانين تمرتها « لوائح تنفيذية » ..

وبالتالى فالمطلوب نشر اللائحة التنفيذية

مبنى يدمر شارعاً

ذهبت لزيارة صديق ، فى ذلك الحى الجديد ، الذى كان أنيقاً ومتميزاً ، والذى يسمى « بالمهندسين » .

ووجدت نفسى أسير فى طرق وعرة - لا شوارع - يشبه منظرها سطح القصر كما رأيناه فى صور رواد القضاء ..

الأشجار انتزعت ، والأسفلت تحطم حتى لا يمكن التعرف على أنه كان موجوداً يوماً ما ، والأرصفة لم تعد لها معالم ، والمطبات الحادة وأفواه شبكة الصرف المفتوحة ، تهدد السائر على قدميه أو المار بسيارته بأكثر من مصير سيء ...

صحيح أن جزءاً كبيراً من هذا كان من آثار انفجار ماسورة الجيزة الشهيرة . ولكن جزءاً كبيراً منه ، نتيجة للذين أقاموا العمارات والمباني .. وفى خلال البناء دمروا الشوارع تدميراً ، وتركوها ملأى بآثار البناء وأسباخ الحديد والزلط والرخام .

ولا يوجد بلد فى الدنيا يسمح لأحد بإقامة مبنى يدمر فيه شارعاً ، ثم يتركه كما هو ! إنما صاحب البناء ملزم بأن يعيد الشارع والرصف إلى ما كانا عليه ، على نفقته الخاصة . ودون أن تتحمل الدولة مليماً واحداً .

ورغم التنبيه إلى ذلك فعزال يحدث دون أن يلقى هذا اهتماماً من أحد .. والواقع أنه لا يجب تطبيق هذا المبدأ من اليوم فقط ، بل يجب تطبيقه بأثر رجعى منته خمس سنوات على الأقل .. يلزم فيه كل من أقام مبنى ، أو فتح بوتيكاً ، ودمر فيه شيئاً من الطريق العام ، أن يعيده إلى ما كان عليه على حسابه ، لأنه

هو المستفيد مما بنى ، ولأن إعادة الشوارع إلى ما كانت عليه فى هذه الحالة لا يجوز أن تتم على حساب دافع الضرائب الذى لا يعرفه الشارع ولا المدينة كلها !

عقيد لا يجد شقة

نحن نشكو من توسع الأجهزة الحكومية فى تلجير المساكن الخاصة ، ومزاحمتها للباحثين عن شقة بالقاهرة أو بغيرها . ومهما قلت الوزارات من ضرورات التوسع ، فنحن نعرف أنها تشغل هذه الأماكن كلها بسبب كثرة الموظفين ، لا لحاجة العمل ذاته . فهم يحلون أزمة إسكان مكاتب الموظفين على حساب أزمة إسكان المواطنين . ولو أرادت الدولة لجعلت العمل فى بعض مصالحها عدة « ورديات » يوماً لتلاشى مشكلة المكان ، ولأُخِلَّت ما تشغله بالفعل من عمارات .

و « العقيد شرطة ... » الذى وصل إلى هذه الرتبة دون أن يجد شقة له ولزوجته ولثلاثة أطفال ، يرى أنه قرأ عن عمارتين سكنيتين جدينتين بنتهما وزارة الأوقاف فى حى المهندسين .. وعن قواعد تمليك هذه الشقق للمواطنين ، وأنه أسرع مثلهم إلى العساة الأولى ليعلم أن مصلحة الضرائب قد استأجرت العمارة بالكامل وظهرت أكوام ملفات الممولين مكتسة فى البلكونات ، وأسرع إلى العمارة الثانية فوجد مصلحة حكومية أخرى قد فعلت نفس الشيء ! ويلاحظ العقيد شرطة أن استخدام الشقق السكنية كمكاتب يزيد مالا طائلاً . فالعمارة السكنية بُنيت وكل بضع حجرات يتبعها حمامات ومطبخ ومرافق .. مما يلزم الشقة

ولكن يبقى السؤال الأساسى والأهم : إلى متى تظل تعلن جهات رسمية كوزارة الأوقاف عن إقامة مبان للإسكان ، ثم تسرع جهات حكومية أخرى إلى استئجارها كلها دفعة واحدة ؟ وإلى متى سيتأخر ما طالبنا به مرارا من حصر للعمارات والشقق التى تشغلها مكاتب الدولة ، حصر تقوم به جهة غير الوزارة المستأجرة ، لنضمن حيادها فى تقرير ما تحتاج إليه الوزارات والمصالح فعلا من هذه المباني السكنية ؟ ونبحث جديا فكرة العمل فى بعض المصالح المزهقة فعلا ، كمصلحة الضرائب ، أكثر من وردية ، اختصارا للمكان وتوفيرا لخدمة أوسع للجمهور .

السكنية ، وهى مرافق تتكلف مبالغ طائلة ولا يستفاد منها حين يتحول الشقق إلى مكاتب .

وهذا منطق سليم تماما . وكلنا نتردد على هذه المساكن التى تحولت إلى مكاتب ، ونعرف المناظر الكريهة للحمام الذى تفرح منه الروائح ، و « البانيو » المحطم .. إلى آخره .

وقد كان الأولى أن تتقدم الجهات الحكومية المحتاجة فعلا إلى جهات البناء مقنعا باحتياجاتها ، حتى تجد الجهة التى تقبل أن تقيم « مبنى إداريا » ، الأمر الذى يوفر مالا كثيرا .



يوميّات هذا الزمان

معنى الوطنية

والمصرية هي الانتماء لمصالح شعب
مصر الحقيقية ، لا بالنسبة على أكتافه
والاستهتار بالأمه ، ومنع أى كلام ، يتاجر
بمعاملاته ! ، ثم بالتلويح بالأعلام والهتاف
الأجوف باسم مصر .

هذه وطنية للقرون الوسطى . وطنية
المماليك الذين لم تكن مصر لهم إلا قاعدة
انطلاق ، وعزبة رخاء ، وجنود يقتلون
وفلاحون يكسحون ، لنفع ثمن رخاء المماليك
وجواربهم ومغامراتهم وصراعاتهم على
السلطة .

وطنية اليوم هي حب الوطن من خلال حب
المواطنين ، لا من خلال تقديس الفرعون
الذى يقسم المناصب والأرزاق .

بيانات لا تصدق

لا أعرف كيف أقنع نفسى بتصديق بيانات
وزارة الصحة !

فأنا شخصيا كنت ضحية هذه البيانات ! -

قبل سنة مرض ابنى مرضا خطيرا . ونقل
إلى مستشفى الحميات ، القسم التابع لإشراف
مركز أبحاث الأسطول الأمريكى لأمراض
المناطق الحارة ، نامرو . . وقد تلقى من أطباء
المركز والمستشفى أحسن علاج .

وانتشر الخبر ، ربما لخطورة المرض -
الذى سمته وزارة الصحة « الانتهاب
المحائى » - وربما لإشاعات عن انتشاره .

وأصدرت وزارة الصحة بيانا رسميا ،
قللت فيه إن للمرض أصاب تلميذا واحدا فى
مدرسة أجنبية (كأن المدرسة الأجنبية -
وتلاميذها ومدرسوها مصريون - أحضروا



ما هو معنى « الوطنية » ؟

إننا نرى الحوار والأخذ والرد يبدو بيساطة
بين عقليتين بوجه عام : طرف يريد أن
يستخدم اقتصاد البلد فى رخاء فئة لا تزيد على
سبعة فى المائة ، وطرف يريد أن يستخدم
اقتصاد البلد فى تحسين أحوال التسعين فى
المائة الآخرين ، أو أكبر نسبة ممكنة منهم .

ودعونا من كل النظريات والانتقادات
والشوشرة الكاذبة . إن هذا ببساطة هو محك
معنى « الوطنية » .

دعونا من الذين يكتفون بحب مصر على
أصوات الاذاعة وشاشات التلفزيون ، والأناشيد
الفنائية والمقالات الغرامية .. إننا فقط نريد
من هؤلاء أن يحبوا مصر فى غير التمثيليات
والخطب والمقالات والأناشيد .. نريدهم أن
يحبوا مصر بأن يحبوا شعبها .. فهذا هو
الحب الأصيل ، وليس مجرد حبها ، لظلمها
الظليل ! . . وأن يحبوا شعبها هو أن يكافحوا
لكى يتعلم الطفل المصرى أحسن ، ولكى يلبس
المواطن المصرى أحسن . ويأكل أحسن .
ويجد مرافق حياته - التى صارت بذائية
وبديهية - كمواشير المياه والمجارى
والمواصلات العامة والشوارع غير المعمرة ،
موجودة .

الوطنية اليوم بالممارسة لا بالأغاني
والأناشيد والمهرجانات ..

فالمهم هو التكتّم . والمهم هو السمعة
لا الحقيقة . وتأجيل المشكلة . وأن لا يعرف
المسؤولون ، الكبار ، حجم الحقيقة . ورفع
للتقارير عن أنه ليس فى الإمكان أحسن
مما كان !

هذا الأسلوب البيروقراطى الذى يذفن
رأسه فى الرمال ... هو الذى يحول دون أى
علاج حقيقى لأى مشكلة ...

ومنذ سنوات ، كنت فى لندن لحضور
مؤتمر ، وقرأت أخبار « أمراض الصيف »
فى مصر فى الصحف ، وبأسماها
الحقيقية ...

وعلمت من سيدة انجليزية قادمة إلى مصر
فى فوج سياحى ، أنهم طلبوا منها التطعيم قبل
السفر ضد كذا وكيت من أمراض الصيف .

وصدرت بيانات من عدة دول عربية حول
هذا الموضوع ، وكان ذلك قبل أن ينشر فى
مصر كلمة عن شيء من ذلك .

لقد انقطعت هذه الأوبئة عن مصر تماما
قبل سنوات طويلة ... ولكنها فى السنوات
الأخيرة بدأت تطل برأسها على نطاق ضيق ،
ثم على نطاق أوسع كل سنة .

والأسباب واضحة : وهى الانهيار العام
فى مرافق الصحة والنظافة ، وانتشار أكوام
الريالة .. والناموس .. والذباب .. وحكايات
المجارى ... إلى آخر القائمة .

ولو اعترفنا بعودة الخطر منذ أول لحظة ،
قبل سنوات ، لكننا - ربما - قد اتخذنا
الإجراءات اللازمة من أجل عودة
« ضرورات » النظافة .

إن الكتابة فى هذه الأمور قد تكون أليمة
على نفس المسؤول . ولكنها فيما أعرف أكثر

الميكروب من باريس) وأن هذا التلميذ قد تم
علاجه ، وخرج من المستشفى وعاد إلى
منزله !

قالت وزارة للصحة إن المريض شفى
وعاد إلى منزله ... وأنا مقع معه فى
المستشفى ! وكبار مسئولى الصحة
يزورونه ، بعد هذا البيان ، فى المستشفى . ثم
يزوره وزير الصحة فى المستشفى ومعه
كوكبة من رجالها !

ثم تأكد لى أن هناك حالات كثيرة ! .. كان
المهم لدى كل من فى وزارة الصحة ، من
مفتش صحة المنطقة إلى أكبر الرؤوس فيها -
أن يتكتم الخبر ...

وكان المسئولون عن الصحة ، يلوموننا
لأننا أبلغنا المدرسة عن مرض التلميذ كما هو
الواجب ، ليتخذوا الإجراءات اللازمة لحماية
سائر التلاميذ ! ولكنهم كانوا يرون أن إبلاغ
المدرسة فوراً هو الذى أحدث هذه « الدوشة »
التي لا لزوم لها !

ولم تكن دوشة كاذبة ، فقد كان فى مكان
قريب عنبر كامل من المرضى بهذا المرض !
ولكن رغبة التكتّم تفوق رغبة التصدى للداء
الذى يتسبب إهماله سنة ، فى انفجاره فى
صورة وباء بعد سنة أو بعد سنتين .

وما يسمى حركيا « بأمراض الصيف »
عادت منذ سنوات بعد أن كانت قد انقطعت
تماما . ولكن البيروقراطية تضلل الناس
والمسؤولين الكبار على السواء ... فيزداد
انتشار الوباء سنة بعد سنة ، ونقاومه بالبيانات
المشكوك فى أمرها ، وليس بالإجراءات
الوقائية قبل موعد هذه الأمراض كل صيف .
كلنا لا نرى « هلال الصيف » إلا ليلة
ظهوره !

إن « المرور » داخل المخزن الكبير الذى اسمه « المتحف المصرى » صار لا يسمح للسياح بكثر من المرور العابر السريع ، دون التمتع بتأمل كنوز المتحف النادرة ...

ولكن المهم هنا ، هو أن هيئة مطار القاهرة الدولى لم تجد إلا هذه الأسابيع من السنة ، لكى تقرر إصلاح المطار الأصلى الكبير ، تقلبه رأسا على عقب ...

وصلنا إلى المطار فوجدنا جزءا منه وقد جندت أرضه بالرغام ، ولكنه محاط بالأسوار حتى لا يستعمل إلى أن يثبت ، وجزءا بالبلاط وجزءا من الرمال التى تفوص فيها الأقدام ..

لماذا اختيار هذا الوقت بالذات ؟! والممر الطويل ، المصمم على شكل « عنق زجاجة طويل » يسمى بالمطار الجديد ، مختنق إلى درجة مفزعة ، الداخل فيه مفقود والخارج منه مولود ! وقد حولت إليه من زمن معظم الرحلات استجابة لشرط الذين حصلوا على امتياز السوق الحرة ، من ضرورة مرور كذا مليون راكب فى السنة عليهم كشرط من شروط العقد !

سيكون الرد : إن مواسم الزحام كثيرة ! ولكن مواسم الهدوء أيضا كثيرة ! والمطار القديم ، الكبير ، الأساسى ، مضت عليه شهور طويلة وهو خالو على عروش ، لا يستعمل ، ولا تمتد يد لتعديل أى شيء فيه .



إيلاما وقصوة على نفوس الذين يكتبون . ليس هذا بحثا عن الخطأ ، ولكنه اندفاع غريزى لمقاومة الأحوال التى تهاجمنا ! والوطنية ليست فى تكتم فائل لما لا يمكن تكتمه ، ولكنها فى التصدى له .

قبل ما يزيد على عشرين سنة خرجنا تماما من دائرة بلاد الأويثة . فإماذا حدث ؟ بالعلاج الحازم لا نريد أن نسمع نكتة « أمراض الصيف » مرة أخرى . وأمامكم سنة كاملة من الآن .. هل هذا كثير ؟

موضة السياحة

الاقبال السياحى على مصر فى موسم أعياد رأس السنة ، لم يسبق له مثيل . مررت ببباريس ولندن ، ومصر « موضة » السياحة هذه السنة ، ولا أنرى لماذا (؟) . بل إن عددا كبيرا من كبار الشخصيات السياسية والأدبية الفرنسية والإنجليزية قلتم إلى مصر ، لدرجة أن المغارات المصرية تضع أيديها على قلوبها ! ولا يوجد مقعد على طائرة إلى مصر لمدة شهر !

وإذا كان السائحون الأجانب يتجهون جميعا إلى الأقصر وأسوان ، ومياه البحر الأحمر الدافئة ، متجنبين غابة القاهرة ، فإن السائحين العرب يأتون أساسا للقاهرة . ومن إخطارات أصدقائنا يمكن القول أنهم قادمون فى نفس الموسم أيضا بأعداد كبيرة جدا ...

بل إن « العالمين بيواطن الأمور » فى مسائل السياحة بدأوا يقلقون . فتحن نطلب ملايين السياح ، وليس لدينا ما يلزم هذه الأعداد من أسرة ، وغرف ، ودورات مياه ، وأتوبيسات ، ومرافق سيلحية بوجه علم . بل

يوميّات هذا الزمان

الوطنية الاقتصادية

لنعمل وننتج ونتعب ونعرق ، ونشتري بعد
ذلك الميولات الكاديلاك .. فهذا وضع
اقتصادي سليم . أما أن يركب الكاديلاك مائة ،
ويركب كبارى المشاة مليون ، ويجرى وراء
المواصلات العامة ملايين ، وتدفع هذه
الملايين ثمن الكاديلاك - فهذا ليس ظلما
فحسب وإنما لاحتمناه ! ولكنه كارثة اقتصادية
قومية تنتهي برهن البلد كما رهن أواخر عهد
اسماعيل .

ارفعوا شعار الوطنية الاقتصادية بضع
سنوات ومستمريح مصر مدى العمر ،
وسنلحق حقا بركب القرن العشرين .. نلحق
به جميعا ، وليس وقد قلنا منا لم ينتخبه
أحد .. (إلا أهل السلطان .

الأردن وتونس أكثر بلدين في العالم
العربي يأخذان بنظام الاقتصاد الحر
والرأسمالي ، وأهل البلاد العربية في الموارد
الطبيعية (أى غير بلاد البترول) ..

ولكن السجلات الأجنبية ممنوعة في
الأردن . لأن فيها صناعة سجلات وطنية
متقدمة . وفي أكبر فئانها لا تجد سيجارة
أجنبية تباع .

وأكثر من ذلك في تونس : في المرافق
السياحية ذاتها ، لا تجد في الفنادق الكبرى
العالمية ولا في طائراتها الدولية إلا علب الزبد
المصنوع في تونس ، والمسكر التونسي
المعلب .. إلى آخره ...

ولم يؤد هذا إلى تفضيش السياح من
« هلاتن » و « شرانتن » تونس أو الأردن .
ولم يقل الاستثمار العربي والأجنبي ، طالما
أنه ملزم تحت رقابة الدولة بنظافة الانتاج ،
ونظافة الخدمة ، ونظافة البشر .

لم تكن هناك أبدا وطنية سياسية بدون
وطنية اقتصادية ، والعكس صحيح .

ثورة ١٩١٩ أنتجت بنك مصر ، وطلعت
حرب ، ومحمد سيد ياسين .

ثورة ١٩٥٢ أنتجت حركة للتصنيع ، وبناء
المدن العالية ، وبناء الألف مصنع .

ثورة غاندى في الهند أنتجت حركة صناعة
الغزل في البيوت ومقاطعة أقمشة إنجلترا ..
زعامة عبد الناصر لحركة القومية العربية
أنتجت تأميم البترول في العالم العربي !

وأمسحوخ المؤتمر الاقتصادي يجب أن
ندعنه بالدعوة إلى وطنية اقتصادية
مصرية ..

وقد كان حسن النية الزميل الذي كتب : إن
حماية الصناعة الوطنية ليس معناها ترك
المستهلك المصري فريسة للإنتاج الرديء .
وإن المستهلك المصري يستحق أن يحصل
على أحسن السلع .

نعم . ولكن بشرط أن يكسبها بعمله .. أن
يشترىها بأمواله وليس بأموال لم يكسبها ،
ولكن يقترضها ويدفع فوائدها . فالمستفيد هنا
من السلع الفاخرة قليلة ، والذين يدفعون
القروض الاستهلاكية وفوائدها هم نحن
جميعا !

الجريدة يجب أن تقدم المعلومات صحيحة ، حتى ولو كانت كارهة لها . هذا جانب الواجب والالتزام فى المهنة . ثم لها أن تعلق وتحلل وتشر أراءها ، وهذا جانب الحق .

وهذا يمتد إلى الدولة . فإطلاق حرية القول ، وحجب المعلومات ، الأساسية عن القراء .. لا يحقق حرية الصحافة ..

ومن هنا ، فلئن أطلب الدولة أن تعلن علينا رسميا ، ورقيا ، عدة أمور أساسية :

١ - ما هو حجم مديونية مصر قبل حرب أكتوبر مباشرة ، وما هو حجم مديونية مصر اليوم ؟ حتى نعرف متى تراكمت الديون ولأى غاية كانت ..

٢ - فى جانب الاستثمار الإنتاجى .. ماهى نسبة المال المصرى فيه ، ونسبة المال للعربى ، ونسبة المال الأجنبى من أمريكا إلى السلفادور ؟؟

٣ - ما هو التقدير النسبى لقيمة البضائع التى نخلت بالتهريب فى المبيعات ، دون جمارك ولا ضرائب ولا تحديد نسب أرباح ؟

٤ - ما هو حجم الإنتاج المصرى المخزون من شتى السلع ، وأسبابه ؟

إننا بغير هذه المعلومات الأساسية لا نمطيع أن نشارك فى مناقشة مستقبل مصر الاقتصادى ، ولا فى إقناع الناس بالعمل .. أو بالتضحية ..

إننى أطلب الرئيس حسنى مبارك - رغم مشاغله الخطيرة - أن يفتح شخصيا بنفسه ملفا ولحدا هو ألمانا : صناعة الدواء المصرية ..

ولم يقل أحد إن هذه سياسة انغلاق . ولم يتصور أحد أن حماية الرأسمالية الوطنية والصناعة الوطنية جنائية على المستهلك المحلى !

إنها وطنية اقتصادية لا نقل شرفا عن الوطنية المياسية .

بل إن الوطنية المياسية تحتاج إلى سند من الوطنية الاقتصادية . ليس بمعنى إنتاج كل شيء من الإبرة إلى الصاروخ . فليس كل بلد قادر على ذلك . ولكنك بقدر مالك من إنتاج وطنى فى المجالات التى تستطيعها ، بقدر ما تقايض عليه بإنتاج مستورد ، تستطيع به مقاومة الضغط المياسى والاقتصادى إذا حدث .

والثلاجة التى تُصنع كلها ، أو حتى بعضها ، فى مصر .. يذهب ثمنها الذى تدفعه إلى جيوب مصريين آخرين ، فيزداد الاقتصاد العام قوة وتتسع به دائرة العمل الشريف . ولكن الثلاجة - الأخر طبعاً - المستوردة ، يذهب ثمنها الذى تدفعه إلى الشركة الأجنبية ، والدولة الأجنبية ، والعمال الأجانب . هل هناك أبسط وأعدل وأقل من هذا المنطق ؟

حرية الصحافة .. حرية الصحافة ..

وأهلاً بحرية الصحافة بعد طول غياب . وأهلاً باختفاء الحديث عن حرية صحافة غير موجودة .

ولكن حرية الصحافة مقترنة فى الأذهان عادة بحرية مقالات للرأى ، ولكتابات الرنانة ، فى حين أن هناك حرية أهم ..

القاعدة الصحفية فى المالم هى : الخبر ملك القارىء ، والرأى ملك الجريدة !

المصرية سنوات وسنوات ، ومدى
صحفها ؟ ..

تلك عناصر الملف كاملة ..

شكاوى الوزراء

أتمنى أن تتكون على الفور لجنة لتقصي
وحصر المفقود الاقتصادي . وأن يتغير معنى
« اللجنة » عندها ، فلا تكون لجانا « لتميع
الحقائق » ..

لن ما نقرأه في صحفنا مهول ..

بل صار مألوفا أن نقرأ شكاوى الوزراء
بدلا من « شكاوى القراء » ! مما يدعو إلى
التساؤل : من إذن المسئول .. إذا كان
الوزراء والمحافظون هم أصحاب الشكاوى ؟

تحقيقات صحفية يومية عن أراضى الدولة
المعتدى عليها بوضع اليد ، مشفوعة بشكاوى
الوزراء والمحافظين . وعن التعدى على
الأراضى الزراعية رغم أنف القانون . وعن
مخالفات لوائح المباني المائلة للعيان . وعن
الخمسة آلاف عمارة التى يقام فوقها ارتفاعات
ضد القانون فى القاهرة وحدها . وعن البضائع
المكتسبة بالملايين فى مخازن الحكومة
والقطاع العام . وعن غرامات التأخير
بالملايين التى لا تُحصَل من المتعهدين
والمقاولين . والعلايين التى تتحملها لفوضى
التفريغ فى الموانئ .

ما هذا الهول ؟ وما الذى يجعل الوزير
أو المحافظ أو رئيس الشركة يشكو فى
الصحف كما يشكو القارئ المظلوم ؟

ما هى الأيدى الأقوى التى تمنعهم من
تحمل مسئولياتهم ؟

● إن ما أعرفه - وجل من لا يخطئ - أن
مصر قامت فيها فى الستينات صناعة دواء
متقدمة جدا ، تصنع كل حاجات السوق
المصرية ، وتكفيها ، ما عدا الأدوية الخاصة
التي يستوردها العالم كله من بلاد الدواء
كسويسرا وأمريكا ...

● وأن صناعة الدواء انتقلت إلى مرحلة
التصدير الكبير إلى البلاد العربية ، وصارت
بعض ماركاتها يطلبها المريض ويشرطها
الطبيب فى تلك البلاد .

● وأن تكاليف الدواء على المواطن كانت
رخيصة حتى وصل الأمر إلى تهريب الأدوية
المصرية إلى بيروت للإتجار بها هناك .

● وأن هذا أدى - وهنا الجانب السلبي - إلى
زيادة استهلاك بعض الأدوية الرخيصة دون
مبرر ..

● أن الانفتاح الانفضاحى ، أطلق غول
شركات الأدوية الأجنبية بإجراءات هائلة ..
بدا من سيارات خاصة للعاملين فى
التسويق ، إلى ثلاثيات للعيادات بحجة حفظ
العينات ، إلى رحلات للخارج بحجة زيارة
المصانع .

● أن وزيرا أسبق للصحة - الدكتور إبراهيم
بدران - لُقى قتيلا فى مجلس الشعب .. حين
أُلمح إلى استخدام تلك الشركات لوماتل
الرشوة فى أماكن عليا ..

أى أدوية تلتى مصر لها مثيلها المحلى
الكاسد ؟ .. وما قيمة حجة القتالين بأن « علية
الدواء » ليست فاخرة مثل اللعب السويسرية ،
لدى الموظف والعامل والفلاح ؟ .. وما هى
حقيقة الحملات الصحفية للشائنة على الدواء

ما هو الوضع السياسى الذى يجعل المسئول يرتد خوفا أمام غير المسئول ؟

لماذا لم نر وزيرا واحدا يستقيل احتجاجا على عدم تنفيذ القانون ؟

كان الوزير معذورا .. لأنهم كانوا قادرين على تجويعه لو فعل ذلك ، وإخاله فى بند « الرذالة » بذكر كلمة القانون ..

الآن لدينا أمل أن يتغير هذا . وأن تكون أمانة الواجب كرامة لا « رذالة » . وأن يكون لدينا من الوطنية الاقتصادية ما يجعلنا نعامل المال العام كأنه مال كل فرد منا .

خرافة جبن رأس المال

دخل روزفلت التاريخ بوصفه « الرجل الذى أنقذ الرأسمالية من للرأسماليين » .. ذكرنا بهذا القول المؤلف الانجليزى « نيجل فيشر » فى كتاب نشر عن « هارولد ماكميلان » ، لأنه أراد أن يقول إن ماكميلان - فى انجلترا - قام بنفس الدور ، وهو إنقاذ الرأسمالية فى انجلترا من الرأسماليين ! ليس كرئيس للوزراء وزعيم لحزب المحافظين فقط .. ولكن منذ كان نائبا فى الثلاثينات وأصدر كتابا بعنوان « الطريق الوسط » ، داعيا حزب المحافظين إلى انتهاج هذا الطريق . ولولا ذلك فى رأى المؤلف لما كان هناك الآن حزب محافظين على الإطلاق ..

قال ماكميلان وقتها من منطق السياسى المحافظ : « الحرية الاقتصادية للكاملة للقديم لا تبدل لها إلا الاشتراكية الكاملة .. والبرنامج الوحيد لتفادى ذلك هو تنظيم بناء اقتصادى

صناعى اجتماعى ، لا هو رأسمالى تماما ولا اشتراكى تماما ، ولكن ديمقراطى » ..

.. أنقل هذا الكلام إلى « بعض » الرأسماليين المصريين ، الذين يشنون حرب أعصاب على أنفسهم وعلى الدولة .. بفكرة أن كل تدخل من الدولة معناه تخويف رأس المال ، وتهزيبه ، وسلبيته ، إلى آخره ..

كلا . رأس المال الجدى يهجم الاستقرار والتطهير ومحاربة الفساد وسيادة القانون . رأس المال الجدى يهجم المنافسة المشروعة ، لا الاحتكارات التى يخلقها لأنفسهم أصحاب النفوذ ، بوسائل غير اقتصادية ! رأس المال يطمئن إلى يومه وغده مع تطهير سمعته من المال الذى يتاجر فى الأطعمة الفاسدة ، وفى تجميد أموال الناس فى عمارات لا تتم ، وفى تحويل كل عنوان جميل إلى معنى مكروه لدى الناس .. ابتداء من « الانفتاح » إلى « الأمن الغذائى » الذى تسربت تحت عنوانه آلاف الأطنان من السموم !

إن ما نراه من محاربة للفساد هو إنقاذ للقطاع الخاص من بعض رجال القطاع الخاص .. الذين أساموا إلى سمعته .. وهو وسيلة الاستقرار على المدى البعيد !

الفدان لا يعمل ٧ أشخاص

« تحية طيبة وبعد ..

بالإضافة إلى ما أقرأه لك ، دعنى أطرح سؤالا عن طريقك ..

« والسؤال هو : كيف يعجز الفدان فى مصر عن إعالة سبعة أشخاص (حاصل

٢ - إن خريطة مصر الصناعية فى حاجة إلى إعادة نظر .

د . عبد المجيد فراج
عميد معهد الإحصاء
جامعة القاهرة

■ أهلاً بتعليقاتك فى أى وقت .. إن سؤالك بسيط قضية تبدو للناس معقدة : صحيح ، كيف لا « يعول » فدان الأرض سبعة أفراد ، إذا استثمرناه استثماراً كاملاً ، متطوراً ؟
إنك تعزز رأيى الدائم : إن مواريدنا كافية . والمشكلة فى هبوط انتاجيتنا ، وسوء إدارتنا لهذه الموارد .

لاتنابزوا باللقاب

كلما خطب رئيس الدولة ، أسرعت بعض الدوائر والأقلام ، إلى إيداء التأييد لكلمات الرئيس .. ولكن بطريقة تفسرها بما يناسب هوى كل واحد ، حتى وهو يعرف أنه يلوى عنق الكلام ...

وهذه أسوأ خدمة تقدم لرئيس الدولة ، حين يستخدم كل فريق كلمات الرئيس لضرب فريق آخر ... وكلمات الرئيس بريئة من ذلك .

فاللوائح التى أطلقت حكايات الحكومة الخفية ، ولللوى الناصرى ، والتمثال اليسارى ، وموامة القوانين الاقتصادية ... إلى آخره ، هى التى تصفك اليوم لأن الرئيس فى خطابه الأخير تصدى لهذه الإشاعات .. نكراها ونندب بها بصراحة . فالنطق بأصحاب هذه الأقوال يشيرون بنفى الرئيس لها ، وكأنهم ليمسوا هم الذين أطلقوها وأشاعوها .. أطلقوا

قصة عدد السكان على مساحة الأرض منذ القدم) .. وحاصل القصة يمكن أن يفسر عن عدد أقل من السكان للفدان الواحد ، إذا نحن أخذنا فى الاعتبار « المساحة المحصولية » التى هى دائماً أكبر من « المساحة الحقلية » بحوالى النصف ، مع ملاحظة أنتى أقول « إعالة كاملة » ولا أقول « إطعام » فقط ؟؟

« ولعلك تدرك أن حرصى على توجيه هذا السؤال على أوسع نطاق ، نابع من أننى لا أريد أن نخلط فى أحاديثنا بين الأسباب والأعراض . فإن السبب الرئيسى وراء كل الأعراض التى نتحدث جميعاً عنها ، هو أن الانتاج فى مصر فى كل قطاع يحتاج إلى تحسين فى الكم وفى النوعية .

« والبدء بالزراعة أمر منطوق فى بلد كمصر . لأنه من المؤسف أن الفلاحين فى مصر « لأسباب عديدة » قد اضطرتهم الأوضاع إلى إهمال الزراعة لو هجرها ، واضطرونا بذلك إلى الالتجاء إلى فلاح الدانمرك ، نأكل منه الدجاج والبيض والجبن بغير حياة .

« استحيينا من الزراعة التى لا تستحق منها دول كالدانمرك وهولندا ، وفرنسا (التى تساعدنا فى بناء قصر المعينى وتبنى مترو الأنفاق) واندفعنا نحو صناعات دون نظر إلى المعائد الذى يأتى من وراءها . وترتب على ذلك حبس استثمارات يمكن أن تأتى بمعائد أكبر لو تحركت مما هى فيه إلى أنشطة أخرى .

« لذلك ناديت وسأظل أنادى ..

١ - يجب أن نحرص على أن تكون زراعة مصر قادرة على تمويل نهضة مصر مع رعاية نشاط تصدير الزهور .

الموضوعات في ذاتها . فهذه هي الديمقراطية التي نريدها جميعا . فلا نقول ديمقراطية ثم نصرخ لمجرد سماع رأى آخر !

القدرة على مواجهة جماعات الضغط

إن السياسة الاقتصادية لا تنقصها الأفكار ، ولكن ينقصها العزم والتصميم على تنفيذ القرار المناسب . وإن القضية هي قضية القدرة على مواجهة « جماعات الضغط » و « المصالح » المتأثرة بأى قرار ..

● الكل يعرف مشكلة الديون الباهظة ، ولكن يصرخ مطالبا بالحل ، ويهاجم الحكومة لأنها لا تحل المشكلة . وحتى ذلك ببساطة فرض درجة من « التقشف » فى الإنفاق العام والخاص . ولكن بعض الناس يهاجمون استمرار الديون ، وفى نفس الوقت يهاجمون أى قرار بالتوفير والاقتصاد !

● الكل يعرف أننا نمتورد ضعف ما نصدر . وأن الفجوة هائلة ومخيفة . وهذا بدوره يضاعف مشكلة الديون ، ويؤثر على سعر الجنيه والدولار ، ويضعف موقف الدولة فى كل مجال . ولكن إذا طالبنا بالحد من الاستيراد ، تحرك « لوى » المستوردين يصرخ ويولول على السلع التي ستختفى أو السلع التي سترتفع أسعارها .

● الكل يعرف أن المقاولين وأصحاب الممارات يخالفون القانون علنا ، بالارتفاعات التي تنمر المرافق وتحطم الشوارع ، ولكن لا أحد يقوى على « لوى » المقاولات والمقارنات . فتحديد الارتفاع يقلل ثمن أراضى البناء . ووضع الشروط اللازمة للبناء - كبناء

الإشاعات ، للبليلة والتخويف ، ثم صفقوا لتكثيها .. وبراعة الأطفال فى عيونهم !

لماذا لا نتعلم مناقشة القضايا ، وخصوصا الاقتصادية منها ، بموضوعية ، ودون اتهامات هدفها شن حروب سياسية مجهولة الهدف ، مشبوهة الغاية ؟

مثلا لقد نشره الأهرام ، مقالا بقلم الدكتور عبد الجليل العمري ، يحذر فيه من إلغاء القانون الذى ألغى الاستيراد بدون تحويل عملة .

من هو عبد الجليل العمري .. شيوعى ؟ ناصرى ؟ انفلاقى ؟ تاجر استيراد وتصدير ؟ أم أنه عميد الاقتصاديين المصريين ، ورجل يحكم سنه وخبرته مبرأ عن الهوى ، ومن أكبر المؤمنين بالاقتصاد الحر .

ولكنه قال هذا الرأى ، بصرف النظر عن الآراء الأخرى .. فالنظر فى إصلاح الاقتصاد المصرى فيه اجتهادات مختلفة ، يجب أن نعبر عن نفسها دون إرهاب ولا تخويف .. ويجب أن تناقش بموضوعية .

وما يسمونه « رأس المال الجبل » الذى يجب أن نمضى جميعا على أطراف أصابعنا حتى لا نزعج مزاجه .. لا يزعه إلا هذه الإشاعات ، التي أطلقت وضخمت بقصد إحداث آثار اقتصادية معينة تضغط على صانعى القرار ..

.. إننا نؤيد تشجيع القطاع الخاص ورأس المال الاستثمارى والانفتاح الانتاجى .. بشرط أن لا يكون تشجيعه بإعطائه حرية السرقة والتهرب والفرار بالملايين من العملات التي كسبها الشعب باغترابه وعمله .

لا نتألموا بالألقاب .. ولتناقشوا

الجراجات الكافية - يرفع سعر الوحدات السكنية . وتنام القوانين على ذلك فى الأندراج .

● والكل يعرف أن الدولة فقيرة ، ولكن البلد يسيح على بحر من الدولارات .. التى تضطر الحكومة أحيانا إلى شرائها من السوق السوداء . ولا يوجد القرار النهائى الحاسم فى هذا الموضوع ، الذى إذا استقر فى ضمير الجميع أنه قرار استراتيجى وليس قرارا وقتيا ، فسوف يخرجون دولاراتهم ، وتظهر الدولارات فى سوق المعاملات بسعر له صفة الثبات ، وليس بهذا التراجع الشديد ، الذى يصيب الدورة الاقتصادية بتصلب الشرايين .

وقد يتسع المجال من حين لآخر بضرب الأمثلة الأكثر تحديدا . ولكن المهم هو إثبات ما ذهبت إليه من أن النقص ليس فى عدم معرفة الطول ، ولكن فى «إرادة تطبيق القرار» .

وقد صارت قضية إصلاح المصار الاقتصادية هى قضية تحقيق الاستقلال الاقتصادى للوطن . وهو شيء ان يعطيه لنا أحد ، ولكن علينا أن نصنعه بأنفسنا .

رأى كل مواطن

« ضغط الإنفاق الحكومى ، كلمة نسميها ولا نراها . ولعل هناك ضغطا للإنفاق الحكومى ، نحن لا نعرفه ، لقصور فى معلوماتنا ...

ولذلك فلننى أقترح أن نفتح الباب ، وندعو كل مواطن ، أن يطلعنا من موقعه على ناحية من نواحي الإسراف الحكومى ، التى يمكن ضغطها ... وأن ننشر ذلك ونناقشه .

إن اللجان الحكومية لا تستطيع وحدها أن تحصى وتسجل نواحي الإسراف والتسيب فى الإنفاق الحكومى . فاللجان هى بنت الجهاز المطلوب ضغط نفقاته . واللجان تراعى هذا ، وتراعى ذلك .

وما أقترحه معناه أن يشارك الشعب مشاركة جدية فى عملية ضغط الإنفاق العام . وذلك بأن يشير كل واحد من موقعه ، مهما كان ، إلى « ثقب » فى « غريال » الحكومة المملوءة بالثغوب ، وإلى مصاريف مظهرية لم تعد جائزة ولا لائقة ...

وهذا أيضا يضع الشعب فى جو « معركة اقتصادية وطنية » يخوضها . لأن من عيوب دول العالم الثالث عموما البهرجة و « الفشخرة » . وهى تظن أن الإنفاق المظهري يكسبها احترام العالم . وهذا غير صحيح .

الأجهزة الدولية جعلت العالم يعرف وضع كل دولة المالى .. كما يعرف البنك حساباتك ومخزوناتك وديونك .. إلى آخره . كل دولة ديونها مسجلة فى مطبوعات صندوق النقد الدولى مثلا . والأقساط المتأخرة عليها معروفة . والفجوة بين صادراتها و وارداتها معروفة .

والاعتماد على الذات لا يجب أن يكون شعارا فارغا من المحتوى ، حتى يحمله الناس ، ويضعونه فى سلة المهملات المينة بالكلمات والشعارات . إنما يجب أن يترجم هذا إلى أعمال وقرارات وإجراءات . يشعر الناس بها . ويأنهم يساهمون فيها . القوى قبل الضعيف . والغنى قبل الفقير .

اكتبوا إلى الصحف بما تقرحونه من وجوه الإسراف الحكومى والإنفاق المظهري ،

وستنشر الصحف ما ترونه من اقتراحات جدية وواقعية .

مرة أخرى ، لا بد أن نخوض معركة الاستقلال الاقتصادي على أنها معركة وطنية . لأنها بالفعل كذلك . فلم تعد الدول تُحتل بالجيوش الأجنبية . ولكنها تُربط من عنقها بالمصالح الاقتصادية الخارجية . وما أشقى شعب يملئ عنقه لهذا الأسر .. والذي يعتبر أن كلمة « الموير ماركت » و « الشوينج سنتر » هي علامات تقمه واستقلاله !

الفلسفة غير واضحة

القطاع العام هو الذي حمل عبء التنمية في مصر ، وهو الذي أقام القاعدة الصناعية في البلاد ... ولولاه مع هذه الزيادة في المكان والتعليم ، لتفجرت ثورات دموية من ضيق الرزق وسوء الأوضاع .

وكثيرون يهاجمون القطاع العام الذي لا شك أن له عيوبه . وآخرون يطالبون بإصلاحه وترشيده حتى يحقق أرباحا تتناسب مع حجم الاستثمارات الموظفة فيه ، وإن كان هؤلاء يصرخون في وجه الدولة إذا رفعت سعر سلعة ما .. والقطاع العام لكي يربح يجب أن يرفع أسعاره بمعدل التضخم ، كما يفعل القطاع الخاص ، لولا أنه وُجد لأسباب غير الكسب بالمعنى التجاري .

ولكن الكل يتفق على ضرورة تخلص القطاع العام من المشروعات الصغيرة التي لا تناسبه ، ولن يحسن إدارتها على الإطلاق . ومعظم القائلين بذلك والذين يهاجمون هذا القطاع هم في الحكم أو في حزب الحكم . . .

ولكنهم يدل أن يفعلوا ذلك ، يجعلون القطاع العام يتوسع ، فيشوى الكفة في الشوارع ويحمر للدجاج ويبيعه للناس !

فهو أمر محير حقا ، ويجعل الفلسفة الاقتصادية للحكم غير واضحة .

لماذا لا يبيع القطاع العام كل دور المينما حتى يملكها للقطاع الخاص ؟ لماذا لا يتخلص من إدارة الفنادق أو ملكيتها حسب الظروف ، فلا يكون عليه إعداد الطعام والشراب والقيام بالطهي للزبائن ؟ لماذا لا يترك النشاطات السياحية كلها للقطاع الخاص ؟

لن هناك عشرات من الأمثلة من هذا النوع ، التي لن تحتاج من القطاع الخاص ما لا فوق طاقته . وعشرات من المشروعات الصغيرة ، أي الأصغر من أن يحسن القطاع العام إدارتها .

ولماذا لا يقوم أحد أو حزب ممن يهاجم القطاع العام ، أو يدافع عنه بإعداد دراسة تفصيلية في هذا الموضوع .. بدلا من الكلام المجرد هجوما ودفاعا عن القطاع العام ؟

إن من عاداتنا الغريبة أن نتحدث عن المشكلة ونناقشها ، ونشير إلى نقط الإصلاح ، وننتهي المناقشة إلى لا شيء ، ولكنها تتجدد موسميا .. فتجد القضية تعيش على صفحات الصحف عشر سنوات دون أن يتخذ بشأنها رأى نهائي أو قرار .

٢ فئات من المستثمرين

نتحدث جميعا عن المغتربين ! ونعقد لهم المؤتمرات والحفلات ! ونرسل لهم الوزراء يطوفون بهم من استراليا شرقا إلى كندا

بل « دراسة وإعداد » المشروعات ، خصوصا للمستثمر المتوسط والصغير .. لأن فئة القادرين على الاستثمار عندنا صغيرة .

● وقفة ، نتأت بأموالها من الخارج إلى مصر ! ناس اغتربوا طويلا وعادوا بأموالهم يستثمرون في مصر ! فيكتشفوا أنهم وقعوا في شرك شتى .. تبدأ من البيروقراطية وتمتد إلى الابتزاز ! ننسى أنهم نفس « المغتربين » الذين عملنا لاجتذابهم وإغرائهم بالحضور . وما يحدث لمغترب واحد من هذا القبيل ، يمنع عشرة من الحضور ! المغترب يأتي عادة وليس له « ظهر » كما يقولون ، إلا ما جاء به من مال أو خبرة ! فيجد نفسه في غابة من اللوائح والمعبات والذئاب !

هل نتابع وزارة المغتربين -- مثلا - مشاكلهم بعد أن يجيئوا ، أم أن مهمتها تبادل السياحة والزيارات معهم في القارات السبع ؟

ما هي سياسة الدولة المالية بالضبط ؟

منظر الدولة بصراحة ، لا يسر ! ..

وأنا لا أناقش « موضوع » القرارات الاقتصادية . بل إنني تمنيت عندما صدرت ، لخطورتها البالغة ، أن تحرص كل الصحف على عدم تحويلها إلى ساحة صراع تقليدي ، حرصا على المصلحة العليا ..

ولكن الدولة فتحت الأبواب على نفسها ، بالتردد الواضح ، في الأخذ بسياسة ما أعلنتها ، ووضع ثقلها وراءها ، ولابأس من التعديل ولكن بثقة ، وتؤدة ، وهذوء ..

غربا ! ولا نعرف ماذا نريد منهم بالضبط ؟ أن يبقوا مصريين ممثلين مشرقين لنا حيث هم ، ولو حصلوا على جنسيات أخرى ؟ عظيم ! هل نريد اجتذاب خبراتهم ؟ عظيم ! هل نريد مخترعاتهم يستثمرونها في مصر ؟ عظيم ..

ولكن الذين جاءوا ، ننموا !

البعض مثلا في أمريكا كونوا شركة ، وكانوا على وشك شراء « مصيف » في فلوريدا ، فقرروا المجيء إلى البحر الأحمر . وأنفقت الشركة حوالي نصف مليون دولار : سفر ، وخبرة ، ودراسات . وركزوا على منطقة اختاروها ، وحصلوا على الترخيص الخاص بها ، و .. إلى آخره . وفي اللحظة الأخيرة قالوا لهم : لقد حصل مستثمر آخر على هذه المنطقة بالذات . وقررنا العودة إلى فلوريدا ! ..

والمستثمرون بوجه عام ، يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات :

● فئة ، تقوم « استثمارتها » على نزح الأموال من مصر إلى الخارج ! وهؤلاء لا نقول عنهم الآن أكثر من « سامحهم الله ! » طالما أن الدولة لا تقنن هذه الأمور !

● وقفة ، تقترض من المال المتوفر في مصر فعلا ، أي من البنوك ، وهو مال وفير ومعطى ، ويقومون باستثماره في مصر . وهؤلاء لهم الشكر الجزيل . لأن المال بدون عقل يفكر له ، ويد تحركه ، لا يساوى شيئا ! والنشاط الإنساني هو القيمة المضافة التي تجعل الجنيه يتحول إلى عشرة جنيهات . وهؤلاء يجب تشجيعهم إلى أقصى الحدود . بل إن مهمة أجهزة الاستثمار هنا لا يجوز أن تقف عند حد « الموافقة » على المشروعات ،

وأى إنسان يعرف أن « الثقة » هي أساس
أى حياة اقتصادية مهما كان لونها وشكلها .
وحين يكون السؤال العلم هو : « ما هي
سياسة الدولة المالية بالضبط ؟ » .. كيف
يمكن أن يتوفر أبسط شرط للتقدم والتنمية أو
الإصلاح وهو : الثقة ؟ ...

فالاقتصاد فى كل لشكاله أساسه الثقة .
والثقة أساسها الاستقرار ..

والقوانين تتغير وتعدل ، فى العالم كله ،
ولكن بدراسة هائلة ، وبجد ثابتة ، وأساس هذا
كله اقتناع « السوق » بأن الدولة ثابتة
للعواصف ..

صحيح لقد تراكمت ظروف بالغة
الغربة ..

وزير الاقتصاد متهم فى ساحة المدعى
العام الاشتراكى ، من الادعاء ومن الدفاع عن
تجار العملة على حد سواء . وقد أتاحت له
فرصة الرد على استجواب أمام البرلمان ،
ولكنه أثر أن لا يستجيب وكان هذا خطأ . لأن
سياسة الاقتصاد ، وإن كانت كما قلنا إنها
سياسة الدولة أسلما ، إلا أن « مصداقية »
وزير الاقتصاد عنصر أساسى فيها . وقد
تزعزعت هذه المصداقية بسبب الملابسات
المتوالية وعدم الوضوح إلى حد كبير !

والسؤال التالى : من صاحب الكلمة العليا
فى أخطر أمور البلد الاقتصادية والمالية ؟ ..

تجار العملة الواقفون فى قصص الاتهام ،
دون تدخل منا فى نتيجة القضية ولا التسرع
إلى إدانتهم ، أم تجار العملة الآخرون الذين
يحملون ألقابا فخمة ، ويجلسون فى مكاتب
فلخرة فى بعض البنوك ؟ .. أو ما يسمى
بالبنوك الأجنبية التى لم يشرح لنا أحد

حتى صار من حقنا أن نسال : ما هي
السياسة الاقتصادية للدولة .. بالضبط ؟ ..

أما أن يقال إن وزير الاقتصاد لم يفهم
سياسة الدولة ، وأصدر قوانين وقرارات فى
غفلة من الزمن .. فالرأى العام ليس « دافق
عصافير ! » . وقد بدأ هذا الداء الخطير منذ
ولد تعبير « المجموعة الاقتصادية » ، للتوصل
من القرارات التى أدت إلى مظاهرات الخبز
فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .

كان « المجموعة الاقتصادية » ليست جزءا
من السلطة . كأنها « تنوء » فى جسد الدولة .
كأنها « بيت خبرة أجنبى » يستعان به .

هناك حزب له برلمان وله حكومة ، ويجب
أن تكون له سياسة اقتصادية ما .. يدرسها
ويقرها وينحل مسئوليتها . والسياسة
الاقتصادية أخطر وأهم سياسة يقرها أى
حزب أو حكومة أو دولة . وليس عيبا أن
تعهد الدولة عن سياسة ما ، فمجرديت تأتمر
المتخصصة اقتصاديا ، غيرت موقفها إزاء
هبوط الجنيه الاسترلى .. لكنها لم تقل أنها
لم تكن تعلم !

وهذا فتح الباب لصحف أخرى أخذت
تقول : هذه قوانين كتبها « الناصريون
المتسللون » ! .. وفى قول آخر
« الماركسيون المقنعون » . وهذا يفتح الباب
أتوماتيكيا للقول : إن رأس المال هو الذى
صار يسيطر على الحكم ! وأن الدولة عليها أن
ترضخ له !

كل هذا الكلام صار يقال علنا . بقوله كل
على هواه .. ومن زاوية مصالحه .. ويقرر
نكاته السياسى فى المناورة ويث الأتغام ..
وبراعة الأطفال فى العيون !

« لقد تعرضت لحملة ظالمة من تجار العملة ، ومنهم « يحملون ألقاباً فخمة ويجلسون في مكاتب فاخرة في بعض البنوك ، على حد تعبيركم . والسبب هو تصميمي على تنفيذ سياسة الحكومة في المجال المصرفي ، والتي تتمثل بكل بساطة في تأكيد سلطة وإشراف البنك المركزي ، وفي إلزام الجهاز المصرفي بالانضباط في مجال الائتمان ومجال التعامل في النقد الأجنبي ... لقد اصطبم تطبيق هذه السياسة بمصالح ضخمة ، وغير مشروعة ، فكان الهجوم والافتراء .

« أما جهاز المدعى الاشتراكي وموقفه مني ، فلا أريد أن أخوض فيه الآن ، ولكن يكفي أن أؤكد على أمرين :

الأول : لقد أرسلت إلى رئيس مجلس الشعب خطاباً ، مطالباً سيادته مخاطبة جهاز المدعى الاشتراكي ليتقدم بأى اتهام ضدي ، إن وجد ، ودليل هذا الاتهام . وكان ذلك عقب مرافعة مساعد المدعى الاشتراكي . وإنني في انتظار الرد . « مرفق صورة من هذا الخطاب . »

الثاني : لقد سمح السيد مساعد المدعى الاشتراكي لنفسه أن يتناولني دون أن تتاح لي فرصة الرد ، بما يحمله ذلك من غبن لحقوقي كأى مواطن عادى .

« إننى مازلت أطلب بتحديد الاتهام إن كان هناك ثمة اتهام . إن أقصى ما يتعرض له الشخص العام أن يتناول دون أن تتاح له فرصة الرد .

مع خالص إعزازي وتقديري

د . مصطفى كامل السعيد
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ،

بالضبط .. نحن التلاميذ المبتدئين في علوم الاقتصاد .. ماذا قدمت لاقتصاد مصر بالضبط ، ومن أى منطلق تملك هذه القوة التي تنتج لها التهديد بالويل والثبور ؟!

إن بعض الناس انتهزوا الفرصة فلم يناقشوا القوانين للإصلاح ، ولكن لهم المعبد كله على رؤوس الجميع . فتطاولت الاتهامات يمينا ويسارا . وتعدت وزير الاقتصاد ، الذي لا بد أن يكون في الواجهة بحكم وظيفته ، إلى رئيس الوزراء .. كل يحاول استدراجه إلى الحلبة دون مسؤولية بالعزف على النغمة التي تناسبه .

وأصوات آثرت أن تلوذ بحكمة بيت للشاعر الخالد :

إذا اضطرمت فتنة في البلاد
ورمت النجاة .. فكن إمعة !!
.. ينتظرون حتى ينجلي النيار ، ويقفون مع الرابع !

إننى أطلب بتحديد الاتهام

« تحية طيبة وبعد

« أقرأ بلمعان كل ما تكتب ، وأود أن أؤكد أننى لم أؤثر عدم الاستجابة إلى الاستجواب الذي تم تقديمه إلى البرلمان ، بل أوضحت للسيد مقدم الاستجواب ترحيبي وشكري لما سيجنيه لى من فرصة الرد . ولكن السيد رئيس للمجلس رأى أن مناقشة الاستجواب فيها تأثير على قضية منظورة أمام القضاء ، وصمم على تأجيله لما بعد صدور حكم المحكمة . وأسجل هنا خلافي مع هذا الرأي وإصرارى على ضرورة إدراج الاستجواب والرد عليه .

القضية هي كرامة الدولة

شخص وزير الاقتصاد ليس قضيتي ...

ولكن القضية هي كرامة الدولة ، وهبة قراراتها ، خصوصا في أكثر المجالات حساسية ، وهي المال والاقتصاد ...

القضية أن لا تكون يد رجال البنوك فوق يد الدولة . فحياة البلد الاقتصادية يحددها رجال الصناعة والزراعة والتجارة والبنوك جميعا ...

القضية أن لا يتصور واحد من رجال البنوك الأجنبية أنه مثل « قناصل الدول » قبل قرن من الزمان ، تحميمهم الأساطيل ، وتخضع أمامهم القوانين ، حتى تم رهن مصر كلها « لصندوق الدين » .

إن ٩٠ ٪ من ودائع هذه البنوك مصرية . وما تأتي به من مال إلى مصر لا يبلغ عشر معشار ما ترسله من مال مصري إلى الخارج ! فنحن من خلاها نضيف بأموالنا إلى استثماراتها في الخارج ، أضعاف أضعاف ما نضيفه إلى استثماراتها في الداخل .. إن كانت هناك إضافة ...

وقد صارت بعض هذه البنوك كالأخطبوط ، لها من يضغط ويتحدث باسمها في كل حزب .. وكل جريدة .. وكل مجلس تمثيلي ..

ثم .. إننا نمال الصارخين خوفا على نظام الاقتصاد الحر : هل يمكن أن يحدث في سويسرا أو إنجلترا أو فرنسا ما يحدث في مصر ؟ ..

لقد أصبحت قصص أخذ التسهيلات أو القروض بعشرات الملايين ، والهرب بها

إلى الخارج .. والمضاربات غير المشروعة على المعادن والخسائر بالملايين ... ورهن مجوهرات بمليون مقابل عشرات الملايين ... وتهريب مئات الملايين بالحسابات والزيكاتب ... كل هذه أصبحت قصصا « روتينية » تقرأها كل يوم .. ممن لا يتقون الله في وقع هذه الحكايات على شعب ، نؤنبه ونوبخه لأنه يلقى فضلات « رغيف الخبز » ، ولا يخرها !

وقد ظهر مما سمعنا وقرأناه هذه الأيام ، أن مصر ليس فيها خمسة أو ستة أحزاب كما يقال . ولكن فيها حزبان اثنان :

حزب طموحه بناء البلد ، واستقلاله الاقتصادي ، منفتحاً على العالم كند له وشريك لا كمستعمرة .

وحزب يستسهل التبعية الاقتصادية ، والاستفادة الملهة المحصورة في أفراد قلائل .. ويكفي بقية الناس فضلات أرغفة الخبز !

الوطنية الاقتصادية ليست مصانع فقط

تغيرت الظروف والأحوال على مصر الآلاف المنين ، وبقي عنصران أساسيان هما قولم اقتصادهما : الزراعة .. والصناعات اليدوية .

الزراعة قضية كبيرة . والصناعة الحديثة قضية أكبر . ولكننا نادرا ما نلتفت إلى العنصر الثالث وهو الصناعات والحرف اليدوية .. وهي كل شيء من الفلاحة التي تصنع الجبن لتبيعه في البندر ، إلى الصبي

الذى يعمل فى نسج السجاد اليدوى ، إلى
الجزمى الذى يسهر على صنع حذاء .

العاملون - والذين يمكن أن يعملوا - فى
هذا المجالات بالملايين . ومجموع انتاجاتهم
الصغيرة ضخم . وعندهم أضعاف العاملين
فى المصانع الكبرى .

وفى بلاد نامية مثلنا ، ليست مصنعة
تماما ، يسد هؤلاء ثغرة هائلة ويوفرون
حاجيات هامة ، ومتنوعون أبداً عاملة
كبيرة . وهذا القطاع يمكن أن يشغل فراغ
العاملين شكلا والمتمتعين موضوعا ، لأنه
يزودهم بعائد مباشر . يتم هذا سواء فى
المصانع الصغيرة ، أو حتى فى الصناعات
المنزلية التى تقوم عليها الصناعة فى بلاد
كثيرة . فالمصانع فى سويسرا قامت على
صنع قطعها الصغيرة فى البيت . وكذلك
الأجهزة الالكترونية فى اليابان . وأنواع
الجبن فى فرنسا . فالمادة الخام يضاف إليها
قيمة العمل فتزداد سعرا وإيرادا .

والعامل عندنا متوافر ، ولكنه لا يعمل .
وبالتالى لا يضيف أى قيمة .

ازدياد الاتكال على الدولة . وإمكانية
الحصول على أجر بدون عمل وتعب . وعدم
محاولة الدولة أو فروعها قيادة هذا النشاط
وترقيته وتسويقه .. كل هذا أدى إلى تدهور
هذا النشاط .

فى طفولتى كانت أسبوط مصدرة للسجاد
والكليم والخشب .. إلى مائى للقطر وإلى
العالم . وحولها كانت قرى كاملة ، كل بيوتها
تصنع السجاد اليدوى فى وقت الفراغ ،
وتشارك فيه الأسرة كلها . الآن ينزل كل هذا
ويموت أو لا يزيد بمعدل الزيادة الطبيعى .

إن الوطنية الاقتصادية ليست فقط بشراء
المصانع الكبرى ، وإقامة أبراج الأسمنت
المسلح العقيمة . إنها بتحويل المواطن إلى
مواطن منتج . وجعل الانتاجية صفة نابعة
منه . وكرامة ترفع رأسه . وقيمة تزيد من
قدره فى بيئته .

أصعب خبير

قال الخبراء فى المؤتمر الاقتصادى : إن
رفع الكفاءة الانتاجية للأراضى الزراعية
الحالية بنسبة ٢٠ ٪ .. يساوى استصلاح
مليون فدان من الصحراء ! ..

وهذا طبعا أرخص بما لا يقاس ، ولكنه
أصعب بما لا يقاس ... وهذا ينطبق على كل
مجال من مجالات حياتنا .. ابتداء من زيادة
قوات الإرسال فى التلفزيون ، إلى زيادة
مساحات الأراضى المستصلحة !

أسهل شيء هو الاعتمادات المالية ..
والتوسعات المادية ! .. وأصعب شيء هو
رفع الكفاءة الانتاجية .. فى الزراعة
والصناعة أو الخدمات ! .. ذلك أننا هنا
نصطدم : بالإنسان نفسه . وبالأجور . وبالعالم
والدراسة والتدريب والمسئولية . وبالضمير
وبالنزعة والأمانة وتطبيق القانون . وبمكافحة
المتفوق ، وجعل الكفاءة هى المعيار وليس
القرباة ولا المصاهرة ولا المحسوبية ..

هل استهلكنا التطوير الزراعى العلمى ؟
هل مصانعنا الموجودة بالفعل تنتج بكل
طاقاتها ؟ هل المدير والموظف والعامل ينتج
كل ساعات عمله ويعطى كل ما لديه ؟

ولذلك فلئن رأى أن المبالغ للهائلة التى
ت رصد فى كل ميزانية لقضاء الخدمات يجب أن

يعاد فيها النظر بشجاعة .. وهذه نقطة لم يتعرض لها المؤتمر الاقتصادي !

هذا ما سميناه يوما التسبيب . ويوما عدم الانضباط . وقد أهملنا هذا الجانب أجيالا ، حتى كاد يصير هذا الإهمال جزءا من المزاج العام .

لدينا ، كما يقول علماء الاجتماع عن شعوب مثلنا ، بمسالة الساعة التاريخية واللحظة الحماسية . وليس لدينا بمسالة الدأب اليومي ، والمتأثرة ، والنظام الذاتى ، والعمل المتواصل ، والتحمسين المستمر فيما عندنا .

حجر الزاوية

دعوة الرئيس حسنى مبارك إلى حملة قومية من أجل شراء المنتجات المصرية ، هى حجر الزاوية دون مبالغة فى مشكلتنا الاقتصادية .

أما وقد جاءت من الرئيس شخصيا ، فإن من حقنا أن نتوقع أن نتحرك إلى دعوة قومية شاملة .. ابتداء من سلوك المواطنين أنفسهم ، ونخلصهم من عقدة « المستورد » التى طغت فى السنوات العشر الماضية ، إلى دور أجهزة الإعلام - وخصوصا التلفزيون - فى هذا المجال ، إلى سلوك الدولة نفسها ، التى يشكو « المنتجون » فى مصر من أن العقبات التى يضعها الزوئين أمامهم ، أضعاف العقبات التى يضعها أمام « المستوردين » ...

إن الأفكار التى تبعثها هذه الدعوة كثيرة بغير حد . والإجراءات التى يمكن اتخاذها ينطبق عليها نفس القول ... والعقبات الروتينية التى تولجها رأس المال الوطنى ، فى مجالاته الانتاجية للنمية ، كذلك ...

إن حملة شراء الانتاج المصرى ، لو نجحت ، فسوف تحل كل مشاكل هذا الانتاج ، سواء كان قطاعا خاصا أو عاما . وهى التى سوف تحل مع الزمن المشكلة الاقتصادية الناشئة بأظفارها فى عنق اقتصادنا القومى . فالعجوة بين إنتاجنا ومشترياتنا من الخارج لن تختفى ، مع الوقت ، إلا من هذا المنطلق ... والوطنية ليست فى ساحات القتال وعلى صفحات الصحف فقط . إنما هى فى هذا المجال أولا . وقد كان أول إجراء بدأت به مصر تاتشر حين تولت الحكم فى بريطانيا هو حملة : « BUY BRITISH » المستمرة طيلة سنوات ، أى « اشتر البضاعة الانجليزية » .

ونحن لا نريد العودة إلى « فرض » ، ذلك فرضا . بل أن يكون هذا « اختيارا » ، يقتنع به الناس .

ولا شك أن البضاعة الأجنبية فى مجالات كثيرة أحسن . ولكن بضاعتنا لن تتحسن إلا بأن نتاح لها الفرصة ، وإلا سنبقى دائما فى الذيل ، ومعتمدين على الغير ...

والدول الصناعية الكبرى تحمى انتاجها ، بالتفاهم أحيانا ، وبوضع القيود أحيانا أخرى .

ولكن هذه عملية لن تنجح إلا بجهد ثلاثة أطراف : الدولة ، والمنتجون أنفسهم ، والمستهلكون المصريون .

ظلم المنتج لا يرفض أحدا

« المنتجون المصريون » ، ابتداء من شركات الاستثمار إلى أصحاب الحرف ، لديهم شكوى لا آخر لها من الأجهزة الحكومية ...

التعقيدات البيروقراطية والقرارات الإدارية ،
والغابات التي تقاوم نشاطكم .

مصلح هذا اللـوبي ،

قال رئيس وفد مصر فى المؤتمر الدولى
للبنترول : إن تخفيض استهلاك الطاقة فى
مصر بنسبة ١٠ ٪ معناه توفير خمسمائة
مليون جنيه سنويا . وإننى أقصاها : لماذا
لا نخفض الاستهلاك ٢٠ ٪ ونوفر ألف مليون
جنيه ؟!

إن الظروف مناسبة لكى نجعل شعبنا
يخوض معركة مكافحة الإسراف ، معركة
الانضباط الاقتصادى ، وكأنها معركة
وطنية ... لأنها بالفعل معركة وطنية ..
معركة الاستقلال فى مواجهة التبعية .

وقد اقترحنا عشرات الاقتراحات لخفض
استهلاك الطاقة :

□ جعل سعر استهلاك الكهرباء تصاعديا .

□ قصر المرور بالنسبة للسيارات الخاصة
على السيارات ذات الأرقام الفردية ثلاثة أيام
فى الأسبوع . والأرقام الزوجية ثلاثة أيام .
واليوم السابع يسمح به للجميع . هذا الاقتراح
يخصم ثلث حركة المرور المختلفة فى
الشوارع . ويوفر ثلث استهلاك البنزين
اليومى . ويلاذ غيرنا تأخذ بهذا النظام .
والناس سوف يتعودون على التعاون فى
الذهاب إلى أعمالهم ، وتوصيل أولادهم إلى
المدارس ، وقضاء حاجتهم من السوق . كان
الاعتراض الوحيد أنه ضد « عاداتنا
وتقاليدنا » ! وهذا تجاهل للواقع من أجل
كلمات رنانة . فالمرأة أكرم لها أن تركب
سيارة مع جيران أو أهل ، من أن تتحشر فى

وعلاج هذه القضية ، زاوية أساسية من
زوايا نجاح دعوة الرئيس حسنى مبارك إلى
شراء الإنتاج الوطنى ...

وكثير من ممثلى الإنتاج المحلى ،
يعتقدون أن هناك فى السوق كثلتين : كتلة
المنتجين ، وكتلة المستوردين . ويعتقدون
أيضا أن كتلة المستوردين أقوى نفوذا لدى
البيروقراطية الحكومية من المنتجين . مع أن
الفرق شاسع بين الأرباح الطائلة التى يجنيها
المستوردون ، ويدون مجهود كبير ،
أو مغامرة ما ، بعكس الحال بالنسبة للذين
يقومون بجهد الانتاج ، ويواجهون مغامرته
الصعبة .

وقد اقترحت على بعض الذين جاءوا
يحملون شكواهم - حتى من كبار المنتجين -
أن يؤسسا اتحادا للمنتجين ، .. يكون له من
التنظيم والوجود ما يجعله أقدر على معالجة
قضاياهم مع البيروقراطية الادارية ،
والمنافسة فى سوق الإعلان الجبرى .. إلى
آخره .

وقد كان كل واحد يقتنع بالاقتراح ، ولكن
لم يتبلور شيء إلى الآن . ولهذا أنشر هذه
الدعوة علنا حتى تصل إلى كل منتج يهمه
الأمر .. فى الشركات والمؤسسات الوطنية ..

ولا أحد يريد ظلم المنتج أو المستهلك .
فكل منهما يودى خدمة مطلوبة للمجتمع .
ولكن إذا كان صحيحا أن المنتج هو المظلوم
فى حلبة المنافسة ، وأن العقبات فى وجهه
أكثر من العقبات فى وجه المستورد ، فهذا هو
الظلم الذى نريد له أن يختفى ...

اجتمعوا أيها المنتجون وكونوا اتحادا لكم ،
بحسن تمثيل قضاياكم وحل مشاكلكم ،
ويضعكم فى موقف أقوى فى مواجهة

ولكن حين أقامت الهند صناعة السيارات ، انتجت هذا الطراز ، ومازالت تنتج نفس الطراز إلى الآن . ومن الصناعة الوطنية يركب الممثلون سيارات الحكومة .

فما هي السيارة ، في النهاية ، بالنسبة لبلد نام ؟ إنها وسيلة مواصلات سريعة وقادرة على قطع المسافات البعيدة والقرية . وأما ترف إخراج موئيل جديد في كل سنة ، فهذا من شأن البلاد التي تنمت واغتنت ولم يعد فيها جاهل ولا فقير .

ولا نجد الهند في هذا ما يعيها . ولكن هذه الهند ، نفسها هي التي أحدثت ثورة زراعية ، واستغنت عن استيراد القمح ، وهي دولة سكانها فوق الستمائة مليون . حررت نفسها من ريقة استيراد القمح ، وبدأت تصدر بعض ما تنتجه من القمح ! ولو لم تفعل الهند إلا هذا لكفاهما ، لأنه إنجاز في مستوى المعجزات ! .. ولكنها أيضا صنعت القنبلة النووية ! وصنعت الطائرات والمحركات النفاثة . وكانت مصر يوما تسير مع الهند بنفس الخطوة ، والمشاركة في صنع المحرك النفاث ، حتى توقف ذلك مع هزيمة ١٩٦٧ ..

هذه إذن هي الأولويات الصحيحة !

وبعض هذا من تراث الهند الوطني ! فزعيم الهند الأول ، غاندى ، عندما قرر مقاومة الاحتلال الإنجليزي ، دعا الهنود إلى عدم شراء الأقمشة الإنجليزية (والهند أكبر سوق لها) ودعاهم إلى استخدام المغزل اليدوي الشهير في نسج أقمشة ثيابهم من القطن الهندى . هكذا لبس ، وهكذا لبس كل الهنود وكان هذا مفخرة لهم . وعندما استقلت الهند ، وضعت على علمها رسم عجلة

ناكس مكتظ بمن لا تعرفهم ، أو الشكل المهيمن للتكنم في وسائل النقل العام .

□ صرف بنزين السيارات بكيورونات تحدد حجما معقولا لاستهلاك كل سيارة خاصة ، ومضاعفة سعر ما يباع فوق ذلك من بنزين ، بحيث يكون موردا للدولة ، ولا يكون مصدرا للخسارة .

□ وزارة الكهرباء ، مشكورة ، بدأت تشجع إنتاج المسخانات الشمسية ، وأسست هيئة لمصادر الطاقة البديلة . وهذه الأشياء تستحق أن تتال أولوية . لأنها تنعكس في صورة توفير مباشر في موارد الدولة . ويجب الإسراع بها ، وفرض تعميمها على المباني الجديدة ، وإسرائيل قد تقدمت في استخراج الطاقة من البحيرات الصناعية ذات الملوحة العالية .

إننا ندفع أقساط ديون ، وفوائد ديون ، حوالى ٨٠٠ مليون جنيه في السنة ! نزيه رهيب ! هل يمكن ترك هذا النزيه من أجل مصالح هذا اللوى ، أو ذاك من دعاة الفوضى الاقتصادية باسم الحرية الخادع ؟ أى حرية ؟ وحرية من ؟

أسرى البطون

كان نهرو رئيس وزراء الهند منذ ما يزيد على أربعين سنة ، ومن بعده ابنه انديرا رئيسة الوزراء ، ومن بعدها تولى رئاسة الوزراء راجيف غاندى ...

وكانوا جميعا يركبون سيارة صغيرة من طراز « أوستن » ، وهو طراز انجليزى توقف إنتاجه في إنجلترا منذ ما يزيد على ثلاثين سنة .

أن المواطن من البلد الأول يستهلك أكثر وأحسن مما يستهلكه الفرد في البلد الثاني .

فالقول بأن السوق المصرية مثلا يجب أن يكون فيها كل أنواع الجينة المتوفرة في السوق السويسرية أو الفرنسية .. قول خاطئ ، وهو بداية التفسخ الاجتماعي والاقتصادى .

بل إننا على العكس نقول لمواطننا : بأى حق تطلب كذا وكيت .. وأنت لا تؤدى عملك ولا تزيد إنتاجك أولا ؟

كل مأزقنا الاقتصادى بدأ منذ أخذنا نستورد من المواد الاستهلاكية ما لا قبل لنا بدفع ثمنه ، وبدأت حلقة الاستدانة المخيفة .

والأمر لا يحتاج إلى علم اقتصاد لنعرف أن أى مجتمع لا يستمر ويتقدم إلا إذا اشترى بقدر ما يكسب ، بل ويخسر أيضا .

ونحن لا نريد سوقا مغلقة ..

ولكن ربما كان الحل هو مضاعفة الرسوم على الكماليات ، وليشتر منها القادر كما يشاء ، والنضال من أجل تطوير الإنتاج المصرى ، وزيادته . فالأغلبية الساحقة من الناس يريدون أن تتوافر لهم هذه الأشياء أولا وقبل كل شيء .

إن حملة تشجيع كل ما يحمل عبارة « صنع فى مصر » هدفها إيجاد حافز لزيادة الإنتاج المصرى وتحسينه . ولا نطمح أن تكون التلاجة المصرية طبعيا أحسن من الأمريكية ، ولكنها تكفى الحاجة وزيادة .

« المغزل » ، فهذه الأداة البسيطة اعتبروها رمز استقلالهم !

علمهم غاندى ألا يكونوا أسرى بطونهم وغرائزهم وتفاخرهم بالمظاهر ، وعلمهم أن حرية الإرادة الوطنية فوق هذا كله ، وتجلب هذا كله فى الوقت المناسب ، على أساس سليم .. وليس بالاقتراض والاستدانة .

لا بد لنا من ضغط الاستهلاك . أو « لوبى » على طريق آخر . ضغط الإنفاق والاستهلاك شعار وطنى حقيقى يجب أن يرتفع فى مواجهة « لوبى » الإسراف والتهريب ، والاستدانة من الخارج والتبعية الاقتصادية ، مهما تنكر هذا « اللوبى » فى ثياب براق ، ومهما هرب من جوهر الموضوع ، إلى معارك جانبية وإسفاف فى القول رخيص .

حقيقة مأزقنا الاقتصادى

ليس صحيحا ما يكتب ويقال من أن « من حق المستهلك المصرى ، أن يتمتع بأحسن ما هو موجود من سلع فى العالم ! وذلك فى مقام الحديث عن حملة « صنع فى مصر » .

من حق المواطن فى أى بلد أن يحصل على أى شيء ، بقدر ما ينتج ويكسب ، لا بقدر ما تستدين الدولة وتخرب !

إن كل مواطن هو منتج ومستهلك فى نفس الوقت . ينتج فى عمله ، ويستهلك مقابل ذلك من عمل غيره . وهذا منطق أى مجتمع متوازن . ونقطة الانطلاق لإيجاد الحافز .

وحين تصدر الأمم المتحدة إحصاءات عن متوسط الدخل فى بلاد العالم ، ويكون دخل الفرد فى بلد مائة وفى بلد آخر عشرة ، فمعناه

أليس هذا قانون العرض والطلب؟

يوم يزول الفارق الطبقي بين الأثني والعمال ، ستحل مشاكل اجتماعية كثيرة . ليس أقلها مأساة الهجوم على التعليم الجامعي رغم عائده القليل ، وعائد الأعمال الفنية واليدوية الكبير .

وما فعلته الثورة للعمال ليس فقط الحد الأدنى للأجور ، وضمانات العلاج والتقاعد وضد الفصل التعسفي .. فهذا هو الجانب المادي الذي صدر منذ أكثر من ثلث قرن ينقل طبقة مسحوقة من عمال المصانع والأراضي إلى مستوى الآمنين . الأهم من ذلك ما اكتسبه العامل والفلاح من كبرياء وشعور بالمساواة ، وحقه في حياة أفضل . وبعض الناس المتزمتين يكرهون ما حدث . وقد كان لابد أن يحدث ، لم سلما أو حربا ، كما حدث في قلب العالم الرأسمالي نفسه . ويوم أول مايو ينتسب إلى مناسبة أمريكية على أي حال . وهؤلاء المتزمتون ينسون أن ما حدث من مبالغة العامل الصناعي أو اليدوي ، أو الزراعي في طلب الأجر المرتفع لا يرجع إلى قوانين الثورة .. التي أرادت وضع حد أدنى ، ولكنه يرجع إلى ثورة أخرى كانت أخطر أثرا في هذا المجال وهي : ثورة البترول .

ثورة البترول التي بدأت منذ ما يزيد على عشرين سنة ، ووصلت قممها في سنة ١٩٧٤ أدت إلى أمرين هامين : أن يهاجر المصريون لأول مرة منذ سبعة آلاف سنة بالملايين إلى مواقع الثروة البترولية ، حيث كانوا مطلوبين بشدة وبأسعار شديدة الارتفاع . والأمر الثاني هبوط المعروض من الأيدي العاملة في مصر

هبطا شديدا . وطبقا لقانون العرض والطلب الذي يقيسه أهل الاقتصاد الحر ، كان لا بد أن ترتفع الأجور ارتقاعا شديدا . فضلا عن تطلع العامل والفلاح الباقي في مصر إلى الحصول على حظ زميله الذي هاجر .

ولست أدري لماذا إذا زاد الطلب على الأطباء فزادت أجورهم لا يفيض هؤلاء ؟! فلماذا زاد أجر العامل لنفس المسبب اعتبروا أن هذه هي نهاية العالم .

أليس هذا هو قانون العرض والطلب ؟

تحدثت عن الفاضبين من ارتفاع حطوط العمال ، درجة بقوانين ثورة ١٩٥٢ ودرجات بثورة البترول .

هذه الدفعة القوية ، قفزت بحطوط العمال ، دون أن يكون عدد كبير منهم مهيا لذلك ..

فالمال جرى في أيدي الكثيرين وبكثرة ، دون أن تتغير بعض القيم السائدة المتخلفة عن الظلم القديم .

نرى العامل الذي إذا كسب ما يفيض عن مصروفه ، انتقطع عن العمل ، حتى يأتي على ما في جيبه ، ثم يستأنف من جديد العمل الذي سيجده متوقفا ! مثله في مجتمع متقدم يواصل العمل ، ويعرف معنى الإخفار ، ثم يستعمل إنخاره في تنمية عمله وحياته . لهذا ينمو المجتمع ، يمال الصغير ومال الكبير ، بدلا من الإهدار للرهبان الذي يشارك فيه الكبير والصغير ، كل حسب قدرته .

والغاء القوارق الطبقة كما قلت ليس ماديا فقط ، ولكنه مضوى أيضا . وكما أن « الأثني » يجوع ولا يترك لأنه يعمل عملا

وبالمعادنى حين كنت اغترب فى بلد عربى ،
أو أنور بلدا أوربيا ، فأجد « قها » ذات الفول
المنعمس على أرفف المحلات ، بذلك على
أمكنها أى مصرى بعيد ، مازال مثلى مواظبا
على هوى وجبة « الفول المنعمس » .
والغريب ، أننا نجدها أحيانا تختفى من
الأسواق المصرية ، عندما تشدد الحاجة إليها ،
كما يحدث فى شهر رمضان مثلا ، ويتزاحم
الناس على علبه « قها » واحدة من عصير
المشمش ، بدىل قمر الدين المستورد والمجفف
من نبات المشمش نفسه ، ويكون الرد دائما فى
كل مكان - عفوا ، وفى كل سوپر ماركت
طبعاً .. إنها غير موجودة .

وكنا بالطبع نفضب منها أحيانا . إذ نجد
مثلا علبتها الصفيح لا تتغير ، ولا تتحول إلى
غلب الورق الأرخص والأسهل فى حالة
العصير ، واللبن والسوائل فى العالم كله .
أو نجد العلبه الصفيح لم تتغير منذ بدأت ،
وبالتالى تحتاج إلى « فتاحة » ، الأمر الذى
لا يسهل على الشباب مثلا شربها فى
الشارع ، فى حين كل مثيلاتها صار على
سطحهن جزء يفتح باليد . وأظن أن « قها »
نفسها انتجت مثل ذلك على نطاق محدود ،
ربما للتصدير فقط .

هل معقول بعد ذلك أن شركة يمحز إنتاجها
عن تغطية حاجة السوق ، تسخر
الملايين ؟! .. هل معقول أن سلعة مطلوبة ،
ولها اسم طيب وشهير ، يقول لنا صاحب
الكان أو السوبر ماركت إنها غير موجودة ،
ثم يقول لنا تقرير وزارة الصناعة إن هناك
كميات منها ، راكدة فى مخازنها ، بعشرات
الملايين من الجنيهات ؟!

لقد راح كل واحد يفسر هذه الغزوة
اللامعقولة بسبب : المسبب هو فساد الإدارة !

يدويا أو حرفيا .. يكسب به مئات الجنيهات ،
فإن العامل يجوع حتى يدخل ابنه الجامعة ..
ولو تعطل بعد ذلك ، بدلا من أن يربيه كما
مضى على حرفة يستطيع أن يكسب منها
الكثير .

« الناس اللي فوق ، والناس اللي تحت ،
لا يربون الاعتراف بأن عصر « الأندى »
قد انتهى ! امش فى الشارع فسترى كل من
هم لون الثلاثين يلبسون القمص والبنطلون !
سواء كانوا موظفين على مكاتب أم عمالا فى
مصنع . لم تعد « البنتلة » و « الجلابة » هما
خط التقسيم فى الشارع المصرى كما كان
الأمر منذ ما يزيد على ثلاثين سنة .

اختفى الفرق فى المظهر ، واختفى الفرق
فى القلوب . ولكنه بقى فى النفوس . وهذا
أحد المآزق الاجتماعية التى نواجهها . والتى
نحتم على أنفاس اقتصادنا وحركتنا الإنمائية
بشدة .

وفى كل مجال لانعفى القيادة من
مسئولياتها ..

فالدولة عليها أن تتوقع الآثار الاجتماعية
قبل حدوثها ، وأن تتنبه لها عند حدوثها .

قها وأخواتها

« قها » ، منذ عرفتها الأسواق المصرية ثم
العربية ثم العالمية ، ولنا من عشاقها ،
وما زلت رغم امتلاء السوق بالمنافسات لها ،
اللواتى جنن بالأصباغ الملونة والمكياج
الفاقع ، والثياب المزركشة ! كانت ولا تزال
هى الوحيدة التى أصمم على استضافتها فى
بيتى ، عصيرا أو مريى أو خضرلاوات .

المسبب هو أنها «قطاع عام» ! المسبب انعدام التخطيط !

وفى تقديري أن المأساة أسبابها متعددة وتحتاج إلى تأمل هادئ . فمشكلة «قها» جزء من كل .

مبادر وأسلم مع أكثر الأصوات بأن مأساة «تراكم سلعة مطلوبة» ينطوى على كل الأسباب التي تردت : من فساد فى الإدارة وسوء تخطيط ، وزحف البيروقراطية الحكومية على القطاع العام ، وعدم الرقابة الرسمية و الشعبية التي يمكنها تلافى الأمر قبل تفاقمه ، وقبل أن تتراكم «قها» وأخوانها من شتى منتجات الصناعة المصرية فى المخازن بعشرات الملايين ..

ولكننى سأشير هنا إلى ما تجاهله الجميع ، وهو الانتفاخ غير المسئول : الانتفاخ الذى أدى إلى تحجير كل إنتاج مصرى وتمجيد كل إنتاج أجنبى ، ورعى جيلا كاملا من الناس ، ومن محدثى النعمة ، على هذا التفكير المسموم !

كنا ومازلنا نرحب بالانتفاخ ، ولكنه الانتفاخ الذى يفتح أمامنا مجال صناعات جديدة ، ومعرفة جديدة ، وليس الانتفاخ الذى يخلق ما لدينا من صناعات وطنية . و «قها» مجرد مثل صارخ .

هل العصير والمربى والخضر المحفوظة ، صناعات استراتيجية ؟! هل فيها تقدم تكنولوجى خطير لا يجوز أن يفوتنا ؟ هل كان إنتاجنا لا يكفى فاستوردنا ما يكمل حاجة السوق ؟ لا شئ من ذلك على الإطلاق ، ولكنه مجال للاستثمار السهل .

وهجمت ، وهذا مثال فقط ، وسائل

التسويق الحديثة ذات التأثير النفسى الساحق : إعلانات كثيفة ، وشرائط تليفزيونية ، وبنات جميلات يتفنن ويرقصن بمزايأ أنواع المربى الأخرى ! وهو مجال لا يستطيع القطاع العام المعقّد أن ينافس فيه . ولكن الأهم من ذلك : أن هذه النفقات زائدة ترفع ثمن سلعة غذائية بسيطة . والانتفاخ القوى ، المتحرر من قيود القطاع العام ، يتفاهم مع الموزع الصغير صاحب الدكان والموير ماركت بأساليب المنافسة الشتى ، بما فيها إنكار وجود السلعة التى يطلبها الزبون ليعرض عليه السلعة الأعلى على الزبون ، لأن هامش الربح فيها أعلى . والأهم الأهم - وهذه رسالة التسويق للمكثف - إثارة شهية الاستهلاك إلى أعلى الحدود ، فى بلد كل ظروفه وكل خطب قانته تدعو إلى تخفيض الاستهلاك وضغط الإنفاق . وهذا ما ندفع ثمنه فلاحا الآن ، بتراكم الديون الرهيبة التى تنتثر بالخطر . هل يوجد بلد عاقل يرمى المصلحة القريبة والبعيدة لينفق أضعاف ما يكسب ، يخلق صناعاته الوطنية بدلا من أن يحميها ؟ وفى ماذا ؟ فى الكازوزة والعصير والمربى ؟!

لننا ضد أى نشاط إنتاجى واستثمارى للقطاع الخاص . إننا فقط ضد أى محاولة لتدمير القطاع العام ..

وقد طالبنا مرارا بأن يتخلص القطاع العام ، من أشياء ضُمت إليه دون داع : مثل دور السينما وبعض محلات الأزياء .. إلى آخره .. ولكن هذا شئ غير التحامل على القطاع العام ، ونسبة كل الأخطاء إليه . فهذا القطاع العام فى جوهره هو الذى «يصلب» عود ، القطاع الخاص حاضرا ومستقبلا .

ولنضرب مثلا واحدا على «دعم القطاع

الصناعة ، والمخزون من السلعة ذاتها بنسبة معقولة ضرورية . وتلك غير مشكلة الركود السلي .

تعليقات

« تحية طيبة وبعد .. فإنني من قرائك ، والخلاف لا يقصد للود قضية .

« إن هناك قطاعا عاما في مجال تسويق السلع الغذائية ، وهو الجمعيات الاستهلاكية بأنواعها المختلفة ، والتي تغطي فروعها جميع أنحاء الجمهورية ريفها وحضرها . إذن فالنولة (ممثلة في القطاع العام) لديها الشق المنتج وهو الشركات ، وأيضا الشق الموزع وهو منافذ التوزيع والجمعيات الاستهلاكية .

« إذن فأين تكمن أسباب مشكلة الانتاج الركد ؟

« لا أعقد أنه يخفى عليكم حقيقة ما يسمى « بجودة الانتاج » ، أي أن المستهلك يسعى إلى اقتناء السلعة الأكثر جودة . وينطبق هذا القول على المستهلك في المجتمعات الاشتراكية ، والرأسمالية على حد سواء .

« في الاتحاد السوفيتي مثلا يسعى المواطن هناك إلى اقتناء كل ما هو مستورد ، حتى ولو لم يكن في حاجة إليه ، مع وجود ركد من السلع المحلية .

« وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، نتيجة لارتفاع جودة المنتجات اليابانية عن نظيراتها الأمريكية في بعض الصناعات مثل صناعة السيارات والالكترونيات ، نجد أن ميزان المدفوعات يميل لصالح اليابان بشكل خطير . وذلك نظرا لتكالب الشعب الأمريكي على شراء المنتجات الأجنبية الأكثر جودة .

العام والقطاع الخاص : إن كل مشروع صناعي خاص قام في مصر منذ بداية الانفتاح ، قام أساسا على سحب الخبرات الفنية على كافة المستويات من القطاع العام ، مقابل مرتبات وإغراءات أكبر - من المدير إلى الفني إلى الغير !..

خبرات أنفق عليها القطاع العام ودربها في الخارج والداخل ، ومارست تجاربها وأخطاءها ونجاحاتها فيه - كلها هي التي يعتمد عليها القطاع الخاص حاليا ، أخذها جاهزة ومؤهلة ودون أن ينفق على تربيتها مليما واحدا ! وعنصر القدرات البشرية في أي حساب اقتصادي هو أهم وأعلى عنصر من عناصر أي إنتاج هام .

« وإذا كنا اخترنا « قها » نمونجا « لأخواتها ، فكل الصناعات المشابهة لإنتاجها .. ينتجها الذين تربوا على حساب قها وأخواتها ، وبغير ذلك ما قامت الصناعات المنافسة . وما كان الجزء المفيد من الانفتاح ممكنا ..

ومع ذلك فالحملات على القطاع العام تأخذ أشكالا لا تعد ولا تحصى . ولعله من الطبيعي أن نهجم شركات القطاع العام إذا خسرت أو انحرفت ، لأنها مال عام ، أي مالنا جميعا ، في حين أن القطاع الخاص هو مال أصحابه . ولكن بشرط أن يبقى هذا الحساب في إطار متوازن ، فلا ننسى أن عددا كبيرا من مشروعات القطاع الخاص فيها جزء كبير من المال العام ، يجعلها جديرة بنفس الحساب . ولا تضخم أخطاء القطاع العام بأكثر من الحقيقة ، كأن تنشر - في حالة « قها » مثلا - أرقام ضخمة عن المخزون بمعنى الركود . وهو أمر آخر تماما . فالمخزون يشمل كل المواد المستخدمة في

والمكان ! وغاب عنه أن الجودة الأعلى للملح المستوردة هي محصلة ونتاج لجهد إنتاجي ، وتراكم معرفي لمتد لمئات السنين في المجتمعات الصناعية .

« وبالتالي لا بد أن تمر البلدان النامية مثل مصر « بفترة حضارة » للصناعة الوطنية ، حتى يشهد عودها ويقوى ساعدها ، وتصبح قادرة على منافسة السلع المستوردة على نفس مستوى الجودة . ولن نتقدم قضية التصنيع والجودة في مصر إذا فتحنا الباب على مصراعيه للسلع المستوردة عالية الجودة ، لكي تطرد من السوق السلع المحلية الأقل جودة . إذ في ظل المنافسة غير العادلة المحلية ، لن يوجد الحافز لدى العاملين بالصناعة الوطنية لتحسين جودة المنتجات ، لأنها ستكون مجرد « سد خانة » في السوق المحلية لهؤلاء المستهلكين الأقل دخلا والأخف صوتا .

« ولعلنا نحذى بنموذج الهند ، حيث حققت تقدما ملموسا في مجال تطوير منتجاتها في ظل درجات مختلفة من الحماية وتقييد الاستيراد ، وأصبح لمنتجاتها ميزة تنافسية في بعض الأسواق التصديرية الهامة بعد فترة الخروج من « الشرنقة » .

« ويبدو أنه قد غاب عن البعض أن يسعى المواطن المقدر لاقتناء السلعة المستوردة عالية الجودة غالبية الثمن لرفاهيته ، قد لا تكون عملية في مقدور المجتمع ، الذي يعاني من شح في موارده بالنقد الأجنبي ، ويرزح تحت عبء الدين الخارجي . وذلك ما يصفه علماء الاقتصاد بالتناقض بين « المنافع الفردية » و « المنافع العمومية » .

« بيد أن الدعوة لتشجيع الصناعة المحلية

، إذن فقل لي بالله عليك : هل تعتقدون أن الانفتاح غير المسئول فقط هو السبب في ركود السلعة ؟

« إن مشكلة الإنتاج وإقبال المستهلك عليه تتوقف على عنصر أساسي وهام ، وهو جودة الإنتاج . والتصرف المتمثل للمستهلك في كل العالم ، وهو اتجاهه لشراء السلعة المستوردة ، يعتمد فقط على الاتجاه الطبيعي والتلقائي للإنسان العاقل نحو امتلاك السلعة الأكثر جودة . وهو اتجاه إنساني عاقل لا يجب أن نشكك في وطنيته .

« وصالح المواطن المصري هو أن نسعى جميعا لدفعه للعمل والإنتاج المتميز وعالي الجودة ، حتى يصبح إنتاجنا المصري على مستوى المنافسة .

أ . د . أحمد عبد الرحمن فخرى
أستاذ بالمركز القومي للبحوث ،

■ إنني أنشر الرأي المخالف قبل الموافق . ولكن رسالتك فيها تبسيط مخيف لقضية معقدة . فالعالم كله عرف « الحماية الجمركية لإنتاجه الوطني » بشكل أو بآخر ، وإلا فلنا لن نجد ببساطة ما نشترى به أحسن سلعة العالم !! وبعد ٤٠ مليار دولار ديون ، من أين نستدين ؟

« تحية طيبة وبعد :

أثار تعليق الدكتور أحمد عبد الرحمن فخرى عن قضايا الصناعة الوطنية والجودة والاستيراد نقاشا تستدعي النقاش . فقد طرح قضية « السعي نحو امتلاك السلعة الأكثر جودة » وكأنها « قضية غريزية مطلقة ! » غير مشروطة بالظروف التاريخية للزمان

قطاع استراتيجى بالنسبة لمصر يمكن أن يمثل حجر الزاوية للتنمية فيها .

٢ - شهدت صناعة العبوات ، ومواد تغليف وتعبئة السلع الغذائية تطوراً تكنولوجيا عظيماً لا يجوز أن يفوتنا ، احتراماً للمستهلك المصرى أولاً ، ومعياً وراء أسواق التصدير ثانياً .

٣ - عجزت الصناعة المحلية فى نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات عن تلبية الطلب المحلى ، وغرقت الأسواق بالأغذية المحفوظة المستوردة .. لذلك قامت مشاريع القطاع الخاص ، وسدت هذا العجز وتوقف الاستيراد .

٤ - إن منتجات القطاع الخاص لا تقل وطنية ومصرية عن منتجات القطاع العام .. فهاكها وعبواتنا وعمالقنا وإدارتنا مصرية .. وكما لا فرق بين أعجمى وعربى إلا بالتقوى ، فلا فرق بين مصرى وآخر إلا بقدر عطائه .

وأرجو منكم فى هذه الفترة الصعبة التى تمر بها البلاد ألا تنصوا على القطاع الخاص .. فالخطة الخمسية للدولة تعتمد عليه لتنفيذ حوالى ٥٠ ٪ من الاستثمارات .

٥ - إن منافسة القطاع الخاص للقطاع العام تحقق مصلحة المستهلك ، بل ولا ميبيل لتطور إنتاجنا وتحسينه بما يتلاءم ومصلحة المستهلك إلا بالمنافسة . والأمثلة على ذلك كثيرة .

٦ - نجحت شركتنا وشركات قطاع خاص أخرى فى تصدير إنتاجها إلى أسواق كندا وأمريكا وأوروبا الغربية ، بالإضافة إلى البلاد العربية .. ومثلك يسعد بل يفخر برويتها

حتى تشب عن الطوق ، والحد من السفه الاستيرادى ، لا تعنى مصادرة إرفاء المواطن المقدر ، بل تعنى ببساطة تحديد « نواتر الإمكان » و « نواتر عدم الإمكان » ، فى ظروف كل مجتمع .

فالمطلوب أن يتحول شعار « صنع فى مصر » إلى برنامج جاد للنهوض بالصناعة الوطنية ، للوقوف فى وجه محاولات فك التصنيع المصرى ، أو إلحاق المصانع المصرية لتصبح مجرد ورش تابعة للشركات الدولية ذات الإدارة الأجنبية . ونقطة البدء فى هذا المجال هى الإيمان الحقيقى بأننا قادرون على كسب « معركة الجودة » بعقولنا ومواعنا ، وبالتجربة والخطأ ، وأن نطرد روح الهزيمة وعدم الثقة بالنفس من بين ظهرانيها .

د . محمود عبد الفضيل
أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة
والجامعة الأمريكية ،

« تحية طيبة وبعد :

قرأت يومياتكم عن « قها » وأخواتها ، ويسفتى عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية الغذائية ، الشركة المنتجة لمربات « فيتراك » ، إحدى المنتجات التى جاءت على حد قولكم « بالماكياج الفاقع والثياب المزركشة » .. لتخفق للصناعات الوطنية ، أود أن أؤكد :

١ - إن التصنيع الزراعى ، ومنه المربات والعصائر والخضر المحفوظة ،

■ موافق تماما . وقد شجعت القطاع
الخاص فى كل الأوقات ، وتحت كل
الظروف ! وما أناقشه فقط هو مدى
« الاستيراد الاستهلاكى » الذى يفوق طاقتنا ،
وليس أى إنتاج مصرى !

معروضة على الأرفف تحمل عبارة « صنع
فى مصر » .

« أما مشكلة « قها » فهي مشكلة فنية ،
تخطيط وتسويق وإنتاجية وسياسات تجارية
ومصرية .

منير فخرى عهد النور



يوميّات هذا الزمان

من يسدد ديون مصر ؟

المسلب والنهب والتسيب ، وعاشوا سنوات في وهم « الرخاء » ، كأنها ليلة طويلة ساهرة ملجئة ينفقون فيها على كل المظاهرات والملذات ، وتركوا لنا هذا العبء الباهظ من الديون المعلقة في رقابنا كالسلاسل الثقيلة ، وربما في رقاب أبنائنا وأحفادنا ، فلا تأخذنا - اللهم - بما فعل السفهاء منا ! واكتب لنا الهداية والتواضع والعمل ، وكل القيم التي ترفع عنا هذا البلاء !

لقد نشرت الصحف أن رونالد ريجان أخيرا وقع الورقة الموضوعية على مكتبه منذ أسابيع : بخفض فوائد الديون العسكرية من ١٤ إلى ٧,٥ ٪ ، وأجل سدادها أربع سنوات ، وبالتالي سيترجم « تفهم » صندوق النقد الدولي إلى عمل ..

وقد تنفسنا الصعداء .. لبعض الوقت .. آمليين ألا يدخلنا الله هذا الامتحان من جديد ! ونحن نشكر لريجان أنه قام بذلك ، وهو في أوج معركة حياته بسبب آثار صفقة الأسلحة الإيرانية ..

أما الذين أقاموا الحفلة الساهرة التي دامت سنوات ، وتركونا ندفع فاتورة ما لم نأكل ولم نشرب .. فلننا نرجو أن ينعم الله عليهم بالمغفرة ، وهو غفار الذنوب !

قضية أمن عالمي

ذهبت إلى عمان ، الأردن ، لأشارك في ندوة عن « المديونية العربية للخارج » . فمصر ليست وحدها الدولة « حمالة الديون » . ولكنه العالم الثالث كله تقريبا . وهذه الندوة تركز على الجزء الخاص بنا في هذا العالم ،

اللهم لا تعرضنا لهذه المحنة من جديد !

اللهم لا تجعلنا نحس أنفاسنا ، الأيام والأسابيع والشهور : هل سوف تخفض أمريكا سعر فوائد الديون التي لها في عتقنا ؟ .. هل ستؤجل بعض الأقساط ؟ .. هل سيرضى صندوق النقد الدولي عنا ، وعن ممارساتنا الاقتصادية ؟ ..

اللهم لا نضعنا مرة أخرى في الماء الساخن يوما والماء البارد يوما آخر ! إذ تؤكد صحف المعارضة أن أمريكا رافضة كل مطالب مصر من تأجيل لأقساط الديون ، وتخفيض لفوائد ديون أخرى . وأن روسيا رافضة لأي تفاهم على تبادل تجاري قيل أن يُنفق أولا على سعر صرف جديد للجنيه الاسترليني . وأن المصانع بالتالي مستوقفة لعدم توافر العملة ، والسد العالي سينهار لعدم تجديد التوربينات . وتؤكد الصحف القومية في اليوم التالي أن أمريكا « تفهم » مطالبنا ، وأن صندوق النقد الدولي « يقدر » مصاعبنا . وأن روسيا قد وقعت اتفاقا تجاريا لتبادل للاراك عندنا وعندهم ، دون انتظار لتحديد سعر صرف جديد للجنيه الاسترليني ..

وإذا كان بعض المسئولين فينا ، في بعض السنوات الماضية ، قد أسكرتهم خمر الاقتراض ، وضعفت إرادتهم إزاء قوى

وفي تقديرى أن القضية يجب أن تنقل من مستوى الاقتصاد ، إلى مستوى السياسة ، ومن مستوى السياسة إلى مستوى الأمن العالمى . فهى قضية لا يحلها خبراء الاقتصاد . ولا مجالس إدارات البنوك . ولكن قادة الدول القادرون على الارتفاع إلى مستوى المسئوليات التاريخية !

لا يبقى إلا الربيع

إن أزمة الديون التى تأخذ بخناق العالم ، تفاقمت بشكلها الحالى الرهيب فى الفترة بين أوائل السبعينات وبين أوائل الثمانينات . ونحن نجنى اليوم حصاد ما زرع فى تلك السنوات .

وكما حدث هذا للعالم الثالث كله ، حدث أيضا للدول العربية (غير البترولية بالطبع) ..

فى هذه المرحلة زادت ديون سوريا ستة أضعاف ! وزادت ديون الأردن ثمانية أضعاف ! ولكن ديون مصر زادت بنسبة تقرب من العشرين ضعفا (!!) .

على أن أخطر من ذلك : تزايد نسبة فوائد الديون وأقساطها .. لأن هذا يعكس قدرة الدولة المدينة على السداد ، بل وهل مستتج يوما فى تسديد ديونها أم لا ؟

وقياس ذلك أن تُحسب نسبة صادرات الدول من السلع والخدمات (أى إيراداتها من العملات الحرة) إلى ما عليها أن تدفعه (بالعملات الحرة) لخدمة الديون .. فالفرق بين الرقيقين هو كل ما يتبقى لها من عملها وعرقها ، وكل ما تستطيع أن تستثمره فى الإنتاج والخدمات ، أو شراء الأطعمة اللازمة لها من الخارج !

وهو المنطقة العربية . والندوة تعقد بدعوة من « منتدى الفكر العربى » فى الأردن ، وب الرئاسة الأمير الحسن ولى عهد المملكة الأردنية الهاشمية . ويشارك فى المؤتمر نخبة من أبرز رجال الفكر والاقتصاد فى العالم العربى .

إن الأرقام مخيفة . إبنى لا أكتب هنا عن المناقشات والآراء التى تبولت . ولكن الدراسات التمهيدية وحدها . التى توزع عادة على أعضاء مثل هذه الندوة قبل الانعقاد . تروى مأساة ما حدث فى العالم فى السنوات الأخيرة ، إذ هوى « العالم الثالث » من حلق ! وهو لم يكد ينال استقلاله ! وبعد أن تخلص من ربقة الاستعمار ، صار مغلول الأيدى والأرجل والعقل والإرادة بأغلال هي ديون رهيبة للعالم الصناعى المتقدم . والندوة تجتمع لتتساءل ماذا حدث بالضبط ؟ وما العمل ؟ وأين أخطأت الدول المدينة ، وأين أخطأت الدول الدائنة ؟

وإذا كانت هذه المبادرة التى شاركت فى جلساتها فى عمان تنتظر إلى العالم العربى كله ، لا إلى قطر بمفرده ، فلعل هذا يكون خطوة إلى مبادرة أخرى أكبر ، لا بد منها يوما فيما أعقد ، تجمع « العالم المدين » كله ، ليواجه العالم الدائن ، الغنى ، القوى ، ويواجه فوق ذلك النظام التقضى العالمى الراهن ، الذى لم يعد صالحا لوضع أساس أى استقرار على هذه الأرض . فالدورة الدموية ، الحالية فى العالم كله ، من الناحية المالية والاقتصادية ، دورة غير صحية ، وإن ينتج عنها إلا تفاقم المرض . إنه موقف أخطر على العالم من الحرب النووية . وأخطر من « الاينز » ! الذى يعنى تحديدا مرض « انعدام المناعة » ! انعدام المناعة إزاء الاقتراض والاعتماد على المال الأجنبى ، انتقاعا أو استمهاالا !!

وأمتنى غدا ، ، تبقى أحد أهم أسباب ما نحن فيه .

التأجيل ليس نصرا

من بين الأسئلة التي أثارت عاصفة من الجدل ، سؤال قوى وصريح :

هذا العدد الكبير من الدول التي تقاسى الأمرين حتى تستطيع تسديد ديونها ، وبالتالي فهي تحاول جاهدة « جدولة الديون » أحيانا و « تأجيل الدفع » أحيانا أخرى .. إلى آخره ، هل الوصف الحقيقي غير المجامل لهذه الدول هو أنها غير قادرة على الدفع ، أم الوصف الحقيقي هو أنها « مفلسة » ؟

قيل : إذا كان ما تواجهه سببه وجود « أزمة سيولة » ، فهي دول تمر بأزمة ، وجدولة الديون أو تأجيلها إلى أن تحل « أزمة السيولة » هو الوضع الطبيعي ، وبالتالي فهي قادرة على تجاوز الأزمة ! ولا تعتبر « دولا مفلسة » !

أما إذا كانت المشكلة الحقيقية التي تواجه هذه الدول ، أو بعضها ، هي « أزمة إنتاج » ، أي أنها لا تنتج وتصدر وتكسب ، بالدرجة التي تمكنها - ولو بعد أجل معقول - من تسديد الديون . فالوصف الحقيقي لهذا النوع من الدول هو أنها « دول مفلسة » !

وهذه النقطة غاية في الأهمية . لأنها توضح لكل ذى عينين نوع المسؤولية الملقاة على عاتق أى بلد مدين إلى هذا الحد : الإنتاج والإنتاج والإنتاج ، وتعديل هيكل الاقتصاد ، وتبني سياسات صارمة للاستيراد والتصدير .. أو الإفلاس !

وفى هذا المجال ، نجد وجه الخطورة الحقيقي، بالنسبة لمصر ، والمأزق الذى وصلنا إليه ..

والأرقام هنا ليست مما عرض علينا فى الندوة ، ولكنها من مراجع أخرى (كتاب أزمة الديون العالمية المطبوع فى أمريكا ، ومراجعة أرقام صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .. الخ) ..

فإن نجد أن نسبة خدمة الديون فى الهند مثلا إلى صادراتها تصل إلى حوالى ٢٠ ٪ ، وهى هنا أحسن الدول المدينة حالا ، فقد أعطاهما صندوق النقد الدولى أكبر قرض فى تاريخه دون تردد . وإن نجد المكسيك ، صاحبة أكبر دين فى العالم كله ، تصل النسبة فيها إلى حوالى ٦٥ ٪ ، وهى نسبة خطيرة طبعاً ، نجد أن نسبة خدمة ديون مصر إلى صادراتها السلعية تصل أحيانا إلى ٧٠ ٪ !!

أى أن كل ما ننتجه ونصدره ونعمل من أجله طول السنة ، لا يبقى لنا منه إلا حوالى الربع فقط ! والباقى تسدد به الديون وفوائد الديون !!

إن الأسباب العالمية لأزمة الديون أسباب قوية ومتكررة فى كل مكان بدرجات مختلفة . ولكن « تميز » مصر بضخامة حجم الديون (وتراكمها خلال عشر سنوات فقط من أقل من ٢٠٠٠ مليون إلى حوالى ٤٠ ألف مليون !!) وقداحة حجم ما نمسده بالنسبة لما ننتجه ، بأكثر من أى دولة غيرنا فى العالم ، لا يعفينا من المسؤولية ، معتردين فى تلك بالأسباب العالمية وحدها .

سياسات التسريب والفساد والاستسلام لخطر الاستدانة ، وميلامة : « أحيى اليوم

جبهة من الدول المدينة ، تواجه العالم الدائن
بوقفة واحدة ، وضغط مكثف . وهى ليست
جبهة «البطلجة» ، ولكن للحصول على
شروط أحسن .

حاولت دول أمريكا اللاتينية بالذات ذلك ،
 واجتمع رؤساؤها لمحاولة إنشاء جبهة خاصة
بهم . ولكن ديون القارة اللاتينية كلها تقريبا
للبنوك الأمريكية . وقد فكروا لحظة فى اتخاذ
قرار جماعى بالتوقف عن الدفع خمس سنوات
مثلا ، ولكن هذا قد يعنى إفلاس معظم بنوك
الولايات المتحدة !! ولذلك وقع ضغط شديد
على هذه المحاولة لتمزيقها .

وفى مؤتمرات العالم الثالث : القصة
الإفريقية فى ليس أبابا ، وقمة عدم الانحياز
فى «هرارى» جرى حوار حول هذا
الموضوع .

النفعة كانت : ضرورة اعتبار أن مسؤولية
هذه الديون ليست من صنع الدول المدينة
وحدها وبالتالي فعليها أن تتحمل الذنب كله ،
ولكنها مسؤولة مشتركة بين الدائن والمدين ،
وحلها هو فى مصلحة الدائن والمدين .
وبالتالى يجب البحث - مثلا - فى : تخفيض
أسعار الفائدة الحقيقية ، وضع حدود معقولة
لخدمة الديون ، تعديل الشروط التقليدية
لصندوق النقد الدولى ، البحث عن وسائل فتح
أبواب الدول الدائنة لصادرات الدول المدينة ،
تكوين اتحادات للدول المنتجة للخامات ،
« فأسعار الخامات تنخفض باستمرار ، وهى
صادرات الفقراء ، بينما أسعار المصنوعات
التي تستوردها تزيد باستمرار مع استمرار
التضخم فى العالم الغنى » .

وقد أقرح تكوين « ناد للمدينين » أسوة
ب«نادية الدائنين» !!

وفى القاهرة قبل سفرى لمؤتمر « المديونية
العربية للخارج ، بعمان ، كنت أناقش
اقتصاديا خبيرا بشئون مصر ، وطرحت عليه
السؤال التالى : هل تعتقد أن تأجيل ديوننا عمل
حكيم ومثمر حقا ؟ أم أنه مجرد نقل وطأة
الأزمة عن سنة إلى ما بعد أربع سنوات ؟

وقال لى الرجل : بصراحة ، هذا يتوقف
على أسلوب عملكم فى هذه السنوات الأربع .
فإذا استمر الحال كما كان منذ بدء تصاعد
الديون ، فالتأجيل يكون بالعكس قرارا غير
حكيم . وقد يعرضكم لكارثة . أما إذا تصرفتم
فى شئونكم بمنطق آخر يحدد الاستهلاك ،
ويمنع الاقتراض ، وينشط كل محركات
الإنتاج ، ويعصر الإنفاق العام ، فلاشك أن
هذا التأجيل لأربع سنوات ، يكون فرصة لكى
تعودوا إلى الوقوف على أقدامكم !

وهذا هو الدرس . إذا فهمنا أن « التأجيل ،
ليس نصرا ندق له الطبول ، ونعود إلى كل
عادتنا الميئة ، ونناقش أنفسنا ونناقش واقعنا ،
ولكنه « فرصة » يجب أن نتحمل ونعمل فيها
بكل صرامة ولا هواة ولا مجاملة فى قرش
واحد . . فبعدها يمكن أن نقول حقا إن التأجيل
كان إنجازا !

ناد للمدينين

... ما العمل ، ليس بالنسبة لمصر ، ولكن
بالنسبة للدول المدينة وعندما أكبر من نصف
دول العالم ؟

هل لا يوجد طريق إلى أن نحاول كل دولة
أن « تنفذ بجلدها » ؟

الواقع أن هناك محاولات سابقة لتكوين

فائض قليل أو كثير يضعه في حساب في بنك . وبهذه المخدرات يصبح لدى البنوك آلاف ملايين الجنيهات . ومن هذا البحر يغترفون .. وامتدت العدوى من البنوك الصغيرة إلى الكبيرة ، ومن البنوك العامة إلى بنوك الدولة ، ومن البنوك العادية إلى البنوك التي تسمى نفسها إسلامية .

وهذه البنوك هي التي تسمى يا عزيزي القارئ « جهاز الائتمان » !

وعندما هوجم أحد البنوك .. واشتدنت الحملة عليه منذ فترة ، طلع علينا كورس كامل من رجال الاقتصاد والبنوك ، في شتى مجالات الإعلام ، يعزفون لحن خصوصية « جهاز الائتمان » وقسميته ، وعدم جواز الفحص في شئونه ، وخطورة ذلك على اقتصاد البلد ، ومصالح العملاء . ونشرت هذه الأحاديث المكثفة ، إعلانات مدفوعة ، ومستترة ، أحيانا ، في شكل أحاديث تنهانا عن شيء محظور ، وهو الاقتراب من « قس الأقداس » الذي اسمه « جهاز الائتمان »

وما يحاولون إيهامنا به ليس له مثل في العالم . كنت في « بوسطن » في أمريكا ، لإجراء عملية في عيني .. ولأسابيع طويلة وأكبر بنك في الولاية يحقق معه أمام لجنة ، وعلى شاشة التلفزيون ، يوميا . فقد اكتشفوا في أمريكا أن أهم وسائل الاهتداء إلى معرفة كبار مهربي المخدرات ، من حركة الأموال المجهولة المصدر ، والثروات الطائرة ، وأساليب تحويل الملايين من مكان إلى مكان إلى مكان حتى تصبح حساباتها شرعية ، أو « مشؤلة » في التعبير الإنجليزي . ولم يقل أحد إن هذا الاطلاع المكثوف الكامل خطر على الاقتصاد ، ولا بالممنوع في « جهاز الائتمان » !

ولا شك أن وجود نوع من هذا التنسيق بين الدول المدينة صار أكثر من ضرورة . والقول بأن مسؤولية الديون مسؤولية مشتركة قول صحيح . فقد جاء وقت كانت فيه الدول الصناعية تشكو من وفرة المال الفائض ، وكانت تغري الحكومات الفقيرة بكل الوسائل لكي تقترض . ولا أنسى مقالا فكاهيا قرأته في مجلة « نيويورك ركر » الأمريكية منذ سنوات . كتبه شاب يعمل في أحد البنوك . وروى فيه « مغامراته » في إقناع رؤساء دول العالم الثالث بالاقتراض . هذا الشاب ، كسب الملايين من عمولته في هذه القروض .. وقرر التقاعد والتفرغ للسفر كسائح !!!

سرقة بنك كل أسبوع

صارت مهزلة لا يمكن السكوت عليها . وبعد أن كانت أخبارها تنشر « مانشات » انتقلت إلى الأخبار الروتينية ، وكأنها سرقة دراجة !

لا يمر أسبوع تقريبا إلا وينشر نفس الخبر مع اختلاف الأسماء . فلان ، حصل من بنك كذا ، على قروض بمبلغ كيت - عادة بين عشرة ملايين وأربعين مليون جنيه !! - بدون ضمانات ، أو مقابل ضمانات وهمية أو غير حقيقية ، ثم اختفى ، أو هرب إلى خارج البلاد ، أو ألقى القبض عليه أحيانا !

هذا المسلسل ، المتواصل ، المتكاثر : ألم ينبه غافلا ، ألم يقض مضجع ممشول ؟

أنتعرف أيها القارئ ، من أين تغترف هذه الأموال ؟

إنها جنيهاتك وجنيهات كل مواطن لديه

مسلسل القروض المنهوبة

.. إن مخدراتنا جميعا ، الغنى والفقير ، فى البنوك .. فى يد « جهاز الائتمان » . وفوق ذلك فإن هذه المخدرات ، فى حالة تجمعها بالآف الملايين ، تتحول من « شأن خاص » بهم كل فرد له فيها قرش ، لتصبح أيضا « شأننا وطنيا عاما » . لأنه بواسطة جهاز الائتمان هذا تؤثر الدولة فى الاقتصاد القومى ، ويكون استثمار أو لا استثمار ، وثقة أو لا ثقة .

وبالتالى فإن « جهاز الائتمان » يجب أن يشرف عليه ويعمل فيه الرجال المؤتمنون فى الدرجة الأولى ، وأصحاب الخبرة « البنكية » من الذين تدرجوا فى العمل وتمرسوا به سنوات طويلة . الاقتصاد الآن فروع وبحار واسعة وتخصصات ، وأعمال البنوك خبرة خاصة جدا . ومع الانفتاح ظهرت عشرات البنوك الجديدة بسرعة لا مثيل لها فى العالم . ولم تعرف إلا بأنها تدفع أعلى مكافآت لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارة . وصارت مناصب البنوك « جوائز » و « مكافآت » و « مجاملات » لكل شخص كبير ، أو وزير سابق يراد مجاملته أو مكافأته ، متفاضين عن عنصر الخبرة والاحتراف .

فإذا كان لك صديق يدير بنكاً ، يستطيع أن يقرضك مليون جنيه ، فأنت مليونير ! ولو كنت لا تملك مليما واحدا ! وانفتحت الأبواب ، ثم انهارت القواعد ، ثم رأينا مسلسل القروض والتسهيلات ، بعشرات الملايين التى يهرب بها أصحابها .

فالرقابة الضمنية الخاصة ، والرقابة العلنية العامة ، صارت أمورا أساسية إذا أردنا أن يكون لدينا « جهاز ائتمان » حقيقى قادر على القيام بمهمته .

والتزوج الرهيب ، بالآف الملايين ، من « جهاز الائتمان » ، إلى شركات توظيف الأموال ، على سبيل المثال ، ليس فقط بسبب ما تعطيه تلك الشركات من أرباح أعلى ، ولكنه أيضا تصويت بعدم الثقة فى « جهاز الائتمان » صاحب الاختصاص الأصلى ، وحسن الأمان التقليدى .. وسواء كانت التهمة صحيحة أو ظالمة ، وهى بالتأكيد لا تشمل الكل ، فلا مناص من الاعتراف بأن ثمة أزمة ثقة عميقة بين المواطن و « جهاز الائتمان » ، بما عرف من ضعف رقابة البنك المركزى الفعلية على هذه البنوك ، وأخيرا وليس آخرا بالحوادث التى تترى بمعدل إيقاع سريع : عن الاقتراض والهرب ، بعشرات الملايين ، من خلاء على التجارة والاقتصاد والاستثمار ، دون أن تسقط رؤوس كافية بحكم مسئوليتها عن ذلك ..



يوميّات هذا الزمان

نادي باريــــــــــــــــس

لا أقصد أى شخص ، أرى أن الوقت قد حان ، ومع احترامى للجميع ، للتخلص من عقدة « النكثرة » ، سواء كانوا حقوقيين أو غير حقوقيين .

فالفئة الغالبة ، الكاسحة ، فيما يزيد على الـ ٣٥ سنة الماضية هي اختيار « الدكتور أسناذ الجامعة » لمناصب الوزراء ، ورؤساء المؤسسات والشركات فى جميع المجالات . وقد بدا ذلك وكأنه الحل الوحيد بعد الثورة لاستبعاد السياسيين ، ومواجهة اتساع مهمة الدولة .. التى أخذت على عاتقها نشاطات جديدة تماما فى مجالات الصناعة والاقتصاد والإنتاج والإسكان ، وأمور كثيرة لم تكن للدولة تقرب منها قبل الثورة ، فاتجه التركيز إلى البحث عن « الخبير القس » و « التكنوقراطى » وأبرزهم من كان « أسناذ جامعى نكتور » فى الكيمياء أو الهندسة أو الطب أو الزراعة ... إلخ .

ولكن هذا الاتجاه استنفد ضرورته ، وزاد عن حده ، وثبت أن « أسناذ العلم النظرى » الذى لم يعرف غير الكتاب ، كثيرا ما يستحيل عليه أن ينتقل فورا إلى إدارة جهاز ضخمة معقد : وزارة أو مؤسسة ضخمة ..

وعندما أثرت هذا الموضوع تلقبت تعليقات كثيرة ، وطريقة ، حول الملاحظة التى أبديتها عن عودة خريجي كلية الحقوق إلى المناصب الوزارية ، وإلى رئاسة الوزارة ذاتها ، بعد أن زال احتكارهم لها منذ ١٩٥٢ ، وتعاقب موجات الوزراء العسكريين ثم المهندسين . والإحصاء المبثى الذى ذكرت فيه أن عدد الحقوقيين فى الوزارة الجديدة يصل إلى اثنى عشر وزيرا من بين مجموع أعضاء الوزارة كلها .

الدكتور عاطف صدقى هو أول رئيس وزراء من خريجي كلية الحقوق منذ ١٩٥٢ ، باستثناء المرحوم الدكتور محمود فوزى الذى تولى المنصب شهورا عابرة .

وقبل ١٩٥٢ كانت رئاسة الوزارة حكرا على خريجي الحقوق ، بل والأغلبية الساحقة للوزارات أيضا من الدفاع إلى الداخلية . وكانت كلية الحقوق تسمى كلية الوزراء . تلك أيام كانت الحقوق هى كلية السياسة والاقتصاد والإدارة والقوانين .

بعد الثورة جاء عصر الوزراء العسكريين . ثم جاء عصر الوزراء المهندسين بصفة خاصة ، والفنيين بصفة عامة .

وفى وزارة الدكتور عاطف صدقى ، سواء لأن رئيسها حقوقي ، أو لأى سبب آخر ، احتل الحقوقيون أكبر نسبة من المناصب الوزارية . فإذا كان عدد أعضاء الوزارة بعد اختصار عدد الوزارات أصبح ٢٨ ، فقد أحصيت من بينهم اثنى عشر وزيرا حقوقيا ، أى ما يقرب من النصف .

على المستوى الشخصى ، فإننى لا أعترض على ذلك ، بوصفى أيضا من خريجي كلية الحقوق !

ولكننى ، وبعد أن أحلف بالله العظيم أننى

ولما كانت فرنسا أكثر دولة في العالم تهتم
بانتشار ثقافتها ، فلا شك أن من حقها الآن أن
تزهو وتتباهى بعد أن قهرت أمريكا في هذا
المجال !!

يقول الدستور في المادة ١٤١ : « يعين
رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء
ونوابه والوزراء ونوابهم ، ويعفيهم من
مناصبهم » ، فهذا حق لرئيس الدولة لأن
دستورنا أخذ بالنظام « الرئاسي —
البرلماني » .

ولكنني لا أنزع سرا إذا قلت إن الرئيس
حسنى مبارك لا يمارس هذا الحق بالطريقة
التي يتصورها الكثيرون .. أى أنه لا يختار
كل وزير من الأكثر من ثلاثين وزيرا . إنه
يحرص ، وهذا أمر معقول ، أن لا يتغير
الثلاثون وزيرا مرة واحدة في تغيير واحد .
ولكنه في نفس الوقت يعطي رئيس الوزراء ،
الذي يقع عليه عبء اختياره ، حق اختيار
الوزراء الذين يتعاملون معه في معظم
المجالات . وهو بالتالي قد يوافق على تعيين
وزراء لم يعرفهم أصلا ، إذا رأى رئيس
الوزراء أن هؤلاء لازمون له للتعاون معه في
قيادة عمل الوزارة .

هذا على الأقل ، ما أظن أنني أعلمه .
ولست عليما بكل بواطن الأمور - ما فعله مع
رؤساء الوزارات المتعاقبين ، وآخرهم رئيس
الوزراء الحالي ، الدكتور عاطف صدقي .

وقد بدا هذا واضحا في اختيار الدكتور
عاطف صدقي ، مثلا ، لوزراء القطاع
الاقتصادي . فقد اختار (وهو أستاذ المالية
العامة السابق في الجامعة ، ثم رئيس الجهاز
المركزي للحسابات) الدكتور محمد
الرزاز ، وهو زميله وأستاذ المالية العامة

ولعل أطرف ملاحظة كانت تلك التي
قالت : إن موضحة ، حملة الدكتوراه من جامعة
هارفارد والجامعات الأمريكية ، تزول
بسرعة ، وعادت الغلبة لحملة الدكتوراه من
الكليات الأوروبية ، وفرنسا بالذات .

والإحصاء الطريف لمن بدأ بعض الناس
يسمونهم ، نادى باريس ، في المناصب
الكبرى هم : الدكتور رفعت المحجوب رئيس
مجلس الشعب ، والدكتور عاطف صدقي
رئيس مجلس الوزراء ، والدكتور أحمد فتحي
سرور وزير التعليم ، والدكتور أحمد سلامة
وزير الحكم المحلي ، والدكتور يسرى
مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ،
والدكتور محمد أحمد الرزاز وزير المالية ..
ومن الممكن طبعاً أن نضيف إليهم خريجي
باريس من الوزراء القدامى كاللكتور أحمد
عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء
ووزير الخارجية ، والدكتور بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية ، واثنين من
الدكاترة خريجي أوربا أيضا - سويسرا
بالذات - وهما الدكتور على لطفى رئيس
مجلس الشورى وخريج جامعة « لوزان » ،
والدكتور عادل عز وزير الدولة للبحث العلمي
من جامعة « سلنت جاليه » في سويسرا
أيضا .

هكذا . كما يقولون - لم يعد « حملة
الدكتوراه » من جامعات أمريكا هم
« الموضحة » .. ربما لم يبق منهم في هذا
المجال غير الدكتور كمال الجنزورى نائب
رئيس الوزراء ووزير التخطيط الحاصل على
الدكتوراه من جامعة ميتشجان ، والدكتور
عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء
ووزير الدولة للتنمية الإدارية الحاصل على
الدكتوراه من جامعة إلينوى .

مثلا : مؤسسة جديدة لإنتاج
البتروكيماويات . من هو أحسن أستاذ كيمياء
فى مصر ؟ الدكتور فلان !! إذن فليكن رئيسا
للمؤسسة !! ويخسر العالم الكيميائى كبحاث
علمى مرتين : مرة حين يترك معمله العلمى
(حتى فى المؤسسة) ، ويخسر مرة أخرى
كرئيس مؤسسة يواجه مشكل بناء وإنشاءات
وعمال وميزانيات ، واستيراد وتصدير
وتسويق ، وهى أمور يجهلها تماما !! ويضيع
فيها وتضيع معه ملايين !! وقد سبق أن قمت
بعدة حملات حول هذا الموضوع ، فأغضبت
« الفنيين » والحكام الذين يختارونهم على
المواء . والكارثة أننا جعلنا أسلوب الترقى
« إداريا » . فالعالم الكيميائى ، فى هذه الحالة
الرمزية مثلا ، كان يجب أن يعكف فى
المؤسسة على البحث لتجويد الانتاج ، وينتقى
وهو فى المعمل ، ويحصل على مرتب أعلى
من مرتب رئيس مجلس الإدارة . ولكن
الترقى فى القطاعات الجديدة كان يقتضى أن
يصبح مديرا ، ثم رئيس مجلس إدارة .. إلى
آخره !

لم نفهم أن المشكلة كانت - وما زالت -
مشكلة إدارة عليا ، أساسا ، وأن الإدارة خبرة
قائمة بذاتها ، وتؤخذ فيها الدكتوراه .

وهذا ينطبق على الوزارات ، وأخطرها
وزارات القطاع الاقتصادى . التركيز أيضا
على « الدكتور أستاذ الاقتصاد » ، الذى لم
يشارك قط فى امتدادات « علوم الاقتصاد » فى
الحياة العملية الزلخرة بالحركة التى لا تدرس
أبدا فى مقررات علوم الاقتصاد فى الجامعة .
فابتعدت قراراتنا الاقتصادية كثيرا عن
الواقع .

والدكتور يمرى مصطفى ، مساعده
بجهاز المركزى للمحاسبات . إلى جانب
الآخرين الذين مميّناهم أعضاء « نادى
باريس » ، أى خريجى جامعة باريس فى
أوقات مقاربة له ، أو عملوا مستشارين
ثقافيين فى باريس ، كما عمل هو نفسه مرة
من الزمن ..

وقد أوحى هذا إلى كثير من الناس أن
يشعروا أن رئيس الوزراء الجديد ، وهو
مرشح لهذا المنصب منذ سنوات ، قد ضيق
على نفسه فى الاختيار ، فاختار من محيطه
المباشر للصيق به نسبة كبيرة . وقد يكون
هذا أسلوبا صائبا أو أسلوبا خاطئا ، فى مجال
البحث عن الانسجام الوزارى المطلوب ،
ولكنه شعور أحببت أن يعرف رئيس الوزراء
أنه يتردد بين معظم رجال الاقتصاد فى هذه
الحالة .

وبالتالى فإننا يمكن أن نعتبر أن رئيس
الوزراء سيكون هو نفسه كبير وزراء
الاقتصاد . وقد اختار مساعديه على هذا
الأساس . وهى مسئولية فلاحية فى هذه
الظروف .. كان الله فى عونى !

كان المصدر الطبيعى بعد الثورة « للخبير
التكنوقراطى » ، « غير السياسى » هو الدكتور
أستاذ الجامعة . حتى سعى بعض من تقدمت
به السن وتقدم به الطموح - عسكريا أو مدنيا -
إلى الحصول على « دكتوراه » ، لأنها صارت
بمناجاة جواز مرور !

وقد نجح بعض « الدكتوراه » نجاحا كبيرا
سياسيا وفنيا على المواء . ولكن هذا الانحصار
على نوى « المعرفة الأكاديمية » فقط أدى إلى
كوارث كلفتنا الملايين ..

السباحة فيها قبل أن يكون وزيراً ، فضلاً عن
السيطرة على جهاز بيروقراطي ضخّم هو
وزارة بلّسرها يجب أن يحكمها ، لا أن
تحكمه !

هذا التركيز جعل أعلى سلطة ، وهي
مجلس الوزراء ، أحياناً مقطوع الصلة عن
حقائق الحياة الاجتماعية والسياسية ، وهي
المياه الحقيقية التي يجب أن يتقن الوزير فن



يوميّات هذا الزمان

البيروتراطية

بالذات لعبت البيروقراطية دورا إيجابيا في حفظ « الدولة » من التقلبات ، وفي استيعاب الصدمات .

ولكن المهم أن تكون البيروقراطية محكومة ، لا حاكمة . وهذا لا يكون إلا بأن يتوفر للقادة والحكام وقت كاف للتفكير ، والاستعانة بالعقول المتاحة ، واتخاذ القرارات الكلية التي تحقق التغيير المطلوب . لا أن يفرغوا في التفاصيل ، ويكتفوا بالدراسات والاقتراحات الرسمية المقتمة إليهم .

الغلبة التي ترتكها قيادات العمل عندما هي ظنها أن ممارسة السلطة هي التدخل في كل التفاصيل . وأن ما تحمله التقارير الرسمية هو خلاصة الحكمة . وبالتالي التردد في اتخاذ القرارات التي تناقض رأي البيروقراطية الرائد بطبيعته في إطار المألوف لديها .

مجمع الانتحار

كل يوم نقرأ في الصحف أخبارا عن تسهيل الإجراءات الروتينية .. ولكن جريدة « وول ستريت جورنال » الأمريكية ، أهم جريدة اقتصاد ومال في العالم ، نشرت مقالا طريفا عن البيروقراطية المصرية ..

وقالت الجريدة : إن إجراءات نقل ملكية سيارة تحتاج إلى ١١ موافقة . و «تخليص» شحنة كتب يستغرق أربعة أيام و ١٢ توقيعاً في إدارة البريد . وأسبوع كامل لتخليص شحنة من ١٥ صندوقاً في مطار القاهرة . وحوالي شهرين لنقل «الإقامة» من جواز سفر قديم إلى جواز سفر جديد ..

ويقول المقال إن حكمة البيرو قراطية

في الجزء الثاني من مذكرات كيسنجر ،
الذي صدر أخيراً (١٢٠٠ صفحة أخرى) ،
فقرة طريفة عن البيروقراطية يقول فيها :
إن البيروقراطية دائماً تلجأ إلى أسلوب
معروف في كل مكان : تقدم للمسئول ثلاثة
قرارات يختار من بينها ، قراران تنفيذهما
مستحيل ، وحل ثالث ممكن .. وبالتالي
يضطر الحاكم إلى الأخذ بالحل الوحيد الممكن
المطروح عليه . وهكذا تملئ البيروقراطية
إرادتها على الحاكم .

وفي أوروبا يسمون البيروقراطية
«الحكومة المستمرة»، فترثس الدولة
ورئيس الوزراء والوزراء يتغيرون
والبيروقراطية لا تتغير .

ومفكرات ، ريتشارد كروسمان ، العقل
المفكر المجدد لحزب العمال الإنجليزي ،
وكلها عن توليه الوزارة ، وفضله في تطبيق
أفكار ، لتغلب جهاز الوزارة الدائم عليه ..

ولا أظن أن الليبروفراطية في مصر أقل نكاه من زميلاتها في أمريكا وإنجلترا . بل هي أطول تجربة وأعرق قوة . ولا شك أنها تلجأ - غريزيا - إلى مثل هذه الحلول ...

ولست ضد البيروقراطية التي يظن الناس خطأ أنها « شتيمة » . فكل دولة تحتاج إلى عنصرى التغيير والاستمرار معا . وفي مصر

الحاكمة .. أى أجهزة الدولة ، بعد مجلس الوزراء مباشرة ..

لأن مجالس الوزراء ، والأحزاب الحاكمة ، تروح وتجيء ، ولكن الجهاز البيروقراطي هو الباقي المستمر .. فهو الحكومة المستمرة .. التى كثيرا ما تقهر الحكومات المتعاقبة عليها ..

وفى تاريخ إنجلترا القريب ، وزير من ألمع وأنبغ وأتجح ساستها ، هو «ريتشارد كروسمان» الذى أصدر منكرات مطولة - سبق أن أشرت إليها - أعود الى قراءتها كثيرا ، شرح فيها بالتفصيل : كيف أنه فشل فى إدخال أى فكرة جديدة هامة فى وزارته ، لأن وكلاء الوزارات ، والمديرين ، ومن يتلونهم ، تغلبوا عليه .. وسدوا المنافذ فى وجهه .. بخبراتهم الواسعة فى هذا المجال .. وبمعرفة أنهم هم ، المستمرون .. وأفاض الكتاب فى الحديث عن العلاقة بين «الحكومة العابرة» و «الحكومة المستمرة» .

وفى مصر ، تفاقم هذا الأمر ، عندما أعتبر منصب الوزير ، فى حالات كثيرة ، درجة ترقية وظيفية أخرى لوكيل الوزارة .. بحجة أنه خبير بالفرع الذى يعمل فيه ، وأنه يعرف الوزارة التى سيتولاها منذ ثلاثين سنة ..

فى حين أن منصب الوزير منصب سياسى . والمطلوب هو العكس تماما : أى أن يأتي على رأس وزارة ما ، رجل متحرر من الأساليب والأفكار المسلم بها داخل الوزارة منذ ثلاثين سنة ، ، وإلا فلن يكون هناك جديد .

طبعاً المفروض أن يكون الوزير ، وهذا ما تنتجه الحياة السياسية الحرة ، على صلة بالموضوع . ولكنها صلة «صاحب السياسة»

الخالدة هي «فوت علينا بكرة» . وأن دراسة أجريت سنة ١٩٧٤ أثبتت أن متوسط عمل الموظف يتراوح بين ٢٠ دقيقة وبين ساعتين فى اليوم الواحد . وأن ١٥ ٪ من موظفى الحكومة فقط يحضرون فى المواعيد . وأن هذا كله معناه ضياع مليونين ونصف مليون ساعة عمل يوميا .

ويقول المقال إن قلعة البيروقراطية ورمزها فى مصر ، مبنى اسمه «المجمع» يقع فى قلب المدينة ويتكون من أحد عشر طابقاً . تملأ الدوسيهات رفوفه ومكاتبه ، وأراضيه ، ونوافذه ، وممراته . وفى حجرة ، نموذجية ، توجد عشر سيدات و ٤ آلات كاتبة . بعض السيدات يقرأن الصحف ، والبعض يتناقلن الحكايات ، ويشربن الشاي ، ويشغلن بأعمال «التريكو» أما آلات الكتابة الأربع ، فكلها معطلة .

ويقول المراسل إنه قابل سيدة تبكى . قالت له : إنها تحاول إنهاء إجراءات معاش زوجها من شهرين .

ولكن الجريدة تبلغ فيما أظن حين قالت : إن أكثر حوادث الانتحار فى القاهرة تحدث من فوق سطح المجمع . يقوم بها ناس يئسوا من إنجاز معاملاتهم . وأن الحكومة تحتاط لذلك ، فتضع عربة إسعاف واقفة فى فناء المجمع باستمرار ... استعدادا لمحاولة إنقاذ هؤلاء - البائسين !!

الحكومة المستمرة والحكومة العابرة

يسمونها فى إنجلترا «الحكومة المستمرة» .. ويقصدون بها «البيروقراطية

لا صلة ، الخبير الفنى الموظف ، ...

نفرد بين طبيب مثلا يتقن العلاج ، وبين رسم ، سياسة علاجية ، للبلاد ... وكل قاعدة لها استثناءات بالطبع . فقد يكون الخبير أهلا لصنع السياسة . ولكن القاعدة والاستثناء عندنا معكوسان ..

إن على كل حزب يتوقع وصوله إلى الحكم ، أن يفكر من هذا المنطلق .. حتى يظهر عندنا جيل من المهتمين بالقضايا العامة ، فى شتى فروعها ، ولديهم أفكار تجديدية فيها ، وقدرة على رسم ، سياستها ، لا الفرق فى روتين تفاصيلها .

سلاح الملل

ولكن البيروقراطية الراسخة القدم ، والتي تكررت أنهم يسمونها فى إنجلترا ، الحكومة المستمرة ، - ليست مع ذلك فى جبروت البيروقراطية الراسخة القدم فى مصر .

فالتقاليد الديمقراطية القديمة منذ قرون فى إنجلترا ، خلقت ما يوازن سلطة البيروقراطية ويحد من سطوتها ، ابتداء من حياة برلمانية متواصلة لم تنقطع ، إلى المجالس المحلية المنتخبة من كل الأحزاب ، وليس من الحزب الحاكم فقط ، إلى قوة الصحافة ومصادقيتها لدى الرأى العام .

فإى شئ تنادى به الصحافة أو تنتقده أو تسلط عليه الأضواء ، لا بد أن يكون له رد فعل . ويكون على المسئول أن يرد ويوضح ، ويشرح وجهة نظره ، ويقول لماذا فعل كذا أو لماذا لم يفعل . ولكنه لا يمكن أن يسكت . أو يرفض الرد .

أما عندنا ، فلأن هذه المؤسسات ، وفى

مقدمتها الصحافة ، ليس لها هذا النفوذ المعنوى ، فإن البيروقراطية فى مصر تعتمد على سلاح الملل ، أو للزق ، فى إخماد أصوات الشكوى .

تكتب ألف مرة عن تراكم أكوام الزبالة فى المدن ، وتحدد الأماكن وتُنشر الصور . ولكن المسئول من الوزير إلى المحافظ إلى رئيس الحى ، على الأغلب لم يهتز له طرف . فتكتب الصحف ألف مرة ومرة ، حتى يزق الناس من الكتابة ويمل القراء ، ثم يسكتوا ، أو تُصرف الأنظار إلى قضية أخرى .

نفس الشئ فى ألف مجال : فمتى يُحترم قانون الإسكان ؟ ومتى يلزم أصحاب المباني الضخمة بإقامة جراجات للتخفيف عن الشوارع ؟ ومتى تُنزع الإعلانات المفروسة على أعمدة حديدية ملأت كل الأرصفة ، وغطت جدران المدينة ؟ ومتى تستمع الدولة إلى صوت العقل ، ولا تقيم دار الأوبرا فى جزيرة تختنق بالكبارى المؤدية إليها ؟ ... وآلاف الأشياء التى تكتب فيها الصحف كل يوم . وقد تكررت الأشياء البسيطة التى لا تكلف أكثر من عدم الاستعلاء للالتقاء بالرأى العام . بل إننا نسمع أحيانا عن الوزير أو المحافظ الذى يأمر مروضيه بعدم الرد : لا داعى . سيتعب الكتاب . ويزق القراء . وتنام البيروقراطية ناعمة البال !

تغيير العقليات أصعب المهمات

يؤكد الرئيس مبارك فى خطبه عادة على أن المصريين سواء ، لا فرق بين مؤيد ومعارض ، فى مجال خدمة الوطن والعمل البناء .

تتوالى الأسماء وتظل الممارسات هي هي دون
تغيير ولا انقطاع ..

وتغيير العقليات هو أصعب المهمات !

أفنة تبليغ المعلومات

زارني وفد من رجال الأعمال الكويتيين ..

قالوا إنهم جاءوا للبحث في إمكانيات القيام
بمشاروعات استثمارية سياحية في سيناء .
وكانت جريدة « الوطن » الكويتية قد قامت
بحملة صحفية لدعوة المستثمرين العرب إلى
المشاركة في تعمير سيناء ، بوصفه واجبا
قوميا على العرب جميعا ..

وقالوا : إنهم زاروا الدكتور سلطان
أبو على نائب رئيس هيئة الاستثمار ، الذي
رحب بذلك أجمل ترحيب ، ووعدهم بكافة
التسهيلات . ثم زاروا الدكتور وجيه شندی
وزير السياحة ، الذي رحب بهم كذلك ،
واقترح عليهم الأماكن التي يمكن أن يذهبوا
لمشاهدتها على الطبيعة في سيناء . ثم زاروا
الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد ،
ووجدوا لديه نفس التشجيع ..

واستأجروا طائرة للسفر إلى سيناء ومعالجة
الأماكن المقترحة ..

وقبل قيام الطائرة ، كان لديهم موعد أخير
مع المهندس حسب الله الكفراوي وزير
التعمير ، الذي قال لهم : إنه يعتقد أن هذا غير
وارد .. لأن هناك قرارا اتخذته الدولة بأن
لا يُسمح حاليا بالاستثمار في سيناء
إلا للمصريين فقط ، وذلك للظروف الخاصة
بسيناء في هذه المرحلة .. واقترح عليهم
مجالات أخرى للاستثمار السياحي في

والرئيس مخلص في ذلك .. لأنه
لا يعترف بتجارة الكلام . ولكننا في بلد ،
البيروقراطية فيه عمرها آلاف السنين .
وصاحب أي سلطة في موقعه ، حتى مأمور
أصغر مركز ، يقسم الناس بين « مع »
و« ضد » . ليس بمعنى الأحزاب السياسية
فقط ، ولكن بمعنى عدم جواز مناقشة
« الميرى » .

وكل مؤسسات الدولة لديها قوائمها الخاصة
عن تنصور أنه مرضى عنه ، أو « غير
مرضى عنه » ! .. حتى ولو لم يكن هذا على
بال السلطات العليا !

الإذاعة والتلفزيون مثلا لديهما قوائمهما
الخاصة ، حتى في مجالات الأدب والفن ،
عن المسموح لهم وغير المسموح لهم بشرف
المشاركة في برامجهما . ولا نتحدث عن
حقوق الأحزاب في موجاتهما ، فهذا طموح
بعيد .

وهكذا انعدم النقاش الحي من البرامج ،
حتى البعيدة عن السياسة . وصرنا لا نسمع
إلا المقررات المحفوظة ، التي لا تجذب
الناس ، لأنها كالمسلسلات التي تعرف خاتمته
من أول لحظة .

ولعلني أضلّم الإذاعة والتلفزيون بأن
اقتصر على ذكرهما . ولكنهما مجرد مثال
متكرر ، يمارسان البيروقراطية العليا
والصغرى في كل مجال ، حتى وإن قالوا إن
هذا غير صحيح .. لأن الأدلة المادية تتعذر
في مجالات تقوم على « التعليمات الشفوية » .

ولذلك فإن تكرار هذا المعنى على لسان
رئيس الدولة أمر مطلوب ، لعله يحدث أثره
مع الوقت .

إن المطلوب تغيير « عقليّة » بأكملها .

وكل أوراق الدفعة ، والرسوم ، هي طبعا لزيادة موارد الدولة ، فالمطلوب شلن زيادة على كل معاملة ! .. ولكن هذه الورقة بالذات ، مكتوب عليها هذه العبارة بالتحديد ...

ونقص المعروض من ورقة الدفعة هذه بالتحديد ، في مكاتب البريد والأسواق . وواجه مدير بنك مشكلة أن البنك ليس لديه شيء من ورقة الدفعة هذه . وهي لا بد أن تلصق على كل معاملة ، وكل صفحة في كل دفتر شيكات .. إلى آخره . وجاء زبائن في البنك من المصريين والدبلوماسيين ولهم معاملات . واجتهد مدير البنك وقال : يمكن أن توضع أى ورقة دفعة بخمسة قروش زيادة على أوراق الدفعة الأخرى المعتادة . فالمهم أن تحصل الدولة خمسة قروش ، لدعم موارد الدولة ، على كل معاملة ، وهذا يتحقق بأى ورقة دفعة من فئة الخمسة قروش ...

وأسرعت الإدارة القانونية تقول له : لا ! هذه مخالفة جسيمة سوف تُحاسَب عليها . ولا يمكن الأخذ بها . ورقة الدفعة المضافة يجب أن تكون من المكتوب عليها « زيادة موارد الدولة » !

طبيب .. وكل مكاتب البريد في المنطقة ، وكل البقالين ، وكل بائعى الخضروات ليست لديهم هذه الورقة بالذات .. المطبوع نفذ ! الدولة لم توفر الكمية المطلوبة في السوق !

إنن على البنك أن يرد الزبائن ، ويؤجلهم ، ويؤخرهم ، حتى يتم العثور على الدفعة المطلوبة التى لا يجوز الاستعاضة عنها بورقة دفعة أخرى تحمل نفس القيمة ، وتحقق نفس الغرض للخرانة العامة !

أليس المهم هو أن يكون على كل معاملة

المناطق المجاورة للحدود ، على شاطئ البحر الأحمر ، وهى مناطق لها بالفعل مستقبل سياحي كبير .

ولست الملاحظة هنا على قصر الاستثمار فى سيناء على المصريين فقط . فهذا أمر وارد جدا . ولا شك أن شبه جزيرة سيناء كلها ، سوف تظل لفترة طويلة ، « منطقة حرجة وحساسة » ، تحتاج أن تكون بكل ما فيها فى يد مصر والمصريين ، حتى تتم مرحلة كبيرة من تعميمها ، وتأمينها ..

ولكن الملاحظة هى على اختلاف المعلومات لدى أكبر المسؤولين فى الدولة ، وهم الوزراء المختصون .. والاتطباع السيئ الذى يتركه هذا التفاوت فى المعلومات لدى أى مستثمر قادم إلى مصر ، أو مصرى . وتفاوت المعلومات ، على مستويات أقل ، إحدى عقبات الاستثمار بوجه عام فى مصر : كتضارب الاختصاصات ، وتعدد الجهات ، وتكاثر اللوائح والقواعد والاجتهادات ...

وقد نشرت هذه الواقعة ، بعد أن نُشرت فى صحف الخليج ، وصارت حديث الذين يشكون من تعقيدات الاستثمار فى مصر .

نموذج للنفس

ورقة دفعة !

ورقة دفعة قيمتها خمسة قروش ، تختلف عن ورق الدفعة العادى فى أنه مكتوب عليها « رسم زيادة موارد الدولة » . وكلنت قد صدرت لهذا الغرض بقرار من قرارات الحكومة المتلاحقة . وأوجبت هذه القرارات أن توضع هذه الورقة على كل المعاملات .

موقفا لم يخطر له ولا للقوى العاملة على
بال ! ..

ووجد أنه لا يستطيع أن يخترع لهم عملا .
وأن عليه أن يحل فقط مشكلة هذا التجمهر ،
الذى لا مثيل له فى مكتب صغير فى قرية
صغيرة . يجب على الأقل أن يحل مشكلة
الكراسى . أن يجد هؤلاء الواقفون على الأقل
شيئا يجلسون عليه .. ولكن من أين له بائنين
وخمسين كرسيًا ؟! ولو أنه طلبها من الوزارة
فسوف تعتبره مجنونا ! ..

وخطر له حل جريء !

جمع الموظفين الذين أصبح عددهم ٥٨ ،
وقال لهم : لا حل إلا الجلوس على الأرض ،
وبالنأى فمن الغد يستطيع كل واحد منكم أن
يأتى من بيته بالملابس التى يشاء ، والتى تصلح
لذلك .. بنطلون قديم .. جلاب . ملابس
البيت . أى شيء يصلح للجلوس على الأرض
فى المقر وفيما حوله .. لأن منظر ٥٨ موظفا
واقفين متجمهرين متعب ، ولافت للأنظار
ومستحيل !

وخلت المشكلة بالقعود ، وليس بالعمل .
وليس هذا طبعاً نذب المكتب ولا رئيسه ،
ولا موظفيه .. إنه نذب انعدام التخطيط
لاستخدام كل من يعين فى عمل شيء مفيد .
ملحوظة : القرية اسمها « سلوى » !!

معالجة الخطأ باخسر

لا يجوز معالجة الخطأ بخطأ ،
ولا المرض بمرض آخر ، لمجرد التغيير .
ومن عيوبنا التقليدية أننا كثيراً ما ننقل من

ورق دمنه قيمته كذا .. وخلاص ؟ .. أو أن
تكون الطوابيع متوافرة ؟ حكاية هايفة !

ولكنها أولاً نموذج ! نموذج على النصف
وضيق الأفق فى التطبيق !

وهى ثانيا ليست هايفة لمن يضيع نصف
يوم لقضاء معاملة فى بنك ويعود بلا نتيجة ،
وليست هايفة بالنسبة لبنك تتوقف معاملاته
لهذا السبب ، ولو ليوم واحد !

حل جريء

المكان : قرية فى الصعيد . بين الأقصر
وأسوان .. حيث يضيق الشريط الأخضر على
النيل إلى أقصى حد ، وتهبط الموارد
الطبيعية - والرزق المتاح - إلى أدنى
مستوى .

وفى القرية « مكتب للخدمة الاجتماعية »
تابع للدولة طبعاً ..

وفى مكتب الخدمة الاجتماعية : ستة
موظفين ، وستة كراسى فقط لا غير ، مما
يناسب احتياج القرية على أى حال ..

وفى يوم واحد ، عينت القوى العاملة فى
القاهرة : ٥٢ (اثنين وخمسين) موظفاً جديداً
فى هذا المكتب .. من أبناء القرية والقرى
المجاورة طبعاً ..

وجاء الاثنان والخمسون موظفاً يلون نداء
الوظيفة . فى المكتب الذى ليس فيه إلا ستة
موظفين وستة كراسى ..

مظاهرة واقعة كل يوم فى المكتب وحوله
دون أى عمل !

وكان رئيس المكتب عاقلاً .. وهو يواجه

البيت في أسبوع واحد ، أى أقل من الزمن الذى يستغرقه استخراج رخصة قيادة ، أقرب إلى التكلفة . أو هو مجرد « شكلية » من الأحسن إلغاؤها .

تماما كما كنا نشكو من السنوات الطويلة التى يستغرقها شق نفق أو إنشاء كوبرى علوى .. وكان الحل تحديد مواعيد قاطعة وسريعة جدا لإنهائها ، وكانت النتيجة ما نرى : يتم سلق المشروع ، ويفتح فى اليوم المحدد . وبعد أسبوعين يبدأ إغلاقه للتصليحات وإصلاح العيوب من حين لآخر .

أو كمثال ضيقنا من إساءة استخدام مد خدمة أى موظف بعد سن السنتين ، فاستبدلناه بمقصلة تقطع كل رأس تبلغ هذه السن مهما كانت خبرتها . وهذا تخل عن مسؤولية أمانة الاختيار .

أهوال البيروقراطية

فى حديث نشرته الزميلة « الأخبار » قال الأستاذ جمال الناطر وزير السياحة ونائب رئيس هيئة الاستثمار الأسبق ، ورجل الأعمال المعروف : « إن المنافسة الحالية ليست منافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، كما يتصور البعض ، بمقدار ما هى منافسة بين الإنتاج المحلى والاستيراد ! » .

وإذا كانت الحكومة قد أعلنت منع الاستيراد حماية للإنتاج المحلى ، فإن هناك مجالات حساسة لا يمكن أن تطبق فيها هذه السياسة ، مثل مجالات الأمن الغذائى . ولنضرب مثلا بمشروعات الدواجن والبيض والألبان . لقد نجح المستوردون فى ضرب

التقيض إلى التقيض . يقع هذا عادة بحسن نية . إذ نصيق ذرعا بشيء فيكون رد فعلنا الاندفاع فى اتجاه عكسى تماما كلنا : مسئولون وكُتاب وصحفيون ومستثمرون . .

أنفقنا سنوات فى الشكوى من البيروقراطية فى الجهات التى تنتظر وتبت فى طلبات الاستثمار الجديدة . والسنوات التى كانت تزهق فيها روح صاحب المشروع الاستثمارى الجديد ، ويمتد ذلك سنوات طويلة أحيانا حتى يحصل على الموافقة . ومنذ أيام أعلنت الصحف أنه تقرر أن يتم البت فى أى مشروع استثمارى فى خلال أسبوع واحد من تقدم صاحبه به .

كيف ؟ إذا كنا نريد إطلاق الاستثمار على عواهنه فى حرية كاملة ، فلا داعى من الأساس لهيئة الاستثمار ، ولا للبت والفحص لا فى يوم ولا فى ساعة . وليجرب كل مستثمر حظه ، وعليه تقع مسؤولية النجاح أو الفشل .

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة . فبعض المشروعات الاستثمارية ، وهذا مثل واحد ، تستتبع إعفاءات جمركية لا أول لها ولا آخر . إعفاءات تنم منها ميزانية الدولة . إعفاءات تفرى البعض بالاستمتاع بها ، ثم الانسحاب بانتهاء مدتها الزمنية . إعفاءات ، فى حالة إنشاء فندق مثلا ، تعفى حتى الآلات الموسيقية والطبل والمزمار وغيرها ، بحجة أنها لوازم « الديسكو » ، ثم تنتشر فى أسواق مصر وكأنها معفاة لأنها من الضروريات ... الخ .

هذه الحسابات الكثيرة هى التى استوجبت موافقة هيئة الاستثمار . وكما أن تأخير البيت شهورا وسنوات مأساة وضاد وإفساد ، فإن

قضية ذات أثر كبير على توجه رجل الأعمال والاستثمار الى الأعمال الانتاجية التي يختارها والتي تناسبه .

بحار من ورق

نحن غارقون فى بحار من الورق ! كل معاملة لا بد لها من عشرات الأوراق والتوقيعات ، يتردد فيها صاحب المصلحة بين عدة جهات حكومية فى شتى أنحاء القاهرة .. المعروفة بسهولة التنقل بين شوارعها !

ورغم كل ما تحاوله الدولة أحيانا من اختصار الإجراءات ، فإن شيئا جديا لم يتغير ولا ثورة إدارية ولا أى حاجة !

والقوانين والإجراءات توضع عادة على أساس أن القاعدة أن المواطن أمين ، والعكس هو الاستثناء . وقد وجدت المحلات الكبرى فى الخارج أن ما يضيع عليها من السرقه أقل قيمة مما يكلفها تعقيد الإجراءات وكثرة الأوراق ، وما يرتكبه المواطن المتحایل لا يساوى واحدا على ملئة من الوقت والضائع من المواطن والموظف ، والمال الذى يتكلفه كل هذا .

« وختم النسر ! »

لقد قمت إقرارا إلى جهة حكومية ، فقالوا إنه لا بد من ختم يشهد بصحة البيانات وصحة التوقيع .

وسألت إذا كان ختم مؤسسة الأهرام يؤدى الغرض ، وقيل لى : كلا لا بد من ختم النسر ! مؤسسة الأهرام ، المكان الذى أعمل فيه والوحيد الذى يمكن أن يشهد على صحة توقيعى لا يؤخذ بختمها ، ويؤخذ بختم أى

هذه المشروعات عن طريق سوء التخطيط فأفلس الجزء الأكبر منها ، لكى نعود إلى استيراد هذه السلع الحساسة من الخارج ، فى مجال نحن قادرون فيه على تغطية السوق المحلية ، بل والتصدير إلى الأسواق القريبة فى الخليج .

وهذا كلام بالغ الأهمية . فالمعركة مفتعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص . ويدور حديث طويل عن الدور الذى نتيجته الخطة الخمسية للقطاع العام . وبصرف النظر هنا عن قضية الخطة ، فالمشكلة أنها تعطى القطاع الخاص مسئوليات لا يقدر عليها ، أو تصنع له ثوبا فضافضا لا يتمكن من ملئه . فضلا عن قول رجال الأعمال بأن رأيهم لم يؤخذ مقدما . المهم أن مجالات الاستثمار واسعة .. أوسع من قدرة القطاعين معا ..

ولكن قضية وجود « جماعة ضغط من نوى المصلحة فى الاستيراد من الخارج ، فى مواجهة الذين يعملون فى مجالات الانتاج فى الداخل » قضية بالغة الخطورة . إن الاستيراد سهل ، وأرباحه هائلة . فى حين أن الانتاج هو الجهد الحقيقى ، وما حدث بالنسبة للذين استثمروا فى صناعات الحجاج والبيض والألبان ، جريمة بكل المقاييس . وقد كتبت الصحف ، وصرخ المستثمرون ، ولم نسمع عن علاج ولا حل ولا تحديد مسئولية !

والأمثلة متكررة فى مجالات كثيرة . بعضها سببه الأحوال البيروقراطية التى يواجهها المستثمر المنتج . وبعضها سببه تخبط السياسات والقرارات الاقتصادية ، وسرعة معدل التغيير والتبديل فيها . ولكن تبقى قضية وجود « قوة ضغط » تفضل الاستيراد ، وتستخدم كل وسائل نفوذها المشروعة وغير المشروعة فى هذا المجال ،

جهة حكومية لا علاقة لى بها ولم أعمل بها !

إن المتحائل على القانون يتقن حتى التزوير إذا احتاج الأمر .. والتحايلات الكبيرة يقوم بها القلادرون على ذلك ، الذين لهم صداقات واتصالات تحرك أوراقهم بمرعة الريح ...

أما معاملات ملايين المواطنين العاديين ، فهى التى تعطّل أو تماقّب أمام عشرات الإجراءات والأوراق والشهادات .. والمواصلات والطوابير . والمفروض كما نعرف فى بلاد أخرى أن الأصل هو الأخذ بإقرار صاحب الشأن ، فلذا ثبت كنبه أو تزويره تكون العقوبة أقسى وأشد . ولا يوجد تاجر أو منتج أو مستثمر إلا ويشكو من أن نصف جهده يضيع فى بحار الورق والإقرايات ، والتى تستنفد الصبر وتبديد المال والجهد . والبيروقراطية فى الفكر العالمى تنمو بتنمية لاختصاصاتها ، وجزء كبير من جهود التطور فى العالم يقوم على محاولة عكس اتجاه هذا التيار .

الشركة التى نحفر غير التى نردم

سأروى للقراء النكتة التى تعرض لها أستاذنا الكبير مصطفى مرعى ، بصفته أحد سكان الجيزة : إذ حفرت المحافظة الرصيف ، ومدت مأمورة ما ، فاعتقلت السيارات فى جراجاتها سنة كاملة . فلما ذهب الأستاذ الكبير مصطفى مرعى بعد بحث وجهه إلى الشركة التى قامت بالحفر ، وسألها لماذا لم يردموا ما حفروا ، قالوا له : الشركة التى تتفق معها المحافظة على الحفر ، غير التى تتفق معها على الردم !

سكان « شارع الأفراح » من سكان مدينة

الجيزة أيضا ، يعضون بالنكتة خطوة أخرى : حدث لهم نفس الشيء ، وتلقوا نفس الرد ، فذهبوا إلى المختص فى محافظة الجيزة ، الذى فحص أوراقه جيدا ، وقال لهم : نعم .. الشركة المختصة بالردم لم تقم بما عليها . وقد نفطنا نصوص العقد ووقعنا عليها الغرامة اللازمة !

والناس لا يهمهم توقيع الغرامة ، ولكن يهمهم ردم الحفر . ولكن المحافظة قامت بما عليها : لقد وقعت الغرامة ، ولا يهم أن يبقى الشارع بعد ذلك محفورا أم لا !!

أليست هذه نكتة بيروقراطية أخرى ؟؟

إن نقابة الفنانين التشكيليين ، باسم رئيسها ، أرسلت مستغيث من عمليات « تجميل » الجيزة .. خصوصا بئلك النافورات التجارية .. التى هى إعلانات لهذه الشركة أو تلك !

وقد صرنا فى مدينة الجيزة نزل فى الصباح من بيوتنا ولا نعرف من أى الطرق سنمر ! فهذا مفلق ، وذاك محفور ، وها هنا حفرة .. أما أكوام الزباله فإنها لا تعوق المرور ..

وملاح المدينة تتغير بمرعة . فهذا الركن فى شارع قينى مثلا كان قد حُفر تمهيدا لإقامة مبنى ولم يتم المبنى ، فتحوّلت الحفرة الضخمة إلى « مقب » للسيارات !! .. وميدان « المساحة » الجميل القديم انتهى أمره ، إذ تحول كله إلى موقف سيارات لا نظام له .. المهم أنه يمد حركة المرور .. وكوبرى شارع الدقي صار الأطفال رجالا وهو لم يتم بعد . والأرصفة تراجعت إلى الوراء .. وتركوا الأشجار التى كانت عليها فى نهر

الطريق . والعمارات المخالفة لكل القواعد هي القاعدة .

والجيزة هي الجبهة التي زحفت منذ قديم على الأراضي الزراعية .. ولكنها لم تزحف في نظام .. بل كان زحفها تقريبا فوضويا ، يأكل الأخضر دون أى تخطيط أو تنظيم أو استعداد بالمرافق . ففسارت مدينة الجيزة جزءا من الحوامدية والعباط وسائر القرى .. ولم يحدث العكس !

استجواب هـام لوزير الصحة

لأنتم الموافقة على أى دواء جديد في مصر إلا بعد إجراءات تسجيل معقدة وطويلة . فيعرض الدواء على لجان طبية متخصصة تضم كبار أساتذة كليات الطب . وهي تقرر من ناحية المبدأ إذا كان الدواء لازما لبلاننا أم لا . كما يعرض أيضا على معامل التحليل التى تقرر مطابقتها للمواصفات . وفى النهاية يعرض على لجنة التسعير التى تضم مجموعة من الفنيين والاقتصاديين ، الذين وضعوا من القواعد ما يضمن أن يظل الدواء فى مصر أقل سعرا من الخارج .

وبعد مرور الدواء بكافة هذه الدراسات يعرض على السيد الدكتور وزير الصحة للاعتماد .

إلا أن اعتماد الوزير للكثير من الأدوية الجديدة قد تأخر إلى درجة ملحوظة . والكثير من هذه الأدوية قد تم إنتاجه فعلا وتخزينه فى انتظار الموافقة ، رغم أن هذه الأدوية قد مرت بكافة الدراسات المطلوبة ووافقت عليها كل الجهات المتخصصة .

وعلى سبيل المثال فلن مستحضر

« أدالات » الذى يستورد من الخارج وبيع المستهلك بسعر ٢٧٥ قرشا للعبوة ، يكلف الدولة دعما يبلغ ٧ ملايين جنيه سنويا . وقد قامت إحدى الشركات المحلية بإنتاج مستحضر مماثل تماما ، واقتُرحت أن يباع بنفس سعر المستحضر المستورد (٢٧٥ قرشا) دون أى دعم من الدولة . ولكن هذا المستحضر - وعشرات غيره - مازال ينتظر موافقة الوزير ليخرج من المخازن .

إن هناك أدوية تبلغ قيمتها ملايين الجنيهات تنتظر هذه الموافقة داخل مخازن القطاع العام والقطاع الخاص !

إننا نرجو البت فى هذه القضية .. حتى لا يتكرر القول بأن أجهزة حكومية تهرقل هذه الأمور .. لتبقى السوق خالية أمام الشركات الأجنبية !!!

يقول الدكتور راغب دويدار وزير الصحة إن سياسته المسجلة فى تقريره المعروف على لجنة السياسات ، هى الاهتمام بتشجيع الانتاج المحلى إلى آخر الحدود .

وهو يقول إن مصر قد دخلها فى القطاع العام ، وفى القطاع الخاص بالذات ، بعض أحدث مصانع الأدوية وآلاتها . ولكنه يأخذ على الصناعات الوطنية الجديدة أنها تعتمد إلى إنتاج ما هو موجود عندنا بالفعل ويكثره أكثر من اللازم ، من أصناف أدوية البرد والكحة ، والفيتامينات وما إليها .. مما يرفع أسعار هذه المنتجات تحت مسميات جديدة ، ولا يوفر على البلاد ما تدفعه فى استيراد الأدوية الهامة التى تنقصنا . وهو يحاول توجيهها لهذا الاتجاه ، أى الحصول على حق إنتاج أدوية أساسية متقدمة ، كما حدث فى حالة تصنيع دواء « أدالات » الضرورى لمرضى القلب .

المنأخرة كما يقول المثل الأوربي ليست عدالة كاملة .

والواقع أن هذا الاقتراح يجب أن يلقي الاستجابة بأسرع ما يكون . فهو طلب بالغ الأهمية .. لأسباب أكثر من التي نذكرها مجلس القضاء الأعلى ، أو لعله تدرج من نذكرها .

فأى شخص له أى قدر من الخبرة القانونية يعرف أن أهم عطاء يقدمه القاضى هو عندما يصل من النضج .

وكلما تمكنا من استثمار نضج الخبرة المتعمقة - تغير نمط الحياة والعلاج والصحة جعل من المستين من العطاء الأعظم فى كل المهن والعالم - حصلنا على فائدة أكثر . وقد كانت من المستين هى من « نهاية القدرة على العطاء » بالمقاييس القديمة .

ولكن العالم المتقدم يرفع من التقاعد إلى ٦٥ سنة فى كل المجالات . آخر قرار صدر فى لندن يرفع من عمل المرأة « أسوة بالرجل » فى الأعمال اليدوية إلى ٦٥ سنة ! ..

وكم نتمنى أن نطالب بهذا فى مجالات أخرى غير القضاء . كأساتذة الجامعات مثلا ، وغيرهم . ولو بالاختيار . لولا خشيتنا من « الكوسة » ! وأن تمد الخدمة لمن لا يستحق ، ويحال الأكفاء إلى المعاش للتخلص السريع منهم ...

ولكن تبقى للقضاء أولوية واضحة . فالكمل الهائل من القوانين التى تتزايد بتزايد تعقد الحياة يحتاج امتيعاها إلى زمن أطول . وفهم روح القانون وفلسفته والإلمام بالمطبائع البشرية ، ومواجهة المحامين ذوى الأتعاب

وقد ضربت به المثل فى كلمتى ، إذ تم تصنيع منتهى باسم « أبيلات » ، وقال الوزير إنه قد تم السماح له بالنزول إلى السوق بعد تسعيره . وهو يريد أن يستخدم سلاح التمهير لتشجيع هذا الاتجاه ، وهو الاتجاه الصحيح ، الذى يخلق عننا صناعة دواء أساسية متقدمة ، ويوفر علينا العملات الصعبة بمئات الملايين .

يضاف إلى ذلك تشجيع التقليل من المكون الأجنبى « فى الدواء ، بتصنيع بعض الخامات الدوائية محليا بدلا من استيرادها من الخارج ثم تعبينها فى مصر .

ويقول الوزير إنه فعلا صاحب الحق الأخير فى تسعير أى « دواء جديد » قبل نزوله إلى السوق . ولكن كثيرا من الشركات تتقدم إليه « بماركات جديدة » ، تحمل أسماء جديدة لدواء للزكام مثلا موجود بأصله وفصله فى السوق تحت اسم آخر ! وهو لا يعتبر هذا « دواء جديدا » . وأثره الوحيد بيع « الماركة » الجديدة بسعر أغلى ، أو بعبوة أقل ، والأمران سيان . وهو لا يريد أن تتدفع صناعة الدواء فى هذا الطريق السهل ، غير المفيد للمريض ، وغير المنتج للاقتصاد القومى .

سنة الستين

طلب مجلس القضاء الأعلى مد خدمة المستشارين ، وبعض من فى حكمهم من رجال النيابة العامة إلى من ٦٥ سنة ، على أن يتجدد التعاقد معهم سنويا بعد من الستين . وذلك لمواجهة النقص الذريع فى هذه الشريحة البالغة الأهمية فى الهيئة القضائية ، وما نعرفه من تأخر مدمر فى البيت فى القضايا . والعدالة

ولا أدري متى خفضت هذه السن إلى ٦٠ سنة ، يعكس العالم كله الذى كان يرفع للسن .. ولعل الذين خفضوا السن نظروا إلى سرعة ترقية سائر رجال الملك القضائى . ولكننى أعتقد أن الثمن كان ولا يزال باهظا ، فالخبرات التى تخرجها فى قمة نضجها وعطائها خسارة لا تقدر بمال . وهانحن نرى أن التراكم الرهيب فى القضايا لقة عدد القضاء ، والإسراف التشريعى الذى زاد العبء على كاهل الدرجات الأعلى من التقاضى ، وهى الاستئناف والنقض ، وهذا اللجوء الكثير إلى الدرجات الأعلى من درجات التقاضى - دليل فى حد ذاته على الحيرة القانونية ، وعدم نضج كثير من القوانين .

وكل هذا أدى فى النهاية إلى البطء الشديد فى البت فى كثير من القضايا . والعدالة البطيئة ظلم . وهناك قضايا شهيرة سحقت شخصيات بارزة ، قبل أن يحكم لهم بالبراءة !!

ومتكرة مجلس القضاء الأعلى لا تلقى القول على عواهنه . ولا تطلب رفع سن المعاش بشكل مطلق . ولكنها تضع لذلك كثيرا من الضوابط والقواعد . وهى قد تحدثت طبعاً عن القضاء العادى والنيابة العامة ، ولم تتحدث عما ذكرناه من سائر أجهزة أعمال القانون .

الباطلة يحتاج إلى خبرة أكبر . واستقلال رجل القضاء والنيابة فى أماكن عليا يعززه إطالة مدة الخدمة . قانون المحكمة الدستورية العليا مثلا يحتاج إلى تغيير شامل ليضمن لأعضائها الاستمرار والاستقلال . وفى بعض البلاد لا يحال القاضى فى درجة معينة إلى المعاش أبداً ، وليس فى المحاكم العليا فقط .

تقاعد القضاة

بعد أن كتبت بشأن رفع سن التقاعد بالنسبة لرجال القضاء ، أرسل لى صديق صورة من متكرة نيناها مجلس القضاء الأعلى حول هذا الموضوع ..

وقد ذكرت أنه لا توجد سن للتقاعد فى بعض الحالات ، فى الولايات المتحدة وانجلترا . ولكن المتكرة فيها معلومات أوسع ، عن بلاد تتراوح سن التقاعد فيها بين الخامسة والستين والخامسة والسبعين لمن بلغوا درجة معينة فى ملك القضاء .. فى فرنسا وبلجيكا وسويسرا وألمانيا إلى الكويت والأردن والسودان ودولة الإمارات العربية !

الأغرب من ذلك بالنسبة لمعلوماتى على الأقل ، أن سن التقاعد بالنسبة لمستشارى محاكم الاستئناف المختلطة فى مصر (قبل سنة ١٩٣٦ !) كانت سبعين سنة ، وبالنسبة للمحاكم الابتدائية المختلطة كانت ٦٥ سنة ! بل إن محكمة النقض المصرية عندما انشئت لأول مرة سنة ١٩٣١ ، كانت ٦٥ سنة !



يوميّات هذا الزمان

ميساه النيل

ومنطقة الشرق الأوسط (نهر الأردن وأنهار لبنان ، وغيرها . فالمشروعات الجديدة من جهة ، والاقتصاد فى استغلال الماء وتنظيم استثمار المتاح منه من جهة أخرى ، هى معركة الحاضر والمستقبل ..

وهناك فوق ذلك وضع خاص بالنسبة لمصر . فهذه البلدة التى يخترقها واد ضيق منذ آلاف السنين ، لم يكن يزعمها كثيرا بقاء ٩٧ ٪ من مصر صحراء . ولكنها مع زيادة السكان تنبعت إلى ذلك . وصار جزء كبير من معاركها مرتبطا بمياه النيل : بناء القناطر الخيرية وخزان أسوان وغيره ، وخزان جبل الأولياء وغيره خارج مصر ، وبناء المد العالى بالنم والعرق والحروب .. ولما بعد فى مجال اللحاق بزيادة السكان ، وحتمية زيادة الأرض المزروعة والطاقة الكهربائية بكل أنواعها ، إذا أردنا أن لا نسقط فى وهدة القرون الوسطى !

هذه الزلوية من القضية تلقى علينا مسئوليات ، لا يبدو أن وزير الري شاعر بها . وكيف تحدثه عن القرن القادم وقد رفض الاستماع لحديث للشهور للقائمة .

إننى أعرف أن الحديث هو عن مشكلة صعبة بل بالغة الصعوبة . ولكن لا بد أن تحشد لها الجهود من الآن ، ونحن لا نرى أى شيء حتى الآن .

ولا أتحدث - بالنسبة لماء النيل - عن صعوبة القيام بمشروعات جديدة ، نتكلف المال الضخم ، مما سبق وتحققنا عنه وتحديث الغير عنه ، وإعادة النظر فى التركيب المحصولي .. إلى آخره . هذا كله على صعوبته ليس أصعب من تغيير نظرة المصرى العادى إلى نقطة الماء ..

□
إن أزمة مياه النيل ، لها جانبان :

جانب عاجل وهو الخطر المحدث ، إذا لم تأت فيضان نادر الغزارة - ونرجو الله أن يجيء . إذ وصل بنا وزير الري إلى بابيه ، ولم يعد فى إمكاننا عمل شيء إلا للدعاء . وقد تحدث الرئيس عن هذا الجانب وشرح خطره .

وجانب آجل ، لم يدركه وزير الري بعد فيما يبدو ، وهو ضرورة أن تختلف نظرنا إلى نقطة الماء اختلافا تاما ، حتى ولو رحل الجفاف ، وتوالت الفيضانات العالية واحدا تلو الآخر ..

إن الوزير يعرف ولا شك أن هناك مجموعة دول يمتد فيها حوض النيل وفروعه . نحن نقع عند نهايته ومصبه . ونحن فى مصر كنا أميق فى ترويضه وتنظيمه ، واستثماره فى الزراعة وتوليد الكهرباء . وسائر دول حوض النيل تأخرت فى هذا المجال لوقوعها تحت طائلة الاستعمار حتى وقت قريب ، وتخلفها ، واختلاف الوضع الجغرافى فيها . ولكنها كلها الآن تحاول تعويض ما فاتها . وكل موارد نهر النيل بشكلها الحالى إن تكفى تطلعاتها . والقرن القادم مرشح لأن يكون قرن الصراع على الماء فى أماكن كثيرة منها حوض النيل ؛

بشعب مصر ذى الملايين الكثيرة . ولكى تكون زراعة الصحراء حقيقة لا شعارا .. الماء فى الصحراء قبل رؤوس الأموال وقبل السواعد .

.. وليس أحب إلى القلب من أن يتضمن هذا الحديث عن أزمة مياه النيل ، نعمة متقللة ، ولكننا ندعو الله ولا شك أن يجنبنا شر مأزق كبير حتى نستعد لملاقاة ما ليس منه بد فى السنوات المقبلة . وهذه النعمة المتقللة أجدنا فى هذا الخطاب من أحد علمائنا الكبار :

« الأستاذ أحمد بهاء الدين

التحية والمودة

« كان لاهتمامكم بمسألة مياه النيل وشح الموارد فى السنوات الماضية ، وانخفاض منسوب المياه فى بحيرة ناصر ، الأثر الإيجابى فى طرح قضية « سياسة استخدام المياه فى مصر » .

« ولقد اتخذت وزارة الأشغال والثروة المائية (الرى) إجراءات محمودة لترشيد استهلاك المياه وتقليل الفاقد ، بعد سنوات من غياب هذه الإجراءات . وأود أن أشرح صدرك ، وأخفف عن السيد المهندس وزير الرى ، بتنبؤ علمى فى هذا الشأن :

« يرصد بعض العلماء المشتغلين بعلم المناخ فى العالم شواهد على وجود علاقة «Teleconnection» بين ظواهر الانقلاب الحرارى فى مياه السواحل الغربية لأمريكا الجنوبية (ظاهرة النينو) ، والانقلاب الحرارى فى مياه المحيطات الجنوبية (المتاخمة لآلة القطب المتجمد الجنوبى) ، أى صعود طبقات المياه الدافئة من العمق لتحل محل طبقات المياه المسطحية الباردة ، وبين

إن تغيير عادات الشعوب وما جبلت عليه قرونا طويلة ، ولا تعنى ذكرتها غيره ، من أصعب وأشق الأمور على أى قيادة فى أى بلد .

فى مشكلة الطوب الأحمر - ولو أنها مشكلة ذات بعد آخر ، وهو المصالح المادية - يبقى أن المصرى لم يعرف منذ قرون إلا الطوب الأحمر ! إنه يريد الطوبة الحمراء دون أى شيء آخر . لم يعرف أن بلاد العالم أقامت ناطحات السحاب ، دون أن يكون لديها طمى ، بأنواع أخرى من الطوب ..

كذلك الماء . تعودنا جميعا أن الماء لا ثمن له . ولا حساب له . وأنه كرم الصحراء لا نهاية له . تقنين الماء . توفير الماء . تمشين الماء . إخبار الماء . كلها كلمات غريبة الوقع على الأذن المصرية . مكان المدن والعمارات ، ربما ، يعرفون انقطاع الماء (١) . ولكن الملايين العاملة فى الزراعة والصناعة لا تعرفه .

وإذا كنا مقبلين على عصر جديد تماما فى موضوع الماء لم يسبق له مثيل فى تاريخنا كله ، فهذا يحتاج إلى معرفة جديدة وثقافة جديدة وعقلية جديدة ، وثقاعات راسخة جديدة ووسائل جديدة .

نحن نكتشف ندرة الماء ، كما اكتشف العالم ندرة الموارد عموما فى عشرات السنين الأخيرة . منذ ملايين السنين الجغرافية لم يكن لدى مصر سوى الماء الجارى المتدفق بميعاد لا يختل ولا يتغير . الآن صار علينا أن نعرف أن الماء منذ الآن سيصبح ثروة محدودة . فيها شركاء . ولها حدود فى طرق استخدامها . ولها توزيعات دقيقة لكى نعيش

التقرير يتحدث عن أن سنوات الجفاف ، السبع سنوات المجاف التقليدية فى التاريخ ، تجاوزت لأول مرة الثمانى سنوات لم يهطل المطر خلالها على أعلى النيل فى أثيوبيا وغيرها كالمعتاد .. وقد أنقذ السد العالى وخزان بحيرة ناصر مصر من العطش هذه السنوات ، ولكن مخزون بحيرة ناصر قد هبط إلى أقل مستوى له على الإطلاق بعد هذه السنوات . وإذا استمرت مصر على استخدام مياه البحيرة بالمعدل الحالى فسوف يصبح الأمر خطيرا .. فالمطر الذى كان متوقعا لهذه السنة لم ينزل .

وأول الآثار أن هبوط مخزون بحيرة ناصر عن الحد الحالى سوف يهدد توريينات السد العالى بالبطء ثم بالتوقف . والسد العالى يزود مصر بـ ٤٠ ٪ من استهلاكها فى الكهرباء ، بل إن التوريينات نفسها تكون عرضة للخطر لو عملت .. مما قد يقتضى تخفيض ٦٠ ٪ من إنتاج السد العالى من الكهرباء ، خصوصا مع مقدم الصيف القادم وزيادة استهلاك الكهرباء باستخدام طاقات أكبر فى المكاتب والبيوت من أجهزة تكييف الهواء وما إليها . كذلك فإن الملاحة فى نهر النيل بدأت تتعرض للخطر . فهبوط منسوب المياه فى النهر يجعل الملاحة فيها خطيرة ومستحيلة بالنسبة لبعض السفن ، كسفن السياحة مثلا ، التى تستخدمها مجموعات المصايف فى الأقصر وأسوان .

ولكن أهم الأخطار بالطبع تتعلق بالإنتاج الزراعى فى مصر الذى يعتمد على مياه النيل فقط . فمعظم الخبراء يعتقدون أنه إن يكون هناك مقر من تخفيض مياه الري بنسبة ١ ٪ عن المعدل الحالى لمواجهة الأزمة . وهذا يأتى فى الوقت الذى تعلق فيه مصر أهمية

معدلات المطر فى شرق أفريقيا . ويتبع الانقلاب زيادة الأمطار فى غربى أمريكا الجنوبية ونقصها فى شرقى القارة الإفريقية ، ويتبع استعادة الأوضاع أن تعود الأمطار فى شرق أفريقيا إلى معدلاتها . ولقد حدث هذا الاعتدال الآن . ومن ثم فالمتوقع أن تكون الأمطار التى تسقط على شرق أفريقيا والهضبة الإثيوبية فى الموسم الذى يبدأ فى الشهر القادم أعلى من المتوسط ، ومن ثم يكون الفيضان عاليا وموارد المياه عند أسوان سخية . وأغلب الظن عندى أن هذا التنبؤ سيتحقق إن شاء الله .

لذلك أرجو أن تنتهى وزارة الري لاستمرار إجراءات ترشيد استخدام المياه ، وألا ترتد إلى ما درجنا عليه من إسراف فى سنوات السخاء التى تلت استكمال السد العالى وزادت مخزونه إلى ما يقرب من التمام . كذلك أرجو أن تهتم الهيئات العلمية المصرية بقضايا المناخ وبحوثه ودراساته ، وهى أمور تشغل بال العالم جميعه على نحو بالغ .

د . محمد عبد الفتاح القصاص
كلية العلوم - جامعة القاهرة ،

وهذا استجواب خطير .. للسيد وزير الري .. وهو خطير لأنه خاص بمياه النيل .. فقد نشرت جريدة « التايمز » الانجليزية على صفحتها الأولى ، وتحت عنوان كبير يقول : « مهد الحضارة يجف » .. وتحدثت عن تقرير أعده بيت « ميردلوخ وشركاه » فى كامبريدج ، وهو الذى أشرف على بناء خزان أسوان وله خبرة فى قضايا مياه النيل ، وذلك بناء على طلب للحكومة المصرية ، وقد قدم لها بالفعل ..

ومشروعات أخرى لإعادة استعمال المياه التي تتدفق من المصارف إلى البحر . وكل هذه مشروعات تحتاج إلى سنوات لإقامتها في حين أن خطر شح المياه يجب انتظاره من الصيف القادم .

ومن للخطر حبس المياه من أسوان . ذلك أن هبوط المنسوب بعد أسوان يؤثر على سلامة خزانات أخرى في الصعيد ، خصوصا خزان إسنا - جنوب الأقصر - لأن هذه الخزانات بنيت لكي تتحكم في مياه النيل على مستوى معين .

هذا هو ملخص موجز جدا للتقرير الذي قالت « التايمز » إنه وصل إلى وزارة الري . ونحن نريد من وزير الري توضيحا عاجلا للرأي العام المصري عن هذا التقرير ، وخطط الحكومة في مواجهة الاحتمالات الواردة فيه .

حقيقة الانتماء

من تقاليدنا السياسية القديمة المتوارثة ، إخفاء الحقائق عن الشعب .. وهذا ضد ما نسميه « الانتماء » . فالانتماء لا يتم برف البشائر للشعب وجعله يرقى على مخدة من حرير . ولكن يتحقق بإشراكه في المعلومات ، وبالتالي في المسؤوليات المترتبة على هذه المعلومات . وهذه أيضا هي الديمقراطية .. وهي أخيرا « فن الحكم » .

والحكومة قد تتسبب في كوارث من صنعها ، فتخشى أن يحاسبها الناس عليها . رغم أن هذا لا يبرر الإخفاء . ولكن هناك كوارث ليست من صنع الحكومات . ومكاشفة

كبيرة على زراعة الصحراء مما يحتاج بالعكس إلى مزيد من المياه .

.. ويمضى التقرير الخطير عن مياه النيل قائلا :

والمطر المنتظر على أعالي النيل ، في أثيوبيا وبحيرة فيكتوريا ، كان معناه أن السد العالي قادر على تخزين ما يساوى كل ما تحتاجه مصر من مياه طيلة سنتين كاملتين . الآن المطر يقل ، وبحيرة فيكتوريا تنكمش . ومنذ ١٩٧٩ والمطر يقل باستمرار . وفي اللحظة الراهنة والمستوى على أعلاه بعد الأمطار الموسمية ، فكل المخزون لا يزيد على ١٧ مليار متر مكعب ، في حين أن مصر يمكن أن تستهلك ٥٥ مليار متر مكعب !

ويقول التقرير إن ثمة تغيرات في الطقس تحدث في منطقة نصف الكرة الجنوبي . فقد زادت درجة حرارة المياه نصف درجة في حين أن المياه في النصف الشمالي هبطت حرارتها نصف درجة . هذا التغير نقل منطقة « حزام المطر » قليلا في اتجاه الجنوب . وإذا ثبت أن هذا التغير والانتقال سيكون دائما فمعنى ذلك هو حرمان النيل نهائيا من نسبة كبيرة من موارده المائية .

هذا التقرير كما تقول « التايمز » قد وصل إلى المسؤولين في وزارة الري والأشغال العامة حتى يقرروا من الآن السياسات اللازمة لتقليل أثر شح المياه المتوقع .

ويقول التقرير الاتجليزي إن هذا الموقف يحتاج إلى قرارات حاسمة فورية . فمن الحلول الممكنة مثلا ضرورة إقامة خزانات عند رشيد لكي تحول دون مياه النيل التي تصب في البحر الأبيض المتوسط .

حتى لا يصدموا

أحسن المهندسين عصام راضى وزير الأشغال والموارد المائية صنعا ، حين جاء رده سريعا على تقرير بيت الخبرة الانجليزى الذى نشرناه عن الأخطار التى تهدد بشح ماء النيل . وإن كان حديثه الذى جاء فى : النادى السياسى للحزب الوطنى ، قد نشر فى الصحف مقتضبا . فلم يطفىء حديث وزير الموارد المائية ظمأنا تماما ، لأنه أبقي مصادرها قلنا إلى حد كبير .

قال الوزير : إنه تم اتخاذ إجراءات لتوفير المياه اللازمة لموسم ٨٧ / ٨٨ . وأن الوزارة اتخذت عدة إجراءات للإقلال من كمية المياه التى تنهب إلى البحر الأبيض المتوسط ، وبحث إقامة سد فى رشيد كأحد المشروعات المدروسة لتخزين مياه السدة الشتوية اللازمة للملاحة والكهرباء فى البحيرات الشمالية ، حتى لا تصب فى البحر ... فبقى أن أسأل - وقد أشار التقرير إلى ضرورة إقامة هذا السد - وليطمئن قلبى ، هل أدرج هذا المشروع الضخم فى الخطة الخمسية الجديدة أم لا ؟ وما هو رأى الوزارة فى مشروعات الاقتصاد الأخرى كإعادة استخدام مياه الصرف بعد معالجتها ؟

وأكّد الوزير أن محطة السد العالى لتوليد الكهرباء ، ستأثر بعض الشيء ولكنها لن تتوقف . إذ أنه يمكن توفير المياه لإدارتها هذا العام والعام المقبل . وهذه أخبار جيدة . وإن كنا لا نشارك الوزير نقاؤه تماما ، بسبب الزيادة المتصاعدة الهائلة فى استهلاك الكهرباء . وهنا نلفت النظر إلى أن الخلاف الأساسى بين توقعات وزير الموارد المائية ، وبين التقرير الذى نشرناه ، هو فى عنصر

الشعب بالحقائق فى كل الحالات تعلم الناس أن يصدقوها وأن يخالفوها ويؤيدوها .

وما حديث التغيرات العالمية فى الطقس بالخيال العلمى بعد . ولكنه حديث حقائق تتوالى على الأرض ولكن عبر آجال طويلة جدا . ونحن فى مرحلة من هذه المراحل . والمجاعات التى تتوالى عند منابع النيل فى أثيوبيا والسودان بسبب قلة المطر ، واحتمال انتقال ، حزام المطر ، الذى أشرت إليه نقلا عن التقرير الانجليزى ، حدث لثمانى سنوات متواليات ، وهو حديث حقائق . وبالتالي فالأخطار التى أشار إليها بيت الخبرة الانجليزى فيما نشرناه أخطار واردة . ويجب التفكير من هذه اللحظة على ضئونها . فشح نهر النيل يؤثر على الزراعة والصناعة ومياه الشرب والطاقة الكهربائية ، وكل شيء . وقد قالت جريدة « التايمز » إن هذا التقرير وصل إلى أيدي وزارة الترى المصرية ، ولكن أحدا لم يقل لنا شيئا عنه . وقد نشر فى انجلترا قيل أن ننشره هنا فى مصر . ولم نسمع أن الدولة حشدت جهودها لمواجهة هذه المشكلة الواقعية الخطيرة . ولم نر الحكومة تدعو الخبراء فى كل مجال للبحث . ولا جلسات خاصة على أعلى مستوى للدرس . وفوق كل هذا ، لم يحط الرأى العام علما بالأزمة حتى يتهيأ لها ، ويتقبل أى إجراءات بجدية ، ويتخلى عن روح التسيب والاستهتار العامة . وهذا هو الانتماء الذى تصنعه الشدائد ، ولا تصنعه أحاديث وأغانى التليغزيون .

إن الدولة القائمة بواجبها هى الدولة التى لا تفاجأ . وفى عصر العلم والتقدم ليس هذا بالأمر الصعب . إنما صار أمرا ضروريا .

جريدة التايمز الانجليزية ما نشر من تقرير بيت خبرة عريق عن نهر النيل ، تقرير قالت الصحيفة إنه كتب بناء على طلب الوزارة المصرية ، وأنه وصل إلى الوزارة .. ونحن مع الأسف الشديد وغير تجارب متوارثة ، تعودنا أن نصق جريدة التايمز حتى إذا تعارض مع ما نقوله وزارة مصرية ؟ ...

هل كان المفروض أن أقرأ هذا ولا انفعل به ، ولا أنقله إلى الرأي العام المصرى ؟ ولا أقرع الأجراس ؟ ... إننى لأكون وقتها خائفا لواجبى ، ومهنتى ، ومسئوليتى الأولى أمام الرأي العام .. ولأن تكون من الأبقاق التى تنشر كلام الحكام دون مناقشة !

ومن المؤسف أنه مازال لدينا من يعتبر مصارحة للرأى العام ، وتنبيهه ، وإشراكه فى المسئولية ، « ببلبة » وتشكيكا وترويعا !!

وهذا يدعونى إلى أن أكرر أن جوهر ما قاله الوزير لم يتعارض مع جوهر التقرير المنشور فى الصفحة الأولى من التايمز . وأن الخلاف هو أن الوزير تحدث عن مستقبل يمتد إلى سنتين ، الموسم القادم والذى يليه ، والتقرير يتحدث عن عشر سنوات مقبلة ، وعن تغيرات أبعد مدى .. وخلاصة كلام الوزير : « نحن نعرف ما فى التقرير ولا جديد فيه . . ولكننا نحن الرعية لا نعرف ! ونريد أن نعرف ! ويجب أن نعرف !

وقد تحدث الوزير عن المشروعات المعدة لمواجهة احتمالات المستقبل . وهذا عظيم . ولكن ، ومرة أخرى ليطمئن قلبى ، هل هذه المشروعات ، كسد رشيد ودمياط ، ورد عنها شيء فى الخطة الخمسية الجديدة التى بدأت

الزمن الذى نتحدث عنه . تلك أن التطمينات التى جاءت فى حديث الوزير تنصب على السنتين القادمتين . وما جاء فى التقرير الانجليزى يتحدث عن نطاق أبعد من ذلك . ومشروعات أساسية كاللرى والكهرباء والطاقة ، تحتاج إلى أن تكون محسوبة إلى خمس سنوات على الأقل ، ولا أقول عشر وعشرين سنة ، حين يتعلق الأمر بنهر النيل من شتى جوانبه .

ومشروعات بحجم نهر النيل لا تستغرق سنة ولا سنتين ، ولا حتى خمس سنوات . ومن المهم جدا ، إلى جانب مراعاة ذلك ، ما تحدثنا عنه من ضرورة إعلام الناس بالمشكلة ، وجعلهم يتابعونها ويشاركون فيها من الآن ، بدل أن يواجه الرأي العام بعد سنتين بما يصنعه !

ماذا نتوقع ياسيد الوزير ؟

إننى أكتب من بعيد ، من باريس ..

وكنت قد كتبت تعليقا ، غاية فى الإيجابية والنوق والتجاوب ، على ما نشر عن لسان المهندس عصام راضى وزير الأشغال والموارد المائية ، مما قاله فى « النادى السياسى » للحزب الحاكم ..

وبعد ذلك قرأت حديثا للوزير ، شغل صفحة كاملة من الأهرام ، أكثر تفصيلا ...

وما أزعجنى هو استخدام الوزير فى حديثه لعبارات « البلبلة » و « إنارة الشكوك » و « ترويع الرأى العام » ..

.. وماذا نتوقع ياسيدى الوزير من مثلى ، ككاتب ، حين يقرأ فى الصفحة الأولى من

« مدير معهد بحوث توزيع المياه وطرق
الرى » .. يتحدث فيه عن أشياء مهولة ! :
تحديد مساحات زراعة الأرز - إيقاف
المزارع السمكية - تشفيل الآبار
الارتوازية - الاتجاه إلى نظام الرى اللبلى -
استغلال المياه الجوفية ...! يا للهول ! فكلها
كما ترى عناوين وتساولات ضخمة وتحتاج
إلى جهود جبارة . ولم أنكر كل ما جاء فى
الحديث ، ومع ذلك فزميلنا « خميس البكرى »
يبدأ هذه الصفحة كلها بمبارة « بعيدا عن مقال
التايمز وزوايا الإثارة وتهويل » ..

لماذا بعيدا ؟ ولماذا هذا « التلقيح »
وما نشرناه هو ما دفع إلى هذه التصريحات
والبيانات والأحاديث ؟ وكل ما نشر من
إجراءات خطيرة يجب التفكير فى اتخاذها ،
كان بسبب هذا النشر الذى يسميه « زوايا
إثارة وتهويل » !.. لم هو يريد صحافة « كله
تمام يا فندم ! » ، ولأنه لا يجوز مناقشة الدولة
أو مكاشفة الرأى العام ؟ وكما قلت سابقا ، فإذا
كانت الدولة على علم - وعلى استعداد وهو
الأهم - بكل هذا ، فالرأى العام ليس على
علم . ولم نر من هذه الاقتراحات شيئا . وهذه
« الإثارة » يكفى أنها أعطت الرأى العام
علما ، ووضعت هذه القصة على جدول
اهتماماته ، منذ الآن ، وهو الأمر الذى يجب
أن يكون .

هذا الوزير يجب ان يستقيل

أعلن رئيس الدولة فى خطابه الأخير ،
بكلمات صريحة قاطعة ، أن خطر هبوط
موارد المياه صار خطرا حقيقيا . وأتينا نواجه
تحديا كبيرا مفاجئا فى نقص مياه الشرب

منذ أسابيع ، أم أنها مشروعات فى
الأدراج ؟ .. فكلال الوزير المنشور ترك هذه
النقطة غامضة . وأرجو أن يكون تخوفى فى
غير محله . وأن تكون قد دخلت فى نطاق
التنفيذ ، وهى مشروعات تستغرق بالطبيعة
سنوات طويلة .. ونفقات باهظة ..

لماذا هذا « التلقيح »؟

وصلت إلى لندن ، لأجد الحديث منتشرا
عن نهر النيل مما أشرت إليه من قبل ، وحلا
لل بعض أن يسمى هذا « إثارة ! » . فإلى جانب
تقرير بيت الخبرة الانجليزى المقدم للحكومة
المصرية ، والذى نشرته جريدة التايمز ،
وكان مصدر ما كتبه هنا .. قدم إلى الأصدقاء
فى لندن مقالا آخر حول نفس الموضوع فى
جريدة « الديلى تلجراف » ، و« برىد القراء فى
« التايمز » من « عواجز المهتمسين
الانجليز » الذين عملوا فى نهر النيل ، محمل
بالاقتراحات ، وحديث فى التليفزيون
الانجليزى ... الخ .

إن نهر النيل ليس أكبر نهر فى العالم ،
ولكن نهر « الميسينى » ، الأكبر منه ، ليس له
نفس المكانة فى ضمير العالم .. فكل تلميذ فى
أى مدرسة فى الدنيا قرأ عن نهر النيل ، لأنه
كان فعلا مهد الحضارة الانسانية كلها ، وحوله
قامت أول دولة مركزية مبدعة فى التاريخ .
فهو جزء من تاريخ الحضارة الانسانية كلها ،
فليس من تاريخنا نحن فقط .

وقرأت فى « الأهرام » تحقيقا ممتازا أجراه
زميلنا - الذى لم أشرف بمعرفته شخصيا -
« خميس البكرى » فى صورة حديث هام
ومفصل مع الدكتور محمد عبد الهادى راضى

وقبل ذلك كتب كبار خبراء الري محذرين . وقال المهندس إبراهيم زكى قناوى : اخبر ما فى اليد حتى يأتبك ما فى الغد . وقال إتنا نعيش فى انتظار أمطار يوليو على هضبة الحبشة كمن ينتظر حكم المحكمة بالبراءة أو الإعدام .

وثبت أن كثيرا من أجهزة وزارة الري ووزارة التخطيط نيهت إلى هذا ، وقامت الاقتراحات والدراسات والمشروعات ... فالوزير كان يعلم ، ولكنه حتى حين أذعنا الحقيقة حاول إخفاءها ، وحاول نفى أى خطر . وغرزت سفن السياحة بالفعل فى النيل ، وسكتنا حرصا على موسم السياحة !

كان الوزير « متوكلا » ، وليس متوكلا على الله ، فانه تعالى قال : فإذا عزمتم فتوكل على الله . - وهو لم يعزم إلا على الانتظار والسكوت وإخفاء الحقيقة ، وفى ماذا ؟ فى أخطر ما يمكن أن يمس حياة البلاد . لأبسط من هذا يستقيل الوزراء فى أى بلد فيه احترام للمسئولية والرأى العام ، يستقيل الوزراء وليس المستوزرون ، ولكن هذا لا يحدث فى مصر ..

والرى والطاقة الكهربائية . وتحدث عن كوب الماء ونصف كوب الماء . وعن احتمال قطع الكهرباء عن عدد من القرى ... وأنه لابد من إجراءات عاجلة لترشيد استهلاك الماء .

ومنذ ما يقرب من سنة تحدثنا عن هذا الخطر ، وقلنا إن العالم كله يتكلم عنه إلا مصر ! وطلبنا وزير الري بأن ينشر ما فى أدرجه من تقارير ، وأن يوضح هذا الأمر . ولكنه ملأ الصحافة كلاما يتهمنا بالبلبله وتهيج الخواطر ! وإثارة البلبله ليست من بضاعتنا . ولم يكن هذا الخطر مباغتاً ، ولا كنا أول من تحدث عنه : فالأمطار شحيحة منذ ثمانى سنوات . ومستوى الماء فى السد العالى يقل من سنوات . وليس مطلوباً منا أن نعرف ذلك ، لأن لدينا وزارة للرى ، ووزيرا للرى مهمته أن يكون أول من يتنبه وينبه . وأكرر : منذ سنوات وليس من هذه السنة وحدها ..

فمنذ أكثر من سنة ووزير الكهرباء يملأ الصحافة ضجيجا مخزرا ومنذرا من أزمة فى الكهرباء ، وكلاما . عن احتمال سنة من الظلام . وعن احتمال توقف توربينات السد العالى بالكامل إذا هبط معدل الماء إلى مستوى معين . ولم يهتم أحد ربما لأن المسئول عن الماء غير مهتم .



يوميات هذا الزمان

الجمال النشيط

المستقبل : لقد قابلتهم مرة واحدة . وطلبوا
منى طلبا واحدا فقط ! وهو : أنه كلما خلا
منصب في الدولة مهما صغر .. وأُنتمت لى
عدة أسماء مرشحة لى اختيار من بينها .. أن
اختار أسوأ المرشحين !

انتهت القصة ..

والعبرة فيها : أن أى دولة تسير على
رأسها وتتكبر بقنميتها لابد أن تخرب !

ولا يمكن أن تتقدم بل إنها سوف تنهقر
على مدى الزمن .

ولست أتحدث هنا عن مخابرات
أو غيره ..

ولكن أهل « الجهل النشيط » وصلوا فى
بلادنا إلى كثير جدا من مراكز التأثير كبيرها
وصغيرها .

وهذا ما يجعل الإصلاح بالغ الصعوبة .
بعد أن تراكمت أهرامات من عدم الكفاءة ..
فكل فرد لا يأتى إلا بمرووس أقل من
مستواه .. حتى قاع الهرم ..

أنا الغريق فما خـــــو من البلب

إننا - كشعب - نهتم أكثر بمن سرق ومن
نصب !

مع أن هناك من جرائم « الترك » والإهمال
ما هو أبشع وأجدر بالاهتمام والمحاسبة من
جرائم « ارتكاب » المارقة والنصب .

إن إعطاء الوعود الكاذبة ، والغرق فى
ضبابها ومخدراتها ، جريمة أكبر من سرقة
عشرات الملايين من الجنيهات .



سألتنى : ما معنى تعبير « الجهل
النشيط » ، الذى اعتبره أحد أكبر عوامل
تعطيل النهضة بل والتقدم فى كل بلد ..

وأجبته بقصة قصيرة ، سميت اسم مؤلفها
الأمريكى .. سأحاول « ضغطها » فى هذا
الحيز .

القصة - الخيالية ههنا - تدور فى بلد
شيوعى ما . وعلى رأس السلطة طبعاً
سكرتير عام الحزب ، ورفيق نضاله القديم
رئيس الوزراء . ومن حين لآخر تتور شبهاً
لدى الحزب أن رئيس الوزراء على صلة
بالمخابرات الأمريكية ! ويتحرى الحزب هذا
الأمر سرا فى كل مرة ، ولكنه لا يعثر على
شبهة دليل .

ويبلغ رئيس الوزراء من الشيوخة -
فيطلب من زميله وصديقه سكرتير عام
الحزب أن يسمح له بالتقاعد والسفر للإقامة فى
أيامه الأخيرة فى الخارج . ولأول مرة يفتح
سكرتير الحزب زميله بالمر . ويمتطفه أن
يقول له الحقيقة ، ويقسم له أنه لن يرويه أى
مخلوق .

وفاجأ به يقول له : نعم كنت من سنوات
طويلة أعمل لحساب المخابرات الأمريكية !
ونهل الرجل وقال له : ولكن كيف ؟ لقد
راقبتك بشدة مرات كثيرة ! وقال للرئيس

التعليق على مع المجارى

من أكثر النكت شيوعاً في مصر ، تلك النكتة التي يرددونها المسؤولون عندما تفاجأ بانتهايار في المواسير ، أو أسلاك التليفون ، أو أى مرفق من المرافق الأساسية .. إذ يجيء للرد الرسمي عادة يقول : إن السبب هو « لنتهاء العمر الافتراضى » للمواسير !

النكتة هنا هى أن المنطق مقلوب رأساً على عقب !

فلو كانت هذه الأشياء بخون عمر افتراضى ، أو لا يوجد دليل يسجل فيه عمرها الافتراضى .. فقد يكون من حق الأجهزة الرسمية أن تفاجأ بالانفجارات مثلاً !

وخريطة « العمر الافتراضى » للمرافق الأساسية ، وذات الخطورة ، كالمياه والمجارى وشبكات الكهرباء وخطوط السكك الحديدية ... إلى آخره ، يجب أن تكون موضوعة دائماً تحت نظر المسؤولين ، وأن تكون الأجهزة المختصة قادرة على ضبط جرس الإنذار فى اللحظة المناسبة .

وهذه نقطة أخرى تحتاج إلى تحقيق : هل قام المختص بطق جرس الإنذار فى الموعد المناسب أم لا ؟ وهل أستمع المسئول الأعلى لهذا الجرس أم لا ؟

إن المسألة لم تعد نكتة ، وقد صارت فضيحة عالمية حتى تخصص لها جريدة « النيويورك تايمز » مساحة فيها ، وتشغل وكالات الأنباء العالمية نفسها بها .. تماماً كأخبار الحروب والكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين ..

إن إهمال مراقبة الحياة الأساسية للمواطنين ، دافعى وموردى ميزانية الدولة كلها ، وتركهم يفرقون تدريجياً فى بحار الأزمات المهنية ، حتى تصل إلى المجارى ، وعدم الاهتمام بها .. طالما كانت طرق أهل السلطة مفروشة بالزهور ، فإذا ضاقت فقد ظهرت الهالكويات ، التى كانت توهم راكبيها أن البلد فى تقدم ، لأنهم فى تقدم !... إن هذه هى الجرائم السياسية للكرى .

وحيث كان يندك كاتب طريقة إدارة الدولة لاقتصادها ومواردها ، كان يعتبر هذا حقاً واستغلالاً لآلام الجماهير ، فى حين أن القضية هى أن لا نصل إلى هذه المواقف المفجعة ، ولا نحتاج المجارى عاصمة نفد حضارتها ، بينما يتحضر الذين كانوا وراعياً بقرون .

إن الذين يأكلون الخبز الفاخر وينسون شكل رغيف الشعب ، والذين ينفقون عرق الناس فى استيراد أفخر الثياب والكماليات وينسون ملابس الشعب ، والذين يسمرون هم طبقة نخيلة ، مبتذلة الرخاء والثراء ، ويظنون أن هذا هو حال الشعب . إن هؤلاء الذين قاموا على وضع وتنفيذ هذه السياسات ، هم المتهمون الأساسيون ، وما أصحاب الملايين الحرام إلا مستغنين من الغرس التى أتاحتها لهم هذه العقلية وهذه النفسية .

ثم يطالبون المواطن الذى لا يجد حتى الماء ، ولا الصرف الصحى ، أن تتخلص نفسه من « الحقد » .. أى حقد بلسادة ، وقد صارت هناك ملايين لسان حالها : يقول : « أنا الفريق فما خوفي من الببال ! »

مجارى القاهرة رفضوا أن يكشفوا عنها لبيت الخبرة المكلف . ولكنهم بعد عناء طويل وطرق ملتوية تمكنوا من الكشف عنها لمعرفة حالتها بالضبط ، وقد تبين للخبراء الانجليز أن مادة صلبة من الفضلات قد تكونت حتى وصلت إلى نصف عمق المواسير .. نتيجة لعدم صيانتها . وقرر الخبراء خمس سنوات أخرى قبل أن تُسد المجارى تماما ! وقال لى إن المجارى كلها سوف تطفح فوق أرض القاهرة .

« وقد قدمت هذه الدراسة إلى وزير الإسكان فى ذلك الوقت . وسعى الخبراء الانجليز لمقابلة أى مرجع أكبر لشعورهم بالخطورة البالغة للموضوع . ولكنهم لم ينجحوا فى ذلك . وقد سافروا بشعور أن المسؤولين غير متبنيين إلى خطورة الموقف .

« احتجنا فى عملنا مع الخبراء الانجليز بشأن موضوع المياه والمجارى ، إلى خرائط للمباني السكنية التى يعد على أساسها السكان فى التعداد الجديد . وكانت الخرائط لا وجود لها ، وأسلوب التعداد فضيحة عالمية لاستخدام وسائل تقدير خاطئة .

« وبعد فترة قصيرة قرأت أن فريقا من الخبراء الأمريكيين قد وصل لعمل نفس الدراسة وتعجبت للغاية . فلماذا يطلب المسؤولون دراسة أخرى عن نفس الموضوع ؟ ولمصلحة من تضيق الوقت ؟ ولماذا لم يقرع المسؤولون ناقوس الخطر ولم يفعلوا شيئا منذ خمس سنوات ؟

« ثم قرأت فى أهرام ٢٥ / ١٢ - أى منذ أسبوع - خيرا عن خبراء أمريكيين جاءوا لنفس الموضوع ! ولأنهم قاموا من عدة أشهر بمعاناة مأسورة للجيزة وصورها تحت

إن ما نشر فى أنحاء العالم خلال أسبوعين عن مأساة المياه والمجارى فى الجيزة ، كفى لاتخاذ قرار بإغلاق كل مكاتبنا السياحية فى العالم لمدة سنة على الأقل ، وتوفير نفقاتها .

وقد ظهرت مسألة المجارى على أنها إحدى الأولويات منذ ما يزيد على عشر سنوات على الأقل . هذا غير أحياء القاهرة - ومساكن المدن - التى تتعشى مع المجارى دون انفجار مواسير .. لأنه لا توجد فيها أصلا مواسير ، أو كانت فيها ثم ذابت عبر الأجيال ! ولكنها أحياء تسمى فى قاموسنا « الأحياء الشعبية » ، فليس لها صوت مرتفع ، ولا يسكن فيها وزير ولا مدير ولا كاتب تحرير !

الكارثة المتوقعة

« تحية طيبة .. وبعد

« لقد فجعت لسماع حكاية انفجار المجارى بالجيزة . ذلك أن لى صلة قيمة بالموضوع . فقد كنت أعمل مع الدكتور فؤاد هاشم وزير الاقتصاد السابق مع أحد بيوت الخبرة الانجليزية لتحليل طريقة استهلاك الماء ، وحركة المجارى ، بالنسبة للقاهرة الكبرى التى تشمل الجيزة .

« لقد عشت تجربة هذه الدراسة ، وكان بنى وبين كبير الخبراء الانجليز « فردريك كولبورن » ، أحاديث طويلة عن الكارثة المتوقعة ، وكان ذلك سنة ١٩٧٨ ! وقال لى الخبير الذى كنت أعمل معه مباشرة ، إنه لا ينالم ليلا لقلقه الهائل من حالة المجارى بعد أن أحب هذا البلد وأهله .

« وقال لى الخبير يوما : إن المسؤولين عن

فزع غير إنسانى ، فزع لا يمكن وصفه ، كان آخر ما شعرت به قبل أن تموت !

وقالت : إنها نذرت حياتها ووقتها للاهتمام بكل عمارة منهرة ، ولقضية هذا النوع القاتل من الفساد . وأنها بعد أن قابلت كل المسؤولين ، بدأت تطبع منشورات وتوزعها على الناس . لعل رأى العام يهتز .

لقد فقدت مساندتها وأعصابها وسلامتها نفسها ، ولم يبق إلا أن تفقد عقلها . لأن سقوط كل عمارة يعيد إليها مشهد وجه أينتها وهم يشدونها من تحت الركاب .

إن انكار أن الفساد قد نخر فى مجالات كثيرة لا فائدة منه الآن . وقد تسرب إلى مهن بأكملها ، ولا نريد أن نزيد حتى لا تقع تحت طائلة قانون العقوبات .

والذين بدأوا الحملة على الفساد ثبت أنهم كانوا على حق . بل إن ما ظهر ، وما يتكشف مع كل عمارة منهرة ما كان ليخطر لهم على بال . وقد تحملوا حملات السب والشتم والتخوين والتهديد بهم الكفر والإلحاد ، ون أن يتحدث أصحاب هذه الحملات مرة عن « الموضوع » ، عن « الوقائع » ، عن « المظاهر المادية » ، كسقوط العمارات .

لقد سادت قيم غربية بين الناس ، لم تعط القانون أجازة قصب ، بل طردته واحتقرته ودأسته بالأقدام . وأخذتهم العزة بالإثم ، وصار التباهى بالمال الحرام مألوفا - وباللمجب - لأن القيم الغربية ترى فى هذا شطارة .. وترى أن كل من وقع تحت هذه الأنقاض من كل نوع ، خائب ! .

الأرض . ومازلت أقصاها : لماذا يتابع الخبراء الأمريكيون هذه الدراسة كل هذا الوقت ، أم أنهم خبراء آخرون ؟

« أيام عملى مع الخبراء الانجليز - قيل خمس سنوات - كنا نحس أن المسؤولين لا يريدون إدراك خطورة الأمر . وإننى أخشى الآن أن يتم « ترقيع » مؤقت لمواسير المجارى فى منطقة واحدة من القاهرة الكبرى ، أو استخدام أى « مسكنات » لن تحل شيئا من المشكلة الخطيرة . ويستمر استخفاف المسؤولين بها .

« إن هذه قضية إهمال قومية خطيرة لا بد أن تدرس على أوسع نطاق .. وارجعوا إلى تقارير الخبراء الانجليز ، ومستعدة لتقديم كافة البيانات » .

□ انتهت التلخيص الشديد لرسالة الدكتورة أميرة البسيونى ، أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد فى جامعة الملك عبد العزيز فى جدة .

وأخذتهم العزة بالانتماء

السيدة « بكرى » سيدة فاضلة . لها ابنة ، ماتت هى وحفيطان ، تحت أنقاض العمارة التى انهالت فى الجزيرة قبل سنوات .

قالت لى : لقد حكم على صاحب العمارة بالسجن ثلاث سنوات . ولكن لا شيء يعوضنى عن موت ابنتى وحفيبتين لى بعد شهر واحد من الإقامة فى العمارة . إنكم تقرأون عن الذين يخرجونهم من تحت الأنقاض وكأنهم أرقام . ولكنى أعيش بصورة ابنتى وهم يخرجونها ، وقد ارتسم على وجهها

البلد محتاج الى حمام بخار

وقد يكون هاما أن نضيف إلى قانون الجنايات مواد عن جرائم أخرى تعتبر « مخلة بالشرف » ، وتشدد لها العقوبة ، بعد أن ظهرت صور إجرام لم تخطر على بال .

ثم .. لماذا يمكن الذين تم إخلأؤهم في الفنادق ، أو في شقق أخرى على حساب المحافظة .. وهو إجراء مشكور من المحافظ .. أى على حساب الدولة ، وليس على حساب الذين يثبت تسببهم في الكارثة ؟

البلد محتاج إلى « حمام بخار » يخرج من جسمه السموم التي تسربت إلى مسامه .

سلسلة الجبن

حكاية الجبن التي تنشر الصحف تفاصيلها يوميا تشغل الناس ! وأقصد الجبن الذي هو سيد الطعام .. لا الجبن الذي هو سيد الأخلاق !

والدلالة الخطيرة التي يتناولها الناس في شتى مجالسهم هي : فساد النعم .. لا فساد الطعام .. وهل يمكن تسرب كل هذه الكميات ، وتتكدس المخازن ، دون « حماية » .. إلى آخر كل ما يسمعه كل قارئ ، وأرجو أن يكون واصلًا إلى سمع كل مسئول . فالمسئولية فيها مادة « شمعية » تحول دون وصول الأصوات إلى الأذان التي يجب أن تصل إليها ..

وهناك ناس يرفضون الاعتراف بأن هذا الشعور أمر خطير ، يجب معالجته - كما نقول دائما - بأن يأخذ العدل مجراه حتى التهاية .. لا بلقاء كباش غداء للناس .. تلهيهم وقتا ، حتى تروح رائحة الفضائح من جديد كما

العمارات المنهارة مرة أخرى ! في كلية الحقوق كانوا يعلموننا أن جريمة قتل للتأثر مثلا ليست « جريمة مخلة بالشرف » ، فصاحبها يمكنه أن يمارس حياته العادية بعد قضاء مدة العقوبة . في حين أن مخالفة عقوبتها غرامة ٢٥ قرشا قد تكون في نظر القانون « مخلة بالشرف » ، فلا يجوز لصاحبها أن يلتحق بعد ذلك بوظيفة مثلا . وكان المثل التقليدي الذي يذكره لنا أساتذتنا هو « غش اللبن » .. لأن هذا عمل يسيء إلى صحة و غذاء الأطفال .

فماذا عن أصحاب « الأسمنت المغشوش » ، و « حديد التسليح المغشوش » ، والذي يودي بحياة الناس ، ويستأصل أحيانا أسرا بكاملها .. والغش هنا بالملايين لا بالملايين ؟ ..

هل « انهيارت » نظرة الدولة ، والمجتمع والناس إلى القانون والجريمة والعقوبة إلى هذا الحد ؟

لا أحد بعد توالى هذه الاتهامات يمكن أن يقول إنها « حالات فردية » في كل مجتمع .. كلا ، إنها حالة فساد أفرخت هذا الذي نراه ، ولا مفر من معالجتها من الأساس ...

إننى أقترح أن تجرى عملية مسح لكل العمارات التي بنيت في السنوات الأخيرة .

وإننى أطلب من أحد الخبراء أن يكتب لنا دراسة أو مقالا عن هذه العمارة بالذات .. كم كلفت أصحابها .. وكم معدل الريح بعد أن نشرت الصحف أن شققها بيعت بمبلغ ١٢ مليون جنيه ؟! فهذا يمثلنا « فكرة » عن أسباب التضخم ، وإلى أين تتجه أموال التضخم التي يدفعها الناس لحملهم ..

وجبات المدارس البسيطة التى تعتمد عليها العائلة البسيطة : كدعم ، غذائى غير مباشر . ويقالات الأحياء الفقيرة . كما تسلمت قبلها معلبات القلط والكلاب ، المكتوب عليها بحروف أجنبية ، إلى أماكن يرتادها من لا يعرفون لغات أجنبية .. ولا عربية ربما !

الأمر الثانى : أن الإنقاذ جاء من القطاع العام : للقطاع المنزل المهان ! لأن القطاع العام مهما قيل ، فهو لم يبع طعاما فاسدا للتلاميذ ، ولم يستورد معلبات القلط والكلاب لتباع للامنين ..

وصنع مثلثات الجبن المطبوخ لا يحتاج إلى تكنولوجيا عالمية لمنا فى مستوياتها . وهى إذا كانت تباع فى السوق بالآلاف فى تورد للمدارس بالملايين ! ومن هنا يأتى الثراء الفاحش للفاقد .. الثراء الحرام لا الحلال ! فلماذا لا نصنعه كله محليا ؟

وحتى هذه المحنة لم تجعل أحدا ينكر القطاع العام بخير . ولكن استمرت مؤامرة الصمت لحماية السوق الأجنبية فى غير مكانها ، ولا مجالها ، ولا ضرورة تضطرننا إليها . حتى اضطرت شركة القطاع العام التى أنقذت الموقف أن تنشر إعلانا مدفوع الأجر فى الصحف تقول فيه إن انتاجها هو ماركة محددة إسمها « نستو » ، وأنه ليس كل مكعبات الجبن إسمها « نستو » .. كما يجرى القول على أسنة البسطاء ، وكما أخطأت بعض الصحف ! وأنه منذ سنوات طوال لم يبلغ عن مثلث جبن واحد فاسد منها « مع أنه .. وبالعجب .. انتاج مصرى .. وماركة مصرية » !

فاحت رائحة الجبن الفاسد ! فوصح التكرار فوق مستوى احتمال الرأى للعام .. وفوق طاقة الأمن العام !

وهناك ناس آخرون .. « مش هنا ! » ..

كتب كاتب منهم يقول إنه لا يجوز التسرع باتهام المصدر الأجنبى على صفحات الصحف بكل كلمة القضاء . وهذا عظيم . وإن كان قد تسرع هو بالنفاق عن المصدر الأجنبى والممتورد الكبير .. أيضا دون انتظار كلمة القضاء ..

الأطرف أنه قال إن الرائحة التى تشبه « العطن » لا تعنى بالضرورة فساد الجبن .. ذلك أن هناك أنواعا فاخرة من الجبن تتميز بتلك الرائحة بالذات مثل جبن « الكامبير » .. والجبن « الروكفور » .. وهذا صحيح .. وهذه أفخر وأعلى أنواع الجبن الفرنسى وغيره فى العالم .

ولكن .. بالحصرة الأستاذ .. هل هذه الأجبان الفاخرة هى التى تورد فى المدارس ؟ هل هذه هى التى تباع فى يقالات الأرياف والأحياء الفقيرة ؟

ناس « مش هنا ، حقا ! يظنون أن الشعب المصرى يشتري خبزه وجبته من محلات السوبر ماركت الفاخرة .. وأننا صرنا كفرنسا وسويسرا .. أوطانهم الروحية !

على أننى إذا كان قد استوفقتى ، كخبرى ، جانب انتشار فساد النمة وتوفر الحماية له ، من الموضوع .. فقد استوفقتى أمرا آخران لا يقان دلالة :

الأمر الأول : أن الجبن الفاسد لم يظهر فى الأماكن التى يرتادها الشعبانون والذين يعرفون . وإنما تسال إلى طعام الفقراء :

كيف نطلب منهم الانتماء ؟

لاشك أن القارئ قد لاحظ ازدياد عدد حوادث ضبط عمليات تهريب المخدرات بشكل لافت . وكل مرة يتراوح العدد بين عشرات الملايين أو مئات الملايين من الجنيهات ... والقاعدة عادة أن ما يتسرب أكثر ..

جانب من ذلك ، ينكر الفضل فيه للشرطة ، وما نراه على الشواطئ من حراسة ورقابة مكثفة . ولكن ، لاشك أن جانباً آخر من هذه الظاهرة ، يرجع إلى ازدياد الطلب ، وتوافر المال لشراء هذه « السلعة » الغالية الثمن ..

وأنا هنا لا أتحدث عن قضية المخدرات . فذلك قضية أخرى . ولكنني أتحدث عن قضية توافر المال بكثرة في أيدي بعض الفئات . لأن رواج المخدرات بين الأئمة على ذلك . كما أن ما نقرأه من حين لآخر من رد « خلو رجل » بملايين الجنيهات ، وما نقرأه من هرب البعض إلى الخارج بعد جمعهم ملايين من الجنيهات ، والحكايات المذهلة التي نقرأها أيضاً في الصحف ، عن الذين يمتلكون على أراضٍ للدولة ، تقدر قيمتها بملايين الجنيهات ...

كل هذه أئمة على الظاهرة التي نراها بعيوننا كل يوم : من توافر المال بكثرة والمباراة على إنفاقه باستهتار وسفاهة ، في بلد فقير ، يشكو ضيق الرزق وارتفاع الأسعار ويسمح فيه الملايين عرقهم لكسب قوت عيالهم والمحافظة على مستوى حياتهم بشئى الوسائل .

للدولة في أزمة اقتصادية مستمرة . نرى

هذا في مشكلة الديون الخارجية المتركمة . ومشكلة العجز الممنوع في الميزانية .

والناس - أغلب الناس - في أزمة اقتصادية مستمرة ، لا تحتاج إلى شرح ، فكل منا إن لم يعرفها بشخصه فهو يراها في أصحابه ، وفي أهله كل يوم .

والمراقف في أزمة مستمرة . ويكفي إلقاء نظرة على الشارع المصري لإدراك ذلك ..

ولكن البنوك متخمة بالأموال والودائع والمخدرات . والمال الذي ينفق بكميات ضخمة ، نراه يتدفق كالأنهار في مجالات كثيرة ..

كيف تتوافق هذه الظواهر معا ، في مجتمع واحد ، نطلب من أبنائه ، الانتماء ؟ ..

إنني إن أتحدث عن مصادر هذا المال الكثير في البلد الفقير . الحلال منه والحرام . فقد استهلك هذا الكثير من مداد الأقلام ...

ولكننا حيث نهتم بتحليل مصادر هذا المال ، فإننا لم نهتم أبداً بجانب آخر من الظاهرة الاجتماعية الخطيرة وهي : أسلوب إنفاقه .. على أن كل بلد يهتم بدراسة مجتمعه ، يبحث بدقة أسلوب إنفاق المواطنين ..

وجزاء من الأزمة الراهنة يكمن في أسلوب الإنفاق :

هناك ، أولاً ، الجو الاستهلاكي ، الذي تحالفت على نشره اعتبارات كثيرة ، والقيم الاستهلاكية التي دعت إليها تصرفات كثيرة .

وهناك ، ثانياً ، أن أسلوب الإنفاق يختلف من مواطن إلى آخر ، حتى في نفس الشريحة

الاقتصادية ، نتيجة اعتبارات نوع البيئة والثقافة والوعي .

ولكن ظاهرة المرحلة التى نمر بها ، وانتشار « أغنياء الانفتاح » ، التى تشبه ظاهرة « أغنياء الحرب » ، قبل ما يزيد على أربعين سنة ، هى ظهور هذه الفئة التى تملك المال ولا تملك المعرفة . فهى عادة فئة من الوسطاء ، أى من غير العاملين فى مجال الانتاج بصعوباته فى الطبقات العليا ماليا ، أو من الحرفيين البسطاء الذين زاد دخلهم من عشرة إلى مائة .. ولكنه مازال يلبس نفس الجلباب ، ويسكن نفس الحارة ، لأن الانتقال « الاجتماعى » لا يتلو الانتقال « المالى » بنفس السرعة .

هذه الفئات ، على شتى مستوياتها ، لا تعرف إلا الإنفاق المباشر على أنماط الاستهلاك : الطعام بكثرة ، الملابس ، وأغلى السيارات ، واللهم والتمتع من اقتناء التليفزيون الملون والتيفيدو ، إلى السهر ، وإنفاق مئات الجنيهات على مائدة واحدة . وهى التى تملأ مثلا مساح القطاع الخاص ، بأسعار لا يقوى عليها زبائن المسرح الأصلويون الذين انسحبوا من السوق ، وكباريات شارع الهرم للعلم صار يملؤها المصريون بعد أن كانت مقصورة على السياح العرب ... وعشرات المظاهر الأخرى التى يستطيع أى واحد منا ، أن يلاحظها من حوله .. فيما يرى أو يسمع ، أو يقرأ ...

ولو كانت القنوت التى يجرى فيها المال الغزير فى البلد الفقير ، قنوت « إنتاجية » ، لفاض خيرها على المجتمع ، ولامتداد الغنى والرفقير معا ..

ولكن أحد جوانب المشكلة أنها تقترب بالعزوف عن الانتاج ، وتعتمد على أعمال الواسطة والمضاربة وغيرها ..

لقد روت الصحف قصة الفلاح المسكين الذى باع قطعة أرضه الصغيرة ، ليتاجر بثمنها فى المخدرات ، ففُض عليه فى أول عملية ، فضاعت الأرض وصودرت المخدرات .

وإذا كان هذا الفلاح قد حاول تجارة المخدرات .. فمئات الآلاف مثله يتركون الأرض والعمل الشاق ويتجهون إلى الجلوس أمام بضعة سجائر يبيعونها .. أو أى شيء من هذا النوع .. مع الهجرة أساسا إلى المدن الكبيرة .. لتلمس أى عمل على قارعة الطريق .

راقب بوابى العمارات ، وستجد أن البواب « النوبى » القديم صار نادرا ، وحل محله فلاحون يملأون منخل كل عمارة بعيلهم .. لاحظ مهنة « منادى السيارات » التى كانت مقصورة على قلب المدينة ثم انتشرت إلى كل الأحياء ، مع تكتم السيارات فى كل حارة .. إن المنادين ليسوا أولاد البلد القاهريين من الطراز المألوف ، ولكنهم أيضا فلاحون مازالوا بملابس الريف المميزة ..

وقد روت لى صاحبة « مشغل أزياء » عن الفئات التى تجيء للعمل وتتعلم مهنة يدوية .. ثم تختفى .. ويفضل احترام الوقوف فى طابور الجمميات ، لتأخذ بالاتفاق مع الباعة .. الدجاج والبيض وغيره وتبيعه لساكن العمارات ، فتحقق إيرادا أكبر ..

وظاهرة ندرة خدم المنازل ، على اتساع نطاق الفقر ، حتى بدأنا نستوردهم من

سيريلانكا والفلبين !

وكما أن هناك « الكبير » الذي يحرك ورقاً
بين البنوك ويأخذ ثمن نفوذه الآلاف .. هناك
آلاف الصغار ، الذين يوفرون عليك عذاب
تحريك أوراقك البسيطة بين مكاتب

الحكومة .. نظير جنيهاً وقروش
معدودات ..

فالمجتمع يتحرك ، بقطاعات واسعة منه ،
إلى أعمال غير إنتاجية .. وهو الوجه الثالث
للمشكلة .



يوميّات هذا الزمان

انتفاضة حرامية

إن الإدانة لهؤلاء ، هي البراءة للأغلبية
المساحقة من العاملين في حقول الانتاج
والتجارة والاستثمار والاستيراد والتصدير ..

هذه وظائف أساسية في كل مجتمع .. وقد
كررت أكثر من مرة أن القيصم ليس الرزح
بالقروش أو بالملايين ، ولكنه الصلال
والحرام . ونحن نريد أن يعود لهذه الوظائف
الاجتماعية احترامها وحسن سمعتها لدى
الناس ، فلا يتصور المواطن العادي كما هو
الحال الآن أن كل تاجر حرامى وكل مشتغل
بالاستيراد والتصدير نصاب .

نريد أن نقضى على شعور المواطن
البسيط بأنه « منهوب » باستمرار .. وهو
شعور منمر للأمن والاستقرار ، والسلامة
النفسية للإنسان المصرى .. حتى ولو كان
شعورا خاطئا .. فالفهم تصحيحه .

إن المواطن إذا شعر وهو فى عمله البسيط
أنه يعمل ضمن ملايين من أجل عمل كبير ،
ومن أجل نهضة صحية شاملة ، يعطى عشر
مرات قدر ما يعطيه وهو يشعر أنه يمارس
عملا روتينيا « لمجرد تأدية واجب » .. وهذا
هو الحشد المعنوى الذى يصنع دائما النهضة .

بلاغات الصحف

كنت على وشك ان أدون هذا الخاطر ،
عندما قرأته فى الصحف مترجما إلى قرار
على ..

القرار يقول إن المدعى الاشتراكى قرر أن
يستدعى عددا من الصحفيين الذين كتبوا عن
وقائع ضاد أو انحراف معينة ، لمؤالهم فيها
تمهيدا للتحقيق فيما نشرته الصحف على
أقلامهم من اتهامات .

إننا حين نطالب بالإسراع فى إنهاء قضايا
الفساد ، والإجهاز على الأخطبوط السام ، إنما
نفعل ذلك لكى يُنقذ ، وبسرعة ، هذا الباب
الذى سبم هواه بلادنا بروائح القاسدة ..
ولكى تنطلق البلاد إلى العمل دون أن تنظر
إلى الوراء ، ولكى تأتى رؤوس الأموال
المصرية والعربية والأجنبية على موجة
السمعة النقية الجديدة .

لقد استقر فى قاعة الأغلبية المساحقة أنه
كانت هناك فعلا « انتفاضة حرامية » .. ولكن
ليس الذين طالبوا ببقاء سعر رغيف العيش ..
ولكن « انتفاضة حرامية » على مستويات
لا تقوم بمظاهرات ، ولا تخطف فى القوضى
« علبة مردين » من بقالة محطمة .. ولكنها
تتاجر بالمعوم وتكسب الملايين ، وتفتح لها
أبواب البنوك لتأخذ الملايين . « انتفاضة
حرامية » تتركب السيارات المرسيكس ،
ولا تكسر أبواب تكاكين ، ولكنها تدخل البنوك
من أوسع أبوابها .. وتلك هي « انتفاضة
الحرامية » التى يجب إخمادها « حتى
ننساها » .

وهذا موضوع يجب أن ينتهى وبسرعة ..

إننا ان نستطيع السير بسرعة إلا على
طريق ممهد ، لا على طريق أغرقته فى
بعض أجزائه مثل هذه الدعوى ..

ولا مما يوجد الثقة .. أن تنشر كل هذه الاتهامات .. وأن لا تجد الدولة نفسها ملزمة بالرد أو بالتصرف .. على أسس أنه كلام جرايد !

لهم هول عظيم

حزب الدفاع عن الفساد - كما يقول الجبرتي - « لهم هول عظيم وصباح جميم » . وهم موجودون في كل مؤسسات الدولة والرأى العام . ونحن بدأنا نكتب عن الفساد ، لم نجد منهم إلا سب الدين والتكفير تفاديا للموضوع . قالوا أخيرا مثيرين للغز : إن فرض الحراسة على عصمت السادات وأبنائه رفع سعر الدولار في السوق إلى ١١٦ قرشا ، وهو ما لم يسبق له مثيل . فكل مستثمر أسرع ببذل أمواله دولارات لتطير إلى الخارج ، أو لتحجب عن النشاط الاقتصادي ..

وإن أنافض صحة هذا الخبر من عدم صحته ..

ولكن الدولة التي تحترم نفسها يجب أن تقول : ولو !

فلذا كان المطلوب إخضاع مقدرات الاقتصاد في البلاد لشهوات المضدين ، فإن الدولة أشرف لها وأكرم وأسلم اقتصاديا أن تتحمل بضع صدمات من هذا النوع ، على أن ترخي لهم العنان !

ومن المهم هنا أن نوضح خطأ منصورا بين الاستهلاك والفساد وما إلى ذلك ، وبين « الاستثمار » . هؤلاء المتاجرون بالتنفيذ وبالتسلك التجاري ، ولتهرب للضريبي وأعمال الوساطة في مجالات الاستهلاك لا علاقة لهم

وقد كان هذا قرارا طبيعيا . وهو اتجاه جدير بالتسجيل والتأييد .

فما هو البلاغ إلى النائب العام .. أو إلى أى جهة تحقيق قضائية أو إدارية ؟

إنه ليس بالضرورة بلاغ مكتوب على ورقة دعة ، ولا مسجل بعلم وصول !

إن الاتهام المنشور في الصحف .. في صورة مقال أو تحقيق صحفي أو خبر .. هو بلاغ إلى جهة التحقيق المختصة .. التي يفترض في هذا العصر أنها تقرأ الصحف ، وتصدى لمعالجة ما يدخل فسي اختصاصاتها ..

وهذا في الواقع مطلوب له ميزة من ناحيتين :

من ناحية .. إن الصحافة حين تشعر أن اتهاماتها وماتشره يؤخذ مأخذ الجد والتحقيق ، ستكون حريصة أكثر فيما تنشر .. لا تتسرع في الاتهام دون دليل يثبت حسن النية . وإن النشر ليس لمجرد التشهير أو الإثارة أو السبق !

ومن ناحية أخرى .. يشعر الرأى العام ، الذي يطالع الصحف ، أن الدولة - بمعنى كل جهاز من أجهزة الدولة في نطاقه - تعمل جديا على محاربة الانحراف وتقويم العيوب ، وتبرئة ساحة المتهم البريء .. دون أن تنتظر توجيها رسميا من رئيس الدولة .

وكما يقال في المبدأ القانوني الشهير : إنه لا يعز المرء بجعله للقانون .. أى أنه يفترض أن أى مواطن يعرف القانون .. فاعتقد أنه من حق الناس أن يفترض أن الأجهزة الرسمية تقرأ الصحف .

ولكن من غير المقبول لدى الرأى العام .. ولا مما يجلب السمعة للحسنة للمسلطة ..

مستعداً أن يجر الآخرين معه ، وأن يتضاعف الحكم عليه .. انتقاماً واحتفاظاً بكرامته !

وجدوا فيه الصعبدى المصامى الذى لا يجفل من منالحة الأقوياء الأتكاء .. وأنه ليس مستعداً للمساومة ..

ولاحظ الناس - بصرف النظر عن الوسائل - أنه كون ثروته قبل أن يعرف طرق السلطة .. بينما كون الآخرون ثرواتهم بمواقعهم من السلطة . فهو لم يتسلق السلطة وصولاً إلى المال .. بل تسلقته السلطة وحاولت أن تستفيد منه مقابل ذلك ..

وهم يرون أنه لولا جلمة رشاد عثمان الأولى ، وما تطاير فيها من أقواله ، ربما ما كنا قد عرفنا باقى الملفات . فلم يكن أحد يسمع عن شخص اسمه توفيق عبد الحى ، ولم يكن أحد يتصور أن عصمت السادات يمكن أن توجه إليه كل هذه الاتهامات . فهو عندهم « بطل الموسم » الروائى .. والذى يريدون أن يستمعوا إليه أكثر من أى شخص آخر !

كثرة القوانين لا تقضى الفساد

إذا كان حديث محاربة الفساد هو الحديث السائد بين الناس .. إلا أن هناك خطأ شاملاً يجب توضيحه ..

فالبعض يظن أن مقاومة الفساد تكون بكثرة القوانين واللوائح ، وتعدد جهات الاختصاص ، أى بالمزيد من البيروقراطية ..

والعكس تماماً هو الصحيح ...

إن الاثنين - بعكس ما يبدو للوهلة

بكلمة « الاستثمار » من بعيد أو قريب .. ودون أى حكم مسبوق ، فلم نسمع عن متهم ارتكب مخالفاته حتى بمناسبة قيامه « بمشروع استثمارى واحد » ، أو بعمل إنتاجى واحد .

فعملياتهم كلها استنزاف للموجود فعلاً من خير مصر وثرابها ومشروعاتها . ونفوذهم كله لتطويع البلاد لنفوق استهلاكى قاحش الثمن ، لم تكسب ثمنه أصلاً حتى تشتريه . ونقودهم كلها سائلة أو ممسيلة فى عملات تسمح لهم بحرية الدخول والخروج .. ورخاؤهم كله من عرق المصرى غير القادر لا على الدخول ولا على الخروج !

بصل الفيلم

من المألوف أن يصفق بعض الناس لشخصية « الخارج على القانون » فى أفلام السينما ، وأن يتعاطفوا معه ضد « البوليس » الذى يطارده وينفذ القانون .

عدد غير قليل من الناس يظهرن نفس هذا الشعور نحو « رشاد عثمان » ، ويرون أنه « بطل الفيلم » .. رغم أنه فى عيونهم إلى الآن على الأقل وحتى تنتهى محاكمته « خارج على القانون » .. لماذا ؟

لأنه فى الجلمة التاريخية الأولى لمحاكمته ، لم يقف موقف الخاضع الذى يريد أن يطاطب رأسه حتى يخرج بأقل عقوبة . ولكنه انقلب فى قصص الاتهام إلى وحش همور ، وأعلن أنه ينتهم كبر الأسماء فى البلاد ، وألقى الاتهامات والأسماء دون تردد . وقالت لنا الصحف إن المحامين المدافعين عنه كانوا يحاولون إسكاته ، لأن ما يقوله ضد مصالحه الخاصة ! ولكنه كان يرفض ..

وظيفة دون حاجة إلى حمايتها بمشرة توقيعات أخرى ..

وسختصر الاستثمار الزمن اختصارا هائلا !

فضائل الفساد

قال لي المرحوم الدكتور على الجريتلي مرة ، عندما كانت الدنيا في مصر مليئة بحكايات الفساد : أريد أن أؤلف كتابا اسمه « في فضائل الفساد » ثم قالها بالانجليزية : « in praise of corruption » .. فهل تنشره لي ؟

قلت له ضاحكا : وماذا ستقول فيه ؟

قال : أريد أن أقول إن الفساد له دور في كل دولة في مرحلة النمو . حدث هذا في إنجلترا مثلا ، وحدث بشكل رهيب في أمريكا .. لأن الفساد كان له دور في الإسراع بالتنمية في الاقتصاد الحر . فالرجل الذي يريد أن يفتح مصنعا ويعرف أن اجراءات الموافقة عليه مستغرق سنة ، كان يدفع رشوة ليحصل على الرخصة في أسبوع ، فيكسب إيراد سنة من المصنع أو التندق الذي يريد إقامته . وهو طبعا يكسب أضعاف الرشوة . فالفساد كان له مهمة ، تزييت ، عجلات الانتاج !

- ثم ؟

- ثم أريد أن أقول إن مشكلة مصر ليست الفساد . فحتى لو سرق المفسدون ٥ ٪ من مجموع الانتاج ليمرعوا به فهو ليس بالكثير . ولكن المشكلة أن طبقة المفسدين عندما ليست طبقة منتجة . إنها تنهب للمسمرة ، ولرفع الأسعار على الدولة والناس ، ولرفض

الأولى - متلازمان . وكل منهما يستدعي وجود الآخر ..

فحين تتزايد القيود البيروقراطية ، واللوائح ، وتتمدد جهات البت في الموضوع الواحد ، وتحتاج كل ورقة إلى عشرات التوقيعات .. وحين تصدر القوانين وتعطى جهة البت « حق التقدير » بشكل واسع فيما يعرض عليها ... يصبح هذا كله من جهة عبئا على العمل ، وعلى الاستيراد والتصدير ، وعلى مشاريع الاستثمار .. ومن جهة أخرى ، يستدعي هذا الوضع ذاته ، الحاجة إلى البحث عن « أصحاب النفوذ » .. سواء لاختصار الاجراءات والإسراع بها ، أو للمساعدة في حكاية « حق التقدير » ... إلى آخره ...

هذه الصورة المعقدة من مصلحة الذين يريدون استغلال نفوذهم .

في حين أنه عندما تكون القوانين واللوائح قليلة ، معروفة ، مستقرة .. وحين تكون مراحل البت والموافقة محدودة ، يتحمل فيها صاحب التوقيع المسؤولية بشكل واضح دون إيجاد مجال لتوزيع المسؤولية بلا مبرر .. وحين يكون حكم القانون مطبقا ، و « السلطة التقديرية » محدودة بدورها ... تبور سوق كل من لديه رغبة في استغلال نفوذه ، وتبور سوق الواسطات والمحصريات ، ويعرف المستثمر طريقه دون حاجة إلى « عكاز » من صاحب نفوذ يتوكأ عليه .. ولا إلى غير ذلك من وسائل الفساد والإفساد ...

البساطة يا سادة البساطة ... تنازلوا عن بعض سلطاتكم التقديرية للتصوص الواضحة غير التعسفية .. تحملوا مسؤولية توقيع كل

مخالفة شروط التنظيم - ولكن بالجهل أيضا .
فهو إذا كان قد ارتفع بعمارته عدة أدوار فوق
المسموح به ، فليس هذا هو سبب الانهيار .
لأن الفن الهندسى يمكن أن يبنى مائة طابق
دون خلل ، ولكنه لم يفهم أن مواصفات البناء
الهندسية لم توجد عينا .. ولكنها وجدت لكى
لا ينهار مبنى بعد أقل من سنة .. وبجواره
أكواخ قائمة منذ نصف قرن !

وحين يتحالف الفساد مع الجهل ، تكون
الكارثة التى ليس انهيار المبنى الجديدة سوى
أحد مظاهرها المادية الملموسة . أما مظاهر
هذا التحالف بين الفساد والجهل النشيط ، غير
المادية ، فى شتى مراحل حياتنا ، فلا تبدو
ظاهرة كسقوط عمارة بطوبها وحديدها ، لأنها
تتمثل فى سقوط مؤسسات من الداخل .. أى
من عناصرها البشرية ومن نوع أدائها ، ومن
مستوى قادتها ، وإن بقيت أحجارها قائمة
نوهما أن كل شيء على ما يرام .

ومع ذلك ، حتى فى الفساد المادى ، ماذا
فعلت الدولة إزاء مخالفات شروط البناء ، وقد
كتبت الصحف الاقتراحات بالعشرات ؟ !

السبب الحقيقى

هذا اقتراح هام ، بشأن العمارات
المنهارة ، يستحق النظر . يقول صاحب
الاقتراح « الدكتور عبد العزيز العروسي »
أستاذ الخرسانة المسلحة بهندسة عين شمس :
إن إدارة ترخيص المبانى فى كثير من البلاد
الأوربية تسمى « بوليس المبانى » .. هذا
البوليس الهندسى يراجع تصميمات المبانى
مراجعة تامة من جميع النواحي قبل الترخيص
بها ، كما يقوم بالتفتيش على الأعمال أثناء

الأتاوت ، وللاستيلاء على الأرضى دون
مشروعات . وهنا ضررها الأكبر ، وليس كم
ملبونا تسرقه . وأنا أريد أن أوجه لها هذه
النصيحة فى الكتاب : أنها إذا أرادت أن يكتب
لها البقاء .. فعليها أن تعمل فى مجالات
« الفساد الانتاجى » .. الذى سيعلمهم بعد قليل
الانتاج بدون فساد وسيجلب لهم أرباحا
أكثر ...

وضحكت وضحك . ثم عاد يتكلم فى جدية
ونحن نتناول الغداء فى نادى التحرير :
- إننى أريد أن أكتب هذا الكتاب .

وقال الدكتور الجريتلى : سأقنعهم بالعقل
أن مصلحتهم فى نوع آخر من الفساد !
قلت له : لا أظن هذه الفرارز يصلحها
العقل . إنما يهذبها القانون .

تحالف الفساد والجهل

ليس الفساد وحده هو الذى ترك بلدنا فى
هذه الحال .. إنه أيضا « الجهل النشيط » الذى
استشرى تحت مظلة من التشجيع .. حتى
صار « كالطفح » على جلد هذا البلد المسكين .

لقد انهارت عمارة ضخمة أخرى -
وجديدة - على سكانها ، ودفنت صاحبها
وأبناءه وأحفاده .

وإذا كان يقال فى مجال التبرير أن كل
العالم فيه فساد ... طبعا ، ولكن لا أعتقد أن
هناك مدينة تنافس القاهرة فى عدد العمارات
« الجديدة » التى تنهار على سكانها من أمريكا
إلى أفريقيا السوداء ...

هذا المقول المسكين الذى نُفِن تحت
أنقاض عمارته ، لم يمت بالفساد وحده -

مكافحة الفساد هل تؤثر على الانفتاح ؟

يقولون للمسؤولين .. إن مكافحة الفساد ، وتقديم المتهمين إلى القضاء .. سوف يؤثر على الانفتاح .. سوف يزعزع الثقة في الاقتصاد المصري .. سوف يدفع رؤوس المال الخاصة والأجنبية للهرب .. سوف يمنع تدفق أموال المصريين العاملين في الخارج .

وهذا غير صحيح . بل إنه قلب للموقف رأساً على عقب . والعكس تماماً هو الصحيح .. إن الانفتاح لم يكن مقصوداً به على الإطلاق أن يكون ترخيصاً بالفساد .. والمال الأجنبي الذي نرحب به ليس المال المغامر المستغل الذي هجم علينا مرة أخرى في انفتاح الخديوي اسماعيل ، وانتهى بخراب مصر ثم احتلالها .

بل إن الشكوى من الذين جاؤوا بأموالهم مع الانفتاح كانت منصبة على القلة الفسدة ، أو الجاهلة أو الجامحة التي كانت تجعل المصالح الخاصة فوق الاستثمار المفيد ، وتفتح الباب لمن يدفع الثمن ، وتصدر اللوائح وتنفذها بسرعة غير مفهومة ، وتعطي هيئة الاستثمارات سلطة تقديرية واسعة .. حيث تقول القاعدة الشرعية والقانونية : ادروا الحدود بالشبهات .

وكلنا يعرف حالات وحالات عن المال الذي جاء مع الانفتاح ثم ذهب مذخوراً أو ياتساً ولم يعد .

إن المال المصري والعربي والأجنبي يتدفق أكثر وأكثر حين يطمئن .. حين يشعر أن العدالة تأخذ مجراها ، وأن المنافسة تجري في النور لا في الظلام .. وأمام الناس لا من

التنفيذ ليتأكد من سلامتها ، كما يأخذ عينات من المواد مثل الخرسانة ليختبر جودتها ، وإن وجد إهمالاً أو غشاً أوقف العمل وقدم للمسئول للمحاكمة .

الحل العملي الذي يناسب بلدنا هو أن تقوم شركات خاصة للتأمين بعمل «بوليس المبنى» ، هذا ، نظير رسوم خاصة يدفعها مالك العمارة . ولا شك أن مهندسي هذه الشركات لا يستطيعون أن يهملوا في أعمالهم ، أو أن يغضوا البصر عن غش في التنفيذ .. لأن شركاتهم هي التي ستدفع التعويضات البالغة إذا انهار المبنى أو ظهر عيب فيه .

كما يمكن لشركات التأمين أن تقوم بدور هام لإعادة الثقة لدى طالبى التملك في العمارات التي تنشأ . إذ يدفع طالب التملك أمواله لشركة التأمين وهي التي تشرف على الأعمال وتتفق عليها ، وهي التي تؤمن طالب التملك على حصوله على المسكن الذي يرغبه سليماً متيناً ومطابقاً للمواصفات ، وفي الموعد المحدد .

إن انهيار العمارات ليس سببه الارتفاع . لأن كل ارتفاع ممكن هندسياً . ولكنه الجشع والجهل والإهمال . الجشع يجعل المالك أو المقاول يقلل من الكميات اللازمة من المواد كالأسمنت والحديد ، أو تصغير الأعضاء الحاملة ، أو استخدام مواد غير صالحة .. والجهل يؤدي إلى عدم إدراك خطورة ما سبق ذكره ، كما يؤدي جهل المهندسين إلى أخطاء في التصميم .

الأبواب الخلفية ، وأن القوانين واللوائح
والقرارات لاتتخذ عن فردية ولا عن هوى
ولا عن ارتجال .

إن مئات الشكاوى والبلاغات التى يتحاكى
بها القاص صحيحة أو مهولة .. الموجودة فى
مكتب المدعى العام الاشتراكى ، يجب
الإسراع بدراستها والتصرف فيها .

إن فتح الملفات المشبوهة هو الحبوب
المهدئة للناس فى انتظار حل صعوبات حياتهم
اليومية ومشقاتها .

إن التطهير هو الذى يفتح أوسع الأبواب
أمام المال الخاص محليا وخارجيا .. ويلغى
الصورة الشائعة لدى المستثمر فى مصر من
أن طريق الاستثمار ملىء بالوحدول .

إعادة ترتيب للعقل المصرى

إن العقل المصرى العام فى حاجة إلى
إعادة ترتيب ! ..

ومن المستحيل أن نجتاز المرحلة الراهنة
إلى مستقبل له قيمة ونحن نمزق ملابسنا ،
ونشوه وجوهنا كل يوم ..

ولكن هذا يحتاج إلى الاحتكام إلى المنطق ،
وليس كسب معركة كلامية مهما كانت منطقية
أو غير منطقية الحجج ..

والأمثلة كثيرة جدا .. ولعل من المناسب
تذكر بعضها ..

فأنا أستطيع أن أقسم بالله العظيم ، مطمئن
الضمير ، إننى أرجو بالإحاح أن تختفى حكاية
« الفساد » من بند مشاغلتنا ، أو تعود إلى
مكانها العادى الصغير فى حياة أى بلد ..

وقد كتبت أثناء إحدى المحاكمات الأخيرة
الشهيرة مطالبا المدعى الاشتراكى أن يحشد
كل ما يمكنه حشده من طاقات ، لإنجاز كل
القضايا فى أسرع وقت ، ولنطو هذه
الصفحة ..

ولكن المنطق الذى يستخدمه بعض
الوزراء فى مجلس الشعب مثلا .. ليس منطقا
يقف على قنمين ، ولا على قدم واحدة ..

ذلك هو تكرار القول : بأنه لا توجد لدينا
« حالة فساد » ، وإنما هناك « حالات فردية » ،
كما يحدث فى كل بلاد العالم .. هل يمكن
يا ترى التفريق بين ما يعتبر « حالة فساد » ،
يجب أن تشن عليها الحرب ، كمهمة قومية ،
وبين « الحالات الفردية » الموجودة فى كل
بلد ؟

أعتقد أنه ممكن . فحين نكثر الحالات
« عندا » بهذا الشكل الذى رأيناه .. وحين
تتضخم « حجما ونوعا » كما قالت ومجلت
الأحكام .. وحين ترتفع « مستوى » من حيث
قدر مرتكبيها والمتهمين بها ... فلن هذه
« حالة فساد » نحتاج إلى علاج جذرى ..
وتستحق أن تكون قضية قومية .. وتستحق أن
يكون لها « ثمن سياسى » .

أما الحالات الفردية فهى قليلة العدد ،
ضعيفة الحجم ، منخفضة فى مستوى
ممارستها . ويكفى ردا على الذين يستشهون
بأمريكا أو غيرها ، أنهم لا يجدون إلا حالة
أو حالتين ، وكلها ذهبت إلى القضاء ودفع
أصحابها الثمن السياسى وهم فى أوج
سلطتهم .

هذا نموذج بسيط من نماذج خطورة
استخدام اللامنطق ومحاولة إشاعته بين
الناس . فالمحاولة لن تجدى مع رأى العام .

حتى وإن لم يكن أمام للرأى العام
إلا المكوت .

هذا النوع .. مباهاة و جدعة ، وانحراف
من لا يعرف قيمة المال الذى يحصل عليه
دون تعب ...

الداخلية والدولار

جزء كبير من مشكلة سعر الدولار ،
يتوقف على وزارة الداخلية !!

وقد سألت خبيراً اقتصادياً ، هذا السؤال
الذى قد يبدو غريباً : كم تقدر المطلوب من
الدولارات سنوياً ، فى السوق السوداء ،
لتغطية عملية تهريب المخدرات ؟ ..

وقال لى : خمسمائة مليون دولار سنوياً !

وفى تقديرى أن هذا رقم متواضع . وأن
الرقم الأصح أقرب إلى البليون دولار ..
ولكنه العنصر الذى لا يذكر فى اجتماعات
خبراء الاقتصاد !

ويتضح هذا من الكميات الهائلة من
المخدرات بأنواعها ، التى تضبطها شرطة
مكافحة المخدرات كل سنة . فى
الصحراوات ، وعلى شواطئ البحار ، وفى
المطارات ، وداخل الأوكار فى المدن ..

والجزء الأكبر من الأموال ، بمئات
الآلاف ، التى تتحرك فى صورة حقائق ملينة
بالبنكنوت .. وتتكشف بالمصادفة .. فى حقيبة
أو سيارة أو منزل ... هى قلوب مخدرات ،
فهى تتجنب البنوك ، وأى طريقة من طرق
الرصد والتسجيل والتمويل ...

والخطر أن مصر بدأت تعرف أنواعا
باهظة الثمن من المخدرات : الكوكايين
والهيروين .. وهذا معناه أن فئات اجتماعية
جديدة ، اجتمع لها المال الكثير والجهل
الغزير ، دخلت سوق استهلاك المخدرات من

وليس سرا أن المخدرات توزع علنا فى
حفلات تلك الفئات الطارئة ! ...

ومشكلة للمخدرات مشكلة عالمية صارت
تصل إلى أرقى الشعوب . وأحد أسبابها أن
حكام بعض البلاد ، أو الأثرياء فيها ، يحمون
زراعة المخدرات ، ويحمون طرق توصيلها
الى أسواقها .. عبر كل الحدود والقيود .
وهناك فى بعض الدول جيوش كاملة تحمي
هذه التجارة !

ولكنها فى أوروبا وأمريكا مشكلة الشباب
الساقط .. والتقصاء والفقراء .. وقد كانت
كذلك تاريخيا فى مصر .. بين الفئات
المسحوقة التى تطلب النسيان بأى ثمن !

ولكن الجديد ، والذى جعلها تصبح سببا من
أسباب المضاربة على الدولار فى مصر ، هو
تحولها الى هوية للذين فى يدهم المال
الجاهل ...

ومسئولية الأمن هنا صعبة . ولكن لا مفر
من مضاعفة الحرب على هذه الظاهرة بكل
قوة .. بأجهزة الأمن ، وأجهزة النشر
والفضح ، وأجهزة التوجيه جميعا ...

لا تستهينوا بالفساد

.. والانحراف فعلا ، يقع فى كل مجتمع
دينيا كان أو رأسماليا أو شيوعيا . فالجريمة
ولدت مع القانون أو ربما قبله ، مما استتبع
وجود القانون لمحاصرتها . والثواب نزل مع
العقاب ، والنفس أمارة بالسوء .

وهذا أخطر ما يمكن أن يقع . وهذا بالتحديد ما نشعر أنه يتغير . وإذا شعر الناس بجدية هذا التغير ، فسوف تتغير أشياء كثيرة ، وسوف تعود قيم الكفاءة والعمل إلى مكانها .

الفرق بين الجهد والنظام

لا يصدقك وصف هذا النظام أو ذاك بأنه ديمقراطي أو دكتاتوري .. على أساس وجود برلمان وأحزاب ، وغيرها من شكليات الديمقراطية . قد رأينا كيف يمكن أن تكون البرلمانات من ورق والأحزاب من قش ، في العالم الثالث بوجه عام .

والسياسة ليست غاية في ذاتها . إنما غايتها إقامة العدل بين الناس ..

فأسأل في أي مجتمع : من يكسب المال وكيف ومن أين . ومن المتخمس ومن المبرورس . تعرف أكثر جوهر النظام السياسي .

إن المال هو محور الحياة في هذا العصر . محور الصراع السياسي . محور العرق اليومي . محور الضغائن والأحقاد . محور الظلم أو العدل .

هل يكسب المال المتفوقون المتميزون أم يكسبه البذاء ؟ هل يكسبه مثلا محمد عبد الوهاب ، أم موسيقار اسمه محمد برعي (مع الاعتذار مقدما إذا تصانف ووجد موسيقار بهذا الاسم) .

هل يكسب المال الذين يبدلون عرقهم ، ويعملون عشر ساعات في اليوم ، أم الذين يصنعون الملايين بمكالمة تليفون ؟

هل يكسب المال صاحب رأس المال ،

ولكن هذا لا يجوز أن يقودنا إلى الاستهانة بالفساد ، بدعوى أنه موجود في كل مجتمع .. فهناك دائرة الانحراف والتساعها أو ضيقها . وهناك مستوى للجريمة صعبا وهبوطا . وشعبنا يقول في العامة : « إذا صد رأس السمكة فسدت كلها » .

وهناك قبل كل شيء للمبدأ الأساسى وهو : المساواة بين الناس أمام القانون . فلا تتقوى الدولة على الضعيف وتضعف إزاء القوى !

وفي تقديرى دائما أن هناك مجتمعا يزكى الفضائل ومجتمعا يقوى الرذائل . فالقرد إذا دخل إلى بلد يسوده القانون احترام القانون ، وإذا دخل نفس القرد إلى مجتمع سمته عدم احترام القانون تصرف بمثل ما يراه . وتلك حكمة شكسبير المستقاة من الطبيعة الانسانية : « إذا كنت في روما فافعل ما يفعله أهل روما » .. وإذا دخل شاب مؤسسة ، ووجد أن طريق الوصول هو التزلف والنفاق ، فسي فعل ذلك لكي يصل . وإذا وجد أن طريق الوصول هو الجهد والعمل ، فسوف يجتهد ويعمل ، أيضا لكي يصل .

ولست كلمتى هذه اعتراضا على الانفتاح بوجه شامل . ولكن المؤكد أن ما صاحب الانفتاح في سنواته الأولى من انقلاب حظوظ الناس وظهور الثروات المفاجئة والتباهى بها ، حتى ولو اشتبه المجتمع . فى مصادرهما .. وتحول كل القيم إلى قيمة واحدة : هي قيمة ما تملك وما تنفق أمام الناس ، وما تقدر على شراؤه من نفوذ أو جاه أو نزع كل هذا جعل كثيرا من الأبصار تزيغ ، ونشر الفساد بين قمم فى الحياة العامة لم يكن القيصان ليبلغها من قبل . ولم يكن ثمة ما يوقع الناس بأن الدولة بأسلحتها القانونية والقضائية جادة فى محاصرة هذا القيصان .

غير المشروع . وأصحاب الكسب المشروع لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . بل إن من مصلحتهم أن تتطهر صفوفهم من أهل الكسب غير المشروع .. الذين جعلوا بسبب وجودهم الكثير من الناس تمزج الثراء بالفساد .

والمصري للعادي مهما كان فقيرا لا يحمى الأغنياء ، ولكنه شديد الحساسية في التفرقة بين الحلال والحرام . المواطن البسيط يقول لك في وصف غنى كبير : « رينا فتح عليه وصار عنده كذا وكيت » . ولكنه ينقم نقمة شديدة على من يتصور أن ثراه من الحرام .. من استغلال النفوذ ، أو خرق القانون ، أو التهريب وما إلى ذلك .

ثم إن هناك أسلوب الغنى في التصرف في ماله ..

الثرى الجديد عادة يتصرف في أمواله بابتذال ومتعة ، مسرفا في المظهرية والذوق المتخلف . وقد رأينا موجة « أغنياء الحرب » مثلا في الأربعينات . ونحن نواجه اليوم موجة مشابهة من الإثراء السريع الذى ينفقه أصحابه رخيصا ، لأنهم كسبوه رخيصا . يهبطون بمستوى الذوق العام . ويثيرون سخطا اجتماعيا . فمن ينفق أمواله في المبهريات ليس بالتأكيد كمن يزرع بالفلأرض لديه شيئا ، أو يصنع شيئا ، أو يعلم أولاده أرقى تعليم ممكن ، أو تكون لديه هوايات ومتع أرقى .

فمرحبا بأصحاب الملايين . ولكن بشرط التثبت الشديد بالحد الفاصل : بين الحلال والحرام !



أو صاحب الحرفة أو المهنة ، أم يكسبه صاحب النفوذ ، وصديق صاحب النفوذ ، وقريب صاحب النفوذ ؟

هل يكسب المال من يحترم القوانين الموضوعية ، أم يكسبه من يخترق القوانين ؟

هل يكسب الفرد قيمة عمله - من العالَم إلى الكناس - أم يكسب للفرد قيمة علاقته ومصاهراته وبلطجته وإغفاء عين السلطة عنه ؟

هل يكسب المال من يستطيع أن يقدم كشفا بمصدر كل ملهم ، أم يكسبه من لا يستطيع أن يفسر إحرازه لعشرة ملايين ؟

تلك هي الأسئلة الأساسية ..

وما السياسة إلا صراع وخلاف حول الأسلوب الذى يوضح أكثر من سواء الفارق بين الجهد والتطفل ، بين العدل والظلم ، بين الحلال والحرام .

الثراء ليس نهمة

لو كنت ثريا لأشترت شقة على النيل ، وركبت السيارة التى تعجبني ، وأرسلت أولادى إلى الخارج للرحلة أو الدراسة .

وحين نهجم الفساد ، فإننا لا نهجم الثراء المشروع ، أى المتحقق طبقا لقوانين البلاد .

ولكننا حين نهجم المفسدين ، فإنهم يحاولون الاحتماء بالأثرياء الآخرين ، وتصوير الحملة على الفساد على أنها حملة على مستوى معيشة فئة ما .

كلا .. هناك للكسب المشروع ، وللکسب

يوميّات هذا الزمان

محنة الصحافة

ولا أريد أن أتطرق إلى الأمثلة الكثيرة ،
الظاهرة والملتوية ، لمحاولات التأثير على
القضاء .. فهذه أرض حساسة ، وقد توقع
المرء تحت طائلة قانون العقوبات ..

ولكن ..

الذى أفرغنى حقا - بمناسبة قضية جريدة
الوفد - أن أرى صحيفة كبرى تمبال رجال
القضاء والنيابة عن رأيهم فى القضية ! رجال
قضاء ونيابة من الدرجات العليا ، لم يتركوا
مقاعدهم بعد ، يقعون فى الفخ ويلتون بأحاديث
عن رأيهم فى التكليف القانونى للتهمة ! وبعد
نشر القضية بيومين اثنين ! هل هى جنحة
أم جنابة ؟ هل هى جريمة ابتزاز أم جريمة
رشوة ؟ .. إلى آخره .

إننى لا أعرف سابقة مثل هذه . لا أعرف
سابقة أنلى فيها رجال من القضاء والنيابة
بأحاديث صحفية بهذا الشكل ! إن الأوراق
ليست بين أيديهم ! ثم إن القضية قد تصل يوما
إلى مكتب رجل النيابة أو رجل القضاء ليحكم
فيها ! هنا نقول إن هذه ليست غلطة الصحيفة
وحدها ، ولكنها أساما غلطة رجال القضاء
والنيابة .. الذين سمحوا لأنفسهم بأن تنشر
آراؤهم وصورهم فى موضوع صحفى حول
قضية ما زالت فى مراحلها الأولى ، وهو أمر
لا مثيل له فى العالم .

أدعو الله أن تتكسر عواصف الصحافة
الممكرة لشئى القيم ، على صخرة مؤسسة
القضاء والنيابة !

محاولة التأثير فى القضاء

كثير من القراء والأصدقاء عاتبون :
إذ تناولت بالنقد رجالا من أسرة القضاء



أريد أن أنتقد رجال القضاء والنيابة
العامة ... وهو أمر لو تعلمون عظيم ... وإن
كان المتهم الأصلي هو الصحافة ...

إن المحنة التى تمر بها الممارسات
الصحفية فى بلادنا منذ فترة ليست قصيرة ،
توجع القلب ، وتكسر خاطر . ولولا أنها
المهنة والحرفة والعشق والرزق ، لفكر
البعض فى اعتزلها تماما !

ولم تصبح سمعة الصحافة كلها مضغة فى
الأفواه ، وقذى فى العيون ، بالدرجة التى هى
عليها الآن .

وقد اختلط الحابل بالنابل . ولم يعد أحد
بمنجاة من الاتهام ، فالغبار الذرى للاتهام
يكسو الصحافة كلها . وصار للكلام عن
الشرف رخيصا . ومن يملكون سلطة الردع
لا يتحركون .

والموضوع طويل ، وهذه مجرد إشارة
له ، لا بد فيها لما هو أت من حديث .

فمن أخطر الممارسات الصحفية ، ومنذ
سنوات ، محاولة إخال أسرة القضاء فى
ألمعابها الجهنمية للرهيبة . فنحن نطالب يوما ،
وفى كل مجال تقريبا ، لمحاولات التأثير على
النيابة العامة والقضاء . والأمرة القضائية
بشر فى النهاية ، يتأثرون بما نتأثر به جميعا .

والنبيابة ، التي يجب أن تكون فوق كل نقد ..
والصحيح أنه لا يجوز قانونا التعرض
للقاضي وهو يجلس على منصة القضاء ،
يمارس مهمته في نظر قضية والحكم فيها .
إنه في هذا الموقف يجب أن يحاط بكل سياج
من الاحترام ، ومن عدم التأثير على اليد التي
تخط مصير رقبة إنسان .

أما التعرض لنفس القاضي بالنقد كمواطن
في الحياة العامة ، خارج هذا النطاق ، فهو
وارد . فحين نرى قاضيا يعتد مؤتمرا صحفيا
بعد إصدار الحكم ، يشرح فيه رأيه في حل
مشاكل البلد الاقتصادية ، كما حدث مرة في
محكمة القيم ، فإننا نرى أن هذا التصرف قابل
للتعليق .. لأن القاضي في المؤتمر الصحفي
وفي الموضوع الذي تحدث فيه ، كان
يتصرف خارج منصة القضاء وخارج
موضوع القضية .

وحين نرى قضاة يقبلون الإدلاء بأحاديث
صحفية عن قضية ما زالت تحت التحقيق ،
والتكليف القانوني لها ، استنادا إلى قراءة
الصحف فقط ... فهذا أيضا ، تصرف للقاضي
كمواطن عادي يدخله دائرة التعليق .

أما النبيابة العلنية ، فمع أنها من الأسرة
القضائية ، إلا أن وضعها مختلف . فالنبيابة
بحكم دورها : خصم يبارزه محامو الدفاع أمام
القاضي .

يبقى الجزء الآخر من القضية التي تحدثت
فيها ، وهي محاولة الصحافة - وعن عمد -
التأثير على القضاء . وإذا كان هذا الاستدراج
إلى الأحاديث الصحفية هو صورة منه ، فإن
الصور كثيرة . فمحاولة الإيهام بأن « الرأي
العام » يرحب بهذا الحكم للقضائي دون ذلك ،
لعبة بالغة الخطورة ، تستهدف محاصرة

القاضي وجعله يبدو كطرف في مواجهة
طرف آخر هو للرأي العام ! والصحافة يكتب
فيها كل واحد رأيه الخاص على أنه الرأي
العام !! في حين أن دور القاضي لا علاقة له
« بالرأي العام » ! فالرأي العام يقرأ معلومات
الصحف ، الملونة بأغراضها ، ولا يقرأ
أوراق القضية .. وأى حكم يشتم فيه رائحة
التأثر « بالرأي العام » ، إنما هو حكم معيب .

والقضاء في هذه المرحلة يعرض عليه عدد
غير عادي من القضايا التي تهم الرأي العام .
سياسية ومالية وقنية وأخلاقية . ومحاولة
إدخال « الرأي العام » عنصرا من عناصر
تقدير القاضي في حكمه ، جريمة في حق
القضاء .

جريمة الإعلان الكاذب

نشرت الزميلة « أخبار اليوم » تحقيقا
صحفيا ، جاء في وقته ، بعنوان : « جريمة
اسمها : الإعلان الكاذب » .. تساءلت فيه عن
موقف القانون أمام البيانات الكاذبة في
الإعلانات ...

وهي قضية لفتت نظر الكثيرين ممن
يهولهم هذا الكم الهائل من الإعلانات المتدفقة
علينا من الصحافة والتلفزيون .. الخ .

ولكن الذين تكلموا ليسوا أهل صحافة ،
فأخطأوا للحقيقة ..

فالقاعدة المقررة في العالم كله : أن
التحرير مسئولية الجريدة ، أما « الإعلان »
فمسئولية المعلن . فالجريدة لا يمكن أن يطلب
منها التحقق قبل النشر من صحة إعلان عن
دواء قد يكون قاتلا ، أو شركة قد تكون
وهمية . والصحف تنشر إعلانات عن آلاف

هذا هو مربط القرس ، لمن يريد أن يصلح ! حقاً !

عندما سقطت فرنسا تحت أقدام ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية ، واستسلمت بعد ثلاثة أسابيع ، ظهر أن كل الصحف الفرنسية كانت تنشر قبل الحرب إعلانات مدفوعة لحساب ألمانيا بطريقة لا تظهر بها كإعلان ، بل كتحرير عادى .

فلما انتهزت ألمانيا ، وتولى ديغول رئاسة أول حكومة فرنسية بعد الحرب ، تم إلغاء رخص كل الصحف المذكورة ، وصدرت صحف جديدة تماماً هي التي نعرفها الآن في فرنسا : الموند ، والفيجارو .. الخ .

وصدر قانون في فرنسا يعاقب على نشر مادة إعلانية في صورة مادة صحفية . وهذا القانون ليس موجوداً في كل بلاد العالم . ولكن العرف الصحفى لا يختلف بشأنها : فالمادة الإعلانية ، أى المدفوع أجراً من صاحب الاعلان ، يجب أن يكون واضحاً من طريقة نشرها أنها إعلان ، ولا يجوز التحايل على نشرها في شكل مادة تحريرية .

وأظن أن ميثاق « الشرف الصحفى » فى مصر ينص على ذلك .

لماذا هذه القاعدة للمقدمة ؟

لأن الأصل أن الجريدة ليست مسئولة عما يجرى فى أى إعلان . فالمعلن ، الذى يدفع ثمن الإعلان ، من حقه أن يقول مثلاً إن دواء كذا يشفى من مرض كيت ، وإن ثلاثة كذا أحسن وأرخص ثلاثة ، وإن بوتاجاز كذا عمره أطول .. الخ .

وأى جريدة لا يمكن أن تكون لها وسيلة للتحقق من صدق هذا الكلام . وبالتالى كان

السلع ، فالمسئولية هنا لا تقع على عاتق الجريدة . ولكن أى متضرر من إعلان كاذب ، يستطيع أن يتجه إلى القضاء مباشرة ، ليقاضى المعلن لا الجريدة . وهذا يسوقنا إلى الموضوع الأخطر فى هذا المجال .

الأخطر هو « الإعلان المستتر » فى شكل مادة تحريرية ! هذا هو الذى تمنعه قوانين الصحافة فى الخارج ، وآداب الصحافة فى كل مكان .. وهو مصدر الغش أحياناً ، والابتزاز أحياناً .

الإعلان المستتر فى شكل مادة تحريرية ، يقرأ القارئ ، ويتلقى معلوماته ، منسوبة إلى الجريدة ، لا إلى « المعلن » . وهذا هو التضليل المحرم . والكثير من هذا ينشر فى شكل خبر أو تحقيق ، أو أحاديث صحفية . القارئ أحمق الإعلان « متحسناً » بمعرفته أن هذا « إعلان » ، ما فيه ينسب إلى المعلن الذى يروج بضاعته . ولكن القارئ لا يكون « متحسناً » حين يقرأ هذه المعلومات نفسها فى شكل مادة تحريرية .

وقد رأينا أمثلة خطيرة من هذا النوع - مثلاً - أيام الحملة على السيد إبراهيم الإبراهيمى الرئيس المستقيل لمجلس إدارة البنك العربى الإفريقى . فالمتهم رد أحياناً بإعلانات صريحة ، وهذا من حقه ، ومن واجب الجريدة نشره لأنه إعلان وأصبح منسوباً إلى صاحبه . ورد أحياناً أخرى بموضوعات وأحاديث نشرت فى الصحف ، وأنشئت فى التليفزيون .. دون أى إشارة إلى أنها إعلان مدفوع للجريدة أو محاولة لشخص ما .. إذ تلقاها القارئ على أنها تعبر عن رأى محرر فى جريدة ، أو صاحب برنامج فى التليفزيون . واستند هذا إلى إعلانات مستترة ذات صبغة سياسية .

أخطر - إلى حد التأثير على سياسة الجريدة وحريتها في النشر .

منذ فترة ، مثلا ، وقعت أزمة عنيفة بين رجل الأعمال الإنجليزي « رولاند » ، وبين رئيس تحرير جريدة « الأوبزرفر » المعروفة ، التي يملكها رجل الأعمال المذكور ..

قد نشرت الجريدة تحقيقا صحفيا عن دولة زيمبابوي في أفريقيا ، امتلأ بالنقد العنيف لحكومة تلك الدولة . ولكن صاحب الجريدة ، له مصالح كبيرة في بعض مناجم تلك الدولة ، وبالتالي يهيمه الأتسء الجريدة التي يملكها ، إلى حكومة زيمبابوي .

واحتكم الطرفان إلى الجهة التي حددها عقد شراء رجل الأعمال للجريدة .. فمن باب مراعاة حرية التحرير ، لا يشتري أحد صحيفة في إنجلترا إلا بعقد ينص على حدود حرية التحرير وحقوق صاحب الجريدة .. وقضت تلك اللجنة بأن الحق مع رئيس التحرير ، وليس مع « صاحب » الجريدة المالك لها . ونشر المقال عن زيمبابوي . ذلك إن في إنجلترا مؤسسات تحمي وتحرس الحدود بين « الإعلام » و « الإعلان » . ولا تجيز أن يشتري صاحب الإعلان مساحات يرد فيها على التحرير (!!) دون أن يكون من حق التحرير أن يرد عليه . ففي إنجلترا ، أم الرأسمالية ، وفي غيرها توجد تلك الضوابط التي تحمي حرية الرأي ، وتحمي في الدرجة الأولى القارئ البسيط ، الذي قد يختلط عليه الإعلام والإعلان .

والجريدة ذات المصادر الإعلانية المتنوعة ، ليست مضطرة للخضوع إلى معان واحد ، وبالتالي فهي أقدر على حماية

لا بد أن تستقر القاعدة على أن ما يأتي في الإعلان المدفوع يجب أن ينشر كإعلان . فالقارئ يتلقى ما في الإعلان على أنه مسئولية صاحب الإعلان المدفوع .. وإذا انطوى على خداع يضر بقارئه ما ، فالقارئ يقاضي صاحب الإعلان وليس الجريدة .

وبالتالي ، مثلا ، يجوز للجريدة أن تنشر إعلانا مدفوع الثمن ، بحيث يلتبس على القارئ أنه مادة تحريرية ، وليس إعلانية .. لأن ظهوره كجزء من التحرير ، يضفي على الإعلان وزن الجريدة ذاتها ، وكأنها تقول كذا وكيت ، فيكون أمرع إلى التصديق . وقد يعرض الجريدة - في حالة عدم صدق صاحب الإعلان المنشور وبشكل تحرير - للمسئولية الجنائية .

ولكن المسئولية الأبية تبقى هي الأقوى والأهم ، خصوصا إذا صار صاحب الإعلان أقوى من استقلال الجريدة أو المجلة .

على أن الإعلانات جزء لا يتجزأ من أي جريدة أو مجلة . فالدخل الذي يمكن أي جريدة أو مجلة من الصدور ، ومن الاتفاق على تحسين الخدمة الصحفية ، له مصدران : التوزيع والإعلانات . والتوزيع ، مهما زاد ، لا يغني عن الإعلان . بل إن الجريدة أو المجلة إذا زاد توزيعها عن حد معين ، دون زيادة في الإعلانات ، تبدأ في الخسارة .

وأحيانا تكلف الجريدة أكثر من ثمن بيعها ..

ورغم هذه الضرورة الأساسية في اقتصاديات الصحف ، إلا أنها لا تصل إلى حد اختلاط وظيفة « الإعلام » بوظيفة « الإعلان » . ولا يجوز أن تصل - وهذا

استقلها فى وجه الإغراء المادى .

وعندما سقط شاه إيران عن عرشه ، وانكشفت سوءات حكمه ، ظهر أن عددا من الصحف فى أنحاء العالم كانت متعاقدة مع حكومته على نشر إعلانات « مستترة » تضم أخباره ، وأحاديثه ، وصور احتفالات « برسيبوليس » ، حتى حسب الناس أن شعب إيران أسعد شعوب العالم . وقد كان ممكنا أن أصدق ذلك بدورى ، مع أنني صحفى ، بسبب غزارة الإعلانات .. لولا أنني - عندما كنت رئيسا لتحرير « الأهرام » - زرت طهران أياما قليلة ، وقابلت الشاه ، وعدت أروى للرئيس السادات العجب عن بؤس الشعب فى طهران ذاتها .. ولكن الرئيس السادات لم يصدقنى !

وتلا سقوط الشاه موجة من الهجوم على تلك الصحف ! وانزوى بعدها ، على الأقل ، صحفى عالمى كبير ، ظهر أنه تلقى من الشاه هدايا فى صورة سجاجيد من أغلى أنواع السجاد العجمى ! وسموا مثله فى أمريكا « كتاب السجاد والكافيار » .

وليس كلامى هجوما على مبدأ الإعلانات فى ذاته !

فالإعلانات أساسية ليس فى دخل الجريدة أو المجلة فقط ، ولكنها مهمة للقارئ ، إذ تعرفه بماذا فى السوق ، وماذا يمكن أن يشتري ، وأن يجد الخدمات التى يبحث عنها .. فهى خدمة للمعلن والقارئ معا !

وأذكر أن عميد الكتاب الأمريكين « والتر ليبمان » كتب مرة يقول : لو اقتصرنا الصحف على المادة التحريرية لانتحر نصف القراء . فالمادة التحريرية ليس فيها إلا أخبار الحروب والكوارث والطائرات التى تسقط

والجرائم والاختلاسات ! أما الإعلانات فهى المادة الوحيدة التى تبعث بعض التفاؤل فى النفوس .. فهى التى تنتشر صورة أجمل سيارة ، وأحدث الشئق ، والمصايف الجميلة .

فالإعلان حين يكون فى مجاله الصحيح ، هو خدمة إخبارية فى نفس الوقت . ولكن حين يكون موضوع الإعلان ، مادة سياسية أو اقتصادية غير مباشرة ، لأن الإعلان مستتر فى صورة تحرير ... فإنه يكون إساءة استخدام لأمانة الصحيفة .. لأنها تساهم فى تكوين قناعات لدى القراء ، لا تمثل رأى الجريدة ، بل هى مدفوعة الثمن ، ولا يجوز أن تنشر إلا فى صورة إعلان صريح .

ولكن ، ماذا عن وضع الإعلانات والتحرير فى مصر ، قبل تنظيم الصحافة وبعده ؟

كان الظن أن تأميم الصحافة فى مصر سوف يبعد صحفنا نهائيا عن أى شبهة من سطوة الإعلانات .

ولكن هذا لم يكن الحال دائما . وعلى سبيل المثال ، جاء وقت كان « القطاع العام » هو المعلن الأساسى فى الصحف والمجلات . وانزلق البعض إلى مجاملة إعلانات « القطاع العام » على حساب حرية التحرير . ونحن حين نتحدث عن حرية الصحافة نفكر دائما فى « الدولة » فقط ، فى حين أن نفوذ الإعلانات قد يكون أقرب إليها من جبل الوريد .

وأذكر أنني زرت المد العالى أثناء العمل فيه ، وعدت وكتبت مقالا شاملا ملاً صفحة كاملة فى الجريدة التى كنت فيها . وبعد شهرين اتصل بى تليفونيا المهندس صدقى سليمان - المشرف على بناء المد - وقال لى : إنه كان يراجع عقد الجريدة الإعلانية مع

الاستثمار ، ونفس مذبة نشرة الأخبار تشرح لنا تفاصيل ومزايا ما فى المحل .

وبعثت ! إن كان هذا خبرا وليس إعلانا . فهذا أمر يستدعى التحقيق فورا فى هذا الفعل الفاضح ! وتقدرى أنه « إعلان مدفوع » للتليفزيون . ولكنى بادرت بالشك لأن أى « إعلامى عتيق » مثلى ، يستطيع أن يشم رائحة مئات الإعلانات « غير المدفوعة » رسميا فى الكثير من ساعات الإرسال يوميا .

حتى أمريكا التى تصل فيها الإعلانات إلى أقصى طغيانها ، تقطع النشرة ، وينبه إلى أن الفقرة التالية إعلان . ولا يذاع الإعلان بصوت نفس منبع النشرة ، ولا فى سياقها العادى .

واتهام الناس ببقى معلقا . فالإعلان له « عمولة » رسمية . وفى الصحف مثلا ، العمولات تنجح إلى أصحابها فى أقسام الإعلانات ، ولا تتسرب إلى قطاعات التحرير والمسؤولين عنها . ولكن فى التليفزيون تذهب نمب مقررة إلى المسؤولين عن قطاعات التليفزيون . فصار لدى التليفزيون ترحيب هائل بالإعلانات ! ولتقديمها فى أهم الأوقات .. وها هو الإعلان يقتحم نشرة الأخبار الرسمية ! والناس يقولون إن السبب هو آلاف الجنيهات التى تضاف رسميا لإيرادات مسؤولى التليفزيون .. ولا نتحدث عن الأشياء الأخرى ..

الغريب أن كثيرين من الناس نوى المراكز المرموقة ، اتصلوا بى تليفونيا عقب النشرة يسألوننى إذا كنت رأيت ما رأوا .

الملاحظة الثانية ، اسم المحل المعلن عنه « بدر بلازا » ، وتلك قصة أخرى عالجنها كثيرا .. قصة الاغتراب والتفريب التى نقل

المبدع العالى .. فوجد من المصاحبات المقدمة له ، المقال الذى كتبته . وقال إنه أراد أن يبلغنى ذلك ، لاعتقاده أننى لا أعرف .

وأقام رئيس التحرير ضجة . واعتذر قسم الإعلانات .

والمفارقة ، أن القطاع العام صار لا يستطيع أن يعبر عن إنجازاته مهما كبرت ، إلا بإعلانات مدفوعة فى الصحف التى تملكها الدولة ، فصارت تلك العلاقة غير الصحية ، ضد مصلحة الطرفين !

والقاعدة أن الصحيفة إذا نجحت فى تنويع مصادر إعلاناتها ، فإنها تصبح أقوى من ضغط أى معن محدد . أما إذا أقامت الصحيفة أحد نشاطاتها مستندة إلى معن ، أو مجموعة واحدة من المعننين ، فإنها تفقد استقلالها فورا .

وقد تثور بعض الخلافات بين التحرير والإعلانات . وهذا يحدث أحيانا . ولكن لا نقابة الصحفيين طوال تاريخها ، ولا المجلس الأعلى للصحافة حاول أن يجعل من نفسه حكما فى أى خلاف مرة واحدة . فالصحافة مملوكة لمالك غائب . وممثل الملكية - مجلس الشورى ! - بدوره يؤثر أن يكون غائبا بدوره !

سوبر ماركيت فى النشرة

ملاحظتان تتبعان من واقعة واحدة ..

كنت أتابع نشرة الأخبار الرئيسية فى التليفزيون . وفجأة وسط الأخبار فوجئت بفقرة طويلة تتحدث وتصور بالتفصيل افتتاح « سوبر ماركيت » جديد ، تملكه إحدى شركات

تشكيلاتها النقابية على مستوى جمهورية
مصر العربية ! .

والذنباء للقضائية ذاتها حين توجه اتهامها
لشخص ، لا توجه له تهمة ، مخالفة قانون
العقوبات ، مثلا . ولكنها تحدد التهمة بأن
الشخص المذكور فعل كذا وكيت . ولكن
النقابة العامة توجه لكانينا الكبير تهمة ، مخالفة
اللائحة الأساسية للنقابة ، وميثاق الشرف
الأخلاقي للعمل النقابي ! ، ونفصله دون
شرح ولا حيليات ! ، والتطريف هنا كلمة
نهائية !! .

والأغرب من ذلك أن الأستاذ محمود
السعدني يقول إنه ليس عضواً في تلك النقابة
العلمية ، أو على الأقل لا يعرف أنه عضو .
وأعتذر عن جهلي ، أنا أيضاً ، إذ لا أعرف
هل أنا عضو أيضاً بحكم عملي أم لا ؟ وهل
العضوية تكون بتقديم طلب أم أوتوماتيكية بحكم
المهنة . وحيداً لو أرشدتني النقابة إلى
ما أجهله . فأنا صحفي وعامل في الصحافة ،
وقد يكون في الانضمام إليها ميزة شخصية
(معاش .. مكافأة .. الخ) أو ميزة عامة ،
كحماية حقوق الصحفي وحريتي في إبداء
الرأي ، لم أن هذه ليست من هموم النقابة
العامة ؟

ما أعرفه هو أن النقابة فصلت السعدني
مرة قبل ذلك .. عندما فصلته الحكومة !!

لقد امتلأ جسم الصحافة ، بالأورام
الخبئية ، وإن المرء ليقاوم ضرورة فتح
ملف الصحافة . فلا داعي لأن تدفع
« بلطجة » أفراد قلائل ، لدوافع شخصية ،
نقابة تحمل هذا الاسم على زيادة الضغط الذي
يؤدي إلى فتح الملفات !

لفتنا العربية لاجتذاب صرعى « المسنود » ،
وتقابلها موجة أخرى من استخدام الأسماء ذات
الوقع الديني الاسلامي ، لاستثمار العاطفة
الدينية تجارياً ! هذا الاسم الذي نحن بصده
جمع المجد من أطرافه : « بدر » ،
و « بلأزا » ! صيغة جديدة تريد أن تجذب
لابسة الحجاب ولايسة المايوه تحت سقف
واحد !

أورام خبيثة

« النقابة العامة للعاملين بالصحافة
والطباعة والإعلام » ..

اسم ضخم كما هو ظاهر . لا شك أنها
تضم الآلاف في مهن الإعلام كلها ، وإن كنا
لا نعرف ما هي مهمتها بالضبط ؟

ولا أظن أن نشاطها له علاقة بالصحافة ،
وإلا لسمعنا صوتها عندما طرد الصحفيون من
العمل . وعندما مُنعوا من الكتابة . وعندما
شرد بعضهم بل ودخل السجون . ولا أظن أن
محنة الصحافة المتفاقمة تنلق بالهم ! مع أن
النقابة ، مهما بلغ عددها من الآلاف تدور في
النهاية حول محور أساسي هو : الجريدة
أو المجلة التي تصل إلى القارئ !

ولكن الكاتب الصحفي الكبير محمود
السعدني ، تلقى من النقابة المتكورة ، خطاباً
جاء فيه أنها استدعته للمثول أمامها ، للتحقيق
معه فيما هو منسوب إليه من مخالفة اللائحة
الأساسية للنقابة ، وميثاق الشرف الأخلاقي
للعمل النقابي ! .. ولأنه لم يحضر فإن
« مجلس إدارة النقابة العامة قرر بالإجماع
فصله نهائياً من العضوية للعامة للنقابة العامة
للصحافة والطباعة والإعلام ، وكافة

أسلوب الاختيار

أرجو أن يعتبر كل زميل ترك مقعد المسؤولية ، وكل زميل تولى مقعد المسؤولية ، في المؤسسات الصحفية القومية ، هذه الكلمة تحية خاصة له ..

ونترك الآن جانباً ذلك الموضوع المعقد الطويل ، موضوع مدى « قومية » وضع هذه المؤسسات ، ومدى « قومية » أسلوب الاختيار ، وعدم معرفة الصحفيين بأى « قوم » بالضبط يحدثون هذه الاختيارات .. وأى قوم يستشيرون ؟

.. ولكن لا بد من انتهاز الفرصة للوقوف - مرة أخرى - عند هذا النص العجيب الذى يضع للصحفى والكاتب منا للإحالة على المعاش : هى من المستين ..

وليس هناك جديد يقال فى هذا الأمر ، ولكن الوقوف عنده كلما جاءت المناسبة ضرورة ، حتى لا يضىف مجرد الاستمرار على هذا النص الشاذ صورة الأمر الطبيعى والعادى . إنما يجب أن ننكر بشنوده دائماً .

إن القانون ، أى قانون ، يفترض فيه درجة كافية من « العمومية » فى الاتساع والتقابلية للامتداد فى الزمان . وأسوأ الأخطاء أن يصدر « قانون » .. ممتدح بضع حالات أو أشخاص فى البداية ، ثم يصبح مشكلة للجميع ، وفقاً للحاكم والمحكوم فى النهاية .

وقانون إحالة الكتّاب والأدباء والصحفيين للمعاش ، فى مهنة الصحافة ، وضع لحالات شخصية ، ولكنه صار غير قابل للاستمرار .. لأنه يحاقيق كل منطق وكل سابقة وكل تقليد . وسحب هذه المادة وشطبها من قانون الصحافة ضرورة عاجلة ، لا يجوز الانتظار عليها

حتى يُعاد النظر فى قانون الصحافة بأكمله . وأرجو أن يجمع الصحفيون على هذا فى انتخابات نقابة الصحفيين القادمة .

إن فتح الباب أمام الأجيال الجديدة ضرورى ، وله وسائل كثيرة ، وعدم تولى مواقع قيادية عند سن معينة ، للحكمة السابقة ، مقبول . ولكن « الإحالة إلى المعاش » شىء آخر . ولا يعتقد بأن الصحف ، بتوجيه من الدولة ، جرت على تجديد التعاقد مع « المحال إلى المعاش » ! من أبناء مهنة الرأى والفكر ، فهذا فى التطبيق يقع فى يد السلطة الجديدة . وهذا يجعل وضع « المحال للمعاش » ، ولو جدد له سنوياً ، وضعاً جريحاً ، ناقصاً ، ليس كوضع المحرر العضو الأصيل فى جسد المؤسسة الصحفية .

يطالب من ؟

من أهم العناصر التى تجعل الجدل فى بلاندا أقل ضراوة ، وتجعل المتحاورين حول الأمور العامة يكتبون بأعصاب أهدأ ، أن يشعر الناس أن الجدل حول هذه القضية أو تلك ، له نتيجة ما .

ليس معنى ذلك أنه كلما طالب كاتب أو أكثر بشىء ، أن تنفذ الدولة الاقتراح . بالطبع لا . ولكن الشعور السائد هو أن الوضع على النقيض له . أى أن الكتابة والدراسة والمناقشة « ديكرات » لا تترك أى أثر على مسار ممارسات وآراء صانعى القرارات على كافة المستويات . الأمر الذى يشعر الذين يكتبون بالإحباط ، وبالوجه الآخر للإحباط وهو التوتر .

٢ أنسواع من الكتاب

يبحث المجلس الأعلى للصحافة موضوع الكتاب الصحفيين الذين يكتبون في صحف العالم العربي .. وهو أمر أعجب من العجب . فنحن ساعة نتحدث عن «تصدير» الكتاب المصري ، وساعة نبحت كيف «نصادر» الكتاب نفسه !

والكتاب المصريون - بالنسبة إلى هذه القضية - ثلاثة أنواع :

□ كُتَّاب ينشرون في الصحافة العربية علنا ، ويوقعون ما يكتبونه بأسمائهم ، وينتقلون مكافآتهم الرسمية عبر البنوك الرسمية . والقارئ في العالم العربي يطلبهم ، ويحب الاستماع لهم . ومحاسبة هؤلاء سهلة لأنهم ملتزمون ومسؤولون عما يكتبون !

□ وكُتَّاب يكتبون التقارير المرية . هؤلاء زاهدون في الشهرة .. إنهم يكتبون التقارير التي لا تنشر ، وينتقلون المكافآت عبر قنوات مجهولة . وهؤلاء لا تصل إليهم يد المجلس الأعلى للصحافة .

□ وكُتَّاب ليس لهم في العالم العربي سوق ! وليست لديهم بضاعة يطلبها الناس ! فهم يهاجمون الكتابة في الصحافة العربية سنوات ، فإذا حدث وأشار أحدهم إلى واحد منهم بأسبغته ، أسرع إلى فرصة النشر ، ناسيا كل ما دبح من سطور !

ولا يوجد كاتب يحترم نفسه بقيل أن يحدد له أحد أين يكتب ، وأين لا يكتب : فالكاتب من حقه أن يكتب ولو في استراليا إذا كان هناك قارئ يطلبه ! وكما قلت فهو يكتب علنا ، وباسمه ، وهو مسئول أمام الوطن

وما أكثر ما تدور المناقشات حول قضايا هامة ، وينشغل الناس بالمناقشات شهورا ، ثم تنتهي ، دون أن يتغير أى شيء في موضوع المناقشة ، وكأن هذه المناقشات كانت عرضا مسرحيا وانتهى .

وبعض القضايا لها مواسم سنوية يتكرر فيها النقاش بحذافيره ، في مواعيد ثابتة ، وينتهي إلى لا شيء .

أيضا ، عدم تغيير شيء قد يكون قرارا ونتيجة . ولكن لا يمكن أن يكون الأمر هكذا في كل الحالات .

قضية دعم رغيف الخبز مثلا ، رغم أنه يمكن عمل تعديلات محسوبة اجتماعيا عليها . وهو مجرد مثال . ولكنه مثال لافت للنظر لأنه ضخم وهام ، ولأنه يتكرر موسميا . ومثله موضوع صرف بطاقات لبعض الفئات ... إلى آخره .

لا بد أن يشعر الناس أن الجدل الصحفي يترك أثرا ما . وأنه يفتح الباب أحيانا أمام حلول جديدة . خصوصا وإن الصحف لا يحررها الصحفيون . إنما يحرر نصفها المسؤولون بأحاديثهم وتصريحاتهم ، وأحيانا كتاباتهم . بل صرنا أحيانا نجد المسؤول يكتب مطالبنا بكذا وكيت ، فتمسأل أنفسنا : يطلب من ؟ ... وهل نحن إذن يا ترى الذين علينا أن ننفذ ؟

نريد أن نرى حزب الحكومة يتبنى اقتراحا أو مشروع قانون من أحد المستقلين ، أو من أحد أحزاب المعارضة .. وينسب له الفضل ولو مرة واحدة . ساعثها سنجد المعاملة بالمثل . ويشعر المعارضون وأصحاب الآراء الأخرى أنهم لا يخطبون رؤوسهم في الحائط فحسب !

والمجتمع عن « ماذا » يكتب ، وليس عن « أين » يكتب .

وحكاية أن الكاتب إذا عارض سياسة حكمومه فهو يعارض وطنه ، حكاية انكشفت وصارت مسخفة . فالحكومة لا يحق لها أن تعتبر نفسها هي الوطن ! وما تأخذ به من سياسات صحيحة أو خاطئة هي الوطنية ! وبالتالي فإن وطنية الكاتب تعلى عليه أن يؤيد الحكومة على طول الخط ويناقضها بلا تردد !

ومجلس الصحافة الأعلى لا يملك إصدار قانون يعطيه هذه السلطة ! وإذا صدر قانون بهذا الشكل ، فسوف يضاف الى قائمة القوانين غير الدستورية التي يجب الطعن في دستورتها أمام المحاكم . وإذا خُير كاتب بين عقوبة السجن وبين حقه في نشر رأيه في كل مكان ، فإن عليه أن يختار السجن . فالسجن هنا واضح وله جذران . وهو خير من السجن غير الواضح بلا جذران !

لماذا فشلنا في أن نكون بلد الطباعة ؟

مررت بتجربة مباشرة ..

جاءني صديق من بيروت .. يريد أن يطبع مجلة شهرية ، طباعة ملونة فاخرة . والبقاء في بيروت صابر مستحيلا ، والموت قد يخطف أي إنسان في أي مكان أو زمان .

وطفت معه بكل المطابع في القاهرة . كبيرها وصغيرها ، قديمها وجديدها . ولكن لم تخرج لنا مطبعة واحدة .. « بروفة » صورة ملونة واحدة بالشكل الذي يطبعه الآخرون في عشرات العواصم . كنا نجد

أحدث الآلات .. ولكننا كنا نواجه إما الإهمال أو عدم الدقة ، أو عجم المعرفة بالآلات الموجودة . كل شيء يعمل « تقريبا » ، ولا شيء يتم « بالضبط » كما يجب .

وعاد صديقي إلى بيروت - ومطابع بيروت ما زالت تعمل بنشاط وكفاءة عالية رغم الموت الذي يمرح في شوارعها منذ ما يزيد على عشر سنوات ، ثم ذهب إلى قبرص التي توشك أن تكون عاصمة طباعة الكتاب العربي بعد الهجرة من بيروت .

وكان مما صادفنا - مثلا - أن « الأفلام الخام » التي تستخدم في طباعة الألوان في مصر نصفها يأتي إلى المطبعة تالفا . وهذا أحد بنود ارتفاع الأسعار وانعدام الجودة . وذهبنا إلى مستورد الأفلام الوحيد في مصر . إنه لا يخزن الأفلام طبقا لشروط التخزين الفنية ، فتتلف نصف الكمية . لماذا ؟ قال المستورد الوحيد : إنه يبيعها هكذا لأنه لا يوجد سواء .. وهذا يرفع الأسعار حقا على الناشر ، ولكن هذا أحسن من أن يوقع دماغه في التخزين الفني السليم .

وعاد صاحبي إلى القاهرة ليقول لي : إنه اتفق مع مطبعة في قبرص .. ففي قبرص ، كما هو الأمر في لبنان ، الطباعة على المستويات التي صارت عالمية . والأعجب من ذلك أن أسعار الطباعة ، وكل العمليات الفنية الخاصة بالطبع أرخص من أسعار القاهرة . بل إن أسعار الطباعة في القاهرة أعلى من بيروت ، ومن إيطاليا التي بدأت المطبوعات العربية تتجه إليها .

لماذا ؟ لقد وجدنا جوا حافلا بعدم المسؤولية ، وعدم الكفاءة وعدم الطموح ! ولا فائدة لأحدث المصانع إذا لم تحركها يد

الصور . ولمن تؤخذ الأحاديث . ولخاطر من تحجب التحقيقات الصحفية التي قد تغضب هذا المسئول أو ذاك ...

ما علينا .. وطالما أن أوضاع المؤسسات الصحفية القومية أصبحت « ديناصورية » مستعصية على الحال ، فلا وجه للبحث قيمن سيتخذ القرارات .

ولكن ، هناك شيء تعرفه حتى أكثر الحكومات حرصا على سيطرتها التنفيذية ، هو « الاستشارة » وسؤال من لديهم خبرة ومعرفة .. فى شتى المجالات ، داخلية وخارجية ..

وفى هذا الموضوع الذى نحن بصدده : ماذا يعرف كل المسئولين التنفيذيين و « الشوريين » عن الصحفيين ، سوى تقارير الأمن - الخاطئة فى معظم الأحيان - أو همسات المقربين ؟!

لماذا لم يفكروا مرة واحدة فى سؤال قدامى الصحفيين ، والذين تولوا مناصب قيادية شتى ، والذين عرفوا كل الصحفيين وتعاملوا معهم ، وممن لم تكن لهم مطامع ولا رغبات شخصية كرؤساء التحرير السابقين وغيرهم ؟!

لم يحدث هذا مرة واحدة منذ تأميم الصحافة .. وقد أدى هذا إلى « شطحات » و « مزاجيات » يعرفها كل الصحفيين ، وإلى قيام علاقة غير صحية بين الصحافة والدولة التى تملك الصحافة .. فى حين أن مثل هذه الاستشارات قد تخفف من « صدمات » القرارات غير المفهومة أحيانا ..

اسمعوا الآراء .. وارموها فى البحر . فالأمر والنهى لكم !

خبيرة طموحة .. ولولا ذلك لجاءت إلى مصر الخمسون دارا للنشر التى هاجرت من بيروت المخزية .. فلم تجد مكانا يلبي نشاطها وطموحها .. إلا فى قبرص ! أما مصر ، يلد الكتابة « فمنها أكثر الكتاب » ، وبلد القراءة بسوقها الكبيرة لم تفلح فى أن تكون بلد الطباعة !

« شطحات » و « مزاجيات »

هل أفس أنفى فيما لا شأن لى به ؟

لا أظن . وسوف يشاركنى فى ذلك كل أبناء الأسرة الصحفية على الأقل ..

إننا نقرأ عن اجتماع « للمجلس الأعلى للصحافة » ، وللمجلس الشورى ، لاختيار رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير الصحف القومية ..

ومع احترامى للجميع أقول إن المجلس الأعلى للصحافة بعض أعضائه من أبناء المهنة ، فهم طرف ذو مصلحة ، ولا يمثلون الصحافة بالضرورة . فهم أيضا مهنيون من السلطة التنفيذية ، وباقيهم ليسوا من أبناء المهنة ..

ونحن نعرف أن القرارات تُتخذ خارج المجلس الأعلى ومجلس الشورى على السواء . وأن مجموعة من القيادات التنفيذية والوزارية والحزبية هى التى تقرر . وأنه مع اقتراب الموعد ، يصبح لا هم لكل من له طموح إلا الكتابة والتصرف وتوثيق الصلات ، لتحقيق الأمنى . والصحفى يقرأ الصحف والمجلات بغير المين التى يقرأها بها القراء . الصحفى يعرف لماذا إبراز أخبار فلان وإهمال أخبار غيره . ولمن تنشر

يوميات هذا الزمان

مجلس الشعب وترزية القوانين

وكل أصحاب نككين « تفصيل القوانين حسب الطلب » .. الذين صاغوا عشرات القوانين منذ مظاهرات ١٩٧٧ إلى حادث المنصة سنة ١٩٨١ ، كان يجب تنحيهم ، حملياً للمرحلة الجديدة ، لأنهم ساهموا أكبر مساهمة فيما انتهت إليه الأمور سنة ١٩٨١ .

ولكننا عندما طلبنا - على اختلافنا - بالتغيير ، تحسنا عن تغيير الكثير ، ولم نتحدث عن تغيير هؤلاء : لأننا لا نراهم ، لأنهم لا يمارسون عملهم علنا وأمام الناس .. كالوزراء مثلا وغيرهم من أصحاب المسؤولية .. فيحاسبهم الناس . ولكن شكيبير قال في إحدى مسرحياته عن المستشارين المستترين : « إن ألفا منا ممن يجمعون يا مولاي في ثلثنا تاجك ، ومع أن عددهم قليل إلا أن خطرهم كبير » .

القانون يا سادة « موضوع » قبل أن يكون « شكلا » . القانون ينبع من دراية تامة بالموضوع محل البحث ، وحكمة وقدرة على تفهم كل العناصر السياسية والاجتماعية المتصلة به ، واستلهم لروح « الرضاء العام » المعقول الذي يجب أن يلقاه القانون لدى الناس . فالقانون هو الذي يحرمه الاقتناع ، لا أسنة للحراب .

وضع خاطيء نمل

عندما قرر الرئيس السادات اختيار نظام تعدد الأحزاب ، وحظي هذا الاتجاه بتأييد وحمل من كل فئات الرأي العام .. كانت المشكلة بعد ذلك عدم استيعاب كل متطلبات الانتقال إلى نظام تعدد الأحزاب ، وبالتالي الفصل بين السلطات ، والتوازن بينها ، وكان

لن نمل من تكرار أن « القانون ، ليس أى مجموعة مواد ، تمر بالمراحل الشكلية للقانون . وخصوصا إذا كانت الحكومة - أى حكومة - لديها « أغلبية أتوماتيكية » ، كغيلة بتمرير القانون - إذا شاعت - فى جلسة واحدة من جلسات مجلس الشعب ، مهما كانت أهميته .

ومن أخطر اللغات على الشعوب وعلى الحكام أيضا ، أولئك « القانونيون بالمعنى الشكلى ، الذين يستطيعون صياغة عشرات القوانين ، مهما تضاربت ، فى دقائق .

والذين يقومون بتفصيل القوانين دون دراية « بموضوعها » ، ودون أمانة « لروحها » ، يقدمون أسوأ خدمة .. حيث لا تلبث هذه القوانين ، بعد شهور أو سنوات تعد على أصابع اليد الواحدة ، أن ترتطم بصخور الحقائق السياسية والاجتماعية ، التى تم تجاهلها عند وضع هذه القوانين . فضع هذه « القوانين بالاسم » كل الأطراف فى مأزق لا آخر لها : الحكام ، والمواطنون ، والقضاة ، والمحامون .. إلى آخره .

و « المستشار القانونى » ليس هو الذى يترجم كل رغبة من أى مسئول إلى مواد قانون أو لائحة . ولكنه الذى يكون أمينا على من يستشيريه فى تبصيره بالمملك « القانونى » حقا فى كل قضية .

ولا تهدد استقرارا ، ولكنها فقط تضع الأمور في نصابها ، وتثمنر الناس بدرجة أكبر من المشاركة دون الحاجة الى دخول قالب السلطة .

ولا مصلحة للدولة أن تبدو وكأنها تختار ما يناسبها .. ساعة من النظم الديمقراطية ، وساعة من النظم الشمولية .. دون الاحتكام إلى منطق متكامل واضح .

حكاية تمرير القوانين

من الملاحظ أن مجلس الشعب عندما يسرف في اللجوء إلى تمرير ، وإقرار مشروع قانون ما في جلسة واحدة أو جلستين ..

ولا يحدث هذا مثلا لمواجهة حالة طارئة . ولكنه صار أسلوبا يتبع بشأن أى قانون ترى الحكومة سببا ما لتمريره بسرعة ..

وهذا ضد «روح» القانون ، وضد فكرة «القانون كما يعرفها العالم» .

وآخر أمثلة على ذلك : قانون نقابة المحامين . وأخيرا القانون الخاص بمنع نشر الوثائق والمعلومات الرسمية (إلا بعد عشرين سنة ..

وأقول إن هذا ضد روح القانون وفكرته .. لأن القانون لا يجوز أن يكون أى ورقة تستوفي الشروط الشكلية التى نص الدستور عليها .

إن القانون معناه ومغزاه هو الاستقرار . أى أن كل قانون يجب أن يخضع ليبحث كامل وتأمل طويل من السلطة الشعبية ، وعلى

هذا سبب مشاكل وموضوعات كثيرة ولا يزال ..

من ذلك مثلا ، أننا ما زلنا نرى رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى ، موجودين فى اجتماعات تقرير سياسات الدولة العليا ، جنبا إلى جنب مع رؤساء السلطة التنفيذية ، وهو وضع لا مثيل له فى العالم البرلماني .

وهذا وضع خاطيء تماما . فرؤساء المجالس النيابية فى العالم ، حتى ولو كانوا حزبيين ، يصبح لهم بمجرد توليهم هذه المراكز وضع خاص . إنهم رؤساء السلطة التشريعية التى يجب أن تكون منفصلة عن السلطة التنفيذية .. لأن مهمة هذه السلطة هى مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية ، وأنها هى كفة الميزان التى يجب أن تعادل كفته الأخرى . واشترك السلطة التشريعية ممثلة فى رؤسائها فى اتخاذ القرارات التنفيذية على أعلى المستويات ، يلغى مقدما مهمة السلطة التشريعية ويصادر عليها . فالمشترك فى اتخاذ قرار لا يمكن أن يشترك فى رقابته ورؤسا الاعتراضى عليه ، وهذه ليست مسألة شخصيات . فكلنا بشر ، وكل دور لا بد أن تكون له ضوابط .

هذا جزء من أشياء أخرى ، كتعيين كل المحافظين من الحزب الحاكم ، وانفراد الحزب الحاكم بتنظيم للشباب ... وكثير من المناصب التى لا يجب أن تكون ميزة تضاف إلى سطوة الحزب الحاكم ، أى حزب حاكم .

فنحن لسنا نظاما شموليا ، ولكننا لسنا بعد نظاما ديمقراطيا ..

وأستطيع أن أوافق على التدرج فى الانتقال ، ولكن هذه أشياء لا تخل بأمن

ولا أقصد قانون الأحوال الشخصية . فهو قضية ساخنة ، ربما كان ثمة وجه لاستعمالها بصرف النظر عن الرأى فى القانون الذى سنتم مناقشته .

ولكن لنأخذ صفقة طائرات البوينج الجديدة مثلا ..

إن شركة « بوينج » صدر ضدها حكم قضائى مصرى يدينها بدفع رشوة لممولين فى شركة مصر للطيران ..

ومكتب التحقيقات الفيدرالى فى أمريكا أدانها فى نفس الصفقة وذكر أسماء مصرية ، لم تتوصل العدالة المصرية إلى إدانتها .

ومنذ فترة قرأنا أن الكونجرس فى أمريكا قرر معاقبة شركة كبرى (جنرال واين ميكس) لأنه ثبت عليها دفع رشوة . ووقع عليها غرامة . وحرّم على الدولة التعامل معها لزمن معين .

وفى المناقشة العجيبة فى مجلس الشعب الذى كان مطلوباً منه الموافقة على ضمان الحكومة لشركة مصر للطيران فى القرض الذى سوف تستد به الثمن ، قيل : إن المطلوب ليس مناقشة الصفقة ولكن مناقشة القرض .. هل تتم الصفقة بلا قرض ؟ وقيل إن القرض تعقده شركة مصر للطيران لا للدولة ! ألا تم تصرفات شركة مصر للطيران مجلس الشعب ؟ أليست الشركة مصرية ومالها مصرية ، أليس المطلوب أن تضمن الحكومة ، الشركة ؟

والأدهى والأمر : أن الطائرات وصلت ، وتسلمناها قبل أن ندفع ثمنها (حوالى ٢٠٠ مليون دولار) . بل وقيل أن تعقد القرض المطلوب لها . وقيل أن يعرف مجلس الشعب

مرأى ومسمع من الرأى العام .. حتى لا تلجأ السلطة إلى تغييره من حين إلى آخر .. مما ينفى صفة الاستقرار .

وفكرة القانون أنه أحكام نابعة من ضمير المجتمع . هذا هو الأساس الأعظم للقانون ، والذى يكفل له احترامه واستقراره . وحتى يكون نابعاً من ضمير المجتمع ، معبراً عن رأى سائد بين أغلبية مسئولة فيه ، فإنه يجب أن يستوفى حقه من هذه الأبحاث والمناقشات .

وقد علمونا فى الجامعة أن من عيوب الديمقراطية البطء أحياناً . ولكن هذا البطء فى مجال التشريع بالذات هو من مزايا الديمقراطية ، كما علمونا أيضاً أن أى أمر هام ، لا يترجم إلى قانون ينظم حياة الناس .. إلا بعد استنفاد وقت فى البحث والدراسة ، وتعرف الناس على شتى وجوه ومشاركاتهم بأراء قد تمن لهم .. لا أن يفاجأ الناس بقانون جديد بين يوم وليلة . هذا ضد « روح » الديمقراطية ، حتى وإن كان « الشكل » الدستورى له صحيحاً .

وفى نفس الوقت نجد قوانين تهم الناس بشدة ، مثل قانون المباني ، تتسكع زمناً طويلاً فى مجلس الشعب ، رغم أن الناس تتحدث عنه وتلنى بمطالبها فى مجال مشكلة المباني ، منذ سنوات طويلة .

علاوة سبئية

غابت الدولة - ومجلس الشعب - إلى عادة سبئية ، لا يستريح الناس إليها ، وهى « كركبة » أكبر كمية من القوانين فى الأيام الأخيرة لمجلس الشعب .. وبالتالي تمر دون مناقشة كافية .

بالعبارات المطلقة . فهو لا يتحدث عن صاحب المنصب ولكن عن « المسئول » ، وهى كلمة يمكن أن تمتد إلى الصحفى مثلا الذى شهد أحداثا بحكم منصبه .. وهو يتحدث عن كل ما يمس الأمن القومى والعسكرى والاقتصادى والميسى ...

وقيل إن فى انجلترا هذا النظام .. كلا . فلدينا فى انجلترا منكرات هارولد ماكميلان وهارولد ويلسون من رؤساء الوزارات الأحياء ..

فى انجلترا « يجب » نشر وثائق الدولة للجمهور بعد ثلاثين سنة . ولكن « يجوز » الكتابة عنها - لا نشرها - بعد عشرين سنة .

والى جانب ذلك هناك بعض قواعد فى انجلترا ، خاصة بوزارة الخارجية بالذات ، إذ من حق الوزارة أن تراجع منكرات وزرائها وسفرائها السابقين ..

إن الإشراف فى النشر بلا حدود خطأ ، كنشر المعلومات العسكرية مثلا . ولكن كتابة المنكرات - وإن كان غير منصوص عليها إلا أن القانون يمكن أن يطولها - صارت جزءا أساسيا من الأدب السياسى فى هذا العصر الذى يميزه حق الشعوب فى المعرفة ، ولو به حين !

وكان الأحسن أن يكون الأصل فى القانون النشر .. والاستثناء هو المنع . وكان ممكنا أن نستعرض هذه الجوانب وغيرها ، لو أنه ترك للمناقشة فترة معقولة .. ولم يتم إقراره فى جلسة واحدة .

شيئا . وهذا وضع مجلس الشعب أمام أمر واقع بشكل سافر غريب ..

وفى المجلس طلب إحاطة عن هذا الموضوع منذ ثلاثة شهور لم ينظره المجلس ..

إننا لا نريد فى هذه العجالة فتح ملف قديم جديد ، يضح بالأسئلة وعلامات الاستفهام عن النفوذ الطاغى لشركة مدانة بأحكام قضائية بدفع رشوة فى مصر ، وهذا الإيثار لها دون غيرها بحجج غير مقنعة ..

ويعر هذا أمام المجلس فى لمح البصر !

هل يطلب أحد فى مجلس الشعب فتح هذا الملف الردىء ، ولو فى أول الدورة القادمة !

الاستثناء هو المنع

.. القانون الخاص بعدم نشر معلومات قبل عشرين سنة ، سببه موجة المنكرات التى نشرها مسئولون مصريون سابقون .

وهى عادة أمريكية . حيث يتفق رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية على نشر مذكراته قبل أن يترك منصبه . وفى سنوات قليلة ظهرت منكرات نيكسون وكيسنجر وكارتر وبريجنسكى وسيروس فانس .

وتتلوها فى هذه الموضة إسرائيل : فلدينا منكرات ديان ووليزمان ورايين وغيرهم عن أحداث حرب ٧٣ وكامب ديفيد وما بعدها ..

ولكن المعجبين بأمريكا مثلا يحبون أن يختاروا منها قسط ما يناسبهم . ولا بأس أن يختاروا من روسيا ما يناسبهم .

والقانون - كما نشر فى الصحف - ملء

لو أردنا نقدا موضوعيا

لو كنا نريد أن نقد قوانين ونظم ٢٣ يوليو ، نقدا موضوعيا وليس تشهيريا ، لضربنا الأمثلة بأشياء محددة وطلابنا بتغييرها مع تغير الظروف ..

مثلا .. حكاية وجود عدد كبير من موظفي الحكومة ، أعضاء في مجلس الشعب ومجلس الشورى : لقد أخذت ثورة يوليو بهذا الاتجاه ، انساقا مع نظرية التنظيم السياسى الواحد ، وصيغة تحالف قوى الشعب كلها .

ولكن التجربة لم تنجح . وقد خطونا خطوة إلى الأمام بالأخذ بنظرية تعدد الأحزاب ، وإن كانت ما زالت حرية ناقصة .

وتعدد الأحزاب لا يستقيم إطلاقا مع السماح لرجال السلطة التنفيذية ، بأن يوجدوا فى ساحة السلطة التشريعية ، الأمر الذى يضعف كثيرا قدرة السلطة التشريعية على مراقبة ومحاسبة الحكومة .

من غير المنطقي أن يكون فى مقاعد مجلس الشعب ، الوزير ، ووكيل وزارته ، ومدير مكتبه . ومن غير المنطقي أن يكون فى مقاعد مجلس الشعب ، وزير التعليم ، ومدير الجامعات ، وغيرهم .

وأحيانا يكون رئيس إحدى اللجان البرلمانية موظفا فى الوزارة التى على اللجنة البرلمانية أن تحاسبها ! .. من يراقب من ؟ وكيف يستقيم فى نظام برلمانى وحزبى أن تختفى الحدود بين السلطتين ..

ثم إن هؤلاء الموظفين يكونون عادة من حزب الأغلبية الحاكم ، الأمر الذى يزيد سطوة حزب الأغلبية ، بامتداد نفوذه على موظفى الدولة إلى مقاعد السلطة التشريعية ..

وإذا فرض أن نائباً معارضا كان يشغل مثل هذه الوظائف ؟ كيف يعارض الوزير فى قاعة البرلمان ، ويتعاون مع الوزير فى مبنى الوزارة ؟!

إن أى نظام برلمانى ، حزبى ، لا يقوم إلا على أساس الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ..

إننى أعتقد أن هذا التعديل أمر هام جدا ، فى الاستفادة من دروس ٢٣ يوليو ، وفى التقدم خطوة على طريق النظام الحزبى البرلمانى .

وقد انقلب السحر على السحرة

كنت ولا أزال من المؤمنين بأن قوانين المدعى الاشتراكى والقيم والعيب كلها غير دستورية ، وإن فى بعضها نصوصا تخالف ليس الدستور فقط ولكن حقوق الانسان .

ومع ذلك فالتناس ترى الآن بعض فوائد هذه القوانين :

وهى فوائد عارضة . فقد وضعت هذه القوانين خصيصا لمحكمة المعارضين السياسيين .. ولكن الأقدار الساخرة شاعت أن ينقلب السحر على السحرة ، وأن يقف فى قصص الاتهام من ظنوا أنهم أبعد ما يكون عن المسالمة . وتمكرون ولكن مكر الله أعظم .

ومع ذلك ، ولأن تلك القوانين صدرت لغايات أخرى ، فهى فى نفس الوقت مبتورة .

والسؤال الذى يتردد على شفاة كل الناس الآن هو : صحيح أن هذه القوانين لعبت دورا

كل قانون به «خـرم»

كل قانون يصدر عندنا وفيه «خـرم» ؛ وهو عادة تقب «غوت منه الجمل» .. وهى براعة تميزت بها بعض اللجان المختصة فى مجلس الشعب .

هذه هى خلاصة الموقف فى أن نكتشف بعد خمس سنوات من صدور قانون منع تجريف الأرض - أخطر الجرائم قاطبة - أن التجريف ما زال مستمرا ...

القانون صدر بمنع انتاج الطوب الأحمر فقط . وقد شرحنا ما لحقه من تحايل .

والدولة تقول بلسان مسئوليهائها إنها أصدرت قرارات وزارية تمنع النقل ، وتمنع استعمال الطوب الأحمر على القطاع العام . وقد اتصل بى مسئولون من رجال الشرطة ، وقالوا إنهم نفذوا القرارات وصادروا الطوب من اللوريات ، ولكن النيابة العامة أفرجت عن المتهمين ، وقالت إن هذه قرارات لم ترد فى القانون .

كذلك فإن منع القطاع العام لا يكفى ، لأنه يستهلك أقل من ٢٠ ٪ من الطوب الذى تستهلكه البلاد . وأكثر من ٨٠ ٪ قطاع خاص ، فلا توجد قرية تخلو من فلاح يبنى البيت بالطوب الأحمر فى الأربعة آلاف قرية فى مصر .. دك من «الأبراج» التى تبنى فى القاهرة والأسكندرية .

إن فالملطلب ما زال هو أن يصدر قانون سريع يمنع «الانتاج والنقل والاستعمال» ، جميعا . فهذا هو القانون الوحيد الذى لا «تقوب» فيه ، تمر منها اللوريات ويستمر معها التجريف .

إن من أخطر الأشياء على حياة أى

أماميا فى كشف أنواع من الفساد لم تخطر على قلب أكبر المشتامين - ولكن أين النيابة العامة والمحاكم ؟ وإلى أين تنتهى محاكمة أى من المتهمين الذين قدموا أو سوف يقدمون عن طريق المدعى الاشتراكى إلى محكمة العيب ؟

وهل يكفى أن ينتهى الأمر فى حالة ثبوت التهمة - إلى نوع من التراضى بين الدولة وبين المتهمين ؟

وماذا لو تجددت المحاكمات ببلاغات يتقدم بها المواطنون ضد نفس المتهمين إلى النيابة العامة ، وبالتالي إلى القضاء الجنائى ؟

ثم تلك الأسماء الكثيرة التى وردت على هامش كل محاكمة حتى الآن ؟ .. هل يظل القرار فيها سياسيا ، يقدم البعض أو لا يقدمون للمحاكمة ؟ هل سلاحها المدعى الاشتراكى على سبيل الضرورة لا على سبيل الاختيار والانتقاء ؟

وما هو وضع النائب العام والنيابة العامة على قراءة تلك الاتهامات الخطيرة ، وهم غير قادرين واقعا على التقاط الدعوى الجنائية وتحريكها ؟

وقد يكون الحل - المؤقت - أن تشير محكمة القيم إلى هذه الأمور وتحدها فى حكمها ، وتطلب بصراحة تقديم من يجب تقديمهم إلى النيابة العامة ... وهذا أمر اختياري لها بالطبع . أو ماذا يقول أهل الفقه والقانون ووزارة العدل .. بما يقيم العدل ، وما يقتضى من المنصب القصاص الصحيح فى نفس الوقت ؟

مجتمع ، أن لا تنفذ قوانينه ، أو تكون غير قابلة للتنفيذ ..

ففي هذه الحالة ، ليس الضائع فقط هو الأرض الزراعية من التجريف المستمر ، ولكن أموال القطاع العام والقطاع الخاص التي وظفت بمئات الملايين - بناء على القانون ! - في استيراد مصانع للأنواع الأخرى المطلوب استخدامها من الطوب .. ثم إذا بها تغلس .. وتتوقف .. لأن الطوب الأحمر ما زال سيد الموقف . والقانونون بتقوبه لم يمد تياره الجارف بعد ..

كثير جدا من قوانيننا يصدر بهذا الشكل المدمر .. أرجو الله أن يمنحنا القوة على متابعتها .. وهي ليست عجزا عن التشريع . إنها مصالح مادية عاتية . مهمة القانون أن يتصدى لها إذا كان فيها مساس بمصلحة عليا للبلاد .

قوانين ليست بنيسة التطبيق

نكرت أحد عيوب القوانين ، وهو القانون ذو « الثقوب الكبيرة » التي يفوت منها « الجمل بما حمل » . في مثال قانون تجريف الأرض ..

هناك قوانين أخرى ، عيبها ليس الثقوب ، ولكن ببساطة عدم نية الدولة أن تطبقها حقا ، أو عدم قدرتها . وتلك لها خطورة أخرى . إذ يتعود الناس ألا يفرقوا بين أى قانون وبين أى « حبر على ورق » . وأن القوانين غير النوايا ، وأنها ليست بالضرورة للتطبيق .

.. كقوانين البناء والمساكن . صدرت على إيقاع موسم انهيار العمارات ، ودفن السكان تحت الأنقاض . وها نحن نرى بكل وضوح

وسفور أنها قوانين لا تطبق . فارتفاعات العمارات « والأبراج ! » فى أضيق شوارع القاهرة والاسكندرية وعواصم القطر ، أكثر وضوحا من « قمتان الطوب » فى الأرياف . لا يخلو شارع منها . وأثيرت القضية مرارا . ووصلت إلى قمتها منذ خمس سنوات . وصدرت قرارات بإزالة أربعة أكوام من عمارة بدأت تنفجر « كدروس للمخالفين » ، وعارض أصحاب العمارة ، وصدر حكم القضاء مؤيدا قرار الإزالة . ولكن شيئا لم يحدث .

وقد كنا نثير هذا الموضوع - قديما - من باب الجماليات وقواعد تخطيط المدن . ولكن الأمر صار مع تفاقمه من الضروريات . لا يختلف عليه مهندسان معماريان (لكن من يأخذ رأى المعمارين ؟) فالشارع أو الحى لا تتحمل هراقته أكثر من عدد معين من الوحدات السكنية والسكان المستهلكين ، وما يلحق بهم من سيارات وكاكين وخدمات ومياه ومجارى ... إلى آخره . ولكن لا شيء توقف .

أسكن شارعا كان فيلات وصار كله مدارس وعمارات . وأضرب به مثلا متكررا فى كل مكان . عرضه لا يزيد على عشرة أمتار . وقد صار المرور - أو الوقوف - فيه مستحيلا . ومع تلك قسمة ثلاث ناطحات محاب جديدة تنتظر التشطيب ، ولا يدرى الناس ماذا سيحدث .

والآراء التى نادت بعدم البناء فى الأماكن المزدحمة كثيرة . وعواقب تفجر الخدمات وانهارها حدثت وتحدث . وهناك قانون فيه « بعض العلاج » من التزام ارتفاع معين ، وإقامة جراجات بأحجام معينة ، ولكن هذا كله

« كلام » للنشر في الجريدة الرسمية وليس للتطبيق .

لماذا يحترم « عابر الطريق » ، راكبا أو ماشيا ، إشارة المرور ، وياقى المارة الباقين العابرين مخالفتهم للقانون تخرق العين ؟

المشكلة ليست كثرة التكاليف

دعوت من سنة أو أكثر إلى أن تفعل ما يفعله العالم كله الآن . وهو بناء جراجات السيارات تحت الأرض ، تحت الميادين الواسعة والحدائق العامة . وقد ففنا بعد ذلك أحد أهم ميادين القاهرة ، ميدان الأوبرا ، ومشروع وصله بميدان العتبة ، بإقامة جراج متعدد الطوابق مكان الأوبرا القديمة .

وكنتم أظن أن المشكلة هي في كثرة التكاليف . مع أن هذا أحد المشروعات التي يمكن طرحها على المستثمرين من القطاع الخاص . حتى قابلت أخيرا مستثمرا جادا من القطاع الخاص ، يروى لى أنه طلب التصريح له بإقامة نموذج لهذا الجراج الواسع تحت الأرض ، وفوقه حديقة علمة .. ولكن طلبه رفض ...

ولما سألته عن السبب ، قال لى : إن الأمر اعترضه عدم وجود قانون في الدولة ينظم بيع أو تأجير « باطن الأرض » ! .

وسكت أول الأمر . ثم وجدت المشكلة معقولة . فنحن بالتأكيد لا يوجد لدينا قانون قديم ينظم هذه الحالة الطارئة الجديدة : شراء « باطن الأرض » دون سطحها ، أو تأجيرها لمدة خمسين سنة أو أكثر أو أقل .

ولكن ، هل يحز على الدولة التي تمطرنا بمعشرات القوانين ، أن تضع قانونا سريعا لهذه الحالة المستجدة ، وهي مستجدة علينا فقط لأنها القاعدة في أنحاء العالم منذ زمن . حتى بحيرة جنيف تحتها جراجات للميارات !

وثن بيع أو تأجير « باطن الأرض » يجب أن يكون أقل بكثير من ثمن بيع أو تأجير الأرض نفسها .. لأن سطح الأرض يبقى في يد المالك ، الدولة أو غيرها . سواء أرادت أن تجعله ميدانا أو حديقة أو تقيم عليه مباني ، أو حتى جراجا آخر متعدد الطوابق إذا كان مزاجنا يحب ذلك !

الصحيح أن هناك على الأقل مستثمرا قابلته ، وهو مستعد لشراء أو استئجار « باطن الأرض » في مكان ما من القاهرة ...

هل صحيح ، بعد سنوات ، أن المشكلة هي عدم وجود قانون ينظم ملكية « باطن الأرض » وإمكانات بيعه وتأجيريه ؟ وأن أحدا لم يفكر في حل هذه المشكلة البسيطة ؟ خصوصا إذا كانت تساعدنا على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من وجه القاهرة وسائر المدن في المستقبل ؟ .. وإن « باطن الأرض » في المدن الحديثة صارت له استخدامات غير الجراجات . فقلب مدينة فيينا مثلا ، تحت أرضه ، أكبر ميدان للمحلات والأسواق التجارية !

قصة متكررة

ليست القصة التي سأرويها خارقة للطبيعة . بل لعلها لو كانت كذلك لما أزعجت بها أحدا ، على أساس أنها حالة شاذة فريدة .

المشكل فى طول البلاد وعرضها ، والتي بدأت منذ سنة ١٩٦٩ حتى ساعة كتابة هذه السطور ، أى ست عشرة سنة أخرى مات خلالها الأب ، وصار الأطفال رجالا (١٢ سنة محاكم + ١٦ سنة تنفيذ الحكم = ٢٨ سنة) ولم ينفذ الحكم بعد .. فماذا جرى فى مرحلة التنفيذ الذى لم يتم ؟

« تنفيذ الحكم » الذى هو مفتاح سيادة القانون ، وأمن الناس على حياتهم وأموالهم ، وهو جوهر هيئة السلطة القضائية والسلطة التنفيذية معا ..

ولجأت السيدة إلى كل الناس .. من مكتب المحضر ، إلى مكتب رئيس الوزراء الأسبق .

توجه معاون قضائى محكمة المنصورة فى يناير ١٩٧٠ إلى « كفر المقدم » لتنفيذ الحكم فلم يتمكن ، فحضر محضرا سجل فيه أنه أبلى مأمور شرطة مركز ميت غمر ، وقدم له طلب ليأمر بإرسال القوة الكافية للتنفيذ . وأن المأمور اتصل بمدير أمن الدقهلية بتليفونيا ، الذى أمهله بعض الوقت لحين إعداد القوة اللازمة . ومارس المعاون القضائى — وأصحاب الأرض — التريث مرة ومرتين وخمس مرات دون أن يحدث شيء . وفى ٩ نوفمبر ١٩٧٠ ، كتب المعاون القضائى محضرا بأنه « أوضح للسيد المأمور أن تنفيذ الحكم لا يمكن تصوييره على أنه عمل يخل بالأمن العام ، لأن القانون لا يتعارض مع النظام العام للدولة . لكن عدم تنفيذ الحكم ، وتعاكس الإدارة عن النهوض به هو الأمر المخالف للنظام العام ، لأنه إهدار للقانون ، وقضاء على الأحكام ومصادرة لوجود السلطة القضائية . والأمر لا يعود أن يكون خروجا من للمحكوم ضده على مقتضيات الأمن

ولكنها - على ضوء ما أتفاه من شكاوى كثيرة - تشير إلى صورة واسعة الانتشار من صور انعدام هيئة القانون ، وتفاقم شأن « الحكومة التحتية » . ألا وهى قصة : عدم تنفيذ الأحكام القضائية .

ولا أعرف ما معنى « السلطة التنفيذية » من رأسها إلى أخمص القدم ، إذا كانت تعجز أو تتقاعس عن تنفيذ أحكام السلطة القضائية . وما حركنى لإثارة هذه الواقعة أنه تصادف أننى عرفت بعض أطرافها ، وقرأت أوراقها .

قالت لى السيدة ثريا حمدان ، الإذاعية المعروفة ، وحرر المرحوم المهندس وديد سري ، مهندس التصوير السينمائى المعروف : إن زوجها الراحل وأخوته باعوا قطعة أرض زراعية بعدد ابتدائى فى أكتوبر ١٩٥٧ . ولكن المشتري ماطل فى دفع الثمن ، فلجأوا إلى القضاء سنة ١٩٦٠ ، الذى حكم لهم بفسخ عقد البيع سنة ١٩٦٣ . واستأنف المشترون الحكم ، وحكمت محكمة الاستئناف أيضا بفسخ العقد ، وأمرت بتسليم الأرض إلى أصحابها ، وقد وصلنا إلى سنة ١٩٦٧ أمام المحاكم . واستشكل المشترون فرفض استشكالهم . وقد وصلنا إلى سنة ١٩٦٩ ، صار فى أيدي أصحاب الأرض حكم قضائى نهائى ، لا يأتىه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، بعد ١٢ سنة .

ولكن هذه اثنتا عشرة سنة ، رغم طولها ، على أصحاب حق ، ينال الغير خبراته وهم لا يستطيعون زراعته ولا بيعه ولا تأجيريه . هذه اثنتا عشرة سنة أمام القضاء ليست هى القصة الغريبة . فالغريب حقا هو قصة المرحلة الثانية .. المرحلة التى أسميها « تنفيذ الحكم » التى هى مشكلة

الشعبى لمحافظة الدقهلية كلها ...

إن من تابع حلقات هذه القصة - التى اختصرتها اختصاراً شديداً - التى بدأت من سنة ١٩٦٦ إلى يومنا هذا فى آخر شهر من سنة ١٩٨٥ .. تسعة عشر عام تحاول فيها سيدة معروفة ، توفى زوجها ، أن تنفذ حكماً قضائياً استئنافياً نهائياً ، دون جدوى ... لاشك أنه يسأل نفسه : أيمكن أن يحدث هذا فعلاً ؟ ... وأى مال وجهد وعذاب تحمله أطراف القضية وتحملته الدولة ، فى التردد فى ما لا يجوز الجدل ولا التردد فيه .. وهو تنفيذ حكم قضائى ؟

لقد قلت إن القضية هى قضية شيوع عرقلة تنفيذ أحكام القضاء فى طول البلاد وعرضها ، حتى صار هذا وباء خطيراً .. لأنه يلغى هيبة السلطة القضائية والسلطة التنفيذية معا !!..

فى الستينات ، أيام الصراع بين السود والبيض فى أمريكا ، لجأ شاب زنجى اسمه جون ميريديث إلى القضاء ليستصدر حكماً بقبوله طالباً فى جامعة لا تقبل الزنوج . ووصل بقضيته إلى المحكمة الاتحادية العليا التى حكمت بضرورة أن تقبل الجامعة طالباً فيها .

وكانت العنصرية تصود ولايات الجنوب . وأعلن حاكم الولاية أنه شخصياً سيمنع دخول الطالب إلى الجامعة ، مستعينا بقوة شرطة وحرس الولاية . وكان إيزنهاور هو رئيس الجمهورية .. وفى ساعة ذهاب الطالب إلى باب الجامعة ، وقد وقف أمامه حاكم الولاية ومحافظ المدينة وكل السلطة المحلية ، كان إيزنهاور قد أرسل بالطائرات قوة من الجيش الأمريكى ، حاملاً علم الدولة ، لكى يشرف على دخول الطالب إلى الجامعة تنفيذاً لحكم

والقانون . إذ جمع مجموعة وحرضهم على التجمهر والتعرض بالقوة المسلحة للسلطة القائمة على تنفيذ الحكم . وهذه جريمة يعاقب عليها القانون ، وكان يتعين على الشرطة ، وقد أبلغت بصورة من محضر الإيقاف ، أن تقبض على الجانى وتقدمه إلى المحاكمة ، ولكنها ، تقاعست عن ذلك .

وصدرت الأوراق من المأمور ، إلى مدير الأمن ، إلى المحامى العام ، إلى محافظ الدقهلية إلى النائب العام ، إلى مكتب رئيس الوزراء الأسبق المرحوم الدكتور فؤاد محبى الدين ، وقد وصلته فى ١٠ / ٥ / ٧٩ حيث كتب مدير مكتبه : إن أوراق تنفيذ الحكم عُرضت على السيد الدكتور رئيس الوزراء ، فأشار بمخابرة وزير الداخلية والنائب العام لتنفيذ الحكم .

هل نُفذ الحكم بعد وصوله إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية والنائب العام ؟

كلا ... !!

لاح بصيص من النور فى مارس ٨٤ (بعد تأشيرة رئيس الوزراء بخمس سنوات) حين كان اللواء محمد رجائى أحمد مدير أمن الدقهلية ، فبدأ بالتنفيذ ، وسلم أصحاب الأرض والحكم القضائى حوالى ١٢ فدانا على يومين متواليين ، قبل أن يُنقل إلى منصب مدير عام مصلحة السجون . وعادت الإدارة إلى موقف عدم القدرة على تنفيذ الحكم ..

ولا يفوتنا أن نذكر أن محامى الخصوم - مفتضى الأرض - هو نفس الشخص الذى بدأ الرحلة وهو أمين عام للاتحاد الاشتراكى فى ميت غمر سنة ١٩٦٦ .. واستمر محاميهم إلى ساعة كتابة هذه السطور ، وهو يصعد السلم ، حيث صار رئيساً للمجلس المحلى

المحكمة . وحسبت أمريكا أنفاسها ، والمشارع تغلى .. وحين واجه حاكم الولاية سلطة تحمل علم الدولة ، أذعن ، وتحتى عن مكانه ، وبخل الطالب الجامعة ..

هذا هو معنى سيادة الدولة ، ودولة المؤسسات .

ورويت قصة حكم قضائى نهائى لم تعرف صاحبه كيف تنفذه ، طيلة عشرين سنة .. فهل تنتظر الميدة ثريا حمدان عشرين سنة أخرى حتى تتمكن من تنفيذ الحكم ؟ ..

إن القضية ، من الناحية العامة ، هى قضية قيمة حكم قضائى نهائى .. وكما قلت من قبل ، إن عدم تنفيذ الأحكام صار وباء منتشرا . وكأن فى مصر حكومتين : حكومة فوقية نراها ونعرفها ونحاسبها ، وحكومة تحتية ، تتخفى فى جذور الأشجار وتحقق مآربها الشخصية ، دون غمز ولا لمز ، على حساب المجتمع . وهذه مع الأسف هى الحكومة ، التى يصادفها المواطن العادى ، حين يضطر إلى السير وراء حقوقه بين دهاليز هذه الحكومة « التحتية » .

ولو سألت صاحب هذا القول أى تلميذ فى كلية الحقوق ، لقال له إنه مخطئ . إن المنوع بحكم القانون فى كل مكان (ليس فى مصر وحدها كما قال !) هو الإساءة إلى القاضى بالطعن فى شخصه ، أو تجريح نعمته أو التشكيك فى دوافعه .. إلى آخره .

أما « التعليق على أحكام القضاء » فهو أمر جائز ومسموح به ، ويمارس يوميا فى مصر وفى كل مكان من العالم . وهناك مجلات قانونية متخصصة فى « نقد الأحكام القضائية » .

إن من حقى أن أعلق على حكم قضائى ، طالما أئنى - مثلا - أناقض سلامة تفسير المحكمة للقانون . فإبنى هنا أعلق على « رأى » الذى أخذت به المحكمة . أى أن التعليق يتناول « رأى » و « الاجتهاد » ، ولا يتطرق إلى شخص القاضى وضميره ودوافعه .

وفى تقديرى أن وزارات الداخلية والعدل والحكم المحلى ، مشتركة ومتعاونة ، تستطيع أن تجنث جذور هذا الداء ، وأن تعيد للقانون والقضاء وسلطته التنفيذية هيبتها جميعا !

وفى غير مصر ، حرية هذا التعليق أوسع نطاقا . فهذه سنوات كنت فى لندن ، وأصدر القاضى حكما على رجل اقترع كنيسة ، واغتصب امرأة تصلى ، وسرق بعض ما فى الكنيسة . وكان الحكم بسيطا . وقوبل الحكم

هل يجوز التعليق على أحكام القضاء ؟

كتب أحد الزملاء يقول ببساطة قاطعة : لا يجوز التعليق على أحكام القضاء فى مصر . هذا هو المبدأ الذى يؤكد سيادة القانون

شبهة المماثل بشخص القاضى ، إنما هو نقد
«الرأى» فقط .

ولست أدعو فى بلادنا إلى كل هذا ، بعد .
ولكن التعليق على «حكم» القاضى حق
شرعى ، فى الحدود المرسومة لذلك . وهو
حق نتمسك به .

باحتراج شامل من الرأى العام ، شغل
مانشيتات الصحف . ونوقش على شاشة
التلفزيون ، أياما وأياما .

وكان النقد عنيفا لأن الحكم كان بسيطا ،
وسط مرجة الإجرام والاعتصاب التى تجتاح
المجتمع . وظهر القاضى على التلفزيون
وشرح وجهة نظره . ولكن هذا كله لم يكن فيه



من مطبوعات مركز الأهرام للترجمة والنشر

□ □ قضايا معاصرة :

- في بيتنا مدمن
كيف نمنع الكارثة ؟
- الإنتفاضة والدولة الفلسطينية
- النبل والمستقبل
- للفجر نفثي ..
- صفحات من النضال الفلسطيني
- لبنان انهيار أم انتحار ؟
- إبراهيم نافع
- لطفي الخولي
- عبد التواب عبد الحى
- الأميرة دينا عبد الحميد
- محمود أحمد

□ □ مصر والشرق الأوسط :

- ١٩٦٧ الانتجار
- كامب ديفيد بعد عشر سنوات
- ١٩٩٩ نصر بلا حرب
- طابا .. قضية العصر
- أمن مصر القومي
- سنوات بلا قرار
- ملفات السويس
- محاربون ومفاوضون
- رسالة مفتوحة إلى بورقيبة
- محمد حسنين هيكل
- المحرر : وليم ب . كوانت
- ريتشارد نيكسون
- د . يونان لبيب رزق
- محمد حافظ اسماعيل
- د . محمد القرا
- محمد حسنين هيكل
- كمال حسن على
- محمد مزالى

□ □ تاريخ سياسى :

محسن محمد
فهمى هويدى
الشيخ أحمد حسن الباقورى

- سرقة ملك مصر
- إيران من الداخل
- بقايا نكريات

□ □ فكر وصحافة :

مركز الأهرام للترجمة والنشر

د . لويس عوض
رجاء النقاش

- شهود العصر
- ثورة الفكر
- فى عصر النهضة الأوروبية
- عباقره ومجائنين

□ □ من التراث :

أحمد تيمور

- الأمثال العامية

□ □ دراسات :

د . بنت الشاطيء

- قراءة فى وثائق البهائية

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٩١ / ٥٤٢٢

مطابع الأهرام التجارية — قلوب — مصر

فى كثير من القضايا ، التى اختلط فيها الحابل بالنابل ، اعتاد القراء فى مصر والعالم العربى ، البحث عن كلمة ، أحمد بهاء الدين ، باعتبارها رأى الموضوعى الذى يبتغى صالح الوطن العربى وأهله ، والمجرد عن الهوى ، والذى لا يخشى فى الحق لومة لائم . ولم يخذل ، بهاء ، قراءه أبداً ، فقد كان على الدوام سباقاً بطرح القضايا التى تشغل بال أمته وتخدم تقدمها وترمى إلى إعلاء رايته فى أمانة وموضوعية وتجرد .

ومن بين آلاف القضايا التى فجرها ، بهاء ، وأثار بها جدلاً ساخناً على المستوى القومى والمحلى ، اخترنا مجموعة منها مازالت تشغل أذهان الناس ، وتؤكد كما يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل فى المقدمة الضافية التى كتبها لهذا العمل أن « بهاء » يحمل مسؤوليته بجد ، ويستشعر همومها بصدق ، ويؤديها باحترام لنفسه وللکلمة وللقارئ جميعاً فى نفس الوقت .

الناشر

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة